خريف 2014

تصميم وإخراج: ريم حسن

DiFAF

ضفاف

المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي
تصدر بالتعاون بين وزارة التعليم العالي ودار البعث

رئيس هيئة التحرير

د. عبد اللطيف عمران

مدير التحرير

بســـام هاشـم

هيئة التحرير

د. وضاح الخطيب

د. مـازن المغربي

ســـامر الخيّـر

البريد الالكتروني: **difafalbaath@yahoo.com**
هاتف: **6670052**
فاكس: **6622140**
صندوق البريد: **9389**
العنوان: سورية- دمشق- أوتستراد المزة

الفهرس

كلمة العدد	5
الهوية العربية المشتركة.. وتجديد الإسلام	**9**
الخطة الرئيسية: كيفية إيقاف داعش	11
نظرية تجديد الإسلام	21
الأديان والصراعات	37
سورية.. والوهابية الجديدة	**73**
حكم داعش في سورية	75
ما هي الخيارات المتاحة لداعش الآن	119
التمرد السوري وحرب الخرائط	125
حدود مرسومة بالدم في الشرق الأوسط.	141
الجيل المقبل من الجهاد في الشرق الأوسط	155
حرب آل سعود ضد سورية	171
الثورات العربية.. حصيلة كارثية اقتصادياً واجتماعياً	183
الشرق الأوسط.. معطيات متحولة	**205**
التفكير النووي السعودي و"التواصل" مع باكستان	207
نحو نظام عالمي جديد	**225**
العلاقات الصينية ـ الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية	227
الإسلام والغرب.. مرة أخرى	**251**
تَصَوُّراتُ الرَّحّالةِ الغَربيِّينَ عن نساء الشَّرق الأوسط	253
العلمـانية وسياسات الدولـة والمسـلمون في أوروبة	291

كلمة العدد

.. باسم اللّه!!

مدير التحرير: بسام هاشم

ليس المقصود بتحديث الإسلام اخضاعه لمتطلبات الحداثة الغربية.. المقصود وحسب هو ألا يصطدم الإسلام – في طموحه لأن يبقى ديناً راهنياً ومعاصراً ومقدراً للتوسع والانتشار – بكوابحه الذاتية، سواء أكانت هذه الكوابح ذات طابع فقهي فتووي لم ير في صعود الإسلام المحمدي إلا ما أسماه بالتكفير والهجرة، أم كانت كوابح ذات طابع تاريخي يرتبط بجملة الوقائع والأحداث والمرويات التي صنعت تاريخاً لمسلمين ولكنها لم تؤلف تاريخاً متفقاً عليه لـ «أمة الإسلام». ولعل أكثر المعنيين بالتحديات الراهنة التي تواجه الإسلام بصفته ديناً يقدم نفسه ديناً عالمياً، ودين رسالة، هو ما يطرحه حالياً تنظيم ما يسمى دولة الخلافة الجديدة «داعش»، باعتبارها مشروع كيانية مستعادة تضطلع بامتياز الاحتكار الحصري للولاية على المسلمين والتفسير الحصري للإسلام.

لقد وجد هناك من يعتقد، ويفرض الاعتقاد، بأن ما تحتاجه قيامة الإسلام الجديدة هو الاصطدام العنيف بـ «الآخر» (القريب والبعيد)، أو الانفجار العظيم الذي يعمم الفوضى التي وحدها ستقلب موازين القوى لصالح الإسلاميين الحركيين، وستسمح لهم بخوض الصراع على أساس نموذج حرب غير متكافئة مضمونة النجاح.. وهنا يصبح بوسع السيف والراية وثقافة البداوة الأولى أن تجدد قيمتها الرمزية، وهنا تعود لتقنيات قطع الرؤوس وبتر الأيدي والصلب والحرق والسبي والغنيمة قيمتها الاستعمالية كنوع من التعزيمات التي تستسرع تحقيق «الفتح» في سياق عداوات أبدية لا تتبدل، ويغدو الذهان والفصام والإجرام والتوحش صفات ملازمة للجهاديين الجدد الذي يعملون على إعادة التاريخ إلى الوراء في محاولة لإعادة تركيب عالم المسلمين، وعالم غير المسلمين، وفق منطق الفسطاطين، وهم بذلك يقتلون وينحرون ويدمرون باسم الله، مستندين إلى قراءة قرآنية غير كاملة، فيها الكثير من التركيز على ما يناسبهم والكثير من الاجتزاء.

ولكن، من أين يغرف هؤلاء الراديكاليون والإسلاميون والسلفيون والاصوليون والتكفيريون.. تطرفهم وتوحشهم؟ هل هم، كما يقال أحياناً، توالدات عفوية للإسلام؟ ولماذا لاتزال جمهرة واسعة من المسلمين تواصل تقدمها بثبات نحو القرن الثامن الميلادي، ولماذا لا يزال إغراء الظلامية يستبد بالعالم العربي والإسلامي على الدوام؟

ببساطة، ينهل هؤلاء الارهابيون من القراءة الحرفية للنص الديني، إنهم يترددون يومياً وبالآلاف إلى مساجد وحلقات دروس، ويعشعشون في كانتونات جمعيات مسماة خيرية، يديرها نشطاء اخوانيون أو وهابيون، أو أئمة لا يزالون يقرأون في الكتابات ذاتها منذ ألف عام، والخلاصة كل هذا الاحتفاء بالعنف والكراهية، وكل هذا الهذيان المريض للتبشير بمجتمع مسلم تحكمه شريعة «الحجّاج». إنها بربرية لا تكلف نفسها حتى عبء إخفاء وجهها الحقيقي مكتفية بحجب وجوه النساء، وهي مزيج من فاشية تيوقراطية ومن عقلية متخلفة ومهزومة ومن انفلات غرائزي يفوق التصور، كما نراه بأم أعيننا الآن!

هؤلاء «المهتدون» الجدد هم في أفضل الأحوال مجرد متعصبين، وهم في الحالة الأسوأ قتلة مستعدون لكل أنواع الفظاعات. ولكن القول بأن هذه الفظاعات إنما يرتكبها أفراد ضلوا جادة الصواب، وأنهم يتصرفون بمحض نزواتهم الخاصة، إنما هو قول يغض النظر عن العواقب الخطيرة لانعدام التسامح الكامن أساساً في تلك النصوص التي يقرؤها بشكل متزايد مسلمون متدينون «تستدعيهم» يومياً الجرائم المرتكبة ضد الإسلام، والأجدر القول إنهم يدركون ما يفعلون، وهم يقومون به باسم الإسلام وعن عمد. وأما فيما يخص العوامل التي تولد الارهاب، فمما يؤسف له أن الأمة الإسلامية إما هي في حالة انكار دائم، وإما أنها تقدم نفسها كضحية دائمة، متحصنة وراء القاء اللوم على الآخرين بدلاً من ممارسة النقد الذاتي.

ان الإسلام يفترض به أن يحترم الحياة، وأي شريعة مستقاة منه لا تملك أي مبرر للوجود إن هي ناقضت ذلك، حتى ولو شغلت مكانة الايديولوجيا، كما هو الحال في العديد من البلدان الإسلامية.

لنحدق في الحقيقة كما هي: هناك نصوص دينية تبرر العنف، وعلى المسلمين الاعتراف بأن بعض دينهم يسمح باللجوء إلى القوة والإكراه، بمعنى أن معالجة المشكلة في إطار الارهاب معالجة غير كافية وقاصرة وتجانب الصواب. وفي ذلك تكمن الطبيعة الإسلامية للمشكلة، فالتطرف الإسلامي لم يسقط من السماء، وهو لم يفرض من الخارج.. لقد ولد من رحم الأمة، وهو نتاج تفسير محدد للإسلام، والارهابيون هم نتاج حالة ذهنية خاصة «لها جذورها العميقة في تاريخ الإسلام». وخلاف ذلك هو نوع من التنكر للمسؤولية، وانكار لما يحصل في مجتمعاتنا، وهو تردد في مواجهة الحقيقة والواقع!

الهوية العربية المشتركة.. وتجديد الإسلام

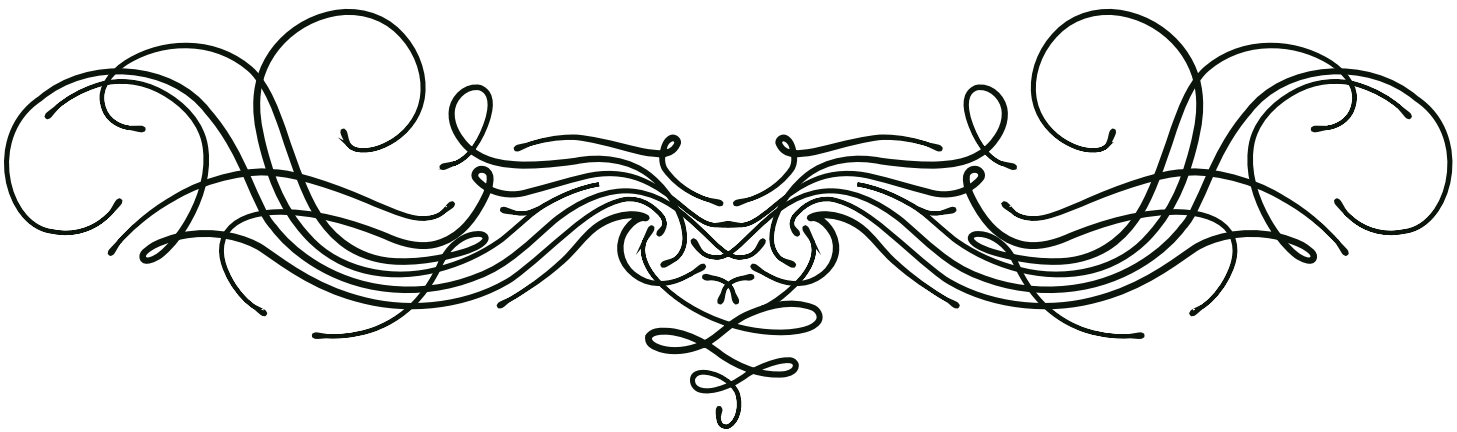

الخطة الرئيسية: كيفية إيقاف داعش

The master plan: how to stop ISIS

DiFAF

الخطة الرئيسية: كيفية إيقاف داعش

تلميح: ليس كل شيء حل عسكري، ولكن الحل هو هوية عربية مشتركة.

*Ross Harrison- *Michael ryan
ترجمة: سامر الخيّر

تصادف في شهر كانون الأول المقبل الذكرى الرابعة لتضحية البائع التونسي المتجول، محمد البوعزيزي، بنفسه. لقد أشعل هذا الحدث الثورة في تونس، ثم أشعل انتفاضات مماثلة في مصر وسورية والبحرين واليمن وليبيا. وبينما كانت فعلة البوعزيزي هي من أشعل الانتفاضات، كان السبب الحقيقي الكامن وراء ذلك هو الاستياء المتزايد بين صفوف هذه الشعوب ضد السياسات القمعية للحكومات العربية والحرمان الاقتصادي. وكان المذهل في هذه المظاهرات أن معظم البلدان التي قامت فيها تتسم بروح اللاعنف والعلمانية والعدالة. والغريب أن انتشار عدوى هذه الثورات كان داخل العالم العربي حيث الهوية السياسية المشتركة تتعدى حدود الدول. ويمكن اعتبار ذلك علامة على رغبة كامنة في إحياء القومية العربية. فقد كانت الهوية العربية المشتركة جزءاً من الوعي السياسي في المنطقة.

---

*روس هاريسون عضو الهيئة التدريس في كلية والش في جامعة جورج تاون، حيث يدرس الاستراتيجية، كما يدرس سياسات الشرق الأوسط في جامعة بيتسبرغ، وألف كتاب حول التفكير الاستراتيجي بعنوان، "دليل الأمن القومي والسياسة الخارجية والمهنيين ورجال الأعمال" (بوتماك بوكس203).

*ميشيل راين زميل بارز في مؤسسة جيمس تاون وباحث مساعد في معهد الشرق الأوسط، ودرس اللغة العربية في مصر وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد. شغل منصب أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في إدارات الولايات المتحدة الخارجية والدفاع ومنصب نائب رئيس مؤسسة تحدي الألفية ومعهد الشرق الأوسط. وهو مؤلف كتاب " فك شيفرة استراتيجية تنظيم القاعدة: المعركة العميقة ضد أمريكا "(مطبعة جامعة كولومبيا203).

http://nationalinterest.org/feature/the-master-plan-how-stop-isis-2

بعد أربع سنوات، فقدت روح الربيع العربي، فقد اختطفت على يد إسلاميين مثل الرئيس المصري السابق محمد مرسي الذي تنكر في البداية كزعيم براغماتي، ولكن ثبت أن أيديولوجيا الإسلاميين والجماعات المتطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق وسورية، والتي ادعت أنها تعكس الظلم الذي مارسته القوى الاستعمارية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ظلمت الأقليات الدينية والنساء والمسلمين العلمانيين في خضم الحروب الأهلية المستعرة في سورية والعراق. وشكلت داعش خرقاً واضحاً لروح الربيع العربي باستخدامها أساليب وحشية يجفل منها حتى تنظيم القاعدة، كما استغلت الحروب الأهلية لفرض الخلافة على أساس السنة، الأمر الذي لا يهدد العراق وسورية وحسب بل وكل الدول الحدودية في المنطقة.

والسؤال المطروح في واشنطن وعواصم أوروبا والشرق الأوسط، كم سيستغرق الأمر لهزيمة هذه المنظمة، أو على الأقل حرفها عن وجهتها؟ يأتي الجواب من إدارة أوباما بأن ما هو مطلوب يتمثل في مجموعة من الضربات الجوية الجراحية ضد أهداف داعش في العراق، وفي الدعم العسكري للأكراد، والإصلاح السياسي في بغداد. والآمال معلقة على رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بأن يكون أقل طائفية وأكثر شمولاً لأهل السنة من رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي، والذي قيل أنه يتحمل مسؤولية رئيسة عن ذهاب العديد من زعماء السنة إلى أحضان داعش.

الخطوات العسكرية والسياسية ضرورية في الواقع لوقف زحف داعش، لكن من المحتمل أن تكون غير كافية. وفي حين أعرب بعض زعماء العشائر السنية، بعد تكليف رئيس الوزراء العبادي، استعدادهم للانفضاض عن داعش، لم تعد نافذة المصالحة مفتوحة. وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، مثل خسارة سد الموصل ورجوعه إلى قبضة القوات العراقية والكردية بفضل الضربات الجوية الأميركية، لا تزال داعش مستمرة بإظهار زخمها بتوسيع صفوفها وزيادة عدد المقاتلين الجهاديين، من خلال حملات التجنيد المتطورة والناجحة في سورية والعراق والشرق الأوسط الكبير والقوقاز وأوروبا وحتى الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، القاعدة الرئيسية لعمليات داعش هي سورية، وإيجاد حل للعراق فقط غير مجد، وهذا ما يضع واشنطن في مأزق. وفي حين أن الولايات المتحدة دخلت المعركة في العراق للمساعدة في القضاء على داعش، فإن من غير المرغوب حتى الآن تمديد هذه المهمة إلى سورية، جزئياً بسبب سياستها المعلنة، ولأن نظام الرئيس السوري بشار الأسد يفتقر إلى الشرعية، ويجب أن يذهب. واللغز الذي يحيّر صانعي السياسات في الولايات المتحدة، هو كيف يمكنها أن تعارض نشاط داعش في سورية، وأن تدرب في نفس الوقت قواتاً للقتال ضد الحكومة السورية؟

ونظراً لذلك، كيف يمكن هزم داعش ومنع مزيد من زعزعة الاستقرار؟

إضافة إلى التدابير التي تتخذ بالفعل عسكرياً وسياسياً، فإن الطريقة الأكثر فعالية لهزيمة داعش ومنع تفكك العراق أكثر، هي بالاستفادة من الهوية العربية التي غرقت تحت طبقات من الهويات الطائفية في العراق وسورية، ولكنها تظل أفضل أمل لكسر موجة الأفكار المتطرفة التي تروجها داعش. ففي حين أن نموذج القومية العربية «الناصرية» كحركة سياسية هو من مخلفات الخمسينيات والستينيات ولا مناصر له اليوم، تشكل الهوية العربية جزءاً من الوعي السياسي، ويمكن أن تكون قوة موحدة قوية تمكن من مكافحة داعش في المستقبل، وربما تمهد لطريقة إيجابية للدفع قدماً بالعراق وحتى سورية.

دعونا نحلل كيف يمكننا الاستفادة من الهوية العربية لتكون قوة فعالة ضد داعش، وتحت أي سيناريو محتمل قد يكون هذا مقبولاً، من خلال النظر أولاً إلى نقاط القوة والضعف في أفكار داعش. الفكرة غير المستوعبة من البعض هي أنه من رماد الحروب الأهلية في سورية والعراق ارتفعت رايات الخلافة الإسلامية الجديدة التي تزيل معها الحدود المصطنعة وغير الشرعية بين هذه البلدان، وحتى أنها تعد بمزيد من التوسع. وما يزيد من جاذبية هذه الأفكار هو تسخير وسائل الإعلام الاجتماعي وتوظيفها لنشر أفكارها، وهو الأمر الذي يدعم هدفها المتمثل في توسيع قدرتها على التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية.

ولكن هذه الأفكار نفسها يمكن أن تحتوي على بذور دمار داعش. فبينما هي مقنعة لجذب المقاتلين الجهاديين الأجانب، من المرجح أنها جوفاء لسنة العراق وسورية الذين يبحثون عن الآفاق السياسية والاقتصادية الإيجابية في هذه الأفكار. وبعبارة أخرى، من غير المحتمل أن يظل السنة العلمانيون وحتى المتدينون ملتزمين مع هؤلاء المتطرفين والظلاميين والجهاديين السلفيين على المدى الطويل. وليست المسألة أن المثل الإسلامية العليا بحد ذاتها منفرة، إذ يمكن لمجتمع سياسي أن يعيش حول هوية إسلامية سنية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، لكن أفكار داعش تتجاهل الحياة السياسية المجتمعية تماماً، وحتى أنها تحاول قمع الهويات المجتمعية السياسية الأخرى، مثل الأسرة والقبيلة والعرق. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن تكون قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية، مثل الفرص الاقتصادية والكرامة الإنسانية والرؤية الواضحة لكيفية اتصال مجتمعها مع العالم الخارجي.

إذاً ما الذي يجعل فكرة الهوية العربية فكرة قوية على داعش أن تخاف منها؟ تجسد العروبة سبباً جذاباً للكثيرين للحاق بركب داعش، نظراً لأصالة الهوية ومحو الحدود، ولكن تعبير «الهوية العربية»، والذي شهدناه لفترة وجيزة في العام 20، لم يكن عن تدمير حدود الدول – وهو ما بدأت داعش بالفعل القيام به – ولكن بدلاً من ذلك عن محو الحدود العرقية والدينية والطائفية التي تعيق التنمية الاقتصادية والسياسية، وتقوي جذور الحكام المستبدين الذين اعتمدوا على مجتمع منقسم للبقاء في الحكم. يمكن للهوية العربية أن تساعد على إنشاء مجتمع سياسي اجتماعي على أساس اللغة والثقافة والتاريخ المشترك، وبينما تقوم داعش على تحدي الأنظمة القائمة ومحو ما يراه البعض حدوداً مصطنعة وغير شرعية، تقوم الهوية العربية المشتركة بتخطي هذه الحدود أيضاً، ولكن من خلال الخلق بدلاً من التدمير، والتأسيس لمجتمع سياسي سليم.

هنالك الكثير من الأسباب التي تدعونا للإعتقاد بأن فكرة إحياء الهوية العربية مجرد سذاجة. ولكن السيناريو الذي يبدو غير معقول في بعض الأحيان يصبح ممكناً

بسبب عدم وجود بدائل أخرى قابلة للتطبيق. وهناك عدد قليل من البدائل الجيدة للهوية العربية كونها واحدة من الركائز التي تقوم عليها إعادة بناء المجتمع السياسي الذي مزقته الحرب في العراق وسورية، على الرغم من أن نتائج مثل هذا التطبيق والفوائد الاقتصادية لم تعرف بعد بدقة، مع زيادة احتمال استقلال المناطق الكردية في العراق تماماً عن بغداد أو حتى الانفصال عنها تماماً. علاوة على ذلك، فإن اقتراح البعض اتفاقاً يعطي الشيعة والسنة شبه حكم ذاتي ضمن العراق هو اقتراح إشكالي لدولة حية. والأهم من ذلك كله، فلا المجتمع السني أو الشيعي موحدا الصفوف، فكل منهما يتكون من أطراف متنازعة وينقسم بين عناصر علمانية وأخرى دينية. والأمل الوحيد لسد هذه الفجوات هو بناء مجتمع سياسي موحد قائم على أساس الهوية العراقية أو العربية المشتركة. والبديل الآخر هو ما سبق وقامت به داعش، أي التفكيك الكامل للدولتين العراقية والسورية، واستمرار إدارتهما من قبل دولة سنية إرهابية. وإن أصبح ذلك دائماً، وحصل الأكراد على استقلاليتهم، فما تبقى من العراق سيكون دولة شيعية ضعيفة، من المرجح أن تعتمد في أمنها بشكل تام على إيران. فمن دون الاستفادة من الهوية العربية على نطاق أوسع، سنواجه شبح ازدهار التعصب السياسي الإسلامي في قلب العالم العربي، وعليه فإما الانهيار التام لسورية والعراق، أو استمرار الحروب الأهلية في هذين البلدين لسنوات.

وبالنظر إلى أنه تم دفن الهوية العربية في نطاق ضيق فإننا سنشهد المزيد من الهويات الطائفية داخل العراق وسورية، فكيف يمكن أن يحصل هذا؟ بالتأكيد لن يكون الأمر سهلاً، ولكن كما ألمحنا أعلاه، هناك حوافز قوية تدفع بهذا الاتجاه. وعمل ذلك يجب أن يحدث على مستويين مختلفين: أولاً، يتطلب قيادة في العراق لا تسعى فقط لإعادة دمج السنة في هياكل الحكم في البلاد، ولكن أن يكون لديها أيضاً رؤية مشتركة وتشاركية لإعادة بناء الأمة. ولفعل ذلك سيتطلب الأمر من رئيس الوزراء المكلف عبادي لا الاعتراف فقط بالاختلافات بين السنة والشيعة، ولكن أيضاً الترويج للقواسم المشتركة لديهم كالهوية العربية والعراقية المشتركة.

وربما بطريق ملتوية، قد يحفز انفصال الأكراد القوميين المتطرفين على ظهور القومية العربية في العراق. وشبح وجود عراق دون إقليم كردستان يمكن أن يكون حافزاً قوياً للقيادة في العراق لمحاولة توحيد السنة والشيعة تحت راية وهوية واحدة من أجل ضمان قوة سياسية إقليمية وجدوى اقتصادية.

حجة إبقاء كردستان ضمن عراق موحد تشمل تجنب صراع إقليمي لا مفر منه سيشمل تركيا وإيران اللتين ستجدان في استقلال كردستان العراق تهديداً لسلامة قوميتهما. وبالتالي، فإن أي حل يجب أن يشمل أولاً التوافق بين المجتمعات العربية في العراق، يليه الاعتراف بأن الأكراد والأقليات الأخرى بحاجة لضمان احترام هويتهم الثقافية الخاصة. وثانياً، ولإنجاز مثل هذه المصالحة، يجب أن تقوم قيادات الدول العربية الأكثر استقراراً بدعم هذه الجهود. والدافع لذلك سيكون الخوف الحقيقي من أن تقدم داعش على التوسع إلى لبنان والأردن والسعودية، وحتى على امتداد شمال أفريقيا، مما يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وأقوى المرشحين حظاً للقيام بذلك هو الرئيس المصري، السيسي، الذي قام بقمع جماعة الإخوان المسلمين، والممول من السعودية ذات المصلحة المباشرة في إضعاف داعش. وفي الواقع، توفر مصر الثقل السياسي والسعودية الوسائل المالية. وفي حين أن لا مصر ولا السعودية من المرجح أن تتدخلان مباشرة في المستنقعين السوري أو العراقي، فهما ستكونان ميالتان للعمل مع القادة العلمانيين من السنة والشيعة في البلدين، والذين هم على استعداد لتحدي داعش، في محاولة للحفاظ على جزء أو كل من العراق وسورية عن طريق إنشاء مؤسسة إيجابية لبناء مجتمع سياسي وتنمية اقتصادية.

وسيكسب السيسي – بحسب وسائل إعلام غربية والعديد من المواطنين المصريين – بعد سحق الإخوان المسلمين في مصر، والمساعدة على القضاء على الدولة الإسلامية الإرهابية في سورية والعراق، تمهيد الطريق لتحقيق أهداف الربيع العربي السابقة، والتي لطالما ادعى أنها أهدافه على المدى الطويل. وإحدى الإشارات التي توضح طموحات السيسي في لعب دور إقليمي أكبر ومحاربة التطرف الإسلامي هي بناء

متحف «ناصر» ليتم افتتاحه في القاهرة عام 205. ومثال ملموس آخر، هو التحالف الإقليمي الذي شكلته مصر مع السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة القضايا الإقليمية. وفي حين يبدو سيناريو عودة السيسي إلى روح الربيع العربي سخيفاً للكثيرين، نظراً لحملته الأخيرة على الصحافة، وكل أشكال المعارضة في مصر، فهو سيحتاج، من أجل الحفاظ على شعبيته في مصر على المدى الطويل، إلى بناء شرعية أعمق من خلال التقدم بمصر سياسياً واقتصادياً، وليس بالعودة إلى الاستبداد على غرار مبارك.

ودون التعاون، ودون بعض التدخل من قبل القوى الإقليمية العربية الأكثر استقراراً، وربما حتى من إيران وتركيا، هناك سيناريو قد يكون أكثر إثارة للقلق في ظل ظهور القومية العربية. في هذا السيناريو يقوم المتعصبون والمتطرفون للقومية العربية بهزيمة داعش من الداخل. وعندما تتحول داعش من وضعية الإغارة إلى وضعية الحكم، سيظهر الإنقسام بين المتعصبين الدينيين لداعش والسنة الأكثر علمانية الذين انضموا للقوات من أجل منافع سياسية. أما زعيم داعش، أبو بكر البغدادي، فقد أثبت ذكاءه، حيث نجح، بالرغم من أيديولوجيته الدينية المتعصبة وتكتيكاته الوحشية، بجمع كل من التيارين الديني والعلماني من السنة، إضافة لرموز إسلامية وعربية، كما ظهر ميل كبير للقادة العلمانيين داخل داعش، مثل المساعد السابق واليد اليمنى لصدام حسين، عزة ابراهيم الدوري. إن اللعب على وتر الهوية العربية وليس الهوية الدينية الصارمة أو الهوية القومية العراقية أو السورية، للطعن في شرعية كل من الحكومتين السورية والعراقية وتوحيد الصفوف هو السيناريو الأكثر خطورة لأنه سيمكن داعش من تخطي الحدود الإقليمية، وتوسيع رقعة دولتها. فهي بذلك ستستخدم الهوية العربية ومن ثم تحكم دولتها الجديدة تماماً كأسلوب صدام حسين.

ما هو دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه اللعبة القائمة على أساس الهوية؟ سيكون دورها أن تفعل ما بوسعها من وراء الكواليس للمساعدة في دعم السيناريو الأول، وبمساعدة الشركاء الإقليميين وأصحاب المصلحة المحليين بمنع السيناريو

الثاني. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي على الولايات المتحدة أن تحاول تحسين أفضل نوايا قادة مصر والسعودية، وعدم الخجل من التصريح بأسوأ مخاوفهما من سرطان التشدد الإسلامي والذي يمكن أن ينتشر ليشمل المملكة العربية السعودية أو مصر أو عدداً من الدول الأكثر ضعفاً في المنطقة. ويجب على الولايات المتحدة أيضاً العمل مع السعوديين وغيرهم لتقديم مساعدة مالية في محاولة للمساعدة في إعادة بناء سورية والعراق، أو ما تبقى من هذين البلدين. وهذه الجهود من جانب الولايات المتحدة لا تفترض الدوافع الخيرة من جانب مصر أو المملكة العربية السعودية، وهي تعتمد بدلاً من ذلك على حسابات واقعية سياسية من جانب قادتهما. والبديل عن العالم العربي المجلفن هو التوجه نحو هوية مشتركة، فمع مواصلة داعش إضعاف سورية والعراق – وربما سيتكرر ذلك مع غيرها من الجماعات المتطرفة – وتغيير مستقبل المنطقة، فإن الحل الأمثل للمشكلة يجب أن يكون حلاً عربياً إقليمياً يستند على روح الربيع العربي الجيدة لا السيئة. وبالإضافة إلى جهودها العسكرية والسياسية، ينبغي على الولايات المتحدة دمج ذلك في استراتيجية طويلة الأمد، وتجنب المزيد من الانجراف نحو فوضى المنطقة المستوحاة من أمثال داعش.

نظرية تجديد الإسلام

Theory of Modernization of Islam

DIFAF

نظرية تجديد الإسلام

Susmit Kumar
ترجمة: سمر السمارة

حتى مطلع سنوات 900، لم يكن أحد ليتوقع أن تحل الديمقراطيات محل الممالك في معظم دول أوروبا الغربية، أو أن تحصل البلدان الإفريقية والآسيوية على الاستقلال في غضون خمسة أو ستة عقود. وكانت الحربان العالميتان الأولى والثانية ضروريتان لتغيير البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية في تلك الأيام، فلو لم تقع هاتان الحربان لحكم الملوك معظم الدول الأوربية، و لاستمر انتظار معظم البلدان الآسيوية والإفريقية للحصول على استقلالها عن الدول الاستعمارية. واليوم تمر الحضارة الإسلامية بما مرت به أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي نهاية المطاف، أي عندما تنتهي هذه الأزمة، ستصبح غالبية الدول الإسلامية علمانية وديمقراطية، مثل تركيا التي تربعت على عرش الخلافة الإسلامية العالمية منذ 57، والتي تركيا حكمها الأصولي عام 923، وبقيت حرة منذ ذلك الحين.
وبالإضافة لخضوعهم للعلمنة، فإن مسلمي العالم سيبدؤون بتمثل المظاهر الروحية للإسلام أكثر من إتباعهم المظاهر الاجتماعية والعسكرية والشرعية.

---

* سومت كومار مفكر هندي حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا، وهو مؤلف كتاب «تجديد الإسلام وإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب» عام 2008، وهو توسيع لمقال نُشر عام 995 في جلوبال تايمز، الدنمارك.
ويعتمد الدكتور كومار في هذه المقالة على تحليل البيئات السياسية والاجتماعية والدينية في الشرق الأوسط،، وهو يتوقع انتشاراً عالمياً للتشدد الإسلامي نتيجة تدخل الولايات المتحدة في العالم الإسلامي (أفغانستان) في ثمانينيات القرن الماضي، كما يتوقع استيلاء المتشددين الإسلاميين على منطقة الشرق الأوسط والدول الإسلامية في شمال أفريقيا (بما في ذلك المملكة العربية السعودية).

www.susmitkumar.net/index.php?...theory-of-modernization-of-islam

عقب تفكك الإمبراطورية المتمركزة على الإسلام بعد الحرب العالمية الأولى، قامت القوتان الاستعماريتان، بريطانيا وفرنسا، بتقسيم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأنشأتا معظم الأمم التي نعرفها اليوم، والتي تصل الى أربعين تقريباً، وذلك لأسباب إدارية، وقامتا بتعيين حكام عملاء. وفي وقت لاحق، خُلع عدد من هؤلاء الحكام من خلال الانقلابات، وباتت كافة بلدان هذه المناطق تقريباً غير مستقرة الآن، وتواجه متشددين إسلاميين. والجدير بالذكر أن تنظيم القاعدة لم يعد مقتصراً على أفغانستان وباكستان فحسب، بل أصبح الآن يمتلك سلطة. ويشير الجمع بين القرون الوسطى الدينية وعدم الاستقرار الاجتماعي- والسياسي إلى انطلاق فترة انتقالية.
وعلى الرغم من وجود العديد من البقاع الإسلامية الساخنة في العالم، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين ولبنان والعراق والشيشان وشينغيانغ (في الصين) والفلبين واندونيسيا وكوسوفو، وتايلاند، فإن قضايا إسرائيل وفلسطين والعراق هي الأكثر أهمية لأن الميلشيات الإسلامية في كافة أنحاء العالم تستغل هذه القضايا لتجنيد أنصار جدد. ومثل معاهدة فرساي التي تسببت في صعود هتلر ونشوب الحرب العالمية الثانية، ولكنها أفضت إلى سلام دائم في أوروبا الغربية، وإلى حركات استقلال متسلسلة في إفريقيا وآسيا، فإن إقامة وطن صغير(إسرائيل) في قلب الجغرافيا الإسلامية، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003، سيتسببان في نهاية المطاف بولادة تحديث الإسلام في جميع أنحاء العالم.
تتسبب البطالة والفقر المدقع المنتشران لدى عامة الناس على نطاق واسع، إلى جانب الفساد المتفشي في المناصب العليا، بارتفاع نسبة التشدد. فقد أفضت البطالة والفقر والفساد سابقاً إلى صعود الحركات الاشتراكية والشيوعية، وإلى خلق القادة في دول العالم الثالث، كما في الهند وفيتنام وتشيلي ونيكاراغوا وأنغولا، وفي العديد من الدول الإسلامية: مصر (جمال عبد الناصر)، وإيران (محمد مصدق)، والعراق (عبد الكريم قاسم وفيما بعد حزب البعث)، وسورية (حزب البعث)، والجزائر (بن بيلا وبومدين)، وتونس (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كان يعرف سابقاً باسم الحزب

الدستوري الاشتراكي)، وجنوب اليمن (الحزب الاشتراكي اليمني)، وليبيا (معمر القذافي)، والصومال (سياد بري)، بالإضافة إلى الفصائل المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الوقت الحاضر، يميل العاطلون عن العمل والفقراء إلى الجهاد باسم الدين: الحزبان الهندوسيان شيفا سينا وباغرانغ دال في الهند، وجبهة الإنقاذ الإسلامي، وحماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وجيش المهدي في العراق.

ولغاية الآن، لا تزال الولايات المتحدة (وحلفاؤها الغربيين) قادرين تقريباً، ومن خلال سياسة العصا والجزرة، على فرض إرادتهم في كافة البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الممانعة مثل إيران وسورية. وبالإضافة إلى العراق، فإن إسرائيل ومصر والأردن هي أكبر ثلاثة بلدان متلقية للمساعدات المباشرة من الولايات المتحدة. وبالرغم من أن إسرائيل واحدة من أغنى 20 بلداً في العالم، فإنها تتلقى أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنوياً، أي ثلث إجمالي المساعدات الأمريكية المباشرة، بما يصل إلى 500 دولار لكل فرد إسرائيلي سنوياً. وتحصل مصر والأردن على 2 مليار وحوالي 450 مليون دولار كل سنة من الولايات المتحدة. أما البحرين فهي مقر القيادة المركزية للأسطول الخامس في البحرية الأمريكية. وهنا كمنشآت عسكرية أمريكية هامة جداً في دول الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية والكويت.

وقد قامت سورية اضطرارياً بسحب قواتها المؤلفة من 4.000جندي من لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 559 الذي جرى إقراره بعد اغتيال رفيق الحريري، الملياردير ورئيس الوزراء السابق، وذلك في شهر شباط 2005. ولعبت الولايات المتحدة وفرنسا دوراً أساسياً في انسحاب القوات السورية. وبعد الانسحاب، قدمت الولايات المتحدة 280 مليون دولار مساعدات عسكرية إلى الحكومة اللبنانية الموالية للغرب من أجل تقويض حزب الله.

في كانون الأول عام 2008، استولت طالبان على وادي سوات الذي أُعتبر «سويسرا باكستان» نظراً لجماله الطبيعي الرائع. وبدلاً من محاربة طالبان، وقعت الحكومة الباكستانية اتفاق سلام معها في شباط 2009، ووافقت على فرض الشريعة الإسلامية

في وادي سوات، وأرجأت الهجوم العسكري عليه. أسست طالبان حكومة موازية في وادي سوات، وفرضت قواعد راديكالية إسلامية صارمة، كحظر تعليم الإناث وإغلاق جميع محلات الفيديو ومنع قص اللحى. أغلق عناصر طالبان كافة مدارس البنات، بل وأحرقوا المئات من هذه المدارس. وفي نيسان 2009، استولت طالبان على وادي بونر الذي يبعد 60 ميلاً عن العاصمة الباكستانية إسلام أباد. بعد ذلك قال الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية الأمريكية، أن الحكومة المدنية في باكستان قد تسقط بيد طالبان، وأعطى ستة أسابيع فقط لحكومة مدنية في باكستان لإظهار بعض النتائج. وبضغط من الولايات المتحدة، استمر الجيش الباكستاني بالهجوم على طالبان بكل قوة، حتى من خلال إسقاط المظليين من المروحيات. وبحلول أيار 2009، تمكن هذا الجيش من إجلاء طالبان من وادي بونر وجزء في وادي سوات. وأدى ذلك لظهور أزمة إنسانية حيث كان على 50.000 إلى 200.000 من المدنيين الفرار من منطقة الحرب. وعلى الرغم من أن الجيش كان قادراً على السيطرة على جزء من الوادي، إلا إنه لم يكن قادراً على قتل أو اعتقال عدد كبير من عناصر الميليشيات الإسلاميين حيث فر معظمهم من المنطقة.

أطاع كل من الحكومة المدنية والجيش الباكستانيين أوامر الولايات المتحدة كونهما يتقاضيان من الولايات المتحدة مبالغ ضخمة من المال، إضافة إلى المعدات عسكرية، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الباكستاني حالة غير مستقرة للغاية، ويحتاج إلى قروض صندوق النقد الدولي من أجل البقاء، ودون المساعدات الخارجية فإن الاقتصاد سوف ينهار. وفي حال انهيار اقتصاد الولايات المتحدة، فإن اقتصاد باكستان سيدخل اللامكان ما سيؤدي لانهيار حكومتها المدنية وتقويض عزم جيشها على محاربة طالبان. كما أنه لن يكون بإمكان الولايات المتحدة القدرة على فرض إرادتها على باكستان إن لم يكن لديها النفوذ الاقتصادي أو العسكري هناك، وهوما سيُطلق يد طالبان في باكستان.

ومن المهم أن نلاحظ أن باكستان لم تتخل عن طالبان إلا نتيجة للتهديدات الأمريكية فقط، وبعد أن قررت الولايات المتحدة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان عقب الهجمات الإرهابية في أيلول 200. وفي ذلك الحين، هدد نائب وزير الخارجية الأمريكية، ريتشارد ارميتاج، الجنرال برويز مشرف، ومن ثم الرئيس الباكستاني الذي كان عليه أن يقرر فيما إذا سيكون مع أمريكا أو مع الإرهابيين، وأنه إذا ما قرر الذهاب مع الآخرين، فإن على باكستان أن تكون مستعدة للتعرض للقصف مرة أخرى بما يعيدها إلى العصر الحجري. .فقط بعد ذلك يتخلى مشرف عن طالبان(1).

وبالرغم أن البعض في الولايات المتحدة، خاصة الجمهوريين، يدعون الانخفاض الكبير في عديد قتلى الجنود الأمريكيين في العراق وانتصار الولايات المتحدة، فإن القوات المناهضة للولايات المتحدة تنتظر من الولايات المتحدة فعلياً سحب الجزء الأكبر من قواتها. وقد وفرت الولايات المتحدة، من خلال الإطاحة بصدام حسين، عملياً، السيطرة على العراق لعدوها اللدود ايران. وبالتالي لن تستطيع الولايات أن تدعو ذلك انتصاراً.

وبحسب بوب وودوورد، فإن «زيادة» عديد قوات الولايات المتحدة في العراق، عام 2007–عندما أرسل الرئيس بوش حوالي 30.000 من القوات القتالية الأمريكية الإضافية وقوات الدعم – لم يكن العامل الأساسي وراء الانخفاض الحاد في أعمال العنف هناك خلال الـ 6 شهرا الماضية. وكتب وودوورد :»قبل كل ذلك هناك أربعة عوامل هي المسؤولة عن الحد من العنف: العمليات السرية؛ وتوافد القوات؛ وقرار رجل الدين المتشدد مقتدى الصدر كبح جماح قوة جيش المهدي؛ ومن يسمون أنفسهم «صحوة الأنبار»، حيث انقلب عشرات الآلاف من السنة على تنظيم القاعدة في العراق، وتحالفوا مع القوات الأمريكية»(2). واستند وودوورد في تقييمه هذا على محادثات أجراها مع عدد من كبار المسؤولين الأميركيين.

وبغض النظر عن ذلك، فإن التطهير العرقي الذي يقوم به الشيعة بحق السنة كان عاملاً ذا أهمية كبيرة في انخفاض نسبة العنف في العراق. وبحسب دراسة نُشرت

في أيلول 2008، فقد أظهرت صور التقطتها الأقمار الصناعية ليلاً أن الأحياء العربية السنية الكثيفة السكان في بغداد بدأت تخلو من سكانها قبل نشر القوات الأمريكية الإضافية، عام 2007، وذلك في دليل واضح على أن تطهيراً طائفياً حدث قبل تراجع أعمال العنف. وقد قدم هذه الدراسة أستاذ الجغرافيا جون أجنيو من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

وتدعم الصور وجهة نظر منظمات اللاجئين الدولية وخبراء في شؤون العراق بأن التحول الكبير في التركيبة السكانية كان عاملاً رئيسياً في تراجع العنف الطائفي، ولا سيما في العاصمة العراقية، بؤرة العنف الذي حصد أرواح مئات الآلاف من الأشخاص. وتعرضت الأقلية العربية السنية في العديد من الأحياء السكنية للطرد على يد متشددين شيعة أغضبهم بشدة تفجير مسجد سامراء في شباط 2006. واستخدم فريق أجنيو الصور الليلية التي كان التقطها بالأشعة تحت الحمراء قمر صناعي لأبحاث الطقس يشغله سلاح الجو الأمريكي.

وبحسب التقرير :»ظهر أن الأنوار الليلية في بغداد تزايدت منذ الغزو الأمريكي في الفترة ما بين 2003 و2006، ثم انخفضت بشكل دراماتيكي من 20 آذار 2006 وحتى 6 كانون الأول 2007». وأشار التقرير إلى أن «الأنوار الليلية في مدينة الصدر التي يهيمن عليه الشيعة ظلت مستمرة، وكذلك الأنوار في مجمع المنطقة الخضراء الذي يضم مقار الحكومة والبعثات الدبلوماسية، وسط بغداد». واستخدمت دراسات الأقمار الصناعية أيضاً للمساعدة في توثيق عمليات التهجير القسري في ميانمار، والتصفية العرقية في أوغندا(3).

يدعي البعض، مستخدمين فيتنام كمثال، أن العراق سيقع بعد انسحاب القوات الأمريكية بأيدي متشددين إسلاميين، إلا أن هذا الضرر سوف يقتصر على العراق. وبعبارة أخرى، فإن الدول الأخرى في الشرق الأوسط ستتحاشى هذا المصير بفعل فشل تأثير تحقق نظرية الدومينو كما حدث بعد سقوط فيتنام الجنوبية وانسحاب القوات الأمريكية عام 973. لكن هناك فرقاً كبير يميز الحالتين، ففي حالة فيتنام،

كان الشيوعيون يفتقرون لسلطة سياسية كافية في بلد آخر في شرق أو جنوب شرق آسيا، لكن في الشرق الأوسط، فإن غالبية السكان تقريباً مسلمون، ويواجهون ناشطي التشدد الإسلامي، ويُحكمون من قبل حكام موالين للغرب ومكروهين من قبل غالبية الشعب. وفي حال كانت هناك انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في أي من هذه الدول، فإن المتشددين الإسلاميين سيحققون الفوز. وهذا ما حدث بالفعل في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 (حماس)، والانتخابات الجزائرية عام 992، والانتخابات المصرية عام 2005، وانتخابات 2002 و2007 في تركيا، حيث حققت الأحزاب الإسلامية المتشددة الفوز بحصولها على عدد كبير من المقاعد. وعلى الرغم من تنصيب ساسة علمانيين في الحكومة العراقية المؤقتة بعد غزو الولايات المتحدة، فإن معظمهم خسر أمام الأصوليين في الانتخابات العامة عام 2005.

وتنتهج بقاع من جنوب آسيا مساراً مماثلاً، حيث أن نصف أفغانستان يقع تحت سيطرة طالبان. وتجري حالياً «طلبنة» باكستان حيث يسيطر التنظيم على مساحات واسعة بالقرب من الحدود بين باكستان وأفغانستان، فضلاً عن أنهم يحاولون فرض قواعد الشريعة الصارمة في المدن الباكستانية الكبرى. وفي الانتخابات الباكستانية، عام 2008، فاز بأغلبية المقاعد الحزبان الرئيسيان المعارضان: حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية، وشكلا الحكومة، ولكن كبار مسؤولي هذين الحزبين معروفون بفسادهم، وهي ليست سوى مسألة وقت قبل أن يصبح الباكستانيون محبطين. وقد أدى ذلك في الماضي إلى ظهور ديكتاتوريات عسكرية، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى سقوط باكستان بيد الملالي. وبعد انسحاب الجزء الأكبر من القوات الأميركية، وانهيار اقتصاد الولايات المتحدة، سينفجر العراق ليصبح أرضاً مباحة للجميع، وستتدخل تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية عن طريق تمويل الميليشيات، ما سيُفضي إلى حالة من الفوضى. وبسبب التمرد الديني، قد يسقط العراق وأفغانستان وباكستان بيد الأصوليين الإسلاميين. وإذا ما حدث ذلك، فإن تأثير الدومينو سيبدأ في كافة أنحاء العالم الإسلامي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ونظراً لما تعانيه من مشاكل اقتصادية، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على دعم حلفائها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية. وسيعاني الجيش الأمريكي المصير نفسه الذي واجهه الاتحاد السوفييتي في بدايات تسعينيات القرن الماضي، عندما غطى الصدأ الغواصات السوفييتية وحاملات الطائرات في ترسانات بناء السفن (الأحواض)، لينتهي المطاف بمعظمها إلى ساحة الخردة. وبعد الانهيار الاقتصادي للولايات المتحدة، والكساد الاقتصادي العالمي اللاحق، سترتفع شدة التطرف الإسلامي، وسوف يجعل الكساد الاقتصادي من السهل على المتشددين السيطرة على الدول الإسلامية بسبب البطالة واسعة النطاق والفقر المدقع، إلى جانب الفساد في المناصب العليا، وشيوع ثقافة التطرف.

وسوف يتسبب تأثير الدومينو المذكور آنفاً بسقوط الحكومات الموالية للولايات المتحدة والحكومات الموالية للغرب في الدول الإسلامية، واحدة تلو الأخرى، في أيدي المتشددين الإسلاميين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (في المملكة العربية السعودية والأردن والجزائر واليمن والمغرب والكويت وأفغانستان وغيرها).

وقد تحاول هذه الأنظمة الراديكالية أيضاً إعادة تأسيس الخلافة، وهنا أود أن أقتبس من مقالة كنت قد نشرتها عام 1995: «بعد سقوط الدول الغنية بالنفط مثل المملكة العربية السعودية بأيدي الراديكاليين الإسلاميين المتطرفين، سيحاول رجال الدين الإسلامي تأسيس إمبراطورية إسلامية على شاكلة الإمبراطورية العثمانية القديمة»(4).

وستقوم الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى بفرض الحظر الاقتصادي على هذه الأنظمة وعزلها، وخلق مصاعب هائلة للشعب هناك. وقد تكون هذه الاستراتيجية ناجحة، فقد كان كل من صدام حسين في العراق، ومعمر القذافي في ليبيا، مثالين على نجاح هذه الاستراتيجية، حيث أجبر صدام على تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل التي كانت بحوزته، وكان على القذافي التخلي عن اثنين من ضباط المخابرات بسبب تفجير طائرة «بان آم – الرحلة 103»، عام 1988، بالإضافة الى تخليه عن

أسلحة الدمار الشامل. وحماس في فلسطين مثال آخر، فبعد الانتخابات التشريعية، في كانون الثاني عام 2006، فازت حماس بأغلبية المقاعد، وشكلت حكومة في آذار، ولكن بعد مقاطعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي للحكومة التي تقودها حماس، ووقف التمويل، لم تعد الحكومة قادرة على توفير الرواتب لعشرات آلاف من موظفي الحكومة الفلسطينية لعدة أشهر، الأمر الذي أدى إلى حالة من الفوضى.

قد يحكم المتشددون الإسلاميون لبعض الوقت– لنقل 10–20 سنة، وربما حتى 40–50 سنة – لكنهم لن يكونوا أبداً قادرين على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في العصر الرقمي الحديث، أي أنه لن تكون لديهم القدرة على فرض ثقافة القرن السابع العربية على سكان القرن الحادي والعشرين. لذا، وفي النهاية، لابد أن يُهزم هؤلاء المتشددون كنتيجة حتمية لنمو العلمانية المتزايدة داخلياً، والمثال على ذلك كمال أتاتورك في العصر الحديث، أي أنه عندما يفشل عامة الناس في التحرر من الأنظمة الإسلامية الراديكالية، فإنهم سيفرضون التغيير على مستوى القيادة، من الأعلى. وستفتتح هذه النماذج «الكمالية «تغيرات اجتماعية ودينية جذرية، وسيقوم الغرب بتقديم المساعدات المالية. ومن المهم أن نلاحظ أن تركيا كانت مركز الإمبراطورية العثمانية لمدة ستة قرون، وكانت اسطنبول عاصمة لها. وابتداء من عام 1517، أعلنت اسطنبول لتكون مركزاً للخليفة الذي يُعد أعلى سلطة إسلامية. غيّر كمال أتاتورك هذا الواقع بشكل دراماتيكي خلال فترة قصيرة جداً من الزمن، لكن، وبعد أن أمسك بزمام الأمور في تركيا بموجب معاهدة لوزان، عام 1923، ألغيت السلالة الحاكمة ونفي السلطان. وقد بدأت الخلافة، التي تُعد نظام القيادة الروحية والسياسية في العالم الإسلامي، بعد وفاة النبي محمد عام 632، وألغيت عام 1924. وأنجزت الكمالية العديد من الإصلاحات السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الراديكالية، كما أغلقت المحاكم الإسلامية. وفي الدستور الجديد اُعتمدت القوانين وإجراءات التقاضي الأوروبية، كما تمت علمنة وتحديث الإدارة التركية والنظام التعليمي كلياً. هذا وقد حُظر الطربوش، وهو قبعة يعتمرها الرجال كان أدخلها السلطان محمود

الثاني كجزء من زي الإمبراطورية عام 1826، وشُجع الناس على ارتداء الملبس الأوروبي. إضافة إلى ذلك، بات محظوراً على النساء ارتداء الحجاب أو غطاء الرأس، كما أعطيت المرأة الحق في التصويت والملكية الخاصة، وهو حق كان أُنكر على المرأة حتى في العديد من البلدان الغربية. وتم تغيير خط الكتابة، واستبدلت الأبجدية القديمة المرتكزة على الخط العربي بأبجدية ترتكز على الخط اللاتيني المستخدم في الغرب.

إن لم يكن هناك تهديد خارجي، أوفي حال لم تُفرض الإدارة أو تُدعم من قبل الولايات المتحدة أو من الخارج، فإن الشعب سوف يصوت للأحزاب السياسية التي ستعمل على تطويره. ففي الانتخابات الأخيرة في بنغلاديش عام 2008،قضى التحالف الكبير للحزب العلماني الذي تقوده رابطة عوامي على منافسيه بفارق ضخم بحصوله على 261 مقعداً من أصل 300 مقعداً في الجمعية الوطنية، وحصلت رابطة عوامي على 230 مقعداً، بينما لم يتمكن التحالف المنافس بقيادة حزب بنغلادش الوطني من الحصول إلا على 27 مقعداً فقط. ولقد هُزمت «الجماعة الإسلامية»، حليف حزب بنغلادش الوطني في الانتخابات، مع كافة الزعماء الرئيسين الذين عانوا من الهزائم المذلة وحصول الحزب على مقعدين فقط بالمقارنة مع 17 مقعداً في الانتخابات الماضية التي جرت في عام 2001.

ونشهد هذه الظاهرة على نطاق جزئي في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي من باكستان أيضاً، حيث يختبئ كبار قادة تنظيم القاعدة، بما في ذلك بن لادن وأيمن الظواهري. وفي انتخابات عام 2002، فازت الأحزاب الإسلامية بـ46 مقعداً من أصل 96 مقعداً من المقاعد النيابية للمحافظات، وشكلت الحكومة. إلا أنه، ولسوء إدارتهم الحكومية واهتمامهم الكبير بفرض أحكام الشريعة أكثر من اهتمامهم بتوفير المياه والمرافق الصحية، وبمدارس البنات في هذه المنطقة القبلية، لم يستطيعوا الحصول إلا على تسعة مقاعد فقط في انتخابات عام2008،ليخسروا أمام حزب عوامي الوطني العلماني. ولكن، ومرة أخرى، استولت حركة طالبان، التي تحظى بدعم من بعض

الفصائل داخل المخابرات الباكستانية، على هذه المنطقة من خلال مهاجمة مواقع الجيش الباكستاني، وقتل قادة مسلمين علمانيين بارزين. وبالتالي، هناك طريق طويل لنقطعه.

قد يكون الطريق إلى تحديث الدول الإسلامية الأخرى أقل ديمقراطية. وخلال هذه الفترة من التحول، فإن الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك روسيا والهند والبلدان الإسلامية، وغيرها من البلدان، ستشهد في الواقع تصاعداً في الإرهاب الإسلامي، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية. وعلى الرغم من أن التحول سوف يستغرق عدة عقود، وسيوصم بالعنف، إلا أن الإسلام لن يكون، في نهاية المطاف، المحرك الأساسي للسياسة في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا استغرقت ثلاثة عقود ونصف تقريباً (1914–1945) لإحداث الانتقال من الأنظمة الملكية المتبقية نحو الديمقراطيات النابضة بالحياة. وحتى مطلع1900، لم يكن أحد ليتوقع أن تحل الديمقراطية محل الممالك في معظم دول أوروبا الغربية، أو أنتحصل البلدان الإفريقية والآسيوية على استقلالها في غضون خمسة إلى ستة عقود.

والأسوأ لم يأت بعد ففي بلدان مثل الهند، حيث يوجد تعداد كبير للمسلمين (140 مليون) مع نقص في التكنولوجيا الحديثة في نظام الرصد أو المراقبة، أو النقص في المخبرين المتخفين في الشارع كما هو الحال في بلدان مثل الولايات المتحدة. وستشهد الهند هجمات للإرهابيين في المدن الكبرى على غرار هجمات مومباي التي استهدفت اثنين من الفنادق المرموقة، عام 2008. كما تواجه الولايات المتحدة خطر تنامي الإرهابيين في الداخل، أي خطر أولئك الذين تحولوا للإسلام.

وسوف يؤدي الانهيار الاقتصادي أيضاً إلى انخفاض حاد في الطلب على النفط، وانهيار أسعار النفط، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الفوضى الاقتصادية في دول الشرق الأوسط، مثل المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وسورية والإمارات العربية المتحدة، والتي تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط، وإلى تعزيز إضافي بأيدي الأصوليين الإسلاميين هناك. وإذا ما سيطر المسلحون على غالبية هذه الدول

المنتجة للنفط، أو قاموا بتعطيل البنى التحتية الرئيسية المنتجة للنفط، فقد ترتفع أسعار النفط الخام أيضاً. وهذان السيناريوهان مختلفان تماماً، ونحن لا نعرف أي منهما سوف يسود، أو ما إذا كان سيلغي كل منهما الآخر، وذلك عبر تغيير سعر النفط قليلاً.

وبمجرد ما يفقد الإسلام رعوية العامة في السلطة، فإنه سيتم تجديده تدريجياً، ويصبح أكثر تسامحاً تجاه المرأة، وتجاه من هم من غير المسلمين. وكما ناقشتُ في كتابي «تجديد الإسلام وخلق نظام عالمي متعدد الأقطاب»، فإننا إذا ما تجاهلنا ألوهية الوحي الذي أُنزل على محمد، أي أن نفترض أن الوحي الذي أُنزل عليه لم يكن سماوياً، وأن القرآن مجرد مجموعة من الممارسات الاجتماعية للجزيرة العربية في القرن السابع، فإن المسلمين، وبعد فترة من الزمن، سيبدؤون الجوانب الروحية للإسلام أكثر مما سيتبعون جوانبه الاجتماعية والعسكرية والشرعية. ولا بد من الإشارة إلى أن ديانات مثل المسيحية والهندوسية مرت بمثل هذا التحول منذ عدة قرون. وقد حان الوقت للإسلام الآن كي يمر بالمراحل نفسها.

في الواقع، من الصعب جداً التنبؤ بالتسلسل الدقيق للأحداث التي ستقود إلى تجديد الإسلام في هذه البلدان الإسلامية. ففي عام 1900، لم يكن أحد قادراً على التنبؤ الدقيق بتسلسل الأحداث التي أدت إلى انهيار الممالك في أوروبا، ما أدى إلى نشوء ديمقراطية نابضة بالحيوية في أوروبا الغربية، بالإضافة إلى حصول معظم البلدان الآسيوية والإفريقية على استقلالها عن القوى الاستعمارية في غضون خمسة إلى ستة عقود. وها نحن نشهد الآن تصاعد التشدد الإسلامي عالمياً وذلك بالتزامن مع انهيار اقتصاد الولايات المتحدة. ويتوجه الإسلاميون لإحكام السيطرة على عدد من البلدان. وإن كان هناك من يتجاهل الجوانب اللاهوتية للوحي الذي نزل على محمد، أي أن الوحي لم يكن سماوياً، وأن القرآن هو مجرد ممارسات اجتماعية للجزيرة العربية في القرن السابع، وأنه لا يمكن أن يُفرض على سكان القرن الحادي والعشرين لفترة زمنية طويلة. لقد حاول هتلر أيضاً إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، أي أنه حاول خلق ألف سنة من الرايخ الثالث، ولكنه استمر 12 عاماً فقط. وبدلاً

من ذلك، كان يعمل كمحفز للانهيار السريع للإمبراطوريات الاستعمارية، وكذلك للممالك الأوروبية. وبالمثل، فإن الصعود العالمي الحالي للإسلاموية المتشددة يتجه لأن يكون محفزاً لتجديد الإسلام. وعلى الرغم من أن هذه الأنواع من الأحداث تؤدي إلى مصرع عدد كبير من الأبرياء، إلا أنها تسرع صيرورة التغييرات في الحضارة الإنسانية، أي أن التغييرات التي كانت ستستغرق عدة قرون، ستحتاج إلى عقود قليلة.

1 – Musharraf, Pervez, In the Line of Fire, Free Press, New York, 2006, p. 201.

2 – Woodward, Bob, The War Within: A Secret White House History, 20062008–, Simon & Schuster, 2008

3 – Fox, Maggie, “Satellite images show ethnic cleanout in Iraq,” Reuters, September 19, 2008.

4 – Kumar, Susmit, “Christian vs. Islamic Civilization: Another Cold War?”,Global Times, October 1995, p. 27.

الأديان والصراعات

Religion And Conflect

DIFAF

الأديان والصراعات

Luc Reychler
ترجمة هناء شروف

مقدمة: نحو دين للسياسة العالمية؟

لا يمكن فهم النظام العالمي الجديد دون الأخذ بعين الاعتبار دور الدين والمنظمات الدينية. وخلال الحرب الباردة، لم يتم إيلاء اهتمام كبير بظاهرة الوطنية والدين، فقد تعامل معها كل من الماركسيين والليبراليين وبناة الأمم والمبشرون بالتكامل والاندماج على أنها متغير هامشي، وفي الأنظمة السياسية الغربية تم وضع حدود بين حياة الإنسان الداخلية وأفعاله العلنية، وكذلك بين الدين والسياسة، فقد تميز الغرب بالعلمنة في السياسة واللاسياسة في الدين.

وينظر شطر من نخبة الرأي الغربي إلى الدين باعتباره غير عقلاني وينتمي إلى ما قبل العصر الحديث، وبأنه ارتداد إلى القرون المظلمة قبل أن تعمل حركة التنوير الفلسفية على تدريس فضائل العقلانية والآدب، وتُخضع الطاقات البشرية لأهداف بناءة، لا لأهداف مدمرة (يغل،1991:27). أما في الكتلة الشيوعية، فقد كان الدين يوصم رسمياً على أنه يخدر ويقمع الشعوب. وفي نظريات الإدماج والتحديث كانت العلمنة تعتبر «شرطاً لا غنى عنه» للتقدم. وبالتالي، كان انفجار النزاعات الوطنية والعرقية مفاجأة كبرى.

---

*عالم بلجيكي مختص بالبحوث الاجتماعية والسياسية

http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol2_1/Reyschler.htm

ماذا عن النزاعات الدينية؟ هل نحن متفاجئون بها أيضاً؟ الجواب هو نعم على الأرجح. ففي وقت متأخر من آب 1978، أكدت وثيقة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA أن» إيران ليست في وضع ثوري، أو حتى في حالة ما قبل الثورة». ويعتبر روجر ويليامسون (1990) أن هذا هو المثال الأكثر وضوحاً لعدم الاستيعاب ولسوء الفهم الغربي للإسلام الحديث، كما يقول إن الخطأ الأساسي للمراقبين الغربيين يكمن في افتراضهم بأنه، ومنذ أن لعبت المسيحية دوراً مباشراً ضئيلاً في صياغة السياسة في الدول الغربية، فإن فصل الدين عن الدولة، وصناعة القرار السياسي، يمكن افتراضهما أيضاً في الشرق الأوسط. ومنذ سقوط الشاه، تضاعفت الأبحاث حول دور الأديان في ديناميكيات النزاع. وعلى أي حال، فإن كماً من الأبحاث تأخر بعيداً وراء ازدهار دراسات عن النزاعات العرقية والقومية.

تم تحفيز الاهتمام بدور الدين في النزاعات بتطورات إيجابية وسلبية، بما في ذلك اللاعلمنة في العالم، وصعود النزاعات الدينية. وفي معظم الدراسات الإستراتيجية، أصبح الاهتمام بالأشكال المتشددة للأصولية الدينية بصفتها تهديداً للسلام. وأيضاً غدت من الأهمية بمكان ظاهرة إعادة التعاون المذهبي المتبادل بين التقدميين والتقليديين فيما يتعلق ببعض القضايا المحددة (هنتر، 1991). وتفسير ذلك يكمن في موقف الكنيسة الكاثوليكية والإسلام الأصولي حيال تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول النمو السكاني.

كما تم لفت الانتباه للمشاركة المتزايدة للكنائس، أوالجماعات الكنسية، في البحث عن الانفراج، أو الإدارة البناءة للنزاعات. ولنتذكر صوت أساقفة أمريكا في النقاش النووي في الثمانينيات، ودور الكنائس في التحرر الديمقراطي في أوروبا الوسطى والشرقية، أو تأثير قادة الكنيسة على ديناميكيات النزاع في العديد من النزاعات الإفريقية.. كل ذلك جذب اهتماماً جديراً بالاعتبار، ليس فقط في جنوب أفريقيا مع ديزموند توتو أو ألان بويسك، ولكن أيضاً، على سبيل المثال، في السودان (أسيفا 1990؛ بادال 1990)، وموزامبيق، وزائير. كما لعب المونسنيور خايمي غونسالفيس،

رئيس أساقفة بيرا، دوراً هاماً في تحقيق اتفاق السلام في موزامبيق، في 4 تشرين الأول 1992 والذي أنهى الحرب الدامية التي أهدرت حياة مليون شخص، وهجرت نصف السكان طلباً منهم للأمن والسلامة. وفي زائير، انتخب المونسنيور لوران مونسنغو رئيساً للمجلس الأعلى للجمهورية الذي لعب دوراً محورياً في المفاوضات الصعبة بين الرئيس موبوتو ومعارضيه. وتوسط الأساقفة الكاثوليك في بوروندي – والذين يمثلون نصف عدد السكان – الآن، لتطوير حكومة أكثر توافقية للحيلولة دون مزيد من العنف. أخيراً، ينبغي أن نذكر أيضاً دور الكنيسة في تمكين الناس في العالم الثالث من لاهوت التحرير، ودورها في العديد من الجهود التي بذلت مؤخراً لتقديم خدمات السلام في مناطق النزاعات، بما في ذلك مجال الدبلوماسية.

1– للحصول على فهم أفضل لما يمكن أن تفعله الأديان، أو المنظمات الدينية، للمساعدة على تعزيز ديناميكية بناءة للنزاع، يمكن للمرء أن يبدأ من خلال إجراء تحقيقات منهجية عن الأدوار الإيجابية أو السلبية التي تلعبها الآن. وبالتالي، سيتم تقديم مقترحات حول كيفية الحد من السلبية، وتعزيز الآثار الإيجابية. ويمكن للمنظمات الدينية أن تعمل مثل الأطراف المتنازعة، والمارة الدينيون، وصناع السلام، وبناة السلام (انظر الجدول 1).

(الجدول 1): المنظمات الدينية في ديناميكية النزاع

المنظمات الدينية في ديناميكية النزاع :
الأطراف المتنازعة
الحروب الدينية العنف منخفض القوة العنف البنيوي العنف الثقافي
المارة الدينيون
بناة السلام وصانعو السلام
بناء السلام
تمكين الناس التأثير على المناخ الأخلاقي والسياسي المساعدات الإنسانية التنموية التعاونية
صناعة السلام
الجهود الدبلوماسية التقليدية
صناعة السلام المسار الثاني المجال الدبلوماسي

الدين والعنف

1. الحروب الدينية

منذ النهضة الدينية، تخاض الحروب باسم الآلهة والإلهات المختلفة. وتنطوي أكثر النزاعات عنفاً، حتى يومنا هذا، على عناصر دينية مرتبطة بالعرقية الوطنية، وبالقضايا الداخلية، والاقتصادية، والإقليمية والثقافية، وغيرها من القضايا. وتنحو النزاعات القائمة على أساس الدين، من خلال تهديدها لمعنى الحياة، لكي تصبح أنواعاً لحروب عنيدة ووحشية. وعندما صيغت النزاعات بمصطلحات دينية، تبدلت لتصبح نزاعات ذات أهمية.

وخلافاً لغيرها من القضايا، مثل النزاعات على الموارد، والتي يمكن أن تحل بطرق واقعية وانفرادية، تميل النزاعات حول القيم لتصبح قضايا حاسمة للطرفين، أو ذات محصلة صفرية، فهي تنطوي على أحكام قوية حيال ما هو صواب وما هو خطأ، وتعتقد الأطراف المتورطة فيها أن من غير الممكن أن تكون هناك أرضية مشتركة لحل الخلافات.

«منذ أن تم الصاق النزاعات بين شمال وجنوب السودان بالمصطلحات الدينية، تطورت إلى ما يشبه النزاعات العميقة حول القيم التي تظهر غير قابلة للحل إلا من خلال القوة أو الانفصال» (أسيفا، 1990). ويعد الإيمان الديني، كما كان عليه في الماضي، مصدراً للنزاع داخل وبين المجتمعات. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن الدين لم يكن ما جعل من القرن العشرين الأكثر دموية.

لينين وستالين وهتلر وماوتسي تونغ وبول بوت، وتلامذتهم في رواندا، جميعهم شوهوا وقتلوا الملايين من الناس على نطاق لم يسبق له مثيل، باسم السياسة التي تتعارض مع المرجعيات الدينية، أو المرجعيات الدينية المتجاوزة الحد، للحكم على مقاصدها وممارساتها (يغل، 1991: 39). واستندت هذه السياسات إلى أيديولوجية تحمل نفس الخصائص التي تميز الدين.

في عالم تعاني فيه العديد من الحكومات والمنظمات الدولية من نقص في الشرعية، يمكن للمرء أن يتوقع حدوث تأثير متزايد للخطابات الدينية على السياسات الدولية.

فالدين هو المصدر الرئيسي للقوة الناعمة، وسوف يُستخدم، أو يُساء استخدامه، إلى حد كبير، من قبل المنظمات الدينية، والمنظمات الحكومية، لتحقيق مصالحها. ولذلك من المهم تطوير فهم أكثر عمقا للافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الأديان المختلفة، وكيفية رؤية الناس الملتزمين بهذه الأديان لمصالحهم، كما سيكون من المفيد جداً تحديد عناصر الجماعة المحلية بين الأديان الأساسية.

ويبقى التحدي الأساسي للمنظمات الدينية في إنهاء وجود ومنع النزاعات الدينية الجديدة. ففي كانون الأول عام 1992، تم إحصاء 24 حرباً بخلفية دينية (تعديل AKUF-Kriege-Datenbank)، ويقع معظمها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي سابقاً وآسيا. أما في أوروبا فقد كانت هناك حربان فقط: في يوغوسلافيا وشمال ايرلندا. ولم يتم تسجيل أية حروب دينية في الأمريكيتين (انظر الجدول 2).

ويمكن تصنيف هذه الحروب عن طريق تمييز نزاعات عنيفة داخل وبين الأديان، وبين المنظمات الدينية والحكومة المركزية. ففي أوروبا، ولأكثر من عامين، قُتل مسلمو البوسنة بوحشية من قبل الصرب الذين يطلق عليهم اسم المسيحيين. وعلى الحدود بين أوروبا وآسيا، هزم الأرمن المسيحيين مسلمي أذربيجان، ولا يزال إطلاق النار قائماً بين المسلمين واليهود في فلسطين.

الحروب ذات البعد الديني

1. ميانمار/ بورما 1948: البوذيون ضد المسيحيين.
2. إسرائيل/ فلسطين 1968: اليهود ضد العرب (المسلمين والمسيحيين).
3. ايرلندا الشمالية 1969: الكاثوليك ضد البروتستانت.
4. الفلبين (ميندناو) 1970: المسلمون ضد المسيحيين (الكاثوليك).
5. بنغلاديش 1973: البوذيون ضد المسيحيين.

6. لبنان 1975: الشيعة المدعومون من سورية (أمل) ضد الشيعة الذين تدعمهم إيران (حزب الله).
7. إثيوبيا (أوروموا) 1976: المسلمون ضد الحكومة المركزية.
8. الهند (البنجاب) 1982: السيخ ضد الحكومة المركزية.
9. حرب السودان 1983: المسلمون ضد الأديان المحلية.
10. بدو طوارق مالي 1990: المسلمون ضد الحكومة المركزية.
11. اذربيجان 1990: المسلمون ضد الأرمن المسيحيين.
12. الهند (كشمير) 1990: المسلمون ضد الحكومة المركزية (الهندوس).
13. إندونيسيا (اتشيه) 1990: المسلمون ضد الحكومة المركزية (مسلمة).
14. العراق 1991: السنة ضد الشيعة.
15. يوغوسلافيا (كرواتيا) 1991: المسيحيون الأرثوذكس الصرب ضد المسيحيين الروم الكاثوليك.
16. يوغوسلافيا (البوسنة) 1991: المسيحيون الأرثوذكس ضد الكاثوليك، وضد المسلمين.
17. أفغانستان 1992: الإسلاميون الأصوليون ضد المسلمين المعتدلين.
18. طاجكستان 1992: المسلمون ضد المسيحيين الأرثوذكس.
19. مصر 1977: الإسلاميون ضد الحكومة المركزية (مسلمة)، والإسلاميون ضد المسيحيين الأقباط.
20. تونس 1978: الإسلاميون ضد الحكومة المركزية (مسلمة).
21. الجزائر 1988: الإسلاميون ضد الحكومة المركزية.
22.اوزبكستان 1989: الأوزبك السنة ضد المشيتي الشيعة.
23. الهند (يتهار براديش) 1992: الهندوس ضد المسلمين.
24. سريلانكا 1983: الهندوس ضد المسلمين.

الجدول 2 : الحروب ذات البعد الديني.
المصدر : Gantzel وآخرون، (1993)

وبعيدا إلى الشرق، يشكو المسلمون من وحشية الجيش الهندي تجاههم في كشمير، ومن تدمير الهنود الهندوس لمسجد أيوديا، عام 1992. والإسلام، كما وصفه صموئيل هنتنغتون، له حدود دموية (هنتنغتون، 1993). انه هنتنغتون الذي قدم مؤخراً الإطار الفكري لدفع المزيد من الاهتمام بصدام الحضارات القادم. وتختلف الحضارات عن بعضها البعض من خلال التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، والأهم.. من خلال الدين.

وقد توقع المزيد من النزاعات على طول خطوط الأخطاء الثقافية الدينية، لأن:

(1) هذه الخلافات دائماً ما تنتج النزاعات الأكثر عنفاً، والتي تستمر طويلاً.

(2) ذلك لأن العالم أصبح مكاناً أصغر، وسوف تكثف التفاعلات المتزايدة وعي الشعوب بحضاراتها، والذي بدوره ينعش الخلافات والعداوات الممتدة، أو التي يعتقد أنها تعود إلى عمق التاريخ.

(3) بسبب ضعف الدولة القومية كمصدر للهوية، واللاعلمنة في العالم، مع إحياء الدين كأساس للهوية والالتزام الذي يتجاوز الحدود الوطنية ويوحد الحضارات.

(4) بسبب ازدواجية الغرب، فالغرب في ذروة قوته، من جهة، ولكنه يواجه، بنفس الوقت، الرغبة المتزايدة لنخب، في أجزاء أخرى من العالم، بإعادة تشكيل العالم بطرق غير غربية.

(5) لأن المقولات والاختلافات الثقافية أقل قابلية للتغيير، وبالتالي، أقل قابلية للحل وللتوصل الى تفاهم من المقولات السياسية والاقتصادية.

(6).. وأخيراً، بسبب الإقليمية الاقتصادية المتزايدة التي ستعزز وعي الحضارة.

بالطبع، ليست هناك نزاعات دينية «صرفة». بل علاقات متبادلة مع ضغوطات دامجة أوتفكيكية التي سوف تحدد ديناميكيات النزاع. وهناك حاجة لتصنيف أكثر تطوراً.

وفي أي نزاع يكون الدين مضمونه، يغدو من الضروري وجود تحليل متبادل الأثر على الأقل لستة من المتغيرات التي يمكن لها معاً أن تعزز ديناميكية النزاع البناء أو المدمر (انظر الشكل1).

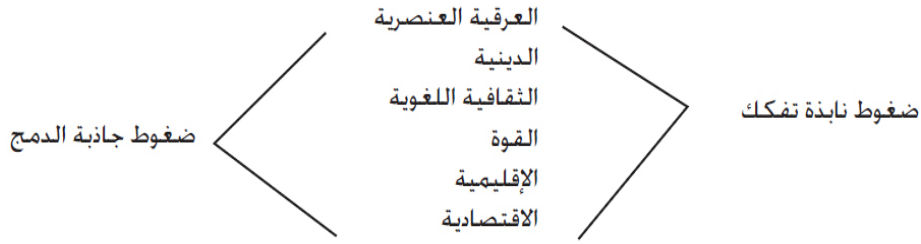

1. تحليل متبادل الأثر للنزاعات التي تتضمن الدين.

2. العنف المنخفض القوة.

استخدمت المنظمات الدينية، أيضاً، العنف والقمع السياسي والإرهاب، على نطاق محدود، لدعم مصالحها. واضطر سلمان رشدي، أو تسليمة نسرين في بنغلاديش، إلى الاختباء من الأصوليين المسلمين الذين يريدون معاقبتهم بالقتل. ففي كل دين هناك أصوليون متعصبون له. وقد استخدم حزب كاخ، الذي كان يقوده الحاخام مئير كاهانا حتى انتحاره، في تشرين الثاني 1990، تكتيكات للاساءة للفلسطينيين ومهاجمتهم جسدياً. وآمن كاهانا بالحرب الدائمة، وبشر بالتعصب ضد العرب. كما لبى المسيحيون الأصوليون في الولايات المتحدة نداء «اللاهوت المانيفستو»، والنظرة المانوية والتي أساسها «نحن» على حق، وكل النوايا الاهلية والعدوانية تسقط على «هم» (غالتونغ، 1987). ولأن «هم» قوة شر وعدوانية الفوضى في العالم، فإن علينا «نحن» أن نكون مسلحين بشدة، ولكن ليس علينا أن نصور أنفسنا على أننا عدوانيون حتى عندما نهاجم دولاً أخرى (وليامسون، 1992: 11). وينتج التعصب أيضاً على يد قلة من المنظمات الإسلامية، مثل الجماعة الإسلامية في مصر، وحزب الله اللبناني، والإسلامون الأصوليون في الجزائر.. كل هؤلاء انتهجوا سياسة المواجهة العنيفة المستندة إلى العرف الذي ينص على أن الكفاح المسلح، أو «الجهاد»، هو استجابة ضرورية ومناسبة ضد أعداء الله، والحكام المستبدين، وحلفائهم الغربيين.

3. العنف البنيوي

دعمت العديد من المنظمات الدينية، أيضاً، العنف البنيوي، من خلال دعم هيكلية صناعة القرار المركزي والسلطوية وقمع القوى المطالبة بالمساواة. وقد تعاطفت الكنائس مع الحكومة الاستبدادية، وكان اتفاق الفاتيكان مع البرتغال، عام 1940، والاتفاق مع فرانكو، عام 1941، ودعم الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، بمثابة تأكيدات واضحة على ذلك. وقد رفض الفاتيكان، مؤخراً، ترشيح أريستيد للرئاسة في هايتي. وبالمقابل، اعترف بالنظام العسكري.

4. العنف الثقافي

تمثلت إحدى مساهمات يوهان غالتونغ الرئيسية لفهم العنف في تناوله للعنف الثقافي أو طرق ووسائل الموافقة أو إضفاء الشرعية على العنف المباشر وغير المباشر. ويمكن أن يتخذ العنف الثقافي شكل التمييز بين ما هو مفضل وما هو غير مفضل، أو التمييز بين الطبقات العليا كونها أقرب إلى الله وتمتلك حقوقاً خاصة، والطبقات الدنيا. وقد حث يوحنا بولس الثاني، في افتتاحه اجتماعات سان دومينغو، أساقفة أمريكا اللاتينية للدفاع عن المؤمنين من «الذئاب الجشعة» للطوائف البروتستانتية. ووجهت كلماته ضربة إلى عشرين سنة من الجهود المسكونية (ستيوارت جامبينو، 1994: 132). وقد أعلن العنف الثقافي حروباً معينة على أنها حروب عادلة، وحروباً أخرى على إنها غير عادلة، وحروباً مقدسة وأخرى غير مقدسة.

إن جائزة السلام التي منحت لرادوفان كارادزيتش، زعيم صرب البوسنة، من قبل الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، لمساهمته في السلام العالمي، يمكن وصفها بسهولة على أنها شكل من العنف الثقافي. وفي شهر تموز عام 1994، مُنح كورت فالدهايم لقب فارس بابوية اورداين بيانو لحمايته حقوق الإنسان عندما عمل مع الأمم المتحدة. وعلى ما يبدو، فقد غفرت له خدماته في البلقان في سبيل النازية. فكانا نموذجين للدور الديني. ومن الواضح أن أسباب الحروب الدينية، وغيرها من أعمال العنف

المرتبطة بالدين، لم تختف من المعمورة. وعلى العكس فالبعض يتوقع تزايدها.
ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى جعل العالم في مأمن من النزاعات الدينية على رأس جدول الأعمال. ويجب أن تتجنب الأطراف الدينية ممارسة أي عنف ثقافي وبنيوي داخل منظماتها، وأن تتعامل مع النزاع بين الأديان أو الطوائف بطريقة غير عنيفة وبناءة. وهذا يعني الإقدام على عدة خطوات عملية، مثل السعي لعقد اتفاق قابل للتحقق بعدم استخدام أو التهديد باستخدام العنف لتسوية الخلافات الدينية. كما يجب أن يكون ممكناً تقييم المنظمات الدينية بموضوعية فيما يتعلق باستخدامها للعنف الجسدي أو البنيوي أو الثقافي. ويمكن نشر تقرير شامل سنوياً. وفي خطوة أخرى، سيتم تعزيز 'اللاسياسة في الدين»، ذلك أن السلطة تفسد أيضاً المنظمات الدينية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر اللاسياسة في الدين شرطاً مسبقاً ورئيسياً لتحقيق التكامل السياسي لمجتمعات ذات ديانات مختلفة.
من المهم جداً خلق بيئة تتوفر فيها إمكانية النقاش الحقيقي. فالخطاب المتطرف يزدهر بشكل أفضل في بيئة لا نفاذ لها إلى حيز المداولة العقلانية. وغني عن القول أن من الصعب الحفاظ على الخطاب المتطرف في بيئة منطقية يمكن الاعتراض فيها على المواقف المتخذة، وعلى الاتهامات الموجهة مباشرة، من خلال الطعن، والمقترحات المضادة، والاستجابات المتضاربة، وتقديم الأدلة.
ومن دون تغيير في بيئات الخطابات العامة داخل وبين المنظمات الدينية، سيسود التعصب البلاغي والديماغوجي. وقد خلص هانس كونغ في كتابه الأخير «Projekt Weltethik» إلى أن السلام العالمي أمر مستحيل من دون سلام ديني، وأن السلام الديني يتطلب حواراً دينياً.

«المارة».. الدينيون

يمكن أن تؤثر المنظمات الدينية أيضاً على ديناميكيات النزاع من خلال امتناعها عن التدخل. وهذا الموقف هو جزئي في عواقبه، حيث أن معظم النزاعات «غير متكافئة»،

وهو يعزز ضمنا مبدأ « القوة هي الحق». وكان الفاتيكان اعتمد موقفاً محايداً خلال الحرب العالمية الثانية، إذ أنه لم يرفض علناً الفظائع الألمانية في بولندا، أو في معسكرات الاعتقال. وفي سبيل ضمان مصالحه الدبلوماسية، اختار روما لهذا التعقل وليس للاستنكار الإنجيلي. ودور «المارة»، أي أفراد المجتمع الذين ليسوا بجناة ولا بضحايا، هام جداً، وهم يستندون في مساندتهم ومعارضتهم، أو لامبالاتهم إلى أسس أخلاقية، أو إلى أرضيات أخرى تشكل مجرى الأحداث. ويمكن لأي تعبير عن التعاطف أو الكراهية لرئيس حاضرة الفاتيكان، بيوس الثاني عشر، الذي يمثل ما يقرب من 500 مليون كاثوليكي، أن يمنع قدراً كبيراً من العنف.

وتشكل تعبئة «المارة» في الداخل والخارج، في مواجهة سوء معاملة الأفراد أو المجتمعات، التحدي الكبير للمنظمات الدينية. وفي سبيل تحقيق ذلك، يجب أن يطور الأطفال والبالغون، على المدى الطويل، صفات شخصية معينة، مثل التوجه لأهمية التعاطف والموالاة للمجتمع. وتتحمل المنظمات الدينية مسؤولية كبيرة في خلق النظرة التي لا تتحقق من خلالها الاحتياجات الفردية على حساب الآخرين، ولا تحل النزاعات الحقيقية من خلال العدوان (فين، 1992).

بناء السلام وصناعة السلام

المنظمات الدينية هي مصدر غني لخدمات السلام. ويمكن أن تكون بمثابة مبرر قوي للتسامح الاجتماعي، والتعددية الديمقراطية، والادارة البناءة للنزاع، وهي بانية وصانعة السلام.

1-.بناء السلام

تساهم الأديان في بناء السلام من خلال تمكين الضعفاء، ومن خلال التأثير على المناخ الأخلاقي والسياسي، ومن خلال تطوير التعاون وتقديم المساعدات الإنسانية.

(1) - تمكين الشعب

في الربع الأخير من القرن الماضي، كانت الجهات الدينية الفاعلة القوة الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في العالم الثالث، وحركة من أجل السلام في البلدان الصناعية في الشمال.

وبالوسع تمكين الناس من خلال تقديم الدعم لحركات الاحتجاج، على سبيل المثال، إن الله ضد عمل قنبلة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي كل من الشرق والغرب، أصدرت الكنائس إعلاناً، عام 1980، دعمت فيه أهداف حركة السلام. وكان لتعهد السلام العالمي أهمية خاصة في خلق جمهور كبير من أجل السلام. وقد تحدت الرسالة الرعوية «تحدي السلام هو وعد الله واستجابتنا»، الصادرة في أيار عام 1983، أسس السياسة النووية الأمريكية، وعارضت العناصر الرئيسية للحشد العسكري في إدارة ريغان (Cartwight، 1993).

كما يمكن أيضاً تمكين الناس من خلال تزويدهم بدعم لاهوتي ضد الظلم. وفي العالم الثالث، تطورت العديد من نظريات اللاهوت التي تنتقد العنف البنيوي. وما هو معروف أكثر هو لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية، واللاهوت الأسود في جنوب أفريقيا. وتتحدث نظريات علم اللاهوت هذه عن وضع حد للمعاناة الناجمة عن العنف الجسدي والبنيوي والنفسي والثقافي. وعن أن وجود الدين المسيحي هو قوة اجتماعية قوية للفقراء، في مواجهة القمع والاستغلال. وقد تعرض مئات من عمال الكنيسة ومعلمي التعليم المسيحي والقساوسة والأساقفة للتهديد بالقتل، كما تعرضوا للتعذيب أو القتل بينما كانوا يعملون على إزالة الفقر والظلم (Lernoux 1982).

وفي الآونة الأخيرة، تم اتخاذ أشكال واسعة من المبادرات لحماية الناس من العنف. ومن الأمثلة على ذلك 'نشطاء السلام' الذين ذهبوا إلى مناطق النزاع لمرافقة الأشخاص الذين كانت حياتهم في خطر. وفي حالة واحدة، في الفلبين، قدم 25 متطوعاً، في غضون مهلة قصيرة، ليكونوا مع 650 لاجئ في كنيسة كانت محاطة

بفرق الموت التي تهدد بقتل اللاجئين. وقد حال وجود هذه المجموعة الدولية، التي عقدت مؤتمراً صحفياً، دون وقوع مجزرة محتملة (Me Jeger،1993). وهناك مثال آخر يتمثل في نشاطات منظمة «صرخة من أجل العدالة» والتي كانت، وفقا للأب نانغل، استجابة لدعوة من هايتي لـ «حشد أكبر عدد ممكن من الأجانب ولأطول فترة ممكنة للذهاب إلى المناطق الأكثر عنفاً في ريف هايتي لتكون هناك حضوراً وقائياً للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز مناخ حر ومفتوح وجمهوري للحوار».

(2) - التأثير على المناخ الأخلاقي والسياسي

المتغير الرئيسي الذي يمكن للمنظمات الدينية أن تؤثر عليه، هو المناخ الأخلاقي والسياسي. ويمكن تعريف المناخ الأخلاقي والسياسي، على المستوى الدولي أو المحلي، من حيث الصفات

الأخلاقية والسياسية المتصورة للبيئة التي تعمل فيها الأطراف المتنازعة. وتميل بعض المناخات إلى أن تكون مدمرة، ولكن بعضها الآخر يميل لتحسين ظروف الإدارة البناءة للنزاع. وتؤثر المنظمات الدينية في المناخ الأخلاقي والسياسي من خلال تبرير الحرب أو السلم، والتسامح أو التعصب، والنزعة المحافظة أو التقدمية (انظر الشكل 2).

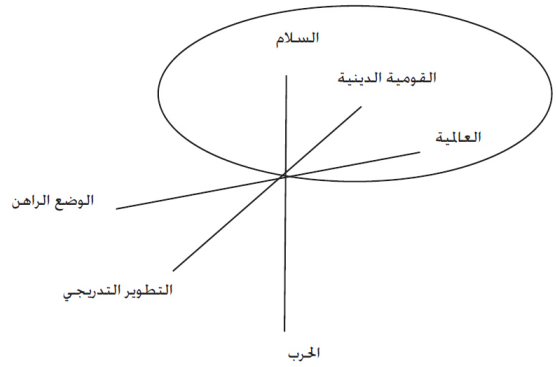

الشكل 2. أبعاد المناخ الأخلاقي والسياسي

(3) - الحرب ضد السلام

يمكن تقسيم النهج الديني فيما يتعلق بالحرب والسلام إلى فئتين رئيسيتين: النزعة السلمية وعقيدة الحرب العادلة (تقرير الحياة والسلام، 1990). ويمكن تمييز العديد من أشكال النزعة السلمية: متفائل، وتيار أساسي، ومتشائم (Ceadel، 1987)، وهو يعني، بالنسبة للبعض، الرفض غير المشروط للمشاركة في الكفاح المسلح؛ وبالنسبة لآخرين، فهو يشير إلى المشاركة الفعالة في صناعة السلام. وقد نذر الكويكرز(جمعية الأصدقاء الدينية أو الكويكرز، وهي مجموعة من المسيحيين البروتستانت نشأت في القرن السابع عشر في إنجلترا على يد جورج فوكس.)، أنفسهم وبشكل تقليدي، لتفكيك صور العدو وتسوية الخلافات، ومع غاندي كمصدر للإلهام طور البعض الآخر استراتيجيات غير عنيفة لصناعة السلام.

تساهم المسيحية في الحد من التسلح، وفي حل النزاعات بغير العنف، وذلك من خلال تطوير تقليد الحرب العادلة، وقبولها على أنها الإطار المعياري السائد لتبادل الافكار حول مشاكل الحرب والسلام. وقد أثرت مبادئ «مسوغات الحرب العادلة» (التي تحدد متى يكون اللجوء إلى القوة المسلحة مبرراً أخلاقياً)، ومبادئ «قانون الحرب» (التي تحدد أية إجراءات هي المقبولة أخلاقياً في الحرب)، وبشكل ملحوظ، على القانون الدولي الحالي.

يعتبر بعض المحللين لاهوت التحرير بوصفه شكلاً حديثاً، ولكنه متطرف، لهذه العقيدة، على الرغم من ميل بعض لاهوت التحرير لأن يكونوا دعاة لـ اللاعنف، وعلى الرغم من أن بعضهم يعتبر العنف ضرورياً فقط لوضع مبادئ الثورة. ففي أمريكا اللاتينية، فكر بعض لاهوتيي التحرير ملياً باستخدام العنف «الثوري». وفي جنوب أفريقيا، تم تأييد «العنف (الثوري) ثانياً» ضد «العنف أولاً» من نظام الفصل العنصري. والحرب العادلة أو خطاب الثورة فقط هو أيضاً على قيد الحياة في العالم الإسلامي.

وقد جادل كُتاب الحداثة أنه يمكن النظر إلى عقيدة «الجهاد» أيضاً على أنها تندرج في إطار نظرية الحرب العادلة (بيترز، 1979). وأعلنت لجنة الحوار الوطني الإسلامي المسيحي في لبنان مؤخراً أن الديانات الخاصة بها لا يمكن أن تستخدم لتبرير العنف.

(4) - القومية الدينية ضد الحركة العالمية

بذلت المنظمات الدينية جهوداً كبيرة للتغلب على التعصب الديني، وعلى الطائفية، أو القومية، كما بذلت أيضاً جهودها لتطوير المناخ العالمي. وكخطوة أولى، حث هانس كونغ على تطوير لاهوت عالمي متماسك من أجل السلام بين المسيحيين واليهود والمسلمين (كونغ، 1990). ومن شأن تحليل منهجي لأوجه التباين والتقارب، واحتمالات النزاع والتعاون، أن يكون خطوة مفيدة إلى الأمام.

(5) - الوضع الراهن ضد التطوير التقدمي

لعبت المنظمات الدينية دوراً هاماً أيضاً في تطهير الفضاء الاجتماعي للتعددية، وبالتالي تعزيز بيئة افتراضية تتميز بالإقناع والتوافق بدلاً من الإكراه. لقد بدا تأثير العقيدة الدينية، والجهات الدينية الفاعلة، على الثورة، عام 1989، في أوروبا الوسطى والشرقية، موثقاً. وفي كتابه «فكر ما بعد الشمولية» (1991)، يحاجج غولد فارب بأن الثورة السياسية سُبقت بثورة أخلاقية وثقافية. وأشار غارتون آش، على سبيل المثال، إلى تأثير يوحنا بولس الثاني على وطنه بولندا :»في آذار 1979، توقفت الدولة على مدى تسعة أيام تقريباً عن الوجود، باستثناء كونها مراقباً يتعاطى مع التغطية التلفزيونية. ورأى الجميع أن بولندا لم تكن دولة شيوعية. وترك يوحنا بولس الثاني الآلاف من البشر مع احترام جديد للذات وايمان متجدد: أمة متجددة الفخر، ومجتمع بوعي جديد لوحدته الأساسية» (آش، 1985).

لعبت المنظمات الدينية أيضاً دوراً حاسماً في الثورة السلمية في جنوب أفريقيا. وكان هناك إصرار على إدانة العنف من قبل زعماء الدين السود. وكان أيضاً لدور الكنيسة

الإصلاحية الهولندية التي نأت بنفسها عن الفصل العنصري أهمية كبيرة، إذ أدانت العنف، ووصفته بأنه غير مبرر وفقاً للإنجيل، ما ساعد على حرمان المتطرفين العنصريين من إضفاء الشرعية الأخلاقية على العنف.

(6) - التنمية والتعاون والمساعدات الإنسانية

شارك عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تتمتع بقاعدة دينية، في جميع أنواع مشاريع التنمية. ولا أعرف إن كان هناك دراسة ما تنطوي على تقييم لجهود المنظمات الدولية الدينية غير الحكومية، ولكن البيانات المتناثرة تشير أن هذه الجهود كبيرة. ففي عام 1974، كان لدى بلجيكا 6.283 مبشراً كاثوليكياً في العالم. وانخفض هذا العدد، عام 1992، إلى 2.766، منهم 1.664 في أفريقيا، و633 في أمريكا، و464 في آسيا، و5 في أوقيانوسيا. وفي نفس العام، انفقت منظمة «كاريتاس كاتوليكا» 145 مليون فرنك بلجيكي على المساعدات الطارئة، و290 مليون فرنك بلجيكي على المساعدات الغذائية، و22 مليون فرنك بلجيكي في يوغوسلافيا، و17 مليون فرنك بلجيكي على مشاريع صغيرة في أجزاء أخرى من العالم، و21 مليون فرنك بلجيكي لمساعدة اللاجئين والمهاجرين في بلجيكا.

2. صناعة السلام

ميزت العديد من المنظمات الدينية نفسها من خلال جهود صناعة السلام. ويمكن لهذه الجهود أن تكون ذات طبيعة دبلوماسية تقليدية، أو يمكن تصنيفها على إنها المسار الثاني، أو المجال الدبلوماسي.

(1) - الجهود الدبلوماسية التقليدية

شارك الفاتيكان كوسيط في عدة حالات. ولدى سكريتاريا دولة الفاتيكان 150 عضواً يتوزعون على ثمانية مكاتب لغوية. وهي ممثلة في 122 بلداً، ويسمى سفيرها الأرفع رتبة بـ «السفير البابوي»، وهو يمثل البابا لدى رؤساء الدول، والكنيسة المحلية.

ويكتسب هؤلاء السفراء الكثير من المعلومات حيال الشؤون المحلية عبر 150.000 من كهنة الأبرشيات الذين يقومون على رعاية أكثر من 800 مليون من الكاثوليك في جميع أنحاء العالم. وبما أن الفاتيكان يفتقر لمصالح الدولة التقليدية، ويحافظ على حس 'الموضوعية'، فهذا ما يجعله مرشحاً جيداً لوساطة دولية. وبين عامي 1978 و1984، توسط البابا يوحنا بولس الثاني، بنجاح، بين الأرجنتين وشيلي بخصوص بعض الجزر في أصقاع أمريكا الجنوبية. وبالكاد أفلت كلا البلدين، وبشق الأنفس، من الحرب، باعتمادهما الفاتيكان كوسيط. ونجح الفاتيكان فقط في جمع الطرفين في مكان واحد، دون أن يدفع بتسوية. وأثبت في نهاية المطاف، بما يكفي، وللمرة الأولى، أن العوامل المحلية تغيرت، خصوصاً تلك التي في الأرجنتين بعد حرب الفوكلاند/ مالديف.

ووفقا لتوماس برنسين (1992)، فإن لدى البابوية موارد خاصة تتشارك فيها مع بعض زعماء العالم. وهنا تبرز ستة موارد يبدو أنها تتقاسمها مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى.

أ – الشرعية الأخلاقية: لدى البابا حصة شرعية في قضايا مثل صناعة السلام وحقوق الإنسان المتضمنة على عنصر روحي أو معنوي. وقد ناشد البابا، خلال وساطة قناة بيغل، الواجب الأخلاقي لدى الأطراف للقيام بكل ما هو ضروري لتحقيق السلام بين البلدين.

ب – الحياد: في النزاع المذكور أعلاه، لم يكن هناك شك في أن الفاتيكان لم يكن لديه مصالح في الجزر المتنازع عليها.

ج – القدرة على دعم المواقف السياسية الأخرى: جمهور البابوية، تضفي زيارة البابوية، أو مشاركتها، ميزة سياسية على قادة الدول. ويمكن استخدام هذه الميزة في المراحل الأساسية في الوساطة: الوصول، والبت في جدول الأعمال وغير ذلك من الإجراءات، وتقديم المقترحات. فالمساعي التي قام بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جيمي كارتر، لحل القضية سلمياً، لم تنل ثقة اثنتين من الحكومات العسكرية التي رأت في موقفه بشأن حقوق الإنسان مصدر إزعاج (Princen، 1992).

د – القدرة على الوصول إلى الرأي العام (العالمي): يمكن للبابا أن يحظى باهتمام وسائل الإعلام، الأمر الذي ينطبق بشكل خاص على الراحل يوحنا بولس الثاني.
ه – شبكة المعلومات والاتصالات: إن شبكة المعلومات والاتصالات التابعة للكنيسة الكاثوليكية هي شبكة واسعة النطاق. ولا بد، في سبيل حل نزاع مركزي، من أن تتوفر قنوات اتصال ضخمة خارج القنوات الدبلوماسية التقليدية.
و – السرية: السرية هي أحد الشروط الرئيسية للوساطة. وقد عُرف الكرسي الرسولي كمنظمة بدون أي ادعاء لديمقراطية الإجراءات أو الحكومة مفتوحة، بكونه قادراً على الحفاظ على السرية. والحفاظ على السرية هو إجراء التشغيل القياسي في الفاتيكان.
يختتم توماس برنسين تحليله لوساطة الفاتيكان بملاحظته أنه عندما يكون الدفع للعمال ليس العقبة الرئيسية، وعندما يكون التفاعل بين النزاعات غير كاف، وعندما تكون المحادثات وجهاً لوجه غير قائمة، يمكن لعامل ماوراء الوطنية العاجز أن يؤثر على المتنازعين بطرق خفية. ولاحظ أيضاً أن جهود الوساطة في النزاع المذكور أعلاه تحولت لتصبح صداعاً فظيعاً لفريق الوساطة والبابا. وما انطلق على أنه مشروع لمدة ستة أشهر تحول إلى أن يكون محنة الست سنوات. علاوة على ذلك، فقد لاحظ أنه، وعلى العموم، لا يزال الفاتيكان لاعباً نشطاً من أجله بقيت قوة السياسات النموذج المهيمن.

(2) – المسار الثاني.. صناعة السلام

حظيت أنشطة صناعة السلام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، أكانت ذات طبيعة دينية أم غير دينية، بالمزيد من الاهتمام. وعلى أي حال، فنحن نحتاج لقدر كبير من البحوث لكي تصبح لدينا الدراية بشأن جهود كمّ غني ومتنوع من خدمات السلام. تقليدياً، تم بذل الكثير من العمل من أجل السلام من قبل الكويكرز. ووجهت مختلف الجهود نحو المصالحة لوقف «كل الحروب الخارجية والنزاع والقتال». وتحت عنوان «التوافق»، تندرج خصوصاً الجهود المبذولة لتعزيز التواصل والتفاهم بشكل أفضل

من خلال التقريب بين الناس في ندوات، وبذل الجهود للعمل مع الأطراف المتنازعة. وآدم كارل وكينيث بلولدينغ هما الناطقان الأكاديميان الأكثر شهرة في هذا النهج. والتعريف الذي قدمه آدم كارل للتسوية يصف افتراضات الكويكرز بأنها :»نشاط يهدف إلى إحداث تغيير في الإدراك (الآخر ليس سيئاً للغاية كما كنا نتصوره، ولدينا سوء تفسير لأفعاله.. الخ)، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير الموقف، وفي نهاية المطاف إلى تغيير السلوك» (يارو،1977).

وهذا النوع من التسوية هو الأكثر ملاءمة، إذ تنشأ النزاعات في المقام الأول نتيجة التعريف المختلف للوضع. وفيما يخص نزاعات أخرى تتعلق بالظلم الجسيم، أو القوة غير المتكافئة، استخدم الكويكرز أساليب الشاهد أو الدفاع، إذ أن من الضروري بناء الثقة والحياد والاستقلالية من أجل تحقيق تسوية عملية. ويصف يارو هذا النوع من الحياد بأنه يميل إلى تعزيز 'التحيز المتوازن»، أي الاستماع بنوع من التعاطف والتفهم لكل طرف، ومحاولة وضع نفسه مكان الطرف الآخر. وهناك سمة أخرى لـ «التحيز المتوازن» تتجلى في اهتمام الكويكرز بجميع الأشخاص الذين شاركوا في هذه الحالة. وتؤكد فرق الكويكرز- الكويكرز الذين يميلون لتفويض عمل الوساطة لاثنين على الأقل من الأصدقاء - على الحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب التي قد يجنيها كلا الجانبين من خلال التسوية. وأيضاً، تشارك العديد من المنظمات الدينية الأخرى، وعلى نحو متزايد، في جهود صناعة السلام. وقد لعبت الطائفة الكاثوليكية «سان إيجيديو» في روما دوراً هاماً في سبيل التوصل إلى اتفاق سلام في موزامبيق، في تشرين الأول 1992 (سوير، 1993).

يميل صناع السلام غير الحكوميين إلى مقاربة النزاعات من منظور مختلف يتشاركون فيه مع الدبلوماسية التقليدية. ويعكس النهج الجديد - الذي يحمل أسماء مختلفة مثل المسار الثاني، أو المسار الموازي، أو المتعدد المسارات، أو التكميلي، أو غير الرسمي، أو دبلوماسية المواطن، أو «الدبلوماسية التفاعلية لحل المشكلات» - ثقافة جديدة لحل النزاع، وهي ثقافة تختلف عن الثقافة التقليدية بأربع نقاط:

أ – الأهداف: يميل الدبلوماسيون غير الحكوميين إلى وضع الفارق بين تسوية النزاع (عن طريق العمليات الاستبدادية والقانونية) وتسوية النزاع (عن طريق مهارات بديلة لتسوية النزاع). وفي المحصلة، تتمثل أهداف حل النزاع في الدعم الذاتي والثابت، لأنه يحول المشكلة إلى انفراج طويل الأجل لجميع الأطراف (بيرتون، 1984).

ب – وجهاً لوجه مع الأطراف المتصارعة: تفترض دبلوماسية المسار الثاني بأن الدوافع والنوايا للجانبين المتضادين حميدة، الأمر الذي يتناقض بشدة مع ثقافة النزاع لدى الدبلوماسية التقليدية حيث تسود الريبة، ويطغى التصور الأكثر سلبية للبشر. ويعتقد صانعو سلام المسار الثاني كذلك أن الأطراف المتصارعة فقط هي التي يمكنها التوصل إلى الحل. وبعبارة أخرى، تتمثل مهمتهم، أساساً، في تسهيل العملية. وهم يحاولون المساعدة أيضاً على فهم ما يسمى بـ «السلوك غير العقلاني»، المرفوض، بدوره، من قبل الأعراف الاجتماعية السائدة.

ومن وجهة نظر صانع القرار، يمكن أن ينظر إليه على أنه أفضل ما يفعلونه بإعطاء ما يعرفون عن نوايا الأطراف الأخرى والخيارات المتصورة. إنهم يعتقدون بأنه لا ينبغي فقط على الحكومة، بل وعلى الطبقات المختلفة من المجتمع المعني، أن يكون لها رأيها في عملية صناعة السلام.. السلام المستقر الذي ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من البيئة الديمقراطية.

ج – نحو نهج متعدد المستويات وشامل: يرى صناع سلام المسار الثاني أن جهودهم ينبغي أن تستكمل جهود الدبلوماسية الرسمية. وهم يعتقدون أن السلام يجب أن يكون جهداً متعدد المستويات، وأن من الضرورة أن تشارك فيه مختلف الجهات الحكومية الفاعلة وكذلك المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تكون أفراداً أو منظمات، ومؤسسات وطنية أو ماوراء وطنية ذات طابع علماني أو ديني. وهم يعتقدون أيضاً أن السلام المستدام يتطلب إتباع نهج شامل يخلق الظروف الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية اللازمة.

د – السلام.. عملية تعلم: يفترض صانعو سلام المسار الثاني أن العنف والحرب

يتأتيان، في الكثير من الحالات، نتيجة تقييم خاطئ لعواقب الحرب، أو لعدم الدراية بكيفية إدارة النزاعات بطريقة بناءة أكثر. كما يعتقدون أيضاً أن السلوك الحربي أو السلمي سلوك مكتسب بالتعلم، وأن ما يتم تعلمه يمكن أن يكون غير مكتسب من خلال بحوث السلام وتعليم السلام.

وتنطوي دبلوماسية المسار الثاني على سلسلة من الأنشطة مثل:

1 – إنشاء قنوات اتصال بين الأطراف الرئيسية لتسهيل المناقشات الاستكشافية شخصياً، ودون أي التزام، في جميع المسائل التي لديها أو يمكن أن تسبب التوترات.
2 – تأسيس منظمة من شأنها تقديم خدمات لحل مشكلة الأطراف المشاركة في النزاعات داخل الدول وفيما بينها.
3 – إنشاء مركز لتثقيف الناس للقيام بمثل هذا العمل.
4 – إنشاء مركز أبحاث أو شبكة يمكن من خلالهما معرفة كيفية تطوير تقنيات دعم المهام المذكورة أعلاه.

(3) – المجال الدبلوماسي

نلاحظ في الآونة الأخيرة، وفي عدة مناطق من العالم، أن هناك مبادرات جديدة لتطوير ما يمكن تسميته بـ «المجال الدبلوماسي». وقد صُدمت هذه الطاقة الإبداعية الجديدة بثلاثة عوامل.
بادئ ذي بدء، هناك فشل الدبلوماسية التقليدية التي تنتهجها المنظمات الحكومية، والحكومية الدولية، للحيلولة دون وقوع النزاعات (Bauwens و1994 ،Reychler).
والأهم أيضاً هو انفجار جهود حفظ السلام وجهود الإغاثة الإنسانية. إذ إن استحواذ هذه الجهود على ميزانيات ضخمة لم يمكن من حل النزاعات، وكان من الممكن استخدامها، في مرحلة مبكرة من النزاع، للحياولة دون تصعيد العنف. ويبدو أن مصير قوات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية محكوم بالفشل ليكون مصيرها

مصير جهود سيزيف، وهو الدفع اللا منتهي لحجارة السلام إلى أعلى جبل معاناة الإنسانية، وعندما يبدو أن المهمة قد انتهت تتدحرج الحجارة مرة أخرى إلى الأسفل، يعود دور الحجارة مرة أخرى ويمكن أن تبدأ من جديد.

وهناك عامل ثالث لتحفيز «المجال الدبلوماسي» وهو الوعي المتزايد الذي يحرض الدراسات وخصوصاً الخبرة العملية في هذا المجال من شأنه تعزيز العمل البحثي وتدريب مديري النزاع مهنياً. ومقارنة مع المهن الأخرى، مثل المحامين، والاقتصاديين، أو الأطباء الذين لديهم على التوالي محاكم القانون، والأعمال التجارية، والمرضى أو جثث الموتى، في محاولة منهم لاستخلاص نظرياتهم، ليس لدى معظم باحثي السلام أي خبرة عملية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب أنواع معينة من المعلومات أن يتواجد المحلل في الميدان لفهم ديناميكيات النزاع.

وقد أدى التقاء هذه العوامل لتطوير الجيل الثالث من نهج صناعة السلام: مجال الدبلوماسية. إنه يشير إلى إرسال فرق غير حكومية إلى مناطق النزاع، ولفترة طويلة، على أمل تحفيز ودعم المبادرات المحلية للحياولة دون نشوب النزاعات. وهو ما يعني، في المقام الأول، خلق شبكة من الأشخاص على أساس من الثقة. وتعتبر مثل هذه الشبكة، أو بنك الثقة، ضرورية لمراقبة ديناميكيات النزاع، والإنذار المبكر، وتقييم الاحتياجات، واتخاذ التدابير في الوقت المناسب. ويمكن أن تصر هذه التدابير على الإبقاء على قنوات الاتصال بين الأطراف المتنازعة مفتوحة، وخلق مناخ موات لاستكشافات الحلول، وتطوير ثقافة النزاع البناءة، وحفظ حساب لإجمالي التكاليف والفوائد المترتبة على النزاع، وإعطاء المشورة، وتقييم المقترحات أو اتفاقات السلام الرسمية. وتتطلب المساهمة الفعالة في منع النزاعات وجود مصداقية للمتطوعين المحترفين في منطقة النزاع، أولئك الذين يتعاطفون مع اهتمامات واحتياجات وتفضيلات المجتمعات التي يعملون فيها. وهي تحتاج، لكي تكون فعالة، إلى كسب احترام وثقة قادة الرأي المحليين. ولا تزال المنظمة والأشخاص والأساليب لهذا النوع من صناعة السلام وبناء السلام في حالة جنينية.

من بين المنظمات الرائدة في هذا المجال، يمكننا أن نذكر، على سبيل المثال، منظمة «الشاهد من أجل السلام» التي تعمل في نيكاراغوا، والمنظمة السويدية «مراقبة

السلام في جنوب أفريقيا» (PEMSA). وقد تخصصت بعض المنظمات في مهمة واحدة. وتعنى منظمة «لواء السلام الدولي» بأمن النشطاء المهددين. أما «التنبيه الدولية»، وهي منظمة دولية غير حكومية تقع في لندن، فهي تحاول تحسين فرص منع النزاع عن طريق الربط الشبكي بين المنظمات الإنسانية ومعاهد البحوث وحركات السلام وشبكات حل النزاع ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في كل بلد، وتنظيم دورات تدريبية في الإدارة البناءة للنزاع. أما «البحث عن أرضية مشتركة» – المنظمة غير الحكومية ذات الخبرة الواسعة في الإدارة البناءة للنزاع، ومقرها واشنطن (تقرير عام 1993) – فقد بدأت عملها عام 1982، وركزت في الأصل على العلاقات السوفيتية الأمريكية. وهي تعمل الآن في الاتحاد الروسي والشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ومقدونيا والولايات المتحدة، مطورة ما يسمونه نهج الأرضية المشتركة المستمد من تقنيات حل النزاعات والتفاوض وحل مشكلة التعاونية والتيسير. والهدف هو اكتشاف أعلى قاسم مشترك وليس أقله.

وفي بلجيكا، تم إنشاء منظمة غير حكومية مماثلة تسمى 'الحوار الدولي». ومؤخراً، وفي الجامعة الأميركية في بيروت، نظمت «الرابطة الدولية لبحوث السلام» (IPRA) والتنبيه الدولية واليونسكو «تدريباً للمتدربين على حل النزاعات، وحقوق الإنسان وديمقراطية السلام» .

المبادرة التي يمكن أن يشار إليها كنموذج للمجال الدبلوماسي تتمثل في «مركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان» في أوسييك، في كرواتيا، والقريبة جداً من الحدود الصربية. وقد تأسس مركز السلام على يد مجموعة صغيرة من النشطاء في أيار 1991 – هم 20 تماماً – مع مجموعة أساسية من خمسة، بما في ذلك الكروات والصرب والمسلمين. وقد نظمت العديد من المبادرات لمساعدة وحماية الناس من التهديدات برئاسة كاتارينا كروهنجا.

يزاول أعضاء المركز الجلوس في شقة مع الصرب حتى يتمكنوا من مواجهة الجنود الذين جاءوا بأوامر لطردهم. وعزز أعضاء المركز حقوق الإنسان، وتعليم أساليب

واستراتيجيات اللاعنف النشط، والمساعدة في إعادة توطين اللاجئين، والتوسط في حالات النزاع، وما إلى ذلك. وكثيراً ما هُدد أعضاء المركز، واتهموا من قبل السلطات بكونهم خونة غير وطنيين. وقال أحد رؤساء الحكومة المحلية أن المركز سيُدمر، وسيفقد أعضاؤه وظائفهم فيما إذا كانوا سيواصلون أنشطتهم.

تصدت العديد من المنظمات للعنف في بلدانها. وركز أبشارش على العنف في لوس انجلوس حيث قتل 199.285.7 من الشبان والشابات جراء عنف المجموعات ذات الصلة. ويجري تطوير مشاريع المجال الدبلوماسي ليس فقط على مستوى المنظمات غير الحكومية، بل وأيضاً على المستويات الحكومية. ومؤخراً، بدأ متطوعو الأمم المتحدة مشاريع لدعم عملية السلام في العديد من مناطق النزاع في العالم. وعمل مشروعهم في بوروندي على تعزيز السلام على مستوى المجتمع من خلال تدابير بناء الثقة على مستوى القاعدة، والتي ترمي إلى تمكين الظهور والعودة وإعادة الإندماج الاجتماعي للأشخاص في إخفاء الناس النازحين داخلياً واللاجئين.

جزء من جهود المشروع مكرس لتحويل ديناميكية العلاقات داخل المجموعة من العداء والمواجهة إلى الاحترام المتبادل والتعاون. وسيدعم التدريب في مجال حل النزاع جهود قادة المجتمع من أجل المصالحة، وإرساء الأساس لقدرة وطنية لكشف واستباق ونزع فتيل التوترات في المستقبل، وحالات النزاع الكامنة. وسوف نحتاج إلى التربية من أجل السلام وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وسوف يساعد المشروع أيضاً في بناء نسيج من الدعم المحلي، ودعم المنظمات غير الحكومية الدولية، لعملية السلام. وسوف يتم تعزيز جهود بناء السلام والإغاثة الإنسانية في وقت واحد، وأيضاً، سوف يساعد عملياً في دفع جدول الأعمال نحو الانتعاش الاجتماعي المستدام، والتنمية البشرية. وفي سبيل تعزيز التعاون بين جميع خدمات السلام المنتشرة في الميدان، نظمت إليز بولدينغ، في أيار 1994، في ستنسناس (السويد) ندوة مصغرة لتمهيد الطريق أمام إنشاء «التحالف العالمي لخدمات السلام» (GAPS).

يميز المجال الدبلوماسي نفسه بعدة طرق على الرغم من أنه، وإلى حد كبير، مستوحى

من صناعة سلام المسار الثاني، ويستخدم تقنياته وأساليبه:

أولاً: يتطلب المجال الدبلوماسي وجود مصداقية في هذا المجال. فعلى المرء أن يكون في الميدان للمساعدة على تحويل النزاع بشكل فعال. ونحتاج إلى وجود مصداقية لبناء بنك الثقة، أو شبكة من الناس يمكنهم الإعتماد على بعضهم البعض. وهذا ضروري للحصول على فهم أفضل لمعاناة الشعب، وديناميكيات النزاع، من أجل اتخاذ التدابير في الوقت المناسب للحيلولة دون الاجراء التدميري.

ثانياً: المشاركة الجادة ضرورية. وكما أن تبني طفل لا يمكن أن يكون لمدة أسبوع أو بضعة أشهر، بل هو التزام على المدى الطويل، فإن تسهيل عملية المصالحة يمكن أن يوصف بأنه رحلة أو حملة طويلة وشاقة.

ثالثاً: يفضل المجال الدبلوماسي نهجاً متعدد المستويات لمقاربة النزاع. ويمكن للجهات الفاعلة في النزاع أن تتواجد على ثلاثة مستويات مختلفة: القيادة العليا، وقادة المستوى المتوسط، وممثلو الشعب على المستوى المحلي. ويحتاج السلام المستدام إلى دعم الشعب. ولأن لديه حصة كبيرة من السلام، ينبغي للشعب أن يكون من أصحاب المصلحة في صناعة السلام وحفظ السلام وعملية بناء السلام.

رابعاً: يعتقد دبلوماسيون بان السلام وعملية السلام لا يمكن وصفهما من الخارج. وهم يحبذون نهج الاستنباط. ويعتبر تحديد إمكانية صناعة السلام في الميدان أحد أهم المهام في المجال الدبلوماسي.ويتمثل دور دبلوماسيي المجال في تحفيز وتسهيل عملية السلام. كما ينبغي أن ينظر إلى أي عملية سلام على أنها تجربة تعلم لجميع الأشخاص المعنيين.

خامساً: لدى دبلوماسيي المجال منظور واسع للزمن، إلى الأمام وإلى الوراء على حد سواء. ولا يتطلب السلام المستدام فقط قراراً مرضياً للطرفين، بل وأيضاً المصالحة بين الماضي والمشاركة البناءة في بناء المستقبل.

سادساً: ركز مجال الدبلوماسية الانتباه أيضاً نحو الطبقات الأعمق من النزاع – النزاع العميق، فيما ركزت معظم جهود السلام على الطبقات العليا، وأولت اهتمامها للمؤتمرات الدولية والوطنية للسلام، ولاتفاقات السلام الموقعة في المناسبات القومية. ويحتاج السلام الدائم أن نهتم بالطبقات العميقة للصراع: الرضوض النفسية والهزائم النفسية والمستويات العاطفية والروحية. ويشير هذا الأخير إلى التحول من اليأس إلى الأمل، ومن عدمٍ الثقة إلى الثقة، ومن الكراهية إلى الحب. إن فهمنا لهذه الأبعاد المعتدلة محدود جداً، وأمامنا طريق طويل لنقطعه.

سابعاً: سمة أخرى من سمات المجال الدبلوماسي تتجلى في الاعتراف بالترابط المعقد للصراعات المختلفة. ذلك أن دبلوماسيي المجال لم برفضوا فقط التمييز المصطنع بين النزاعات الداخلية والخارجية، ولكنهم لفتوا الانتباه إلى الترابط بين النزاعات المختلفة في المكان والزمان. فالعديد من نزاعات العالم الثالث تنطوي على جذور ليس فقط داخل البلد أو المنطقة، ولكن أيضاً في الشمال. ولا يمكن اجتثاث النزاعات في رواندا وبوروندي من جذورها إن لم نعط الاهتمام الكافي لسلوك بلجيكا وفرنسا في الماضي والحاضر. وهناك أيضاً بعض العمل الميداني الذي ينبغي القيام به هنا والآن.

ثامناً: حث الدبلوماسيين للميدانيين على إدراك أهمية وجود «نهج أكثر تكاملاً» لعملية السلام.

صناعة السلام الديني: نقاط القوة والضعف

1. نقاط القوة

هناك عوامل عدة تمنح الأديان والمنظمات الدينية قدرات كبيرة غير مستخدمة من أجل الادارة البناءة للنزاع.

أولاً: ينتمي أكثر من ثلثي سكان العالم إلى دين ما. ففي عام 1992، كان 29.2 ٪ من أنصار الدوائر الانتخابية الدينية مسيحيين، و17.9 ٪ مسلمين، و13٪ من الهندوس،

و5.7 ٪ من البوذيين / شنتو، و0.7 ٪ الكونفوشيوسية/ الطاوية. ولدى سائر هذه المنظمات الدينية مجتمعة بنية تحتية ضخمة مع شبكة اتصالات تصل إلى كل أركان العالم. ولديها مسؤوليات كبيرة، ويتوقع أن القيادة منهم.

ثانياً: لدى المنظمات الدينية القدرة على تعبئة الناس، وتشجيع مواقف الغفران والمصالحة. كما يمكنها أن تفعل الكثير للحيلولة دون التجرد من الإنسانية. ولديها القدرة على تحفيز وتعبئة الناس من أجل عالم أكثر سلاماً. والقيم الدينية والإنسانية هي واحدة من الجذور الأساسية الطوعية في جميع البلدان: إفعل شيئاً ما للآخر دون أن تتوقع منه أن يرد لك الجميل. إنهم حلالو المشاكل الذين لا يسعون إلى نزاع. ولكن، وعندما ينظر إلى الحاجة، فهم يريدون أن يفعلوا شيئاً حيال ذلك.. إنهم قوة لا يستهان بها (Hoekendijk، 1990).

ثالثاً: يمكن للمنظمات الدينية أن تعتمد على مجموعة من مصادر القوة الناعمة للتأثير على عملية السلام. ولقد طور رافان وروبين (1983) تصنيفا مفيداً لفهم الأسس المختلفة للقوة .يؤكد أن ستة مصادر مختلفة للقوة موجودة للتأثير على سلوك الآخر: المكافأة، والإكراه، والخبرة، والشرعية، والمرجعية، والمعلومات.
تُستخدم قوة المكافأة عندما يقدم المؤثر بعض الفوائد الإيجابية (ذات الطبيعة المادية أو اللامادية) مقابل الامتثال. فإذا اعتمدت قوة المكافأة على استخدام الوعود، واعتمدت القوة القسرية على لغة التهديد. واعتمدت قوة الخبير لفعاليتها على قدرة المؤثرين لخلق انطباع بكونها تمتلك المعلومات أو الخبرة فذلك يبرر طلباً خاصاً. أن القوة الشرعية تتطلب ان يقنع المؤثر الآخرين على أساس أن لديه الحق في تقديم الطلب. تبنى قوة المرجعية على العلاقات التي تقوم بين المؤثر والمتلقي. فالمؤثر يعتمد على حقيقة أن المتلقي، في بعض النواحي، يقيم علاقته أوعلاقتها مع مصدر التأثير. وأخيراً، تعمل القوة الاعلامية بسبب محتوى المعلومات التي تنقلها.
لتسوية الخلافات، يمكن للمنظمات الدينية أن تعتمد على عدة مصادر للقوة. يمكن أن يكون هناك قوة المرجعية التي تنبع من موقف الوساطة من قبل عائلة دينية كبيرة

ومؤثرة. يمكن أن تكون متعلقة إلى حد كبير بالقوة الشرعية أو المطالبة بالاستقامة الأخلاقية، والحق في تأكيد وجهات نظرها حول مدى ملاءمة وتقبل السلوك. ويمكن للقيادات الدينية أن تشير إلى»قوتها الروحية» وأن تتكلم باسم الله. يمكن أن يكون من المهم أيضاً السلطة الإعلامية التي تستمد من خلال القنوات غير الحكومية، كجماعات مثل الكويكرز التي يمكن أن تستخدم سلطة الخبرة على أساس سمعتهم بالوساطة الرائعة.

رابعاً: يمكن للمنظمات الدينية أيضاً أن تستخدم مصادر صعبة للقوة. بعض المنظمات الدينية لديها قوة المكافأة، ليس فقط في مجال الوعود بمساعدات اقتصادية ولكن، على سبيل المثال، من خلال منح شخصية للاتباع. المنفعة يمكن أن تأتي من القوة القسرية من خلال تعبئة الناس للاحتجاج على سياسات معينة. تذكر تحذير المطران جيمس ماكهيو، الرئيس كلينتون من رد فعل عنيف انتخابي لدعم الإدارة الأميركية لحقوق الإجهاض في مؤتمر الأمم المتحدة للسكان في القاهرة. قوة تكاملية، أوقوة ' الحب ' (بولدينغ، 1990)، ويستند على مثل هذه العلاقات من الإحترام،المودة، الحب، المجتمع والهو ية.

خامساً: هناك حاجة متزايدة لخدمات سلام غير حكومية. يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية انجاز المهام التي لم يتم تجهيز الدبلوماسية التقليدية فيها أيضاً. فهي ستوفر معلومات ليست متاحة بسهولة للدبلوماسيين التقليديين، ويمكنها خلق بيئة تستطيع فيها الأحزاب أن تتقابل بدون قياس مواقفها التفاوضية، وبدون جذب اتهامات الاسترضاء، وبدون التزام منهم، ودون جعلهم يبدون كما لو إنهم يسعون لحلول سلمية على حساب مصالح مهمة. يمكنهم رصد ديناميكيات النزاع، وإشراك الشعب على جميع المستويات، وتقييم شرعية مقترحات واتفاقات السلام.

سادساً: الأغلبية يمكنهم استخدام تنظيمهم ماوراء الوطنية لتقديم خدمات السلام. أخيرا، هناك حقيقة إن المنظمات الدينية في الميدان يمكنها تحقيق العديد من خدمات السلام المذكورة أعلاه.

2. نقاط الضعف

عدة نقاط ضعف تحد من تأثير المنظمات الدينية في بناء عالم آمن من النزاع. لا تزال العديد من المنظمات الدينية جناة لأنواع مختلفة من العنف. في كثير من نزاعات اليوم لا تزال المنظمات الدينية الجهات الفاعلة الأساسية أو الثانوية أوتتصرف مثل المارة السلبيين.

أيضا تثبيط جهود صناعة السلام الديني هو في الحقيقة إن المنظمات الدينية و كطرف ثالث تميل لكونها لاعب رد الفعل. يبدو أنها تستجيب بشكل أفضل لجهود الإغاثة الإنسانية بعد تصاعد النزاع أكثر من العنف المحتمل. نقطة الضعف الثالثة هي عدم وجود تعاون فعال بين المنظمات الدينية. معظم جهود صناعة السلام أو بناء السلام هي غير منسقة. أخيرا، هناك حاجة لمزيد من الخبرة المهنية في مجال تحليل النزاعات وإدارتها.

اســـتنتاج

للمنظمات الدينية تأثير كبير على النزاعات الدولية والطائفية. خلال الحرب الباردة، كانت النزاعات الدينية وكذلك العرقية والقومية مهملة نسبيا في دراسة العلاقات الدولية وبحوث السلام. بعد انهيار الكتلة الشيوعية، تصاعد العنف القومي بشكل مفاجئ. توقع البعض التصعيد في النزاعات الدينية كذلك. على الرغم من الزيادة في الانتباه إلى البعد الديني للنزاعات، بقي خارج مجال البحث. ليس هناك تصنيف مفيد للصراعات الدينية، ولا دراسة جادة لتأثير المنظمات الدينية على سلوك النزاع؛ لا يوجد بحث مقارن لجهود صناعة السلام وبناء السلام للمنظمات الدينية المختلفة. لا يستطيع العالم البقاء دون أخلاقيات عالمية جديدة، وتلعب الأديان دورا رئيسيا، مثل الأحزاب في النزاعات العنيفة، كما المتفرجين السلبيين وصانعي السلام الناشطين وبناة السلام. أطروحة هانز كانغز "لا يمكن أن يكون هناك سلام في العالم دون سلام

ديني صحيحة. إذ تمثل الأديان ثلثي سكان العالم، فهي تتحمل مسؤولية كبرى في خلق الثقافة البناءة للنزاع. سيكون عليها إنهاء النزاعات التي يغذيها الدين، توقفوا عن كونكم متفرجين سلبيين ونظموا أنفسكم لتقديم خدمات سلام أكثر فعالية. لدى الأديان والمنظمات الدينية قوة غير مستغلة وإمكانيات توليد طاقة تكاملية. لتقييم هذه الإمكانات وفهم أي العوامل تعزز أوتمنع المشاريع المشتركة للسلام بين الأديان المسيحية، ولكن أيضاً بين الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والإسلام)، والديانات الهندية (الهندوسية والبوذية) والديانات الحكمة الصينية، هو التحدي البحثي العاجل.

المراجع

990 .Assefa،Hizkias. الدين في السودان: النزاع المتفاقم أو المصالحة الميسرة» نشرة مقترحات السلام، المجلد. 2 رقم 3.

Bauwens, Werner and Luc Reychler، أد. 994. فن منع نشوب النزاعات. لندن: في Brassey.

990 Boulding, Kenneth. ثلاثة وجوه للسلطة. نيوبري بارك: منشورات سيج.

Burton John. عام 984، النزاعات العالمية، والمصادر المحلية للأزمات الدولية. ميريلاند: Wheatsheaf كتب.

Ceadel، مارتن. 987. التفكير في السلم والحرب. اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد.

فين، هيلين، أد. 992. ساعة الإبادة الجماعية. نيوهافن : مطبعة جامعة ييل.

Gantzel، كلاوس، JürgenTorsten Schwinghammer، ينس .Siegelberg 993. Kriege دير فيلت. عين سجل systematischer kriegerischen Konflikte 985 مكررا 992. بون: ستيفتونغ ENTWICKLUNG اوند فريدن.

غولدفارب، جيفري. 989. ما وراء الغلاسنوست : عقل ما بعد الشمولية. شيكاغو: جامعة Chicago Press

990 .Hoekendijk، Liebje. «الجذور الثقافية للعمل التطوعي في مختلف البلدان» الجمعيات 990 /6 Transnationales.

صياد، جيمس دافيسون. 99. الحروب الثقافية : النضال من أجل تحديد أمريكا. نيويورك: الكتب الأساسية.

هنتنغتون، صموئيل. 993. صراع الحضارات؟ نيويورك: الشؤون الخارجية.

كونغ، هانز، 990. verantwoordelijkheid مونديال. Averbode : كوك–كامبن Altioria.

Princen، توماس، 992. وسطاء في النزاع الدولي. مطبعة جامعة برينستون، برينستون.

Reychler، لوك، 979. أنماط التفكير الدبلوماسي. نيويورك : بريغر الناشرين.

سوير، توم. 992. عملية السلام في موزمبيق، ورقة، جامعة جون هو بكنز، مركز بولونيا 993/992.

بحث عن أرضية مشتركة. 993. التقرير، واشنطن العاصمة.

Shenk، جيرالد. 993. الله معنا ؟ أدوار الدين في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، تقرير بحثي من الحياة والسلام 5Institute كانون أول 993.
ستيوارت جامبينو، هانا. 994. الكنيسة والدولة في أمريكا اللاتينية، في التاريخ الحالي آذار 994.
يغل، جورج. 99". الدين والسلام: تعقيدات النزاع،» واشنطن الفصلية، ربيع /99.
ويليامسون، روجر. 992". الأصولية الدينية بوصفها تهديدا للسلام: دراستين» الحياة ودراسات السلام، تشرين أول/992.
ويليامسون، روجر. 990". لماذا لا يزال الدين عاملا في النزاع المسلح؟» نشرة مقترحات السلام، Vol.2، رقم 3.

سورية.. والوهابية الجديدة

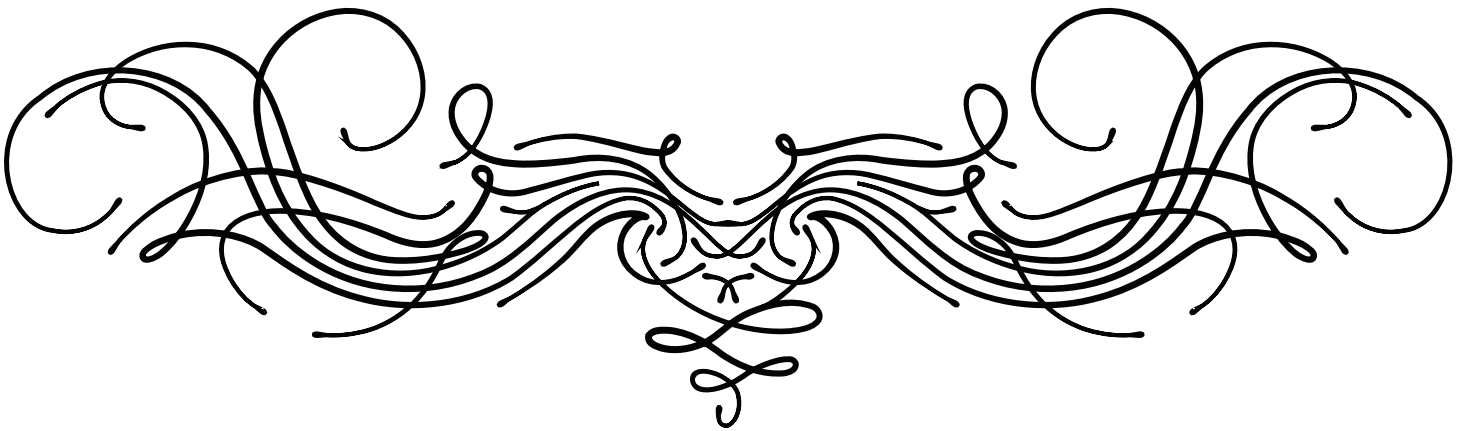

حكم داعش في سورية

ISIS Governance in Syria

DiFAF

حكم داعش في سورية

*Charles C. Caris - *Samuel Reynolds
ترجمة: ياسر البشير

ملخص تنفيذي

لم يكن إعلان الدولة الإسلامية "الخلافة" في حزيران 2014 كلاماً فارغاً. في الواقع، إن فكرة "الخلافة" التي تقع ضمن الأراضي التي تسيطر عليها هي جزء جوهري من الرؤية السياسية لداعش. لذا تتضمن إستراتيجية داعش الكبرى، بغية تحقيق هذه الرؤية، أولاً السيطرة على الأرض من خلال الغزو العسكري، ومن ثم تعزيز تلك السيطرة بواسطة الحكم. وتتواصل تلك الإستراتيجية الكبرى ضمن مراحل وضعتها داعش نفسها في منشوراتها، وتوضح الرؤية بأنها تأمل بجذب كل من المقاتلين والمواطنين إلى دولتها الوليدة. ومع ذلك، يطرح إعلان الخلافة في العراق وسورية السؤال التالي: هل يمكن لداعش أن تحكم؟

تشير الأدلة المتاحة هنا إلى أن داعش أثبتت بالفعل القدرة على حكم كل المناطق الريفية والمدنية التي تسيطر عليها في سورية.

---

*شارلي كاريز: محلل الأبحاث في معهد دراسة الحرب، يركز على سورية. عاش في الإسكندرية في مصر، حيث درس اللغة العربية في ٢٠١١. حاصل على درجة البكالوريوس مع تخصص في اللغة العربية والحوكمة من جامعة جورج تاون.

*ساموبل رينولدز: جامعي في كلية هاملتون. لديه تخصص في السياسة العالمية مع التركيز على الأمن الدولي وعلوم الحاسب الآلي. شغل منصب باحث متدرب في معهد دراسة الحرب في ربيع ٢٠١٤. وهذا هو أول إصدار له.

www.Understandingwar.org

فمن خلال دمج الحملات العسكرية والسياسية، وخاصة في محافظة الرقة، بنت داعش نظاماً شاملاً للحكم يشمل النواحي الدينية والتعليمية والقضائية والأمنية والإنسانية، ومشاريع البنى التحتية وغيرها. وهنا تعتبر الرقة المدينة المركزية في الشبكة الإقليمية لداعش، وبالتالي تقدم الأنموذج الكامل والأكثر تطوراً لرؤية الخلافة لدى داعش. ومع ذلك، ليست الرقة المثال الصارخ الوحيد لحكم داعش، فهناك بلدات في محافظة حلب، الباب ومنبج بشكل خاص، تطبق أيضاً عدداً من برامج الحكم، وكذلك عدد من البلدات المنتقاة في المحافظات الأخرى بدرجات متفاوتة.

تقسم داعش الحكم إلى فئتين كبيرتين: إدارية وخدمية. وتكون المكاتب الإدارية مسؤولة عن إدارة التوعية الدينية والمحاكم والعقوبات والبرامج التعليمية والعلاقات العامة، حيث بدأت داعش بإنشاء مراكز التوعية ونظم المحاكم البدائية أولاً لأنها أقل كثافة بالموارد وأقل إثارة للجدل بين السكان السوريين. وبعد تعزيز قدرتها عسكرياً، طورت داعش بشكل عام الشرطة الدينية، وفرضت عقوبات أكثر صرامةً، وطبقت نظاماً تعليمياً مؤدلجاً. وهنا تتطلب تلك الأنواع من البرامج أفراداً متفرغين أكثر، واستثمارات للموارد، ودعماً أكبر من السكان.

فضلاً عن ذلك، تقوم مكاتب خدمات داعش بتدبير شؤون المساعدات الإنسانية والمخابز والبنى التحتية الأساسية مثل خطوط الماء والكهرباء. وبطريقة مماثلة للمكاتب الإدارية، بدأت داعش بتقديم المساعدات الإنسانية، وخاصة خلال شهر رمضان، والتنسيق مع مراكز التوعية الدينية لتقديم معونات غذائية للحاضرين. وقد نظر إلى ذلك على أنه أقل تهديداً ويتطلب القليل من الموظفين والموارد. وعندما تأخذ داعش زمام السيطرة منفردة على الأرض، فإنها تقوم بتوفير المزيد من الخدمات، وفي كثير من الأحيان تشغل المعدات الثقيلة اللازمة لإصلاح خطوط الصرف الصحي والكهرباء. وحاولت داعش أيضاً تشغيل المنشآت الصناعية الكبيرة، مثل السدود ومحطات الطاقة الحرارية في محافظة حلب.

بالتزامن مع مشاريع توطيد الحكم هذه، عملت داعش لشرعنة رؤيتها للخلافة على النحو المنصوص عليه في منشوراتها مثل مجلة "دابق" الصادرة باللغة الإنكليزية. وتدعي داعش أن لديها واجب تنظيم كل من الحياة الدينية والسياسية للمسلمين. وتحت ذلك النموذج، يُعتبر زعيم داعش أبو بكر البغدادي المسؤول الديني الرئيسي وكبير رجال الدولة على حد سواء. وتنظر داعش لنفسها على أنها كيان يشمل كل شيء، ومعني في نهاية المطاف بتحمل جميع مسؤوليات الدولة التقليدية. ورغم تاكيدها على شكل من أشكال الدولة العملية، فقد لا تكون الوظائف التي تتبع من الإدارة المدنية الفعالة ضمن قدرتها.

وعليه، تمثل طريقة داعش الكاسحة والاستثنائية في الحكم واحدة من أعظم نقاط القوة لديها، لكنها قد تصبح أيضاً إحدى أكبر نقاط الضعف لدى داعش. وهنا تحافظ داعش على حكم المجتمع من خلال القضاء على من يعارضها، ولكن ذلك بدوره يقلل من المهارات التقنية الضرورية لتشغيل المدن الحديثة. وفي عملية إقامة مشروع حكمها، فككت داعش مؤسسات الدولة دون استبدالها ببدائل مستدامة. وعلى سبيل المثال، لا يترجم التوفير الفوري للمساعدات والكهرباء بخلق اقتصاد دائم. ومع ذلك، قد لا تكون نتيجة فشل داعش تفكيك الخلافة، وإنما تدمير المدن والأنظمة التي تضم العراق وسورية، وبذلك لن تتعافى أبداً.

حتى الآن في سورية، قدمت داعش معياراً نسبياً للتنظيم في بيئة فوضوية. وقد تعزز ذلك التقييمات التي تبالغ بفعالية داعش على صعيد تفعيل وظائف الدولة. ورغم إظهار داعش بالتأكيد نية واضحة لتخصيص موارد لأنشطة الحكم، لم تثبت بعد القدرة على التخطيط الطويل الأمد لمؤسسات الدولة والعمليات. وهنا ستكون ترجمة التوسعات العسكرية واسعة النطاق في صيف 2013 إلى منطقة متجاورة تحكم بشكل جيد أكثر مهمة شاقة تواجهها داعش، وقد تكون نقطة ضعف حرجة.

حكم داعش في سورية

بعد الاستيلاء على الموصل، أعلن أمير داعش أبو بكر البغدادي علناً إقامة "الخلافة الإسلامية"، موضحاً الرؤية السياسية لتبرير حملة داعش العسكرية المستمرة لتوحيد الأراضي عبر العراق وسورية. ويبدو أن الإعلان عن الخلافة إنما جاء ليحقق إستراتيجية داعش الكبرى في السيطرة على الأرض عبر الغزو العسكري، ومن ثم تعزيز تلك السيطرة من خلال الحكم. وتتواصل هذه الإستراتيجية الكبرى ضمن المراحل التي تم وضعها من قبل داعش نفسها في منشوراتها، وتوضح الرؤية بأنها تأمل بجذب كل من المقاتلين والمواطنين إلى دولتها الوليدة. ومع ذلك، يطرح إعلان الخلافة في العراق وسورية السؤال التالي: هل يمكن لداعش أن تحكم؟

بحلول الوقت الذي أعلن فيه البغدادي الخلافة الإسلامية رسمياً في حزيران 2014، كانت داعش تحكم بالفعل بعض أجزاء من سورية منذ سبعة أشهر على الأقل. وكانت ثمة حملة سياسية وعسكرية مشتركة من قبل داعش تجري في سورية، ولاسيما في الشمال الشرقي في محافظة الرقة، حيث بنت داعش نظاماً شاملاً للحكم يشمل النواحي الدينية والتعليمية والقضائية والأمنية والإنسانية ومشاريع البنى التحتية وغيرها. وتعتبر الرقة، المدينة المركزية في الشبكة الإقليمية لداعش، أول مدينة تسيطر عليها داعش حصرياً، وبالتالي تقدم المثال الكامل الأكثر تطوراً لرؤية الخلافة لدى داعش بشكل عملي.

من الناحية النظرية، يعتبر مشروع حكم داعش امتداداً لما يدعى "الإمامة" أو "الزعامة". وكما تناقش داعش مطولاً في دورية أصدرتها باللغة الإنكليزية مؤخراً، يمتد مفهوم الإمامة ليشمل الشؤون الدينية والسياسية على حد سواء. ولا يعتبر أبو بكر البغدادي المرجع الديني الرائد في الخلافة المعلنة حديثاً فقط، لكنه أيضاً رجل الدولة الأعلى في داعش، ويشرف على جميع الأنشطة السياسية والمتعلقة بالحكم، والتي من شأنها أن تتسبب في أن تصبح داعش لاعباً أساسياً دائماً. وعلى شاكلة

الإستراتيجية العسكرية لداعش، تعكس تلك الحملات التصميم المدروس للإنتقال من السيطرة العسكرية إلى السيطرة السياسية. وعلى الرغم من اختطافها بالقوة العسكرية، يجب أن تنفذ خلافة داعش العديد من الوظائف الداخلية للدولة التقليدية من أجل البقاء.

مع قيام داعش بحملتها العسكرية في العراق وسورية، من المهم أن نلاحظ كيف تابعت داعش الإنتقال داخل الرقة والمدن السورية الأخرى. وقد يكون مثالهم بمثابة خارطة طريق لما يمكن توقعه من داعش في الموصل وأماكن أخرى في العراق حيث سيطرت داعش عسكرياً. وستكون الدرجة التي يمكن أن يكيف بها داعش حلوله السورية مع السياق العراقي اختباراً مهماً لقدرة الخليفة على محو الحدود الحديثة، وهو هدف داعش الواضح والمتكرر كثيراً. وقد أظهرت داعش أهمية هذه الرسالة بطريقة حرفية عندما أزالت في حزيران 2014 جزءاً من الحدود الموضوعة من قبل سايكس بيكو، والتي تفصل بين سورية والعراق. وسوف يتعين على داعش أن تواجه مقاومة من بعض العراقيين والسوريين، رغم أن داعش قد وضعت أيضاً عدة طرق للقيام بذلك في الرقة ومدن أخرى في سورية. ورغم الكثير من الرسائل حول الحياة المثالية في ظل الخلافة، إلا أن سيطرة داعش الإجتماعية وحشية وشمولية، كما سيظهر التقرير.

تُستمد المعلومات التي جمعتها لهذا التقرير، إلى حد كبير، من تقارير داعش نفسها، والتي تشكل مصدراً رئيسياً وأداة دعائية واضحة على حد سواء، حيث تقوم داعش ببث البرامج العسكرية والاجتماعية مع الصور والفيديو ووسائل الإعلام المطبوعة كجزء من حملة سياسية متطورة. وترتبط الحملة السياسية بفن حكم داعش، وتوفر نافذة هامة إلى ما تختار داعش التأكيد عليه كعناصر أساسية لحكمها. وعلاوة على ذلك، فإن نشر داعش وسائل إعلام مطبوعة باللغة الإنكليزية، ابتداءً من أيار 2014، تصف الحياة داخل الرقة، يخبرنا عن عزم داعش ليس على تجنيد المقاتلين فقط، ولكن المواطنين أيضاً، ليأتوا ويعيشوا في مجتمع مزدهر ونشط. والواقع، فإن

الحياة في الرقة على الأرجح غير مزدهرة، وسيكشف هذا التقرير صورة داعش مع التقديرات الحقيقية للأحداث على الأرض. ومع ذلك، سوف يدرس هذا التقرير بعناية الصور ومقاطع الفيديو المرسلة بواسطة داعش والتي توضح هيكلية ونطاق حكمها وبرامجها الاجتماعية.

وإلى جانب مصادر أخرى، ستقوم هذه الورقة بدراسة كيف جاءت داعش لبسط سيطرتها في المناطق الحضرية في الرقة وأجزاء أخرى من سورية. أولاً، ستصف الورقة كيف قامت داعش بتعزيز سيطرتها العسكرية على الرقة بالقضاء على المنافسين، وفي نهاية المطاف من خلال انتصار عسكري في أوائل كانون الثاني 2014. ثانياً، ستوثق الورقة برامج حكم داعش التي تلت حملتها العسكرية، والتي تشكل أساس فن حكم داعش. وبتناولهما معاً، ستجيب هذه الورقة على السؤال عما إذا كانت داعش قادرة على إقامة الحكم والقضاء على المعارضة في المناطق التي تسيطر عليها. فالخلافة ليست غزواً عسكرياً أو خطة حكم فقط، بل هي مسعى نشط ومتكامل لبناء بديل للدول الحديثة من بقايا العراق وسورية.

الدولة الإسلامية في العراق تمتد إلى سورية

منذ أن أعلن أبو بكر البغدادي تشكيل داعش في نيسان 2013، توسعت دولة العراق الإسلامية (ISI) لتشمل سورية، وأثبتت داعش نيتها السيطرة على الأراضي عن طريق القوة العسكرية. وفي الوقت نفسه، تتابع جبهة النصرة (JN)، وغيرها من المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة الناشطة في سورية، مساراً بديلاً. ويبدو أن جبهة النصرة تعتمد منهجية تنظيم القاعدة لتحقيق التكامل الاجتماعي، وتتقاتل مع المعارضة السورية من أجل تعزيز مصداقيتها وكسب المزيد من الشرعية الشعبية، وبالتالي تأمين موطئ قدم لها في مستقبل سورية ما بعد الحرب. ولأن البغدادي انتقل إلى سورية دون إذن من أمير تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، على ما يبدو، وبقي هناك ضد أوامر الظواهري، فقد تبرأت القيادة العامة لتنظيم القاعدة من داعش في شباط 2014.

ومن المرجح أن حدوث هذا الشرخ إنما جاء بسبب منهجية داعش المتباينة، والتي تتميز بالسعي العلني للسيطرة المادية قبل اكتساب القبول الاجتماعي. وقد تكون القيادة العامة لتنظيم القاعدة قلقة أيضاً من أن يؤدي بروز داعش في سورية إلى إضعاف جاذبية جبهة النصرة، التابع الرسمي للتنظيم في سورية. وبالاستفادة من النجاحات العسكرية والسياسية، تسعى داعش للخلافة دون جبهة النصرة، ودون القاعدة. ومع أن علاقتهما في المستقبل عرضة للشك، فقد لعبت جبهة النصرة دوراً بارزاً في صعود داعش إلى القوة في سورية، وبالتالي من المهم أن نفهم هذه العلاقة المتصدعة.

داعش تزيل المنافسين في مدينة الرقة

بعد فشل محاولة أبو بكر البغدادي الإندماج مع جبهة النصرة في نيسان 2013، كرست داعش موارد هامة للسيطرة على الأراضي السورية، والأراضي العراقية في الآونة الأخيرة، وذلك من أجل تهيئة الظروف اللازمة للحكم. وتعتبر الرقة، التي سقطت خارج نطاق سيطرة النظام السوري في آذار 2013، ميزة مركزية في هذه الخطة. فمن منظور داعش، تمثل الرقة نموذجاً للحكم الإسلامي، وتعرض مجموعة كاملة من أساليب حكم داعش. وهنا يوضح الوضع في الرقة مستوى الحكم الممكن عندما فرضت داعش سيطرتها الإقليمية الكاملة. ولذلك، تعتبر الرقة مقياساً قيماً يمكننا من خلاله قياس قدرات داعش في أماكن أخرى في سورية والعراق. لقد مارست داعش بالفعل حكماً محدوداً في الرقة عام 2013، ولكنها لم تتمكن من البدء بإكمال مشاريعها الحكومية بشكل تام حتى بعد أن طردت منافسيها في المدينة في كانون الثاني عام 2014.

بدأت حملة داعش في الترهيب بعد فترة قصيرة من إعلانها الإندماج المنشود مع جبهة النصرة في 9 نيسان 2013. وبعد فترة شهر، كانت داعش وجبهة النصرة قابلتين للتعامل مع بعضهما تقريباً داخل مدينة الرقة، بينما كان يجري مناقشة الإندماج في الأوساط القيادية. وكان أول عمل علني تقوم به داعش هو إعدام ثلاثة مدنيين في

ساحة المدينة الرئيسية. استمرت داعش باستهداف النشطاء وجماعات المتمردين، طوال فترة الصيف والخريف من عام 2013، تحت حكم أمير داعش في محافظة الرقة، المعروف باسم أبو لقمان. وفي نهاية المطاف، شجع ذلك أبو سعد الحضرمي وأبو دجانة، أميرا جبهة النصرة الرائدين في الرقة، واللذين اندرجا في البداية ضمن قيادة داعش بعد عملية الدمج، على الإنشقاق عن داعش والإنسحاب من الرقة بشكل كامل مع مجموعة من تابعيهم الرئيسيين.

في غياب أبو سعد، خلال أشهر منتصف الصيف، واصلت داعش بدون معارضة تقريباً تفجير العبوات الناسفة والسيارات المفخخة في مبنى مقر لواء "أحفاد الرسول" التابع للجيش السوري الحر في محطة قطار الرقة في 13 آب. وأدى الإنفجار لمقتل زعيم لواء "أحفاد الرسول" وكبار القادة في المدينة، مما تسبب بإنهاء الوجود الرسمي للواء "أحفاد الرسول" في الرقة. وبالنسبة لداعش، لم يكن ذلك أقل من إعلان حرب ضد جماعة متمردة منافسة، ورمزت إلى تصعيد كبير في حملة داعش في مدينة الرقة.

في 12 أيلول 2013، عاد أمير جبهة النصرة أبو سعد إلى مدينة الرقة، وجذب المجموعات الرائدة في الفرقة 11 التابعة للجيش السوري الحر، والتي كانت تشكلت في وقت سابق من صيف عام 2013، إلى جبهة النصرة. ورغم أن المجموعات التي انضمت لجبهة النصرة، بما في ذلك "جبهة ثوار الرقة" ولواء "المنتصر بالله"، لا تتشارك بالضرورة الإنتماء الأيديولوجي لتنظيم القاعدة، ولكنها جُذبت بواسطة أبو سعد الذي كان قائداً مؤثراً ومحبوباً في الرقة قبل رحيله. وعلى الرغم من غياب أبو سعد في الصيف، الأمر الذي سمح له بتعزيز قواته خارج المدينة على حد زعمه، وإضافة مجموعات الفرقة 11 إلى صفوف جبهة النصرة، فقد خطف مقاتلو داعش أبو سعد بعد وقت قصير من عودة ظهوره في 12 أيلول. وفي الشهر التالي، في 14 تشرين الأول 2013، دعت داعش 300 شخصية اجتماعية ودينية بارزة لمناقشة سياسات داعش في المدينة، ولكنها أعدمت في نهاية المطاف اثنين بين الحشد أعربا

عن آراء معارضة. وبعد هذا الحدث، تم دفع آخر ما تبقى من النشطاء خارج المدينة، وفقاً لمنظمة مؤيدة للمعارضة السورية.

جاءت قوة داعش الحاسمة لتلعبها في مدينة الرقة في 20 تشرين الثاني 2013، عندما شن المتمردون هجوماً كبيراً ضد قاعدة الفرقة 17، وهي واحدة من آخر مواقع النظام السوري المتبقية في محافظة الرقة. وبعد أربعة أيام من الهجوم، ووسط اشتباكات عنيفة مع قوات النظام، اضطرت جبهة النصرة لإرسال مقاتلين بعيداً عن الخطوط الأمامية من أجل تعزيز بناء مقرها في مبنى المحافظة ضد مقاتلي داعش الذين كانوا يحتشدون في الجوار. ووفقاً لموقع "مكتب دمشق" الموالي للمعارضة على الإنترنت، والذي قابل سكاناً محليين في الرقة، كانت تصرفات القوة لدى داعش وجبهة النصرة مختلفة تماماً خلال هذه الفترة. ووفقاً لناشطين، خصصت جبهة النصرة غالبية قواتها لشمال مدينة الرقة بالقرب من الخطوط الأمامية لمعركة الفرقة 17، بالإضافة إلى نقاط التفتيش المختلفة في جميع أنحاء المدينة، فيما ركزت داعش قواتها، من ناحية أخرى، حول مبنى مقراتها وعند نقاط التفتيش داخل المدينة، بعد أن انسحبت إلى حد كبير من الخطوط الأمامية في آب 2013. ولقد أظهرت تصرفات القوة المختلفة لجبهة النصرة وداعش أولويات مختلفة لكلا المجموعتين، حيث كان الجهد الرئيسي لجبهة النصرة، خلال تلك الفترة الزمنية، منصباً على قتال النظام السوري، كونها وجهت العديد من مقاتليها قرب الفرقة 17 شمال المدينة. ومع ذلك، كانت داعش على ما يبدو أكثر اهتماماً بتعزيز مكانتها داخل مدينة الرقة.

في 2 كانون الأول 2014، وقبل انتفاضة المتمردين في كانون الثاني، أتمت داعش أحد أعمالها النهائية، عندما استولى مقاتلوها أخيراً على كنيسة الشهداء (الأرمن الأرثوذكس)، وحولوها إلى مبنى مقرات للتوعية في المدينة. ويشير ذلك العمل إلى شعور داعش بعدم وجود منازع لها في مدينة الرقة، سواء من قبل السكان المدنيين أو الجماعات المتمردة الأخرى (إحداها منعت داعش من الاستيلاء على الكنيسة سابقاً). وفي مقال له نشره يوم 18 كانون الأول، وصف "مكتب دمشق" الوضع في الرقة قبل ثورة المتمردين بـ "الحرب الباردة" بين جبهة النصرة وداعش، منوهاً

إلى التوتر المتزايد بين الجماعات. لقد تم بالفعل تهميش جميع جماعات المتمردين الأخرى في هذه المرحلة باستثناء لواء "أحرار الشام" الذي لا يزال يحتفظ بدور في عمليات حكم الرقة.

المتمردون ينفذون هجمات مفاجأة على داعش في جميع أنحاء الشمال السوري

بدأت انتفاضة التمرد على الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في محافظتي إدلب وحلب يوم 3 كانون الثاني 2014، وهو نفس اليوم الذي استولت فيه داعش على معظم الفلوجة في محافظة الأنبار بالعراق. توسع اقتتال المتمردين في محافظة الرقة بعد ثلاثة أيام، يوم 6 كانون الثاني، عندما أفرج المتمردون بقيادة جبهة النصرة عن 50سجيناً من مركز اعتقال داعش الكبير في شرق الرقة، فيما واصلت الجماعات المتمردة الأخرى، بما فيها "أحرار الشام" و"لواء التوحيد" وألوية أصغر مرتبطة بالجيش السوري الحر، اجتياح مواقع داعش على مدار اليوم، ما دفع مصدراً مجهولاً في الجبهة الشرقية للجيش الحر لأن يقدم تقريراً لصحيفة "الشرق الأوسط" عن أن "داعش قد تفقد السيطرة على الرقة في أي وقت". ومع حلول 7 كانون الثاني، احتفظت داعش بموقع واحد فقط في كامل الرقة (قصر المحافظ المحصن في وسط المدينة). وردت داعش بشكل سريع وحاسم على هجمات ضدها في شمال سورية عن طريق طلب سحب قواتها الاستراتيجية، وتوقيع وقف إطلاق النار مؤقت حتى تتمكن من التعافي. تراجعت داعش بسرعة من معبر تل الأبيض يوم 6 كانون الثاني بعد أن أغلقت تركيا بوابتها الحدودية مؤقتاً. وبتاريخ 7 كانون الثاني، وقع أمير داعش، أبو عمر الشيشاني، هدنة مؤقتة مع كبير قادة "أحرار الشام" ومبعوث القاعدة، أبو خالد السوري، في قاعدة جراح الجوية، بالقرب من مسكنة جنوب محافظة حلب. خرقت داعش الهدنة خلال أقل من أسبوعين، في 20 كانون الثاني، عندما استولت على قاعدة لمقاتلي "أحرار الشام". وفي حلب، وبعد توسط جبهة النصرة باتفاق اللحظة الأخيرة مع داعش، تخلى مقاتلو داعش عن مبنى المقر الرئيسي لهم في مستشفى الأطفال، في حي قاضي عسكر، إلى جانب عدد من نقاط التفتيش الأخرى في المحافظة.

داعش تأخذ وضعية الهجوم

بحلول 9 كانون الثاني، أعاد مقاتلو داعش الذين طردوا من الرقة تنظيم صفوفهم، وبدأوا بسد الجسور الرئيسية المؤدية إلى الجنوب خارج الرقة من أجل تمهيد الطريق لهجوم بري داخل المدينة. وأفاد "المرصد السوري لحقوق الإنسان" بأن العديد من المدنيين حاولوا الفرار عبر نهر الفرات بواسطة الزوارق. وفي 10 كانون الثاني، استولت داعش على معظم منطقة مشلب في شرق الرقة، وواصلت تحركها نحو مركز المدينة.

شهد يوم 12 كانون الثاني نقطة تحول حاسمة لداعش، كما ورد أنها تلقت "مجموعة كبيرة" من التعزيزات عبر الصحراء بالقرب من الحدود العراقية السورية، وذلك وفقاً لما أكده ملحق عسكري غربي مجهول لصحيفة "ماك لاتشي" (McClatchy). وأرسلت مجموعة أخرى من مقاتلي داعش من محافظة دير الزور، وفقاً لشركة النشر البريطانية المتخصصة بالمواضيع العسكرية (Jane›s Information Group). وفي 13 كانون الثاني، سمحت القوى البشرية الإضافية لداعش بشن هجوم على مبنى مقر جبهة النصرة في شرق الرقة، المتمركزة في ضريح عويس القرني. وفي اليوم التالي ضمنت داعش السيطرة الكاملة على المدينة، ووصلت إلى المقاتلين المحاصرين في قصر المحافظ. إن ما مكّن إحراز تقدم سريع جزئياً هو التنسيق مع لواء «أحرار الشام» السلفي الذي وافق على مغادرة المدينة من أجل منع سقوط المزيد من الضحايا. وكان من بين أعمال داعش الأولى بعد الاستيلاء على الرقة إعدام أبو سعد الحضرمي، أمير جبهة النصرة البارز في الرقة الذي كان قد سجن من قبل داعش منذ أيلول عام 2013، وذلك جنباً إلى جنب مع قرابة 100 من السجناء الآخرين.

استعادت داعش أيضاً البلدات خارج مدينة الرقة خلال تلك الفترة. وبعد استعادة السيطرة على تل أبيض من أيدي "أحرار الشام"، في 13 كانون الثاني، وردت أنباء عن قيام داعش بإعدام ما تبقى من مقاتلي "أحرار الشام"، وإحراق منازلهم. وفي 14 كانون الثاني، أعادت داعش دخول الطبقة، إلى الغرب من مدينة الرقة، بعد

موافقة مقاتلي "لواء التوحيد" على التنازل عن المنطقة. وسقطت مدينة الباب أيضاً، شمال شرق محافظة حلب على الطريق إلى الحدود التركية، في 14 كانون الثاني، بيد المقاتلين تحت قيادة أبو عمر الشيشاني، أحد كبار أمراء داعش. ومن المرجح أن القوات استمدت بعض القوة للهجوم على الباب من مقاتلي داعش الذين انسحبوا مؤخراً من مدينة حلب.

الآن، ومع سيطرة لا مثيل لها على مدينة الرقة، بتاريخ 21 كانون الثاني، أصدرت داعش الدفعة الأولى من المراسيم الدينية. وتضمنت القواعد الجديدة حظر التدخين وشروط اللباس المطلوب للمرأة. وفي الوقت نفسه، واصلت داعش الضغط على جماعات المعارضة المتبقية شمال مدينة الرقة، بالقرب من الفرقة 17 التابعة للنظام، مما دفع "أحرار الشام" أولاً، ثم مجموعة "جبهة ثوار الرقة" المحلية، لتسليم مواقعهما والإنسحاب من المدينة.

في 23 كانون الثاني، ذكرت صحيفة "الأخبار" اللبنانية أنه تمت إعادة الخدمات الأساسية إلى الرقة، وأن المدينة استأنفت أعمالها اليومية. وفي اليوم نفسه، استولت قوات داعش بقيادة أبو عمر الشيشاني على منبج شمال شرق محافظة حلب، بعد تلقي تعزيزات – كما ورد – من مدينة الرقة. وهذا يدل على أن داعش لم تعد تشعر بالتهديد من قبل الجماعات المتمردة الأخرى في مدينة الرقة، ولديها قوى بشرية إضافية يمكن أن تخصصها لمنبج.

سياق سقوط الرقة

كانت استجابة داعش لإنتفاضة المتمردين متطورة، ونفذت جيداً، وأجريت بالتوازي مع عملية هجومية كبيرة لداعش في الفلوجة في العراق. وتمكن التنظيم، في كثير من الحالات دون إراقة دماء تقريباً، من سحب القوات بسرعة من جبهات متعددة وتنظيمها دفاعياً في مواقع إستراتيجية. ومن هذه المناطق بالتدريج، قامت داعش بعمليات هجومية لإعادة تأكيد نفسها في شمال وشرق سورية. إذا كانت التقارير صحيحة أن داعش أرسلت تعزيزات من مدينة الرقة إلى منبج في 23 كانون الثاني، إذاً

كانت قادرةً على الإنتقال من الدفاع إلى الهجوم في أقل من عشرة أيام، وقفة عملياتية قصيرة. أيضاً، كان إنسحاب داعش من محافظتي إدلب واللاذقية، على الرغم من حدوثه مؤخراً في شهر آذار 2014، غير دموي إلى حد كبير. ولكن هذا التفسير يخاطر بإعطاء وزن قليل جداً لمدى هيمنة داعش في مدينة الرقة قبل انتفاضة المتمردين في كانون الثاني 2014. وفي نهاية المطاف، عندما بسطت داعش سيطرتها منفردةً على مدينة الرقة، لم يكن ذلك مجرد نتيجة لحملة عسكرية ناجحة واحدة. وبدلاً من ذلك، كان استيلاء داعش تتويجاً لعملية امتدت أشهراً من الترهيب والحرمان التدريجي لمنافسيها في الرقة.

منذ كانون الثاني، واصلت داعش الحفاظ على الهيمنة النسبية على مدينة الرقة وغيرها من الأراضي السورية وراء خطوط جبهة داعش. وفي أواخر حزيران 2014، قامت داعش بعرض عسكري كبير داخل الرقة لاستعراض قدراتها. وكانت العديد من المركبات المشاركة في العرض دبابات وعربات أمريكية استولت عليها للمرة الأولى في الأراضي العراقية. بالإضافة إلى ذلك، أقامت داعش نقاط تفتيش صارمة حول كل مداخل مدينة الرقة. وحسب ما ورد بالتقارير فإن عناصر داعش يتفحصون كل مركبة تدخل لضمان الإمتثال لمعايير شريعة داعش، وكذلك لضمان عدم دخول مقاتلين من فصائل أخرى ممنوعين من دخول المدينة.

إلا أن الأهم من ذلك، استغلال داعش هيمنتها الوحيدة على المدن السورية عبر توسيع عمليات حكمها. وتحتفظ داعش الآن بمكاتب في المدن الرئيسية تدير تقريباً كل جوانب العمليات الإدارية والخدمية، سنذكرها لاحقاً بالتفاصيل. ويعتبر إنشاء هياكل حكومية أحد أهم أسباب محاولات داعش للسيطرة المنفردة على بلدات لتعزيز رؤيتها للخلافة. وبشكل واضح، هناك فوائد عسكرية لذلك أيضاً، مثل إنشاء ملاذات آمنة وقواعد انطلاق آمنة للهجمات المستقبلية. ومع ذلك، تعتبر الهيمنة السياسية مهمة بشكل مماثل بالنسبة لداعش. وعلى الرغم من أن جبهة النصرة تعاونت بنجاح مع الجماعات والمنظمات الأخرى لتنفيذ الحكم، فقد كان مشروع داعش أكثر طموحاً

وإقصائياً. وفي سبيل تعظيم نجاح مبادراتها، يجب على داعش ترسيخ الهيمنة العسكرية. وفي الواقع، يعتبر الغزو العسكري إحدى الطرق الرئيسية لتشرعن داعش نفسها. وبمجرد أن يتم إنجاز ذلك، ستكون داعش قادرة على تنفيذ برنامجها، ويمكن مشاهدة أفضل مثال على ذلك في الرقة.

هيكلية حكومة داعش

في الرقة وغيرها، كما ظهر عبر وسائل الإعلام الإجتماعية لداعش، قسمت داعش الحكم إلى فئتين كبيرتين: الإدارة والخدمات الإسلامية. وتندرج التوعية الإسلامية والمعاهد الشرعية والتعليم الإبتدائي وفرض القانون (سواء المحلي أو الديني) والمحاكم والتوظيف والعلاقات القبلية تحت فئة الإدارية، فيما يندرج توفير الخدمات، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والمخابز والمياه والكهرباء تحت ما تسميه داعش "إدارة الخدمات الإسلامية".

يتم تحديد مستوى تطور برامج الحكم التي تظهر في منطقة معينة بشكل مباشر حسب مستوى سيطرة داعش على تلك المنطقة، وحيث تحتفظ داعش بهيمنة أكبر، وتميل إلى نشر حكم أكثر تعقيداً، وتقوم باستثمارات كبيرة في تطوير مؤسسات دائمة. وتعتبر مدينة الرقة مثالاً على المدينة التي تحكمها داعش بالكامل، والتي تظهر فيها معظم برامج حكمها الموضوعة بشكل كامل. أما في الأماكن التي لم تحصل فيها داعش على هيمنة كاملة بعد، فهي تميل إلى عرض حكم أقل تطوراً. وعلى سبيل المثال، تنتهج داعش حالياً حكماً محدوداً في محافظة دير الزور لأنها تشارك في حملة عسكرية نشطة. وقد يتغير ذلك كلما نجحت داعش في القضاء على المنافسة في مدينة دير الزور وبلدات أخرى في المحافظة.

وتتأثر أنواع برامج الحكم بالحجم والموقع الإستراتيجي للمنطقة المستهدفة. ففي المناطق الريفية والمناطق غير الحيوية إستراتيجياً لها، تميل داعش لتظهر حكماً مؤقتاً أكثر وموارد أقل كثافة. وعلى سبيل المثال، عندما قامت داعش بالتوعية في محافظة اللاذقية، خلال خريف عام 2013، أظهرت قدرة حكم ذات مستوى منخفض تركزت

في معظمها على برامج توعية دينية لمرة واحدة وتوفير الحماية الإنسانية. وكانت اللاذقية محافظة مهمة لداعش، كونها تمكن من الوصول إلى موطن العلويين، لكنها لم تكن هامة إستراتيجياً لحملة داعش العسكرية في سورية، وهي لا تضم عدداً كبيراً من السكان. لذا، ورغم الحرية النسبية للحركة في المناطق الشمالية من اللاذقية، كان حكم داعش محدوداً في اللاذقية.

من ناحية أخرى، تميل داعش في المناطق الحضرية إلى تطوير هياكل حكم أكثر ثباتاً. ففي مدينة حلب، في خريف عام 2013، على سبيل المثال، خلقت داعش منظمة كبيرة لتنفيذ مشارع البنى التحتية الرئيسية. وحلب أكبر مدينة سورية وتقع شمال سورية وهي قريبة من عدد من المعابر الحدودية. وعلى الرغم من عدم إظهار السيطرة الكاملة على المدينة، تابعت داعش عدداً من البرامج في حلب مثل مكتبي الكهرباء والمرور.

ومن أجل إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، تطبق داعش نظام الولايات. وتعني كلمة ولاية "دويلة" باللغة العربية. وتستخدم داعش نظام الولايات لتقسيم أراضيها في سورية والعراق. ففي حلب والرقة، تشير الولايات فعلاً إلى أراضي محددة تدافع عنها داعش، ولكن في مناطق أخرى يمكن أن تشير ببساطة إلى التضاريس التي تنشط فيها داعش. ويوجد ضمن الولايات قطاعات تقسم الأراضي أكثر من ذلك. وعندما تشير داعش إلى ولاية معينة، مثل حلب، فإنها لا تشمل جميع الأراضي في محافظة حلب، بل فقط الأراضي التي تدعي أنها نشطة فيها أو تحتفظ بالسيطرة عليها. وعلى سبيل المثال، أنشأت داعش ولاية دمشق على الرغم من احتفاظها بالسيطرة فقط على جيب صغير من الريف. وتمت الإشارة إلى نظام الولايات من قبل داعش في وسائل الإعلام الإجتماعية والتصريحات الرسمية منذ منتصف 2013، لكن الهيكلية أصبحت أكثر رسمية في عام 2014، منذ قيام داعش بتوسيع أنشطة حكمها في سورية على وجه الخصوص.

الأقسام الإدارية

التوعية الدينية والتبشير (الدعوة)

تجري داعش التوعية الدينية باعتبارها واحدة من أول أعمالها عند دخول الأراضي. وفي كثير من الحالات، يأخذ ذلك شكل جلسات الدعوة الرسمية. وفي اللغة العربية، تعني "Al-Da'wa" حرفياً "الدعوة"، وتتضمن دعوة الآخرين رسمياً للإسلام (أو في هذه الحالة، إلى نمط داعش الخاص من الإسلام). ويتم تنظيم جلسات الدعوة بإقامة الخيام والتلاوات القرآنية والخطب الدينية لتثقيف المشاركين حول المعتقدات الجوهرية لداعش. وفي حالات أخرى، تكون التوعية أكثر محدودية وأقل وضوحاً، وقد تنطوي على نشر كتيبات فقط، أو استضافة حلقات تعليمية في مجموعات صغيرة ضمن المساجد المحلية. ويمكن أن تكون الجلسات الدعوية جلسات مفردة، وهي تتطلب استثمار القليل من الموارد، لذلك تكون الخيار الأول المنطقي لداعش عندما تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لها في منطقة معينة. إضافة إلى ذلك، ولأن الجلسات الدعوية غير تهديدية، وهي غالباً ما تتضمن تقديم الطعام والشراب للسكان، فمن غير المرجح أن تتسبب برد فعل شعبي عنيف ضد داعش.

في حلب، أقيمت الجلسات الدعوية في وقت مبكر من حزيران عام 2013، في الباب ومنبج ودارة عزة وغيرها من المناطق، وذلك تزامناً مع بداية شهر رمضان. وفي نفس الفترة، نظمت داعش أيضاً مسابقات لحفظ القرآن الكريم في أعزاز، وهي بلدة أخرى شمال مدينة حلب. وفي أوائل تموز عام 2013، خصصت مؤسسة "الفرقان"، أكبر منفذ إعلامي لداعش، حلقتين كاملتين ضمن سلسلة "رسائل من أرض المعارك البطولية" للجلسات الدعوية في محافظة حلب. ولا تزال داعش قوة ضعيفة نسبياً وغير مرحب بها في شمال سورية، كما يتضح من عدة تظاهرات مناهضة لداعش في البلدات المذكورة، ولذلك فمن المهم أن داعش فضلت متابعة التوعية الدينية أولاً، على البدائل المتعلقة بالحكم الأخرى. كما أجرت داعش التوعية الدينية في الرقة،

واستضافت ورش عمل لتحفيظ القرآن الكريم في حزيران 2013. ومع ذلك، ونظراً لتعقيد العلاقة بين داعش وجبهة النصرة خلال تلك الفترة، فإن من الصعب تحديد مدى أنشطة توعية داعش في مطلع صيف عام 2013.

منذ توسيع داعش أنشطة حكمها في كانون الثاني عام 2014، عقدت جلسات دعوية متكررة ضمن ولايتي حلب والرقة، الأكثر تطوراً وأهمية ضمن الأراضي التي تسيطر عليها. وكما ذكرنا سابقاً، تحتفظ داعش بمبنى المقرات الدعوية في مدينة الرقة، في كنيسة الأرمن المصادرة. وفي ولاية حلب التي تضم بلدات أكثر وعدد سكان أكبر من ولاية الرقة، تزعم داعش أن لديها 11 مكتباً دعوياً منفصلاً.

جزء آخر مهم من برنامج التوعية الدينية لداعش هو إدارتها للمعاهد الشريعة. ووفقاً لداعش، تعتبر المعاهد الشرعية بعضاً من مؤسسات داعش الأكثر شيوعاً داخل أراضيها. وفي حزيران عام 2014، ادعت داعش أنها أنشأت 22 معهداً شرعياً في محافظة حلب وحدها. وفي الممارسة العملية، تعمل المعاهد مثل الكثير من مراكز تعليم الكبار، وتوفر مساحة يمكن للمسلمين من خلالها معرفة المزيد عن "مسائل دينهم". وأقامت داعش أيضاً معاهد متخصصة للنساء فقط، وقد تم تزيين أحد معاهد النساء في منبج بالزهور والألوان البراقة، مع عبارة "الحجاب فريضة مثل الصلاة" مكتوبة بالخط الأسود العريض.

الشرطة الدينية (الحسبة)

يتمثل العنصر الثالث من برنامج الإدارة الشرعية لداعش في شرطتها الدينية (الحسبة). وخلافاً لقوات الشرطة المحلية، فإن لدى الحسبة تفويض بـ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتجفيف منابع الشر، ومنع مظاهر العصيان، وحث المسلمين على عمل الخير". وهناك منظمة مماثلة، معروفة باسم المطاوعة، موجودة حالياً في السعودية، وكانت سيئة السمعة لأنها تحمل هراوات لضرب المخالفين للشريعة حتى يتوقفوا عن تلك الممارسات. وبينت مؤسسة "الفرقان" بعض الواجبات الرئيسية لعناصر الحسبة في شريط فيديو بثته، في 28 أيار 2014، تحت عنوان "أفضل

الأمة". وتم تصوير عناصر الحسبة وهم يقومون بتذكير المسلمين لحضور صلاة الجمعة، وفرض حظر المعاملات التجارية خلال وقت الصلاة، والإشراف على هدم "الآثار الشركية" مثل التماثيل. ويظهر الفيديو أيضاً عناصر الحسبة وهم يستجيبون لشكوى تلقوها حول كمية من المخدرات غير المشروعة كانت مخبأة في "وكر للفساد". أعضاء الحسبة مسؤولون أيضاً عن توثيق الإنتهاكات المزعومة للشريعة في سبيل "معالجة القضايا وإيجاد الحلول المناسبة". وفي مبنى مقر الشرطة الدينية في الرقة، ادعى عضو داعش أن مكتبه قد وثق أكثر من 470 انتهاكاً في الشهر الأول من العمليات. وقد تم تنظيم الإنتهاكات بيانياً، وحُددت حسب نوع المخالفة، مما يشير إلى وجود نظام حفظ وفق سجلات مفصلة. ويتم تحويل الإنتهاكات الخطيرة مثل إهانة الذات الإلهية (كانت هناك خمس أبلغ عنها) إلى محكمة إسلامية للفصل فيها. وسجلت داعش أيضاً عدد دوريات الحسبة على أساس يومي. وخلال فترة عرض امتدت أسبوعاً واحداً على الشاشة، أجرت داعش 60 دورية، حيث بلغ متوسطها ما بين 9 و10 في اليوم. ويتم تجهيز سيارة دورية الحسبة، والتي رُسم عليها شعار داعش، أيضاً بمكبرات صوت. وينقل نشطاء في الرقة أن دوريات الحسبة في كثير من الأحيان تبث الإرشاد الديني عبر مكبرات الصوت خلال القيام بالدوريات. وحالما يتم تجميع تقارير الإنتهاكات، يتم إرسالها إلى قيادة الولايات على أساس أسبوعي.

وفقاً لداعش، هناك حالياً عشرة مبان كمقرات لعناصر الحسبة في محافظة حلب وحدها، ومن المرجح وجود مقرات إضافية في محافظة الرقة أيضاً. وإذا حكمنا من خلال الطبيعة الدقيقة لتقارير داعش عن أنشطة مؤسسة الحسبة، وحجم الدوريات القادرة على إرسالها، لوجدنا أن داعش وظفت استثمارات كبيرة في البنى التحتية للحسبة في محافظتي حلب والرقة. وينتهك هذا البرنامج بشكل مباشر، وأكثر من أي برنامج آخر من برامج حكم داعش، حياة المدنيين ويعاقبهم بقسوة إن لم يدفعوا المال. ونظراً لذلك المدلول، تعتبر الحسبة واحدة من أساليب داعش الأكثر طموحاً لأنها تنطوي على خطر تنفير السكان المدنيين بأكملهم. ويفسر ذلك لماذا لم يتم إنشاء وجود للحسبة على نطاق واسع، حتى ربيع عام 2014، في كل من حلب والرقة. وقد أرادت

داعش بسط سيطرتها الإقليمية الراسخة، وتعزيز الدعم الشعبي لنفسها، من خلال أنشطة الحكم الأخرى، وقبل تأسيس برنامج الحسبة القوي.

وأكثر من أي شيء، يظهر وجود الحسبة على نطاق واسع مدى عمق اهتمام داعش بإقامة الشرعية الدينية والحفاظ عليها. وكان يمكن للموارد أن تكون أقل كثافة بكثير بالنسبة لداعش لإنشاء قوة شرطة واحدة فقط داخل سورية، أو حتى لإنشاء اثنتين من قوات الشرطة التي تحتل نفس المبنى. وبدلاً من ذلك، كرست داعش الموارد باتجاه تطوير قوة متخصصة فقط لدعم الشريعة. وهكذا تندرج القوتان، الحسبة والشرطة المحلية، تحت سلطات قضائية منفصلة تماماً، وليس هناك أي مؤشرات على أن لديهما تداخل في الأشخاص.

هناك ما يتعلق بالشرطة الدينية وتطبيق الشريعة هي قضية معاملة الأقليات، وتحديداً المسيحيين الذين يعيشون تحت حكم داعش. فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من غير المسلمين قد فروا بالفعل من المناطق التي تسيطر داعش عليها، فإن العدد القليل المتبقي من الأقليات الدينية يخضع لعقد الذمي الإسلامي (dhimmi). وعلى الرغم من استخدام وضع الذمي تاريخياً كوسيلة لتوفير الحماية للأقليات الدينية، فقد استخدم في حالة مدينة الرقة لحرمان الأقليات من حقوقها الشرعية. بداية، ومنذ 26 شباط 2014، وبأمر مباشر من أبي بكر البغدادي، وضع عقد الذمي عدداً من القيود على المسيحيين. وإضافة إلى كونهم ممنوعين من إصلاح أو بناء أماكن جديدة للعبادة، لا يمكن للمسيحيين في الرقة أن يظهروا أي مظهر من دينهم خارج الكنائس، ولا يمكنهم أن يستخفوا بالإسلام بأي شكل من الأشكال، ولا أن يعرضوا أي رموز دينية في الأماكن العامة. الأهم من ذلك، أنه يجب على المسيحيين دفع الجزية، وهي شكل من الضرائب يفرض على غير المسلمين مرتين في السنة، وذلك من أجل السماح لهم بالعيش في مدينة الرقة. ومثل الحسبة، يعتبر البدء بعقد الذمي مشروعاً طموحاً يتطلب السيطرة بلا منازع على مدينة الرقة. ويخاطر العقد أيضاً بلفت انتباه المجتمع المسيحي الأكبر فضلاً عن المجتمع الدولي.

بأخذها معاً، تشكل مكاتب داعش الدعوية والمعاهد الشرعية ومخافر الحسبة ما تسميه داعش الإدارة الشرعية. وإذا كانت تقاريرها الذاتية دقيقة، فإن الإدارة الشرعية تحتفظ حالياً بـ 43 مكتباً منفصلاً في محافظة حلب وحدها، وعلى الأرجح عدداً أقل في محافظة الرقة (بسبب عدد السكان). وهذا برهان قوي على قدرة داعش، ويشير إلى الدور المركزي الذي تلعبه الشريعة في رؤية الخلافة لدى داعش على المدى الطويل. وحالياً، ليس هناك منطقة حكم مفردة أخرى تدير العديد من المكاتب كالإدارة الشرعية، أو حتى تقترب منها.

التعليم

يعتبر تعليم التوعية حجر زاوية آخر من حملة حكم داعش، وهو الأسلوب الأكثر فعالية للتأثير على الأطفال. وتركز المناهج التعليمية لداعش على العلوم الإسلامية، مثل دراسة القرآن، بدلاً من الفيزياء أو الرياضيات. وليس هنالك دليل للتعليم في موضوعات علمانية أو في أي مهارات فنية، وحتى تموز 2014، ليس هناك أي مؤشر على وجود تعليم رسمي لداعش بعد المرحلة الإبتدائية. ويشير برنامج الدراسة في مسجد في جرابلس، شمال شرق حلب، نشر على الإنترنت في 10 آذار 2014، إلى وجود تركيز خاص على العقيدة والفقه والسيرة النبوية.

وعلى عكس الجلسات الدعوية، التي أجرتها داعش بعد وقت قصير من الإعلان عن وجودها في المدينة، يتطلب برنامج التعليم المتكامل الحصول على توافق بين الموارد البشرية والمادية. وتعيد داعش فتح الصفوف الدراسية فقط، وتنظم خطط الدروس إذا كانت تطمح لتحقيق استثمارات كبيرة في تنظيم ذلك المجال. وفي المناطق التي تختار داعش عدم متابعة خطة تعليمية طويلة الأمد فيها، تتواصل مع الأطفال من خلال الجلسات الدعوية لمرة واحدة فقط، والتي تعتبر بشكل هام أقل كثافة بالموارد. وعلى سبيل المثال، قدمت داعش، في أواخر عام 2013، دروساً دينية هادفة لمجموعات من 15-30 طفلاً في الجلسات، حيث تم توزيع المساعدات الغذائية أيضاً في اللاذقية. وتمثل تلك الجلسات الخارجية المقامة لمرة واحدة في اللاذقية استراتيجيات حكم

داعش المقيدة نسبياً في تلك المحافظات، على النقيض من محافظتي الرقة وحلب حيث تدير داعش عدداً أكبر بكثير من الطلاب في مدن متعددة.

بعض الأدلة الأولية عن مستوى البرامج التعليمية لداعش تأتي من شريط فيديو أصدرته مؤسسة "الفرقان" في 6 أيلول 2013، وتصف درساً بالكامل عن القرآن يُدرس من قبل شيخ في مدينة الرقة اسمه أبو عمر السوري. ويشارك في الدرس نحو 50 طفلاً يتم تمييزهم بعصابة رأس سوداء ترمز لداعش، ويمسك كل منهم بقرآنه الشخصي. وهنا كانت الكتابة على لوح جاف قابل للمسح وقريب من أولويات الدرس الذي يتضمن أسباب الصلاة وكيفية الصلاة وأهمية الخشوع في الصلاة. كما طورت داعش القدرة على إدارة المدارس في محافظة حلب خلال خريف 2013. وفي أيلول انتشرت صور عن طريق نشطاء في المحافظة تظهر مبنى مدرسة يدار ظاهرياً من قبل داعش، بما في ذلك حقائب الظهر للطلاب موسومة بشعار داعش. وفي كانون الأول عام 2013، أكدت داعش في الرقة أنها أنشأت منشأة تعليمية متخصصة واحدة على الأقل عندما نشرت صورة للمنشأة على "توتير".

منذ كانون الثاني عام 2014، وسعت داعش نطاق برامجها التعليمية. وحتى أكثر من ذلك، ففي نيسان قدم فرعها في الرقة أدلة مصورة لمدرسة جديدة كانت قد تأسست في مدينة الرقة. وتم الإعلان عن المدرسة كمدرسة لـ "المتفوقين"، وأنها عالية التخصص. وإذا كان لدى داعش القدرة على إعادة فتح المدارس المتخصصة، فمن المرجح بالفعل أن تدير عدداً من المدارس الأساسية التقليدية أيضاً. وفي شهر آذار عام 2014، أعلنت داعش في الرقة عن حاجتها لمعلمين من "مختلف المجالات والتخصصات" لملء الشواغر التعليمية في المدينة. وتعتبر تلك المشاريع ذات موارد مكثفة، وتتطلب مباني مدرسية مخصصة ولوازم مدرسية، فضلاً عن معلمين من مختلف التخصصات. وقد تم تهيئة العديد من مدارس داعش من المدارس السورية الحالية، كما يتضح من المظهر الموحد للمقاعد، وألواح الطباشير الحائطية، والمخطط الهيكلي للأبنية. وكما توفر داعش الكتب المدرسية للطلاب المسجلين، تدعم المدارس

المتخصصة صفوفاً أكبر سعة، وفي بعض الحالات هناك ما يقرب من ستين طالباً يجري تعليمهم من قبل مدرس واحد.

يؤكد البرنامج التعليمي لداعش في سورية استراتيجية التنظيم طويلة الأمد لحكم الأراضي السورية. ولدى داعش دوافع أخرى للمطالبة بإدارة مدارس في سورية، مثل كسب الدعم المحلي وجذب الأتباع. ومع ذلك، يوحي كل من خطاب داعش والموارد المخصصة للبرامج التعليمية بأن الدافع الأساسي لذلك هو تدريب الجيل القادم من عناصر داعش.. المواطنين الفعليين للخلافة. ولا تنظر داعش لنفسها كمنظمة إرهابية تقوم بتلقين الأطفال، ولكن كدولة ذات سيادة تقوم بتثقيف مواطنيها. ومع قول ذلك، قد يكون النقص الواضح في التدريب التقني أو برامج التدريب المهنية الأخرى نقطة ضعف في استراتيجية التعليم على المدى الطويل لداعش. وعلى المدى القصير والمتوسط، قد تكون داعش قادرة على تلبية متطلباتها التقنية الكبيرة بمجندين محليين (إما طوعاً أو بالإكراه)، والمهاجرين الأجانب الذين يستقرون في سورية. ومع ذلك، ومن أجل حكم الأراضي السورية بشكل فعال على المدى الطويل، يجب أن توفر داعش التعليم في المناطق خارج العلوم الإسلامية.

المحاكم

يعتبر إنشاء المحاكم الإسلامية أولوية أخرى لداعش طالما تسعى لحكم مساحات من الأراضي. وعليه، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الوحيد للسلطة هو عنصر رئيسي لرؤية خلافة داعش. ورغم أن من المرجح أن تولد الأحكام القانونية لداعش، والتي تقوم على الشكل الأكثر تطرفاً من الشريعة، مشاعر سلبية بين السكان على المدى الطويل، إلا أنها قد تكون شعبية نسبياً على المدى القصير والمتوسط. وقد تحدث مدنيون من إدلب في مقابلة حول نظام المحاكم مشيدين بأحكامها في فيديو نشرته داعش في تشرين الثاني 2013. ورغم أن العديد من السكان السوريين لا يشاركون داعش معتقداتها، غالباً ما تكون محاكم داعش أقل عرضة للفساد أكثر من المحاكم العلمانية. من المرجح أن تكون أنظمة المحاكم التي أنشأتها جماعات متمردة

أخرى مؤقتة وموجهة وتخضع لتفسيرات الشريعة الإسلامية المتنافسة. لهذا السبب، ترى داعش في إنشاء المحاكم الإسلامية عملاً غير مؤذٍ نسبياً، وسوف تستمر بها حتى في المناطق التي لا تسيطر عليها بشكل كامل.

مع توسيع داعش نفوذها في شمال سورية، خلال صيف عام 2013، أنشئت المحاكم الإسلامية في عدد من البلدات. وظهرت واحدة من أولى المحاكم الإسلامية الموثقة لداعش في جرابلس، شمال محافظة حلب، في أوائل تموز 2013. ومع حلول تشرين الثاني، امتد نظام المحاكم إلى محافظة إدلب. وفي مقابلة أجرتها "الفرقان" مع قاضي داعش في الدانة في إدلب، في تشرين الثاني عام 2013، يناقش القاضي كيف كانت داعش قادرة على ملء فراغ كبير في المنطقة بعد إنشاء نظام المحاكم. ويعني بذلك أنه عندما دخلت داعش منطقة الدانة، كانت الجرائم والسرقة مشكلة كبيرة، ولكن المنطقة شهدت بعد قوانين المحكمة انخفاضاً كبيراً في الجرائم. وفي مقابلة لاحقة مع مدني خارج مبنى المحكمة، ادعى الرجل أنه سافر من مكان قرب دارة عزة في محافظة حلب لطلب الحكم. ورغم أنه من المهم النظر في هذه الأنواع من التقارير في سياق دعاية ورسائل داعش، فإن السرد الذي قدمته داعش ليس كاذباً تماماً. ومن المهم ألا نقلل من أهمية المدى الذي قد ينظر من خلاله سكان المناطق التي مزقتها الحرب لفرض أي قانون ونظام، وحتى نوع الشريعة الصارم الذي تطبقه داعش، كتحسن من دولة فوضوية بدون قانون. وهكذا خصصت داعش موارد هائلة وأفراداً لفرض رؤية الدولة لديها.

بحلول ربيع عام 2014، وسعت داعش نطاق نظام المحاكم لديها. وعلى الرغم من أنها طُردت من غالبية مدن اللاذقية وإدلب وحلب، تعزز داعش محاكمها في مناطق أخرى مثل محافظة حلب ومدينة الرقة. وفي حلب، تدعي داعش أنها أنشأت خمس محاكم منفصلة عبر المحافظة (إحداها محكمة رئيسية والباقي محاكم فرعية). وأنشأت داعش أيضاً مكاتب محاكم متخصصة بموظفين متفانين. وعلى سبيل المثال، وفي فيديو نشرته مؤسسة "الفرقان"، في 6 نيسان 2014، يتم تحديد قاض واحد كموظف

في مكتب تسوية المنازعات الشخصية. وفي متابعة مقابلة مع أحد المستفيدين من المكتب، ادعى رجل أن قضاة داعش حكموا لصالحه في نزاع شخصي كان قد تعرض خلاله لإعتداء من قبل رجل آخر. وفي فيديو نشر لاحقاً، أجرت "الفرقان" أيضاً مقابلة مع قاض عّيّن كموظف في مكتب "الأحوال الشخصية". ووفقاً للقاضي، فهو يحكم في حالات تتعامل مع قضايا الطلاق والميراث.

مع النظام القضائي المعزز لداعش تأتي أيضاً الزيادة في الأشكال الأكثر الخطورة من العقاب، والمعروفة باسم جرائم الحدود، وهي حافظة لأفظع الجرائم بموجب القانون الإسلامي. وفي الرقة بشكل خاص، تقام الحدود أسبوعياً، وأحياناً على شكل عمليات إعدام علنية في ساحة الرقة الرئيسية. وفي شباط 2014، تم إلغاء تنشيط حساب معروف لداعش لبثه عملية إقامة الحد في مدينة الرقة على شكل قطع يد السارق. كما تم توثيق عقوبات إقامة الحدود في محافظة حلب، في الباب ومنبج ومسكنة ودير حافر.

جانب آخر من نظام محاكم داعش معروف باسم "ديوان المظالم"، ويعمل بشكل مماثل لمكتب الشكاوى. وقد تم توثيق هذه المحاكم، بشكل ما، في كل من محافظتي الرقة وحلب، خلال ربيع عام 2014. ويمكن للسكان الذين لديهم مظالم ضد مقاتلي داعش أو الأمراء المحليين تقديم ادعاء في المكتب. وقد دعت محكمة داعش في تل أبيض، شمال الرقة، أفراد المجتمع للمضي قدماً بتقديم الشكاوى في وقت محدد كل أسبوع.

يشير كل من عدد القضايا المتزايد التي تضطلع محاكم داعش بالفصل فيها، وزيادة قسوة العقوبات الصادرة، إلى أن داعش أصبحت آمنة في موقفها وجهاً لوجه مع السكان. ومن خلال إنشاء مكاتب متعددة متخصصة بقضايا محددة، مثل الطلاق أو شكاوى ضد المقاتلين، تقوم داعش باستثمار موارد كبيرة في السلطة القضائية. وعلى النقيض من أنظمة المحاكم المؤقتة المدعومة من الجماعات المتمردة في سورية، تعتقد داعش فعلاً أن بإمكان أحكامها القانونية تشكيل مؤسسات قضائية دائمة في سورية.

وهناك مؤشر آخر على أن داعش تشعر أنها أكثر أمناً يتمثل في العدد الكبير لعقوبات الحدود المسجلة منذ مطلع 2014. ومن المحتمل أن تنتج العقوبات، حتى لو نفذت ضد مجرم معروف، رد فعل عكسياً من السوريين المحليين والمجتمع الدولي على حد سواء.

الشرطة المحلية

من أجل تنفيذ أحكامها القانونية، تحتفظ داعش بقوة شرطة محلية في محافظات حلب والرقة. ووفقاً لتقرير محلي عن حلب صدر في حزيران 2014، تتمثل المهمة الرئيسية لقوات الشرطة بصفتها "هيئة تنفيذية للمحكمة". إضافة إلى ذلك، كلفت قوات الشرطة بالحفاظ على الأمن الداخلي من خلال نشر دوريات منتظمة داخل المدن. ووفقاً لحساب معروف غير رسمي لداعش، تزود داعش دوريات الشرطة المحلية بمركبات خاصة بالإضافة للباس رسمي. وكذلك تندرج الشرطة المحلية، كما ذكر سابقاً، تحت سلطة قضائية مختلفة تماماً عن الشرطة الدينية لداعش. وتدعي داعش حالياً الحفاظ على 10 مراكز للشرطة في محافظة حلب، ومع مكاتب إضافية في محافظة الرقة.

رغم ادعاء داعش أن مكاتبها "لا تحكم على أي قضية، وإنما تحول القضايا إلى المحكمة"، تكمن الحقيقة في أن الاعتقال خارج نطاق القضاء والتعذيب شائعان في الأراضي التي تسيطر عليها داعش. ووفقاً لتقرير صدر عن منظمة العفو الدولية، في كانون الأول عام 2013، تحتفظ داعش بما لا يقل عن سبعة مراكز اعتقال كبيرة في جميع أنحاء الرقة وحلب. ورغم خضوع سجون داعش في مدينة حلب لقوات المتمردين الأخرى في كانون الثاني عام 2014، أنشأت داعش مراكز جديدة في تلك الفترة. وتحتفظ داعش داخل مراكز الاعتقال التابعة لها بالمجرمين العاديين الذين حكم عليهم من قبل سلطتها القضائية، لكنها أيضاً تعتقل المعارضين السياسيين والنشطاء، وحتى الأطفال بعمر ثماني سنوات. وفي 28 نيسان 2014، نشرت حركة ناشطة في مدينة الرقة احتجاجاً للنساء يطالبن فيه بمعرفة مصير أفراد أسرهم من الذكور الذين اعتقلوا من قبل داعش لبعض الوقت.

إن استمرار وجود مراكز اعتقال على نطاق واسع لداعش على كل أراضيها يؤكد الواقع الكئيب للتنظيم؛ الأمر الذي تحاول داعش إخفاءه في منشوراتها الرسمية. ووراء رسائل داعش حول نظام محكمتها العادلة، ورجال القانون المحايدين، تكمن منظمة وحشية لا يمكن أن تترك مجالاً للمعارضة السياسية أو الدينية أو المدنية. وقد تزعم داعش أن ضباط شرطتها لا يعتقلون المدنيين بشكل تعسفي، ولكن النشطاء المحليين والمنظمات الدولية، مثل منظمة العفو الدولية، يستمرون بإرسال تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وبعد أن أصبحت هدفاً لإنتفاضة المتمردين عليها، في كانون الثاني 2014، لا تستطيع داعش أن تتحمل السماح بوجود معارضة خطيرة بين السكان.

مكتب التجنيد

تحافظ داعش على مكاتب متعددة للتجنيد للخدمة العسكرية في محافظة حلب وغيرها من المناطق أيضاً. وهكذا فإن مكتب التجنيد "يرحب بأي مسلم يريد أن يدخل سلك القتال في جيش الدولة الإسلامية". ويقع أحد المكاتب في الباب، شمال حلب، بالقرب من الحدود التركية، وكذلك في الخطوط الأمامية من القتال مع النظام ومجموعات المتمردين الآخرين. وتقوم مكاتب التجنيد بتسجيل المرشحين المحتملين الذين يوضعون بعدها ضمن مراحل "الاستعداد الشرعي والعسكري" قبل إرسالهم إلى جبهة القتال. ومن المرجح أن يتم إرسال بعض المرشحين إلى معسكرات تدريب داعش المنتشرة في جميع أنحاء سورية للخضوع لتدريب أكثر كثافة. وتقيم داعش أيضاً معسكرات تدريب مخصصة للأطفال، من بينها واحد يسمى "أشبال الزرقاوي" في منطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق.

وخلافاً لجماعة جهادية نموذجية، تبث داعش علناً مواقع مراكز تجنيدها في سورية. وذلك لأن داعش لا ترى نفسها كمنظمة إرهابية، بل دولة فعلية تحاول تجنيد المواطنين ضمن جيش دائم لها. وعلى الرغم من أن داعش تجند بعض أعضائها سراً لحماية المعلومات الحساسة على الأرجح، إلا أنها تجري جزءاً من حملة التجنيد في سورية بعلانية تامة. وأحد أسباب اختيار داعش نشر مكاتب تجنيدها هو أنها تهدف إلى

تطبيع "مسالكها القتالية" بين المدنيين. وغالباً ما يحتفظ أعضاء الخدمة العسكرية باعتبارات عالية في الدول التقليدية، وسوف ترغب داعش بإنشاء علاقة مماثلة بين سكانها المدنيين وجيشها. ومن المهم أيضاً النظر في إمكانية أن تستخدم داعش التجنيد الإجباري لتجنيد من هم في سن الخدمة العسكرية من الذكور. ومن المعروف عن داعش استخدامها تكتيكات الترهيب بين السكان المدنيين، وقد يكون السكان خائفين من عواقب عدم التجند في مراكز التجنيد.

العلاقات العامة/شؤون العشائر

في محافظة حلب، تدعي داعش تشغيل مكتب العلاقات العامة والقبلية. والمكتب "يستجيب لمطالب المواطنين، وينسق مع وجهاء المجتمع، ويجري التوعية للقبائل". وكانت للعلاقات القبلية أهمية خاصة بالنسبة لداعش مؤخراً، وتناقش الدورية الصادرة باللغة الإنكليزية عن المجموعة، مؤخراً، بعنوان "دابق"، توعية قبائل حلب على نطاق واسع. ومن خلال إنشاء وتسمية مكتب العلاقات العامة وشؤون العشائر رسمياً، أشارت داعش مرة أخرى إلى نيتها إنشاء مؤسسات دائمة في سورية. وبينما تقوم الجماعات المسلحة الأخرى، بلا شك، بإجراء توعية هامة للاتحادات القبلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، فإن داعش لا تعتبر ذلك جزءاً من "قسم" محدد. ومن ناحية أخرى، تريد داعش أن تصور نفسها باعتبارها كياناً سياسياً مكوناً بشكل تام مع مكاتب إدارية.

الخدمات الإسلامية

إن كفالة مجتمع الخلافة الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية طويلة الأمد. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت داعش مجموعة واسعة من مشاريع المساعدات والبنى التحتية في كل مدينة دخلت إليها تقريباً. وبشكل خاص، من غير المرجح أن تلاقي مشروعات الإعانة مقاومة من السكان المحليين، لا سيما إذا كان أولئك السكان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل مستقل. وكانت داعش قادرة على

تقديم المساعدات عبر سورية خلال النصف الأخير من عام 2013، في اللاذقية ودمشق ودير الزور وإدلب، بالإضافة إلى محافظتي حلب والرقة.

بدأت تلك المشاريع في الظهور على نطاق ضيق خلال صيف عام 2013، حالما انتقلت داعش إلى أرض جديدة، وعلى نطاق واسع في مدينة حلب مع إنشاء الإدارة الإسلامية للخدمات العامة (IAPS)، في أواخر الربيع. ولدى الإدارة الإسلامية للخدمات العامة، إلى جانب تكرارها اللاحق في حلب والرقة، وكالة موسعة تغطي عشرات الخدمات المختلفة المقدمة للمجتمع الإسلامي. وقدمت مؤسسة "الفرقان" برنامجاً يلقي نظرة عميقة على الإدارة الإسلامية للخدمات العامة في 12 كانون الأول 2013. ويتضمن البرنامج المسمى "مزودو خدمات الدولة" لقاءات مع رؤساء بعض المكاتب الرئيسية في الإدارة الإسلامية للخدمات العامة: المخابز والنظافة والصرف الصحي والكهرباء والنقل. بالإضافة إلى ذلك، تظهر أشرطة فيديو، نشرت بواسطة الإدارة الإسلامية للخدمات العامة نفسها، النطاق الواسع لعملياتها في مدينة حلب، حيث كانت تعمل، من بين مشاريع أخرى، في إصلاح أنابيب المياه وتثبيت خطوط الكهرباء، وتشغيل المخابز والمستشفيات، وتنظيم حركة المرور، وإزالة الركام من الطرق.

رغم إغلاق الإدارة الإسلامية للخدمات العامة في كانون الثاني 2014، مع تسليم داعش لقواعدها داخل مدينة حلب، قامت داعش منذ ذلك الحين بتجديد وتحسين قدرتها على متابعة مشاريع البنى التحتية والمساعدات في المحافظة. وفي حزيران 2014، نشرت داعش تقريراً عن عملياتها في حلب، وتحتفظ المنظمة حالياً بسبعة فروع خدمات مختلفة في المحافظة، بما في ذلك مكتب العمل والتوظيف. وفي الرقة، أكبر مشروع حكم منفرد لداعش، حافظت على هيكلية مماثلة منذ آذار 2014 على الأقل.

تتطلب مشاريع البنى التحتية الأكثر تعقيداً موارد كبيرة من داعش، لاسيما العمال المهرة والمعدات الثقيلة. وغالباً ما تتطلب تلك المشاريع الخبرة التقنية اللازمة

لمعالجة البنى التحتية الكهربائية الحالية، وإصلاح خطوط المياه الرئيسية، وتشغيل واستخدام الآلات الثقيلة كالجرافات والرافعات وحفارات وشاحنات المياه، ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة للنقل والصيانة. ومن حيث الاحتياج لأيدي عاملة، يدل ذلك على أن داعش إما أنها توظف العمال المهرة دولياً أو تستخدم العمال المحليين بالمهارات الموجودة. ومرة أخرى، قد يكون هؤلاء العمال المحليين إما تطوعوا أو أجبروا على الخدمة. ووفقاً لموظفين في الرقة قابلتهم صحيفة "نيويورك تايمز"، تستبدل داعش مراراً الإدارة المحلية بأفراد من داعش لضمان طاعتهم. وفيما يهدد مديرو داعش، الذين غالباً ما يكونون غير سوريين، القوى العاملة الماهرة بمنعهم من مغادرة أعمالهم. تتيح هذه الآلية لداعش تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية المطلوبة من الناحية الفنية، دون الحاجة إلى تكريس جزء كبير من مواردها البشرية الخاصة.

وعلى شاكلة وظائفها الإدارية، تعطي داعش الأولوية لتوفير خدمات محددة، وذلك لمجموعة متنوعة من الأسباب. وفي المناطق، حيث تهيمن عسكرياً، تكون داعش أكثر عرضة لفتح مكاتب خدمات إسلامية دائمة. وفي مدينة الرقة، على سبيل المثال، لدى داعش بناء مقر خدمات كبير في وسط المدينة. وتميل داعش أيضاً إلى متابعة مشروعات خدمية مكثفة الموارد وأكثر طموحاً في المناطق ذات الكثافة السكانية الأكبر. وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن داعش تسيطر على رقعة واسعة من الأراضي في ريف دير الزور، ليس لدى تلك المنطقة ما يكفي من السكان لتبرير الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية. ولهذا السبب، فإن من المحتمل أكثر، في المناطق الريفية في سورية، أن توفر داعش الغذاء والبنزين بدلاً من إصلاح البنى التحتية.

المساعدات الإنسانية

المساعدات الإنسانية هي عادة أول ما يتعرض له السكان المحليون من قسم الخدمات الإسلامية لداعش. وفي مرات عديدة يتم متابعة هذه المساعدات، على شكل أغذية

وكساء وبنزين أو خدمات طبية، بالتنسيق مع الأشكال المبكرة من الحكم الإداري مثل اللقاءات الدعوية. وهناك سبب آخر لكي توفر داعش المساعدات الإنسانية في وقت مبكر يتمثل في كونها وسيلة سهلة لتسهيل علاقة الاعتماد على داعش. وإذا كانت داعش قادرة على تقديم المساعدة لأولئك الذين لم يحصلوا على المساعدة بطريقة ما، أو حتى لو كانت قادرة على توفيرها بأقل من أسعار السوق للمدنيين الذين يعانون مالياً، فإنه يمكن لداعش تدريجياً احتكار الخدمات الأساسية. وفي الرقة، كانت تلك هي الحالة إلى حد كبير منذ كانون الثاني 2014، مع سيطرة داعش على المخابز والخدمات الأساسية الأخرى.

في المناطق التي أسست فيها داعش وجوداً دائماً، تركز داعش على خفض التكاليف على الأعمال الخيرية المباشرة. وفي حلب، وقبل انسحابها في كانون الثاني 2014، ادعت داعش تقديم أسعار أقل للمواد الغذائية للعائلات التي تتسوق في متاجر معينة، وفتحت متجراً مناسباً واحداً على الأقل من خلال الإدارة الإسلامية للخدمات العامة. وفي 24 آذار 2014، أعلنت داعش عن لحوم أبقار مخفضة السعر لأجل "الفقراء والمساكين" في مسكنة، جنوب محافظة حلب. ووفقاً لمدنيين، فقد جعلت داعش الخبز أرخص وأكثر وفرة بسهولة في مدينة الرقة كذلك. وقد تعكس تلك الأسعار سيطرة داعش على وسائل الإنتاج، وتهديدات لأصحاب الأعمال، أو الدعم المباشر، على الرغم من أن مزيجاً من هذه العناصر الثلاثة هو الأكثر احتمالاً.

أقامت داعش العديد من تلك البرامج كوسيلة لضمان بقائها طويلاً، وذلك من خلال جعل الاعتماد على داعش بالنسبة لتأمين الضروريات. وفي الرقة، أثبتت داعش بالفعل نفسها على أنها المصدر الرئيسي للقمح والنفط والعملات الأجنبية عن طريق التحكم في تدفق البضائع عبر المدينة وإنتاج الوقود والخبز بنفسها. وأشارت داعش أيضاً لمصلحتها في السيطرة على الخدمات الطبية لفترة وجيزة عن طريق تشغيل مستشفى عام في إدلب، وتوفير الرعاية الطبية المجانية في جرابلس.

المخابز

تعتبر المخابز الألية عناصر تموين هامة لحملات المساعدات لدى داعش لأنها أرخص وأكفأ طريقة لإطعام سكان المدن الكبيرة. وتسيطر داعش في إحدى المراحل على ثلاثة مخابز على الأقل، مع واحد على الأقل في حلب وآخر في الرقة. وتزعم الإدارة الإسلامية للخدمات العامة في حلب أن مخبزها قادر على إنتاج ما يزيد عن 10 آلاف رغيف خبز في الساعة. وتتطلب المخابز استثماراً كبيراً من الموظفين من داعش؛ ويمكن رؤية ما يقرب من ستة عشر شخصاً يعملون في المخبز. وعلى الأرجح، يتطلب ارتفاع الإنتاج عدداً من موظفي الصيانة والخدمات اللوجستية. وهنا العاملون مزيج من السوريين المحليين تحت إشراف أشخاص من داعش.

يتم توجيه معظم الخبز نحو الأسواق المدعومة من داعش في الرقة، على الرغم من أنه قد تم توزيعه مجاناً في حلب. ومن المنطقي أن نفترض أيضاً أن داعش تستخدم المخابز لإطعام مقاتليها في الخطوط الأمامية. ومع ذلك، بالاعتماد على المسافة بين مخابز داعش ومراكز التوزيع، ذلك على الأرجح ليس الحال. وتميل داعش إلى توزيع الخبز قريباً جداً من المخابز التي تعمل فيها، في مؤشر على أن الخبز المنتج على الأرجح يمتلك صلاحية قصيرة. ولهذا السبب فإنه من المرجح أن يكون وسيلة غير فعالة لتزويد عناصر داعش المتمركزين خارج المنطقة المجاورة مباشرة. الغرض الرئيسي للمخابز هو توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان القريبين.

المياه والكهرباء

ركزت بعض المشاريع الخدمية الموجهة الأكثر طموحاً لداعش حول المياه والكهرباء. وإضافة إلى إصلاح خطوط الصرف الصحي وخطوط الكهرباء ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في محافظات حلب والرقة، تدير داعش أيضاً ثلاثة سدود ومحطتي توليد طاقة. وقد وضعت داعش هذه المنشآت على قائمة "المواقع ذات الأهمية الحيوية" في تقرير أصدرته مؤخراً عن محافظة حلب. ويضم سد الطبقة (سد الثورة) في محافظة الرقة واحداً من أكبر مراكز اعتقال داعش منذ عام 2013،

وربما يكون بمثابة مقر للقيادة العسكرية أيضاً. وإضافة إلى القيمة العسكرية في موقعه المحصن كسد، تسمح المنشأة لداعش أيضاً بتوفير المياه والكهرباء على نطاق صناعي. ويعزز ذلك رواية داعش بأنها دولة الخلافة وليست جماعة متمردة، وأنها تعتزم حكم الأراضي السورية على المدى الطويل. ومع ذلك، هناك دلائل تشير إلى أن عدم وجود القدرة التقنية قد يخلق عواقب وخيمة وغير متوقعة. وهنا تسبب استخدام داعش للسد لتأمين الكهرباء في مناطق سيطرتها بانخفاض منسوب المياه في بحيرة الأسد المجاورة بشكل حاد، مما يهدد إمدادات مياه الشرب لمناطق محافظتي حلب والرقة.

في محافظة حلب، تماماً إلى الغرب من قاعدة كويرس الجوية، تدير داعش، منذ تشرين الثاني 2013، محطة الطاقة الحرارية بالكامل. وتظهر مشاهد مصورة نشرتها الإدارة الإسلامية للخدمات العامة المنشآة وهي تبدو نظيفة وتعمل بانتظام وبكامل طاقتها، ويظهر المبنى من الخارج ضخماً ويحتوي على خمسة مداخن. ذلك على الأرجح واحد من أكبر مشاريع حكم داعش، حيث يتطلب تشغيل المحطة العشرات من الموظفين المختصين، وذوي مستوى عالٍ من الخبرة التقنية. وليس لداعش أي سبب للقيام بمثل هذا المشروع الكبير لو لم تكن تتوقع أن تبقى في المنطقة لفترة طويلة من الزمن.

مناطق التوسع المستقبلية لحكم داعش

في أجزاء من سورية، حققت داعش مستوى متطور نسبياً من الحكم، وخاصة في ولايتي الرقة وحلب، حيث تحتفظ بمجموعة منوعة وواسعة من المكاتب الإدارية والخدمية ذات الصلة. وتتراوح تلك المجموعة بين تطبيق الدين، إلى الفصل في المنازعات، إلى إصلاح البنى التحتية، إلى المساعدات الإنسانية. وفي مدن أخرى في سورية، سواء أكانت مناطق ريفية أم مناطق لا تسيطر عليها داعش بالكامل، لا تقوم داعش بتطوير منظورها الكامل لأنشطتها الحكومية. وهي تركز، بدلاً من ذلك، على أشكال أقل تدخلاً وأكثر سلمية من الحكم في كل من الفئات الإدارية والخدمية. وفي

حمص ودمشق ودير الزور والحسكة، تشمل أنشطة حكم داعش المناسبات الدعوية، والمساعدات الإنسانية، وإصلاح البنى التحتية بشكل محدود.

وكما أن داعش تواصل توسعها في سورية - في دير الزور وغرب محافظة حلب ومناطق أخرى – فهي ستسعى إلى توسيع أنشطة إدارتها أيضاً. وهناك بالفعل مؤشرات مبكرة لهذا التوسع، كما يتضح من مشاريع المساعدات الإنسانية الكبيرة التي تتزامن مع شهر رمضان في حلب والرقة ودير الزور. ومع تعزيز داعش سيطرتها على دير الزور خصوصاً، فإن من المرجح أن تنشئ المزيد من المكاتب الدائمة مثل المحاكم أو مراكز الشرطة الدينية.

هناك منطقة أخرى ستوسع داعش حكمها فيها، هي العراق. وبالإضافة إلى أحداث رمضان الكبيرة في محافظات الأنبار ونينوى، بدأت داعش أيضاً تشغيل قسم الشرطة المحلية في مدينة الموصل. وكما بدأت داعش القضاء على المنافسين في تلك المناطق، فسوف تحاول تأسيس أشكال من الحكم أكثر تطوراً. والمنظور لهذه العملية هي الرقة، ومن المرجح أن تتبع داعش استراتيجية مماثلة في العراق إذا كانت قادرة على تهيئة الظروف اللازمة.

علاقات داعش مع الشعب السوري

تحركت جماعات المعارضة وجبهة النصرة ضد داعش في شمال سورية في كانون الثاني 2014 بسبب اغتيال داعش لزعماء المتمردين والاستيلاء على المناطق الرئيسية، وعدم الرغبة في العمل مع جماعات متمردة أخرى. وعلى الرغم من مواصلة داعش الحفاظ على قبضة قوية على الرقة، ولدت المعاملة الوحشية للنشطاء السياسيين والمدنيين حملة على الإنترنت معروفة باسم "الرقة تذبح بصمت". وهناك إشارة ضئيلة على أن المجموعة المحتجة لها وجود مادي كبير على الأرض في الرقة، لكنهها نجحت في كسب الاهتمام الدولي، وتم عرضها في قصة على قناة "سي إن إن"، في أيار 2014.

بناءً على الوثيقة التأسيسية لها، والتي صدرت في 17 نيسان 2014، تهدف الحركة، من بين أمور أخرى، إلى تسليط الضوء على "محافظة الرقة المهمشة" و"فضح الإنتهاكات والجرائم ضد سكان الرقة" التي ارتكبتها داعش. وفي 25 نيسان 2014، نظمت حركة "الرقة تذبح بصمت" يوماً احتجاجياً ضد حكم داعش. والمحرك الرئيسي للاحتجاج ضد داعش هو ممارسات الاعتقال، حيث أكد نشطاء أن داعش تحتفظ بأكثر من ألف سجين سوري في محافظة الرقة حتى 28 نيسان 2014. وقد ردت داعش بقسوة على حملة "الرقة تذبح بصمت"، وكذلك على الحركات المعارضة الأخرى ونشطاء وسائل الإعلام. وفي 17 نيسان 2014، ورد أن داعش وعدت بمكافأة كبيرة تقدر بحوالي 20 مليون ليرة سورية على رأس الصحفي البارز الذي كان قد كشف عن أسماء كبار زعماء داعش الدينيين والعسكريين في المدينة.

المقاتلون الأجانب في مواضع حكم داعش

على عكس جبهة النصرة، التي أظهرت رغبة في مشاركة السكان المحليين وجماعات متمردة أخرى في توفير الحكم، غالباً ما تضع داعش العناصر الأجانب في أدوار حكم مهمة داخل تنظيمها. وقد ظهر التسلسل الهرمي العام في مدينة الرقة، وفقاً لتقرير من وكالة "فرانس برس"، مع شخصيات دينية وعسكرية عراقية وسعودية وتونسية تشغل المناصب العليا. وعادة ما تسند المناصب الثانوية إلى المقاتلين المصريين والأوروبيين والشيشان والسوريين، وقد تم تأكيد هذا التسلسل الهرمي من قبل كاتب صحيفة "نيويورك تايمز" الذي زار الرقة في تموز 2014. ووفقاً لمقابلات مع مواطنين من الرقة يعملون في مكتب إدارة داعش، يرأس مكتب الكهرباء في الرقة سوداني، ويدار المستشفى من قبل أردني يقدم تقاريره إلى مدير مصري. بالإضافة إلى ذلك، تزود داعش بانتظام مختلف نقاط التفتيش في جميع أنحاء المدينة بمقاتلين أجانب من السعودية ومصر وتونس وليبيا. ومع ذلك هناك استثناءات لهذه الهيكلية، حيث ورد أن أمير محافظة الرقة وكذلك أكبر مسؤول ديني ينحدران من أصل سوري.

ينتشر المقاتلون الأجانب الشيشان بشكل خاص في مدينة الرقة، وهم أكثر عرضة لجلب أسرهم معهم من المجموعات الأخرى. ويدعي نشطاء محليون وجود مقاتلين شيشان وعائلاتهم بشكل متكرر في أسواق المدينة، وهم يشترون أغلى السلع ويحملون أحدث الهواتف والكمبيوترات. وتظهر صور نشرت بواسطة مجموعة جهادية شيشانية افتتاح محل بقالة روسي ومدرسة ابتدائية روسية مع دروس باللغة الروسية. ويشير ذلك إلى أن المجموعة الشيشانية في مدينة الرقة تعتزم الاستقرار في مدينة الرقة على المدى الطويل، وأنها لا تشعر بأنها تواجه تهديدات خارجية في المدينة.

وقد بدأ العديد من الجنسيات الأخرى الوصول إلى الرقة أيضاً. وتشغل المجموعة الأجنبية الآن تقريباً كل فنادق المدينة فضلاً عن الحي الراقي المسمى حي الثكنة. ووفقاً لأحد المقيمين، نقلت عنه صحيفة "وول ستريت جورنال"، بدأ مقاتلو داعش الطلب من أولئك الذين يملكون منازل إضافية لإفساح غرف للأجانب القادمين. وحتى الآن، تشير تقارير إلى أن معظم الأجانب، وخاصة أولئك الذين برفقة أسرهم، كانوا معزولين إلى حد كبير عن بقية السكان السوريين. وأظهر شريط فيديو أصدرته مؤسسة "الفرقان" العشرات من المهاجرين الكازاخيين الذين يعيشون معاً في مجمع محاط بسور كبير في بلدة مجهولة في سورية. ويشغل المقاتلون الأجانب أيضاً مناصب حكم إدارية خارج مدينة الرقة. ومنذ كانون الأول 2013، اقترحت وسائل الإعلام الإجتماعية الناقلة من شمال سورية أيضاً أن المقاتلين الأجانب كانوا حاضرين في هيئات حكم داعش في حلب، مع مصريين متعددي الطبقات في جرابلس، وقاض في الدانا معروف بأنه متشدد أجنبي، ومحققين شيشان ومغاربة في حلب.

سبب واحد يفسر لماذا تم عزل المقاتلين الأجانب عن السكان المحليين، ألا وهو رد الفعل الهائل ضدهم من السوريين. وقد أصدرت العديد من المجموعات القتالية الرئيسية، وتشمل حتى لواء "أحرار الشام" السلفي المتشدد، تصريحات تنتقد بعنف وجود المقاتلين الأجانب داخل سورية. لكن، وكما أصبحت عائلات المقاتلين الأجانب أكثر تطبيعاً في الرقة وغيرها من المدن، فمن المرجح أن تصبح أكثر اندماجاً مع

السكان المحليين. وذلك يتناسب تماماً مع رؤية الخلافة العالمية لداعش، والتي تعتزم كسر الحدود الثقافية والعرقية الموجودة مسبقاً.

وبينما يظهر المقاتلون الأجانب متقلدين المزيد من المناصب القيادية الإدارية أكثر من نظرائهم السوريين في داعش، فإن النسب في مناصب الخدمات الإسلامية تبدو أكثر من ذلك. وقد يكون ذلك لأن مشاريع البنى التحتية تتطلب الكفاءة التقنية التي يجب على داعش كسبها بالضرورة من المجتمع المحلي (في الوقت الحاضر). بالإضافة إلى ذلك، إن احتمال استمالة السوريين المحليين أسهل للعمل في المشاريع الخدمية التي هي أكثر نفعاً وأقل أيديولوجية.

مع نضوج رؤية الخلافة لدى داعش، قد لا تحتاج داعش إلى مواصلة استمالة السكان السوريين المحليين بكثافة لمتابعة المشاريع المرتبطة بالخدمات والبنى التحتية. وقد أطلقت داعش عبر دوريتها "دابق" الصادرة باللغة الإنكليزية، في 5 حزيران 2014، دعوات للمهنيين المهرة للهجرة إلى سورية بالإضافة إلى المقاتلين. وتردد هذا الشعور بمقابلة نشرتها صحيفة "الحياة" مع كندي يتحدث الإنكليزية في 11 تموز 2014. قال الرجل المعروف بأبي مسلم: حسناً، ذلك أكثر من مجرد قتال، وهذا يعني أكثر من مجرد القتال. نحن بحاجة إلى المهندسين والأطباء والمهنيين والمتطوعين، ونحن بحاجة لزيادة التبرعات. نحن نحتاج إلى كل شيء. هناك دور للجميع... وعائلاتكم تعيش هنا في أمان، تماماً مثل العودة إلى الوطن. ولدينا مساحات واسعة من الأراضي هنا في سورية، ويمكن أن تجدوا بسهولة الإقامة لكم ولعائلاتكم". وتؤكد تلك البيانات حقيقة أن داعش اعتمدت، نوعاً ما، عقلية ما بعد الحرب. وقد طورت داعش بالفعل القدرة العسكرية للدفاع عن حدود أراضيها بحيث يمكن التركيز الآن على ملء الخلافة فعلاً بمسلمين متشابهين في الميول والأفكار.

خلاصة

قامت داعش وظيفياً بمحو الحدود بين سورية والعراق، واستبدلتها بالخلافة التي تمتد على أكثر من 300 ميلٍ من الشرق إلى الغرب. وفي ظل غياب أي حملة كبيرة

لهزيمة داعش، تستعد الدولة الإسلامية لتصبح ذات وجود دائم في سورية والعراق. وواصلت داعش شن هجمات عسكرية متزامنة في كل من سورية والعراق حتى تموز 2014. وفيما يعتبر الغزو العسكري جزءاً أساسياً في استراتيجية داعش طويلة الأمد، فهي تستمد شرعيتها الأساسية من الاستيلاء على أصول القوة الصلبة. وحتى الآن، أثبتت قدرتها على الاستيلاء على المناطق الخاضعة للنظام السوري والحكومة العراقية وغيرها من الجماعات المتمردة المتنافسة، سواء عن طريق المفاوضات أو بالقوة. وبالتأكيد فقد أثبتت نفسها لتكون خصماً عسكرياً هائلاً.

ومع ذلك، وكما تظهر مدينة الرقة السورية، يعتبر كسب التفوق العسكري المرحلة الأولى فقط من برنامج داعش. وكجزء من مفهوم الإمامة لديها، والتي تهدف داعش من خلالها للإشراف على الحياة الدينية والسياسية للمسلمين داخل الخلافة، أنشأت داعش هياكل حوكمة قوية في الرقة وريف حلب، وتعمل لتوسيع ذلك الحكم عبر المناطق الأخرى التي تسيطر عليها، مثل الموصل. وقد وضعت برامج مثل المعاهد الشرعية والشرطة الدينية (الحسبة) لمتابعة تطبيق قواعد داعش الدينية، في حين كانت المحاكم والشرطة المحلية، ومكاتب إصلاح البنى التحتية لتأسيس الحوكمة، مطلوبة للعمل اليومي للدولة.

كما تعمق داعش سيطرتها في أجزاء من دير الزور والحسكة وحلب والمحافظات الغربية، تتبع منهجيات مماثلة. وعلى سبيل المثال، وفي حين كانت تشارك في هجوم كبير للاستيلاء على مدينة دير الزور، بدأ في آذار 2014، كانت داعش تعزز برامج الحكم في المناطق الرئيسية في محافظة الحسكة مثل مركدة. وبعد تصعيد هجومها العسكري وسيطرتها المنفردة على الأجزاء التي يسيطر عليها المتمردون من مدينة دير الزور، بدأت داعش فوراً برامج الحكم في المدينة. وإذا نجحت داعش بالاستيلاء على ما تبقى من الأحياء التي يسيطر عليها النظام، وكذلك المطار العسكري في مدينة دير الزور، فمن المرجح أن توسع أنشطة حكمها إلى أبعد من ذلك. وعلى مثيل استراتيجيتها في مدينة الرقة، أنشأت داعش هياكل حكم بسيطة نسبياً، بينما عملت للقضاء على منافسيها وتعزيز السيطرة على الأراضي. وبعد أن تحقق السيطرة الكاملة، تنشر داعش برامج أساسية وموارد مكثفة أكثر.

ومع ذلك، يتوسع حكم داعش استراتيجياً إلى داخل العراق. فمع حلول تموز 2014، كانت هناك مؤشرات قوية على انتهاج داعش هيكلية حكم مشابهة وتحديداً في محافظتي نينوى والأنبار. وبالإضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية خلال شهر رمضان، وهو ما فعلته داعش في جميع أراضيها، أنشأت داعش محكمتين ومقراً للشرطة المحلية في مدينة الموصل. وقد حاولت داعش أيضاً إصلاح وصيانة خطوط المياه في الموصل، رغم تعرض محاولتها لضربات جوية من الحكومة. ومع سعيها لتعزيز حكمها أكثر، عملت داعش في الوقت نفسه على وضع رؤية الدولة التي ترغب بها، وطرد المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى ومصادرة ممتلكاتهم لمصلحتها. وفي ضوء ما أنجزت داعش في سورية، من المهم ألا نقلل من أهمية الرقابة الاجتماعية التي ستكون داعش قادرة على تطبيقها في العراق إذا لم يتم توقف برنامجها.

حتى الآن، لم تولد برامج داعش ما يكفي من الاستياء العام لتشكل تحدياً كبيراً. لكن، ومع توسع داعش إلى مناطق أخرى في سورية والعراق خصوصاً، قد تصبح إدارتها الصارمة والوحشية للأراضي نقطة ضعفها الرئيسية. نجحت داعش في سورية، ولكن ذلك يرجع جزئياً إلى غياب الجهات الفاعلة القادرة الأخرى. وفي العراق الذي يحتفظ بحكومة مركزية فاعلة – ولكنها ضعيفة – من المرجح أن يكون حكم داعش أكثر عرضة للسخط الشعبي. ومن ناحية أخرى، وحتى الآن، قاتلت معظم جماعات المعارضة في العراق إلى جانب داعش وليس ضدها. وثمة تحد آخر لحكم داعش في المستقبل يتمثل بالقوى العاملة والخبرات الفنية. ففي 24 تموز 2014، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه، ورغم محاولاتها في مدينة الرقة، فإن داعش قادرة فقط على الحفاظ على كهرباء تعمل بمعدل أربع ساعات يومياً، وسعت جاهدة أيضاً لتوفير مياه الشرب النظيفة للسكان. وقد تكررت تلك النواقص في الموصل، حيث جهدت داعش للحفاظ على استمرار الكهرباء. وسوف تصبح تلك الصعوبات فقط أكثر وضوحاً مع محاولات داعش تنفيذ مشاريع أكبر وأكثر تطلباً من الناحية الفنية.

تشكل تلك الصعوبة في تنفيذ متطلبات البنى التحتية بنجاح تحدياً أساسياً لمشروع الحكم الأكبر لداعش، فمن أجل إدارة دولة فاعلة، يتطلب الأمر ماهو أكثر من المحاكم والشرطة والمدارس. وعليه فقد واصلت داعش حتى الأن تحقيق مكاسب شعبية على حساب الاستدامة على المدى الطويل. وفي سورية، يتوضح ذلك في نهجها لمجموعة متنوعة من متطلبات الحوكمة. وعلى سبيل المثال، تعتمد إدارة داعش لسد الطبقة المذكور سابقاً على الخطط الأقصر لتوفير الكهرباء المطلوبة فوراً، وتهمل الخطط طويلة الأمد الهادفة إلى توفير مياه الشرب للمنطقة. ومع قيام داعش بتفكيك الكثير من المنشآت الأساسية للدولتين السورية والعراقية، إلا أنها لم تستبدلها بأخرى شاملة من تلقاء نفسها. وبدلاً من ذلك، توفر المشاريع الجزئية انتصارات دعائية غير أنها تفشل في خلق مؤسسات وعمليات دائمة ومستدامة.

لهذا السبب، يعتبر برنامج الحكم الطموح لداعش برهاناً على قوة داعش الكبيرة، ويحتمل أن يكون ضعفها الأكبر. ذلك أن الإنتقال من صنع الحرب، حيث أثبتت داعش براعتها بالفعل، إلى صناعة الدولة، التي كان لها خبرة محدودة فيها، سيكون أهم عقبة أمام نجاح خلافة داعش على المدى الطويل. وقد يشكل أيضاً أكبر تهديد للعراق وسورية يمكن أن تسببه داعش، إذا أساءت داعش إدارة البنى التحتية الأساسية المدنية والاقتصادية.

ما هي الخيارات المتاحة لداعش الآن؟

what are isiss options now

DiFAF

ما هي الخيارات المتاحة لداعش الآن؟

Brian Michael Jenkins
ترجمة: سامر الخيّر

في نقاشاتهم الداخلية حيال ما ينبغي على الولايات المتحدة القيام به للتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق وسورية (داعش)، غالباً ما ينسى الأمريكيون أن لدى العدو خيارات أيضاً. فبقوة عزمها ستتمكن داعش من مواجهة الضربات الجوية، وبنشرها لطريقتها الوحشية بقتل الصحافيين الأمريكيين، لابد وأن داعش توقعت إثارة رد فعل أمريكي. ربما أخطأت بحساباتها، كما يقول البعض، ولكن من السابق لأوانه قول ذلك. فما زال المحللون يناقشون ما إذا كان تنظيم القاعدة قد افتعل هجمات أيلول لطرد الأمريكيين من الشرق الأوسط، أو لتحفيز تدخل عسكري أمريكي من شأنه حشد الإسلام ضد الولايات المتحدة. فإذا كانت نية تنظيم القاعدة الأصلية طرد الأمريكيين من الشرق الأوسط، فقد فشلت. ولكن، وفي حين تم تدمير قيادته المركزية، نجا تنظيم القاعدة لأكثر من 13 عاماً من القصف الأمريكي، وانتشرت أيديولوجيته. وقد تشعر داعش بالثقة أن بوسعها النجاة من حملة القصف التي تقودها الولايات المتحدة، وأن مجرد البقاء على قيد الحياة يكسبها التعاطف والدعم، فالتحالف المحتشد ضدها لا يزال هشاً، وربما لا يصمد لمدة طويلة كافية، وقد تجد أمريكا نفسها معزولة، وسيكون تخلي الدول الأخرى عن التحالف مهيناً للولايات المتحدة، فالقصف من جهة واحدة من شأنه أن يجلب مزيداً من العزلة في الشرق الأوسط.

---

*مستشار بارز لرئيس مؤسسة راند ومؤلف كتاب "ديناميات الحرب الأهلية في سورية".

http://www.rand.org/blog/2040//what-are-isiss-options-now.html

من السهل استهداف المركبات والمدفعية في العراء عبر القصف الجوي، ولكن قوات داعش يمكن أن تتراجع نحو مناطق مأهولة (حضرية)، وتندمج مع السكان المدنيين. ولا تملك الولايات المتحدة الاستخبارات على أرض الواقع كما كان الحال عندما كانت القوات الأمريكية تحتل العراق، وعليه يمكن استدراجها لضرب مدنيين أبرياء. ويمكن لتصاعد الخسائر البشرية المدنية – حتماً سيكون هناك بعض ذلك – أن يحول الرأي العام العالمي للوقوف ضد استمرار القصف.

سيتم لوم الأمريكيين على كل القنابل التي ستسقط على المدنيين. وربما يثبط التهديد، الذي سيواجهه الغربيون في أي مكان بالقرب من الأراضي التي تحتفظ بها داعش، تلك النوعية من التقارير التي نقلت من تحت النار، والتي شهدناها خلال العملية الإسرائيلية الأخيرة في غزة، ولكنه سيجعل من الصعب تأكيد عدد الضحايا المدنيين الذي ستزعمه داعش. والمتتبعون لأخبار داعش على الإنترنت وللتحذيرات المضادة من قبل المتحدثين باسم الجيش الأمريكي، سيختارون بأنفسهم أية رواية سيصدقون حيال ما يجري، وهو وضع عادةً لا تكون الولايات المتحدة فيه بحالة جيدة.

الحرب هي على التلاعب بالمفاهيم على نحو متزايد. ويحوي سجل داعش الذاتي الموثق عدداً من الفظائع التي لم تلق اهتماماً عالمياً، كما يحمل الرأي العام العالمي الدول الغربية مجموعة مختلفة من القيم.

واصلت داعش تنفيذ هجماتها منذ بدء القصف، واستولت على المدن من القوات العراقية والكردية والسورية والمتمردين المنافسين، وأبقت على الضغط المستمر على المواقع العسكرية العراقية في محافظة الأنبار، من خلال الجمع بين الاعتداءات على العسكريين والسيارات المفخخة في المدن المستهدفة.

وباعتماد اقتصادها بشكل أساسي على النهب، توجب على داعش أن تتوسع. وإحدى الإستراتيجيات التي ستتبعها أمريكا هي افتراض أنه مع حرمان داعش من العائدات النفطية للأراضي التي احتلتها، سوف تصبح أكثر عدوانية، وفي نهاية الأمر ستنفر أهل السنة في المناطق التي تسيطر عليها الآن. وهذا بدوره، سيخلي الساحة أمام

الولايات المتحدة مرة أخرى لحشد القبائل السنية ضد داعش كما جندتها من قبل ضد القاعدة خلال حرب العراق.

وقد تؤتي هذه الاستراتيجية ثمارها، ولكن على الولايات المتحدة أن تتبين حقيقة الدوافع وراء التحول في الولاءات السابقة. فقد تحولت العشائر السنية ضد تنظيم القاعدة عام 2006 ليس فقط لأنها عانت من وحشية تنظيم القاعدة، بل ولأن تنظيم القاعدة تدخل في أنشطة التهريب المربحة الخاصة بها. وقد تعاونت بعض قبائل السنة مع داعش للاستحواذ على غرب العراق. كما أن هناك تقارير تفيد بأن السنة شاركوا داعش في أعمال النهب وفي الهجمات عل الأقليات المسيحية والإيزيدية، فالأعمال الوحشية مربحة طالما أنها موجهة للآخرين. وتفاتل بعض القبائل السنية داعش في محافظة الأنبار، ولكن مع وجود حكومة شيعية محتقرة في بغداد، وقيام داعش بذبح القبائل التي تحولت ضدها في أماكن أخرى، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان القصف سينجح في كسر التحالف بين السنة وداعش.

قد لا يكون هناك فرق كبير بين المتمردين المناهضين للأسد والجهاديين، ولا بين القاعدة وداعش، ومع ذلك، وقع الاقتتال بين كل هذه الفصائل. وكما هو متوقع، فقد ندد تنظيم القاعدة بحملة القصف الأمريكية بينما دعت فروع القاعدة في المنطقة لمواجهة العدوان الأمريكي. وفي الوقت نفسه، يشكو المتمردون غير الاسلاميين من ضرب إخوتهم الداعشيين. وقد تفوق الكراهية الطائفية المخاوف من الاضطهاد الإسلامي.

وبينما قد تمنع الضربات الجوية داعش من تحشيد قواتها لاحتلال بغداد، تمضي لبناء جدار طائفي، ولا تمنع الطائفية من التسلل الى المدينة لمواصلة الحملة الإرهابية، وربما لن تمنعها من شن هجوم كبير من الداخل. فقد تسلل مقاتلو الفيتكونغ عبر التحصينات الدفاعية التي يحرسها الأمريكيون لاختراق سايغون ومدن أخرى في جنوب فيتنام، ونفذوا هجوم تيت عام 1968. لم ينو المهاجمون الاستيلاء على المدينة، بل شنوا هجماتهم على أهداف رئيسية حساسة فيها. لقد هزموا في نهاية المطاف،

ولكن الأمر استغرق ما يقرب من أسبوعين لاستعادة السلام في سايغون، كما أن الضرر النفسي والسياسي قد تحقق.

قد لا يكون لدى داعش نفس قدرة الفيتكونغ الذين كانوا يتألفون من مئات الآلاف من المقاتلين. ولكن، وكما رأينا في مومباي عام 2008، حتى حفنة من المهاجمين الانتحاريين يمكن أن تشل مدينة كبيرة لعدة أيام. وقد تكون داعش أرسلت عناصر من المتطوعين الغربيين لتنفيذ هجمات إرهابية ضد الدول المشاركة في التحالف، وهو ما يحاول تنظيم القاعدة القيام به أيضاً بتجنيد متطوعين غربيين لشن هجمات إرهابية على الولايات المتحدة. ومن المأمول أن التحسينات في التدابير الاستخباراتية والأمنية ستجعل من تكرار هجوم 9/11 أكثر صعوبة، ولكن الدول المحيطة التي انضمت إلى التحالف والأهداف الغربية في المنطقة هي الضعيفة.

ودعا داعش بالفعل مؤيديه في الخارج لتنفيذ هجمات إرهابية ضد أعضاء التحالف. وتعبيراً عن تضامنها مع داعش، هددت الجماعات الجهادية في العالم بخطف مواطنين من الدول المشاركة في التحالف وقطع رؤوسهم.

مرة أخرى، ومن تجربة الحرب على العراق، ستزيد الحملة التي تقودها أمريكا الأصوات المعارضة حتماً، كما ستحفز الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وإطلاق النار العشوائي، والاعتداءات على جنود خارج الخدمة، وتجنيد الكوادر، هو التكتيك المتبع على الأرجح. وهذا ليس تهديداً جديداً، ففي عام 2009، أقدم شخص، اعترف بتابعيته لتنظيم القاعدة، على قتل جندي وجرح آخر في مركز للتجنيد في ليتل روك أركنساس، كما استهدفت عدة مؤامرات إرهابية أخرى مراكز التجنيد والقواعد العسكرية. وقد حضت داعش مؤيديها لمهاجمة أسر الجنود الأمريكيين على وجه التحديد.

حتى الآن، كانت السلطات الأمريكية قادرة على كشف وإحباط أكثر المؤامرات الإرهابية المحلية. وقد انضم عدد قليل فقط من الأمريكيين، أو حاولوا الانضمام، لجبهات جهادية في الخارج: نحو 100 منذ 11/9، دون احتساب الذين ذهبوا إلى

سورية أو العراق. ومنذ عام 2012، ذهبت مئة أخرى لتنضم للميليشيات المعارضة السورية والعراقية، بما في ذلك داعش. وهؤلاء يضيفون خطراً آخر، ولكن التركيز المستمر للحكومة والاستخبارات جعل التهديد متحكماً به طالما لا يبالغ الأمريكيون في ردة فعلهم. فنفاد صبر الولايات المتحدة، أو تردد التحالف أو هجوم إرهابي.. كل هذا من شأنه زيادة الضغط والتصعيد الأمريكي.

التمرد السوري وحرب الخرائط

Syrian rebellion and war maps

DiFAF

التمرد السوري وحرب الخرائط

Fabrice Balanch
ترجمة: هيفاء علي

1. الخريطة رقم (1): سورية المقسمة فوكس نيوز

*فابريك بلانش: مدير معهد أبحاث ودراسات البحر المتوسط والشرق الأوسط gremmo

http://orientxxi.info/magazine/l-insurrection-syrienne-et-la,0397

مقدمة

هل تعكس الخرائط الحقيقة والواقع؟ وهل تمثل رؤية موضوعية بحتة للعالم، ولانقساماته، وللصراعات والحروب؟ الجواب: لا ليس تماماً، فهي غالباً ما تعكس وجهات نظر شخصية لا موضوعية إزاء الأطراف المتنازعة في صراع ما، كما تشكل أحد عناصر حرب التضليل، وفق ما أثبتت ذلك الحرب على سورية. لقد راودتني هذه الفكرة نهاية آب الماضي، عندما هددت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتوجيه ضربة عسكرية لسورية، عقب وقوع الهجمات الكيميائية في ضواحي دمشق(1)، في 21 آب، وعندما بدأ الخبراء والمحللون يتعاقبون بالظهور في وسائل الإعلام المختلفة لشرح أسباب القرار الغربي بضرب سورية، وكانوا يصطحبون معهم خرائط توضيحية. يجب «معاقبة نظام دمشق»، كما صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ولكن ماذا بعد؟ لقد حذر عدد كبير من العسكريين المتقاعدين من مغبة الضربات في حال وقوعها، منوهين إلى أنها ستكون عديمة الجدوى، ومحفوفة بالمخاطر، ما لم تتوافق مع أهداف إستراتيجية بعيدة المدى. فإن كانت تستهدف الرئيس السوري بشار الأسد مباشرة «لأنه المسؤول عن الهجمات الكيميائية»، لكان يكفي عندها قصف القصر الرئاسي ومواقع القيادة العسكرية، كما حصل في ليبيا عندما شنت الولايات المتحدة «إلدورادو كانيون ايل»، في آذار 1986، والتي استهدفت مباشرة الرئيس الليبي معمر القذافي وأسرته، أو قصف منظومة الدفاع لدى الجيش السوري بكثافة، خاصة المطارات العسكرية، لحرمان القيادة من السيطرة على المجال الجوي، وإعطاء مكسب إضافي للمتمردين.

على شاشة فوكس نيوز.. الخريطة تبرر تدخلاً عسكرياً في سورية

بغية توازن ميزان القوة كما كان يقول دائما لوران فابيوس كان من المفترض أن يغتنم التمرد هذه الفرصة الذهبية. ولذلك حاول المدافعون عن فكرة التدخل العسكري

إقناع الرأي العام بأن العصيان قوي ومنظم بما يكفي بحيث يكون قادراً على شن هجوم بري بالتزامن مع الضربة الجوية الغربية، ولكنه كان حرياً بهم، قبل كل شيء، إقناعه بأن المعتدلين هم الذين يهيمنون على التمرد، وأن الجهاديين لا يشكلون شيئاً في صفوفه. وهكذا، قدمت الباحثة الأمريكية إليزابيث او. باجي، من معهد دراسة الحرب، قراءتها الفاضحة للوقائع من خلال خريطة حملتها معها، وعرضتها على الشاشة، لدعم قراءتها(1)، إلا أن هذه الخريطة فضحت سوء نواياها، وكشفت ضعفها، وانعدام كفاءتها.

فعند تفحصها نلحظ أولاً أن المناطق التي يسيطر عليها «العصيان»، والأخرى الواقعة تحت سيطرة النظام، تتصل مع الحدود البرية، ما يوحي أن كل هذه المناطق تحت سيطرة التمرد. وترى الباحثة أن المتمردين ينقسمون إلى مجموعتين: معتدلين ومتطرفين. وما من شك في أنها صنفت «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» في مجموعة المتطرفين باعتبارهما حاضرتين بقوة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ولكن في أي مجموعة صنفت المجموعات السلفية المنضوية تحت راية «الجبهة الإسلامية» التي يتزعمها زهران علوش؟ ما هو مؤكد أن هذه الجبهة المتطرفة لم تنضم رسمياً إلى القاعدة، إلا أن فرض الشريعة الإسلامية، وإقصاء الأقليات، هما جزء من برنامجها، علماً أنها تزعم أن ما تقوم به هو الجهاد فقط. أما «الجبهة الإسلامية لتحرير سورية» التي استقطبت كتائب «الجيش الحر» بكل سهولة ويسر منذ تشكلها، في خريف 2012، فتبدو أكثر اعتدالاً من «جبهة النصرة» و«الجبهة الإسلامية» رغم أن برنامجها يرتكز على نشر الإسلام السياسي. زد على ذلك، أن البيان الصادر عن ثلاث عشرة مجموعة مسلحة، ومن بينها «لواء التوحيد» المرتبط بـ «الجيش الحر» و«الجبهة الإسلامية»، في أيلول 2013، يؤكد على عدم اعترافها بالائتلاف السوري المعارض، ويعلن تحالفها مع «جبهة النصرة»، ما يشير ويؤكد على ميول هذه المجموعات «المعتدلة»(2) نحو التطرف.

وبدلاً من فتح سجالات لا متناهية حول تعريف «المعتدل» أو«المتطرف» بين قوى التمرد، لنعد إلى الخريطة التي عرضتها الخبيرة الأمريكية: الميليشيات الكردية التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي» تسيطر على المناطق الكردية التي انسحبت منها وحدات الجيش السوري لصالح الحزب الكردي الذي يمكن اعتباره حليفاً استراتجياً للنظام السوري، والمواجهات اليومية بين الميليشيات الكردية والمتمردين العرب منذ أكثر من عام في حلب وريفها، خاصة في منطقتي رأس العين وعين العرب، تشدد على ضرورة تمييز الأكراد عن المتمردين، وهذا ما لم تفعله الباحثة إليزابيث. وفيما يخص النتائج والدروس التي يمكن استخلاصها من سيطرة المتمردين «المعتدلين» و«المتطرفين» على بعض المناطق، فهي متواضعة نسبياً، ذلك أن المتطرفين يسيطرون على مدينة الرقة بالكامل، وهم متواجدون بقوة على الحدود السورية مع تركيا و العراق . ويكفي عرض خريطة توزع السكان السوريين في كل قرية وناحية(3) (الخريطة 2) لإثبات أن سيطرة المتمردين المعتدلين تقتصر على مناطق غير مكتظة بالسكان بخلاف المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري. وعليه، فقد كانت إليزابيث تأمل أن تبرهن أنه كان بوسع الولايات المتحدة الاعتماد على تمرد معتدل، وبالتالي لا مبرر للخشية من الإسلاميين الراديكاليين في سورية. ولكن، سرعان ما جاء من يعارض ويناقض تحليلاتها، فقد كشفت مؤسسة الخبرة البريطانية IHS أن الراديكاليين المتشددين يشكلون الأكثرية(4) في صفوف العصيان، وهم ليسوا أقلية، كما زعمت إليزابيث، وهذا يتوافق مع نتائج آرون لوند، الباحث السويدي المتخصص في شؤون التشدد الإسلامي، والى نتائج ممثل الأمم المتحدة في دمشق الذي أكد على أن 58 % من المقاتلين المتمردين هم سلفيون، وذلك في معرض رده على سؤال للصحفي الفرنسي جورج مالبرونو.

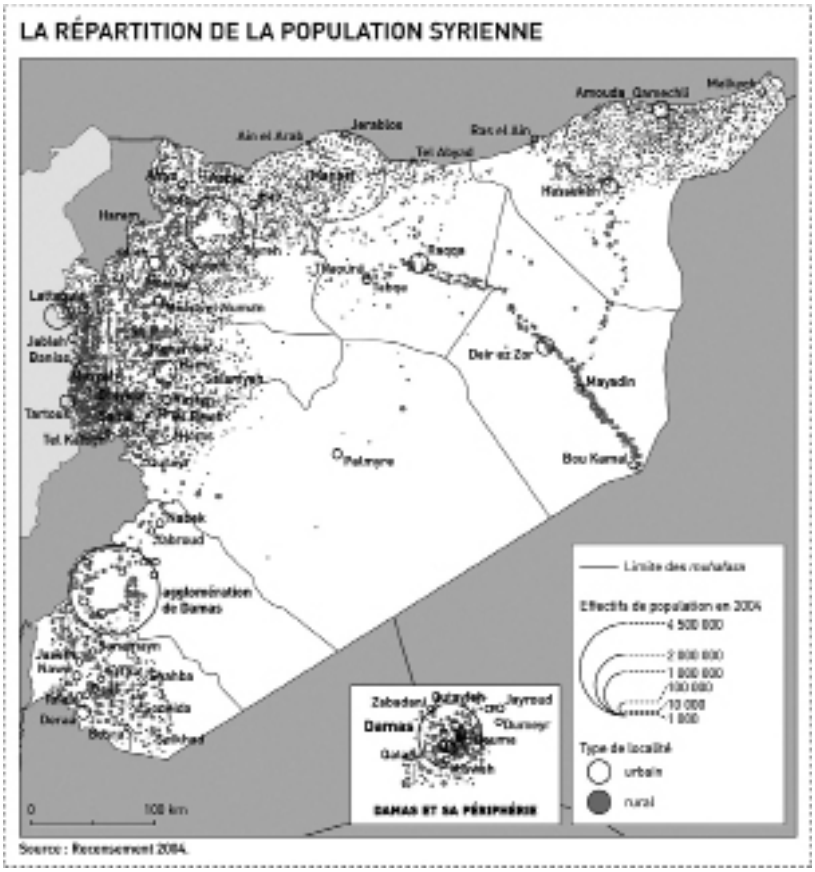

الخريطة رقم (2): توزع سكان سورية. أطلس الشرق الأوسط العربي **2011**

خريطة أخرى – نشرتها صحيفة الاندبندت البريطانية في سياق مقال نشر في 17 حزيران 2013 (الخريطة 3) – تم رسمها بناء على تحليلات آرون لوند، ونجد فيها بعض الاختلاف، فهي لم تفرق بين "متمردين معتدلين" و"متمردين متطرفين"، وقد فصلت المناطق الواقعة تحت سيطرة الأكراد عن تلك التي يسيطر عليها "المتمردون"، إضافة إلى أن الكاتب أخذ بعين الاعتبار المناطق الصحراوية، وطرح

مصطلح مناطق "متنازع عليها"، أي تلك التي يتناحر عليها العصيان والعصيان المضاد. وقد استندت هذه الخريطة إلى المعطيات التي يزودها بها مشروع احتياجات سورية Syria Needs Project، وهو منظمة سورية غير حكومية تستقي منها معظم وسائل الإعلام البريطانية – على شاكلة الـ "بي بي سي" – إلا أنها غير دقيقة، ما يتسبب بوقوع أخطاء كثيرة في تفاصيل الخريطة، ومع ذلك تقدم عموماً رؤية شاملة للقوى الموجودة على الأرض:

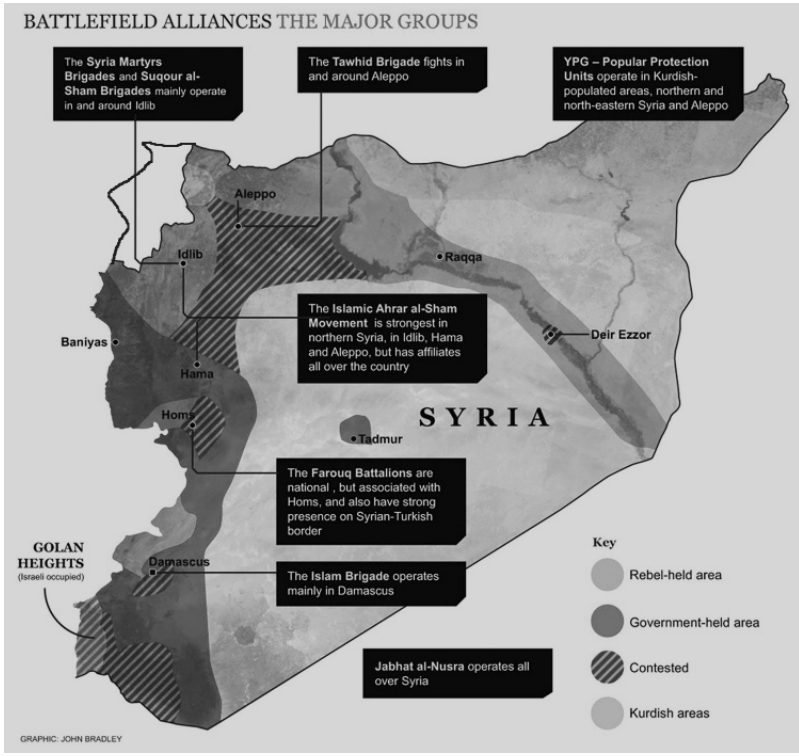

الخريطة رقم (**3**): القوى الموجودة على الأرض. الاندبندت

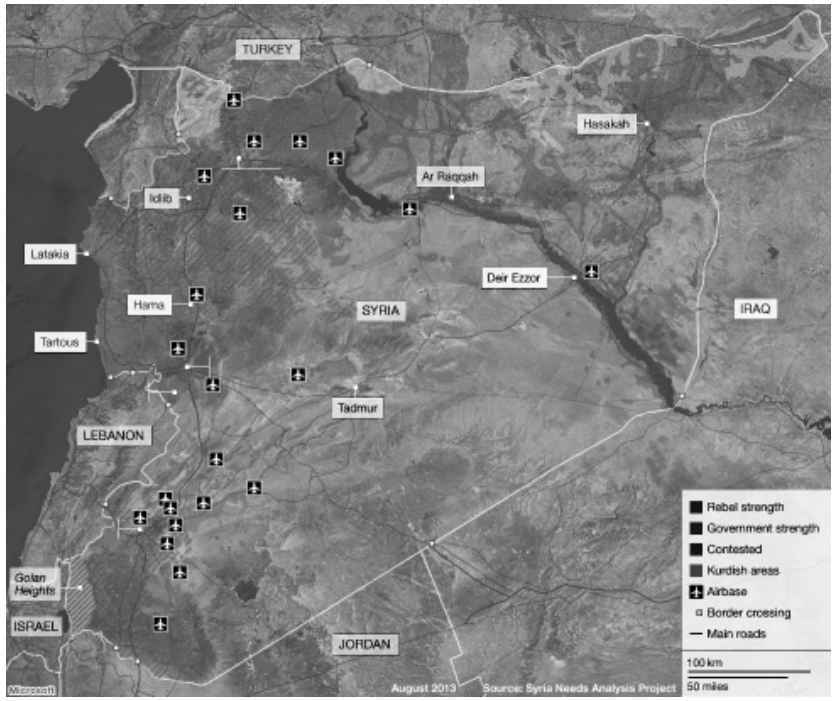

االخريطة رقم (**4**): سورية المقسمة. موقع مشروع احتياجات سورية المعارض)

المعارضة ترسم خريطة رغباتها وأهدافها، وليس الحقيقة

واقع الأمر أن خرائط منظمة مشروع الاحتياجات السورية نشرتها مواقع الويب التابعة للمعارضة السورية، مثل موقع yallasouriya.com الذي أسسه كاتب سوري غير معروف، منها (الخريطة **5**)، الخاصة بالنزاع والتي تضم تفاصيل كثيرة يفترض أن تعطي الموقع مصداقية، مثل انتشار الخطوط والشبكات الحمراء والخضراء والبنفسجية في المناطق الصحراوية ترسخ الانطباع بهيمنة المعارضة المسلحة على الأرض.

في الشمال الغربي من سورية، هناك منطقة بنفسجية تفصل ما بين المنطقة التي يسيطر عليها الجيش السوري (المنطقة الساحلية) والمناطق الداخلية ، في حين أن

هذا الفصل دقيق جداً باعتبار انه يستند إلى تمييز مناطق تواجد العلويين عن مناطق تواجد السنة...! فمدينة حماة، على سبيل المثال، وضعت ضمن المنطقة "المتنازع عليها" لأنها تقع تحت سيطرة الجيش السوري، تماماً مثل مدينة تدمر. أما مدينة رأس العين فهي في أيدي المعارضة، في ان المليشيات الكردية تسيطر على المدينة و القرى المجاورة وتبدو هذه الخريطة استمرار لسيطرة وهمية وموجهة لخريطة اخرى اكثر تعقيدا لسيطرة وهمية وموجهة، نشرتها منظمة مشروع الاحتياجات السورية Syria Needs Project (الخريطة 6 التي ركزت على أهمية المطارات العسكرية الضرورية للسيطرة على الأرض .الفرق بين المناطق المأهولة والمكتظة بالسكان وبين المناطق الصحراوية تجلى بوضوح ما يتيح تحديد نسبة السيطرة على الأرض من قبل كافة الأطراف المتنازعة.

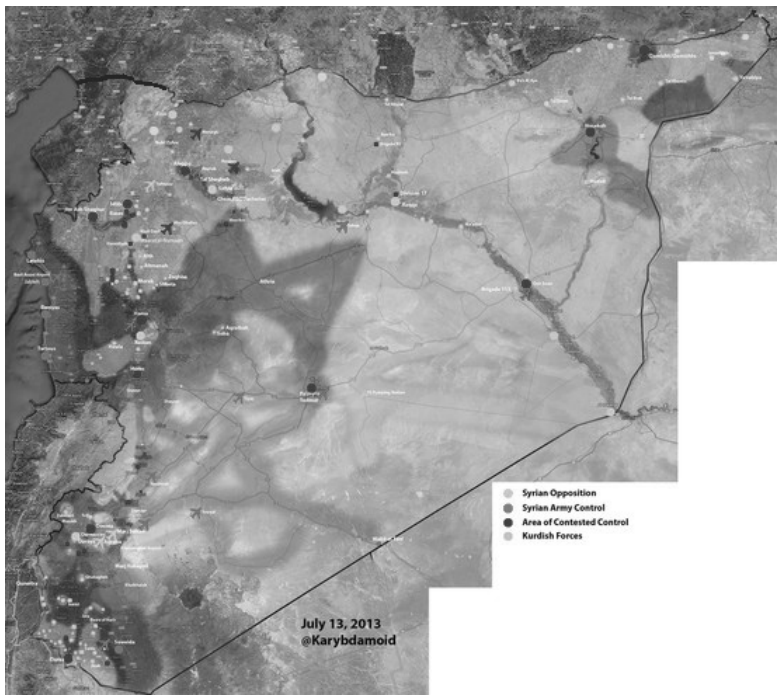

الخريطة رقم (**5**) أخذت من مواقع المعارضة

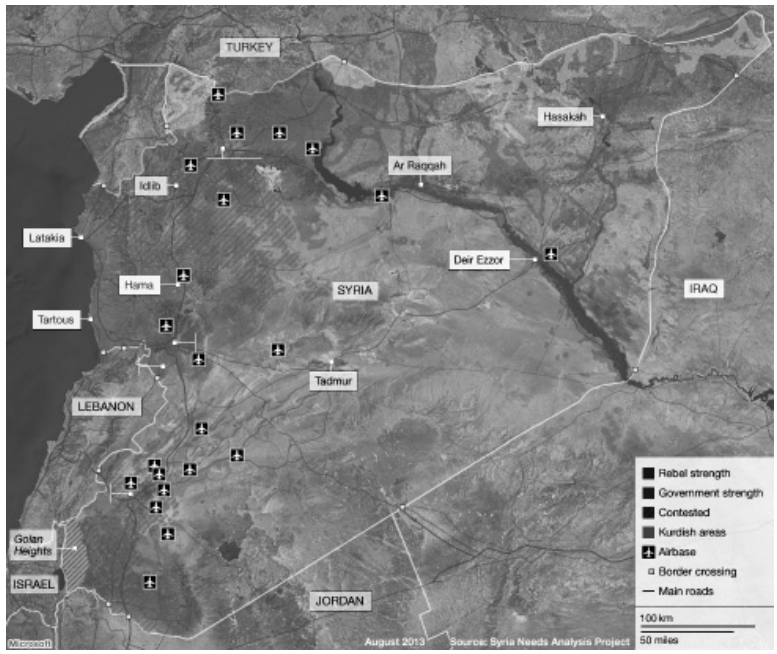

الخريطة **6**.. تفاصيل مناطق المعارضة والمناطق الحكومية

الخطأ الكبير الذي وقعت به معظم الخرائط كان في إبلاء أهمية كبيرة للمجال المدني، أي للمدن ذلك أن غالبية السكان يقيمون في المدن، وعليه فقد كان من المفترض أن ترافق هذه الخرائط الخاصة بالمدن على مستوى سورية خرائط أخرى على مستوى كل الضواحي و الأرياف خاصة في دمشق وحلب.

ظاهرياً يبدو التمرد يسيطر على غالبية المناطق، والعصيان المضاد يسيطر على غالبية السكان(7).

الصحافة الفرانكفونية بين الإيديولوجية والتحدي التقني

يعتبر رسم خريطة خاصة بالأزمة السورية واختيار معطياتها والعمل على طريقة تمثيل وعرض محايدة بمثابة تحدي حقيقي، ففي حزيران 2013 نشرت صحيفة Libération الفرنسية خريطة عنونت بـ "عصيان – عصيان مضاد والطوائف" وكنت أنا المشرف(8) عليها وقد أنجزتها بعد القيام بجهود حثيثة وأبحاث شخصية،

الخريطة(7) وعليه لم تكن ملخصا للخرائط الأخرى المختلفة التي ظهرت من قبل بل استندت إلى نظام متكامل من المعلومات الجغرافية والإحصائية التي شملت 6000 قرية سورية مع صفتهم العرقية والمذهبية.

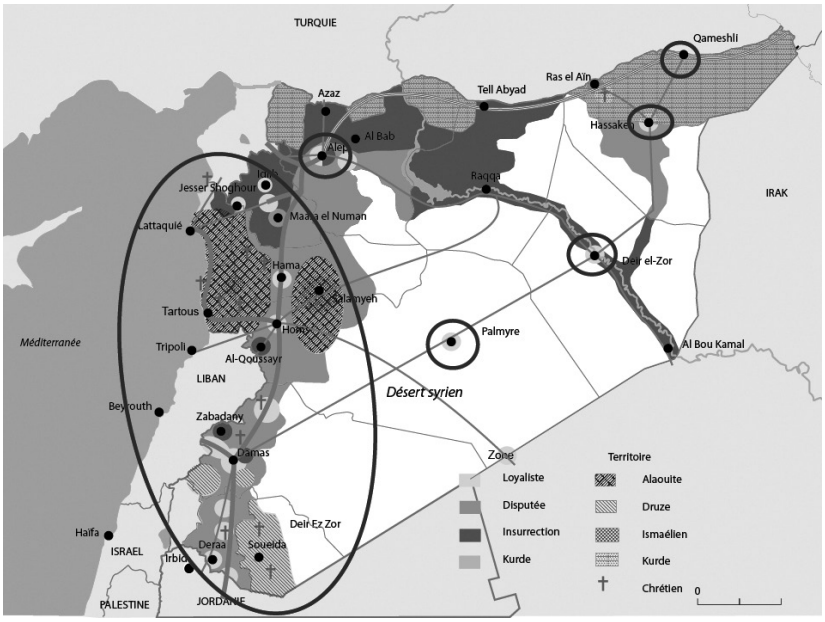

الخريطة رقم (7). صحيفة ليبراسيون الفرنسية

بشكل طبيعي لا يعني الأمر الخلط كاريكاتوريا بين الهوية العرقية الطائفية والانتماء سواء كان نعم أولا للتمرد بل يبقى عنصر توضيح كما تشير الخريطة. وثمة مختصون بهذه المسالة، على شاكلة آرون لوند، وصفوا المجموعات والطوائف المتعددة من حيث مذاهبها، وأماكن إقامتها، إضافة إلى أنهم وضعوا تقديرات لأعداد المقاتلين السوريين والعرب والأجانب. وعليه، فقد بات بالوسع رسم خريطة بشأنهم لأن المجموعات والطوائف كثيرة ومتعددة ومتفرقة، أي أنها ليست محصورة في مناطق محددة. وبحسب ممثل الأمم المتحدة في دمشق(9)، هناك 2000 مجموعة متمردة، من بينها 600 مجموعة تضم أكثر من 50 مقاتل، فيما يتطرق لوند في مقال له نشرته صحيفة

الاندبندت البريطانية(**10**)، في حزيران 2013، إلى الحديث عن 12 لواءاً وكتيبة، إلا أنها في حقيقة الأمر اتحادات أكثر من كونها ألوية تتشكل وفق تنظيم متسلسل. أما صحيفة Le Monde، فقد نشرت، خريطة "جغرافية الثورة السورية" (خريطة 8) التي استرعت انتباهي لأنها تقدم الكثير من الشروحات والإيضاحات ومع ذلك أخطأت عندما أولت أهمية كبيرة للمناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين، وقلصت من حجم تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة، وحصرتها بمناطق وقرى العلويين، ومدينة السويداء "جبل الدروز". وقد نوهت إلى هذا الخطأ الكبير، إلا أني لم ألق آذاناً صاغية؟ وقد بدا تصوير التمرد السوري الذي نشر في صحيفة Le Temps السويسرية (الخريطة 9) وكأنه يتطابق بعض الشيء مع الحقيقة، فهو يطبق عبر الخطوط والشبكات كل المناطق المختلفة: مناطق التمرد والأكراد والحكومية وتلك غير المأهولة بالسكان، أما المجموعات المتمردة الرئيسة فقد تم تمثيلها برموز في مناطقها وفقاً لأهميتها العددية ، أي تعداد عناصرها.

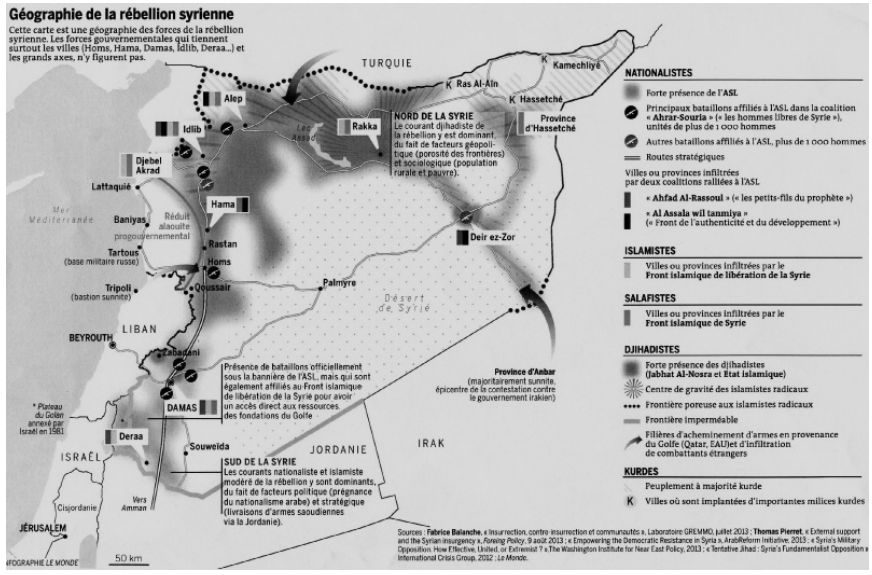

الخريطة رقم (**8**) جغرافية التمرد السوري لوموند

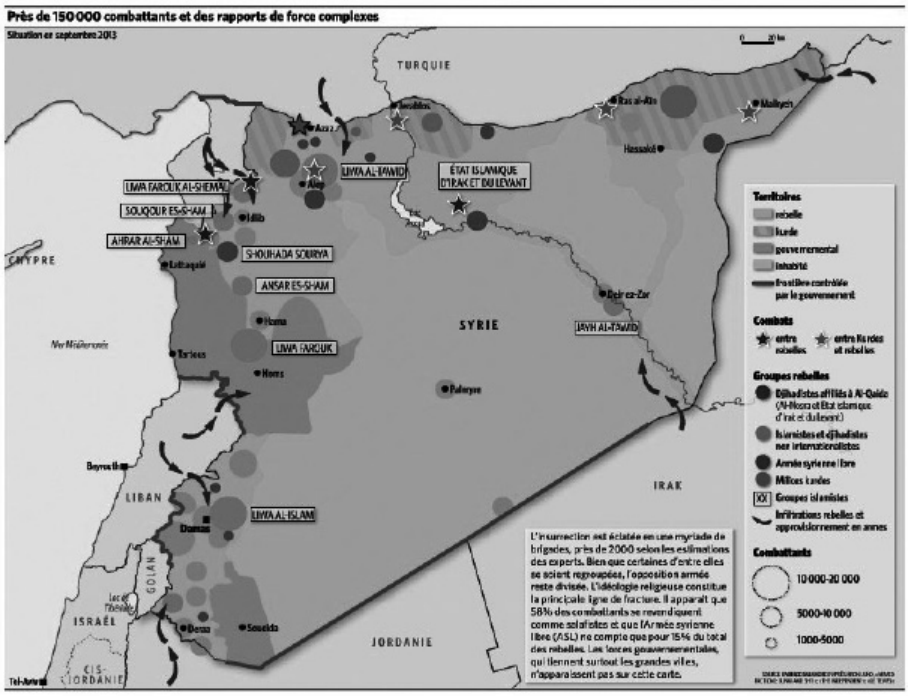

الخريطة رقم (**9**) تصوير التمرد السوري

حقيقة الأمر أن السمة الثورية للأزمة السورية لم تصمد طويلاً أمام الخرائط، ذلك أنه من السهولة بمكان في الحروب التقليدية المعروفة تحديد الجهات المتحاربة والجيوش والقوات على الأرض المسيطر عليها، إلا أن الأمر شديد التعقيد في حالة الحروب الأهلية، لذلك وضع الخرائط بهذه البساطة يضع رواية ما عن الأزمة السورية في قفص الاتهام خاصة تلك التي تعتبر الأزمة ثورة، وليس حربا أهلية، فعند تطبيق تمثيل المناطق التي يسيطر عليها العصيان والعصيان المضاد مع توزيع السكان بحسب مذاهبهم يظهر البعد الطائفي للنزاع: وعند تطبيق خريطة المعارك (الخريطة 10) على مستوى أرياف حلب مع خريطة الأحياء المخالفة التي يقطنها مهجرون من الريف من جهة، ومع الأحياء الأخرى التي يقطنها سكان المدينة أصلاً من الجهة

الأخرى (الخريطة 11)، يبرز لنا بعد آخر للنزاع، ألا وهو المعارضة ريف – مدينة. وواقع الأمر أن بعض الإيديولوجيين في صفوف المعارضة لم يتوقف عن ذكر مثل هذه التفاصيل، ظناً منه أن بوسعه التلاعب بتمثيل المعطيات الخاصة بالنزاع على الخرائط بذريعة أن المعلومات والمعطيات الإحصائية غير متوفرة، أو ضعيفة نسبياً، حيث تذكرنا طريقتهم هذه بطريقة النظام السوري الذي أهمل أسس وقوانين الحيز المكاني، ولم يعر انتباهه إلى الخلل المتنامي في تخطيط و تنظيم الأراضي حتى وجد نفسه في مواجهة العصيان... بالمقابل، ونتيجة نيتها المبيتة في تحريف المعلومات والمعطيات، والتلاعب بها، ولويها وفق أهوائها، والوعد بإسقاط النظام السوري منذ ثلاثة أعوام، وصلت المعارضة السورية ورعاتها وداعميها من وسائل الإعلام إلى تقويض مصداقيتها.

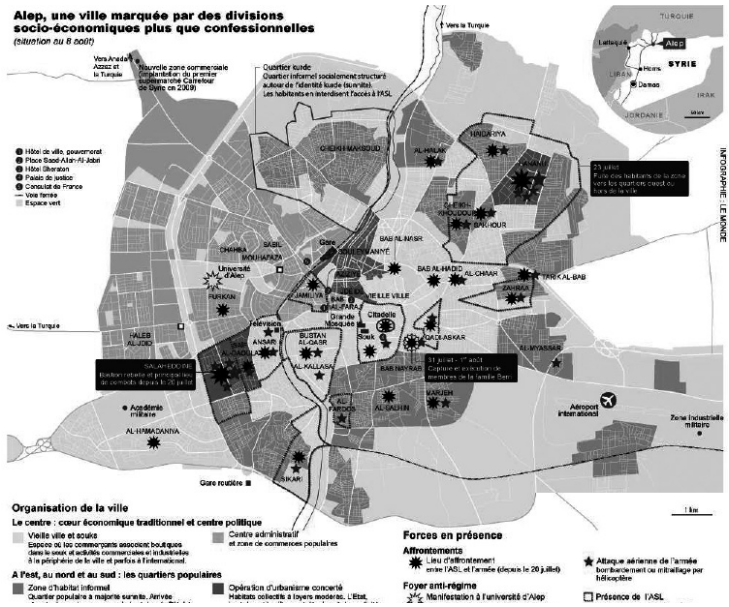

الخريطة رقم (**10**) المعارك والمقاتلين على مستوى أرياف حلب

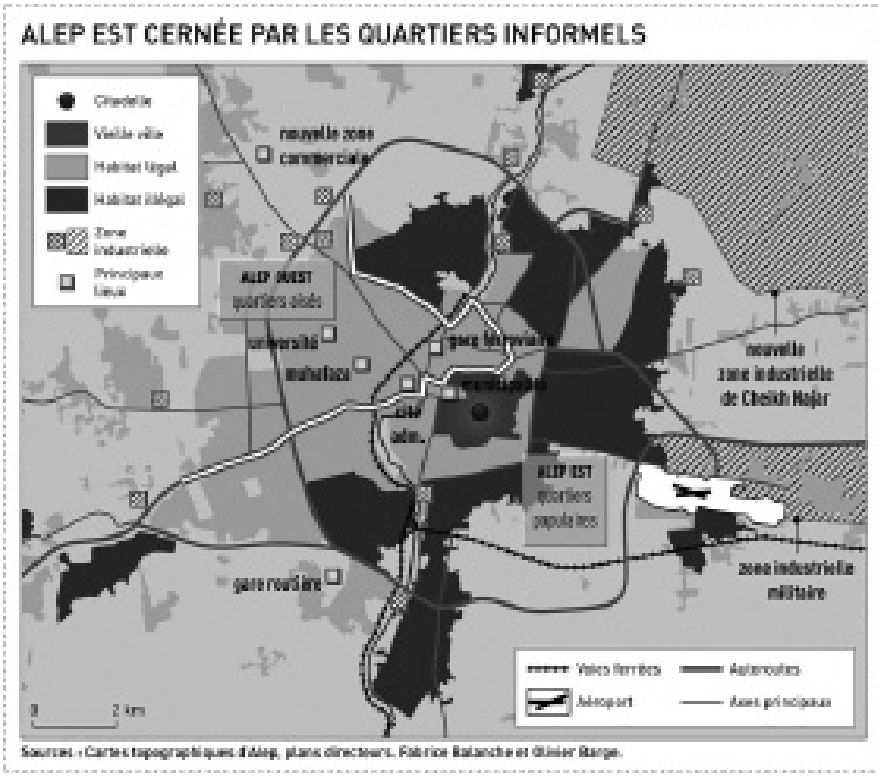

الخريطة رقم (**11**) حلب محاطة بالأحياء المخا

الهوامش

1) fabrice balance
"ثورة"، "مقاومة"، "معارضة" أم "إرهاب... كيف يمكن وصف مسألة حيازة السلاح ورفعه في وجه الدولة السورية؟ واقع الأمر أن اختيار الكلمات والمصطلحات ليس بريئاً، بل يتم عن سبق إصرار وتصميم. وكما يحصل دائماً في الشرق الأوسط، وفي لبنان، وفيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يمكن لأي باحث أن يتهم بالعمل المأجور لصالح هذا الفريق أو ذاك وفق ما يستخدمه من كلمات وعبارات. وفي هذا المقال، الذي حاولت من خلاله رسم خريطة القوى المتواجدة في ميدان معارك النزاع السوري، سوف استخدم عبارتي "العصيان" و"العصيان المضاد"، بحسب المصطلحات الحربية.

2) "تصوير العصيان السوري" le tempe تشرين الأول 203 radiographie la rebellion syrienne

3) عمل أنجز انطلاقا من خرائط طبوغرافية سورية في إطار إنتاج أطلس سورية بين عامي 2003 و2007.

4) jihadist or hardline) nerly half the rebel fighters in Syria are now aligne to islamists says his jane s report) ذا ديلي تليغراف 5 أيلول 203.

5) شاهد " ubrief Syrian jihadism" أيلول 202.

6) مدينة ادلب تقع تحت سيطرة العصيان المضاد وكذلك مدينة درعا فيما يخضع شمال اللاذقية لمراقبة الحكومة بالتشارك مع تركيا عند المركز الحدودي لمدينة كسب.

7) وفق حساباتنا يسيطر العصيان المضاد على نسبة تتراوح بين 50 إلى 60 بالمائة من السكان أما العصيان العربي السني فيسيطر على 5 إلى 20 بالمائة والميلشيات الكردية من 5 إلى 0 بالمائة وهناك ما يقارب من 20 بالمائة من باقي السكان يتواجدون في المناطق "المتنا زع عليها "، المناطق المتمردة والمتنازع عليها هي التي شهدت هجرة معظم سكانها وعليه فقد انخفض عدد السكان في هذه المناطق مقارنة بما كان عليه في بداية النزاع في حين ترتفع نسبة السكان في المناطق الموالية للحكومة السورية إذ يجد فيها المهجرون الأمان البديل والمنشود الذي يسود هذه المناطق

8) quart minutes pour comprendre le conflti en syrie"«

9)» متمرد من أصل اثنين إسلاميون «لوفيغاروأيلول 203 un rebel sur deux serait islamit)

10) ""Syria s rebels freedom fighters ? cannibals ? the truth about

11) "عبور غامض للتصدعات الإيديولوجية "30 Boris Mabillard أيلول 3 20ٍune traverse nebuleuse par les fractures ideologiques

حدود مرسومة بالدم في الشرق الأوسط

Frontiére du Sang au Moyen Orient

DIFAF

حدود مرسومة بالدم في الشرق الأوسط

Pierre Hilllard

ترجمة: ليلى الصوَّاف

ليس التوتر والعنف اللذان يهزان منطقة الشرق الأوسط منذ التدخل الإسرائيلي في لبنان، في 12 تموز 2006، سوى الجزء المرئي من مخطط سياسي واقتصادي وفلسفي وديني يتواجه فيه الغرب مع الدول الإسلامية في المنطقة. لقد أتاح الاحتلال الأمريكي للعراق، في آذار 2003، الفرصة لإعادة طرح مشروع ثوري يهدف إلى إعادة تشكيل منطقة جغرافية واسعة تمتد من المغرب إلى باكستان أي "الشرق الأوسط الكبير". وتكمن خلف هذه التسمية عملية إعادة تركيب عميقة تطال هذه البلدان المسلمة. كثيرة هي الفرضيات والتقديرات حول مطامح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وحول السياسة التي يتبعها قادتهما، وتظهر في هذه الأثناء بوادر ونذر تسمح بتلمس هذه المخططات الجاري العمل بها، وهذا هو رهان كل الخرائط (المرفقة) والتي تدعو إلى إعادة تكوين الشرق الأوسط.

ظهرت هذه الخرائط (خرائط "قبل" ويقصد بها الوضع قبل عام 2006، وخرائط "بعد" ويقصد بها الوضع بعد إعادة التشكيل) في مجلة عسكرية أمريكية هي (AFJ Armed Forces Journal) في حزيران 2006، بقلم كولونيل أمريكي متقاعد هو رالف بِترِاز(1) الذي اشتهر، عام 1976، ضمن فرقة مشاة مدرعة، ثم تابع أنشطته ضمن الاستخبارات العسكرية، عام 1980.

---

*بيير هيلارد محلل فرنسي ودكتور بالعلوم السياسية متخصص في العولمة

" La Marche Irr'esistible du Nouvel ordre Mondial"

كتب بِترز العديد من المؤلفات حول الإستراتيجية والعلاقات الدولية، وتقاعد رسمياً من الجيش عام 1999، ومع ذلك بقيت صلاته وطيدة مع هذه الأوساط، لاسيما أنه أحد أعضاء فريق إدارة المجلة. وليست هذه المجلة، في الواقع، سوى جزء من إمبراطورية إعلامية عسكرية أمريكية حقيقية. تأسست هذه المجلة الشهرية عام 1863، وهي موجهة إلى ضباط الولايات المتحدة الأمريكية، وتتناول مواضيع متنوعة مثل التكنولوجيا العسكرية واللوجستيات والإستراتيجية والعقيدة (العسكرية)، وحتى التكتيك، وتتبع مجلة AFJ لدار نشر أمّ هي آرمي تايمز بيُبليشينغ كومباني(2) تتوزع منشوراتها في ثلاثة محاور:

1- ذا ميليتري تايمز ميديا جروب(3) الذي تصدر عنه كل من آرمي تايمز Army Times، ونافي تايمز Navy Times، وآير فورس تايمز Air Force Times، ومارين كوربس تايمز Marine Corps Times.

2- ذا دِفانس نيوز ميديا جروب(4)، وهي مجموعة عالمية تضم مجلات متخصصة بالدفاع، وتصدر عنها: دِفانس نيوز Defense News، وآرمِد فورسز جورنال AFJ Armed Forces Journal، وترينينغ للّه سيميليُشِن جورنال Training § Simulation Journal، وسي فور آي إس آر جورنال (الاستخبارات والمراقبة والتعرَّف).

3- ذا فِدرال تايمز(5) وهي مجلة أسبوعية تعنى بأخبار التقنيات الحديثة والشؤون المالية.

منذ الأول من آب 1997، أصبحت آرمي تايمز بيُبليشينغ فرعاً من مجموعة أكبر نفوذاً، هي مؤسسة غانِت التي أسسها فرانك غانِت(6) عام 1906. وتنشر هذه الإمبراطورية الصحفية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة 90 جريدة يومية أشهرها يو إس توداي USA Today ويو إس ويك إند USA Weekend، وتتحكم بـ 22 محطة تلفزيونية، كما تطال أنشطتها المملكة المتحدة إذ تؤثر في 17 جريدة يومية، ويُولد هذا التجمع الإعلامي عوائد مالية ضخمة قدرت بحوالي 7,6 مليار دولار في عام 2005.

يسمح هذا العرض بفهم أوساط مجلة AFJ، ودلالات كتابات رالف بِترز فهماً أفضل.

وعليه فإن اقتراحات هذا الأخير ودعواته إلى إجراء تغيير جذري في حدود الشرق الأوسط ليست، قطعاً، نتيجة تأملات رجل واحد لا همَّ له سوى شغل وقته. أجريت العديد من الدراسات في مراكز الأبحاث العسكرية الأمريكية، ناهيك عن الأبحاث العديدة الداعية إلى إعادة النظر في حدود هذه الدول؛ وتظهر الخارطة المعنونة "بعد" أن التعديلات على الحدود ثمرة تفكير ذكي وبطيء، ولكن ثابت، لم يُنشر في مجلة عسكرية أمريكية مرموقة بمحض الصدفة، وإنما بهدف اختبار ردود الأفعال، وبخاصة ردود أفعال المسلمين في المنطقة(7)؛ وعليه لا يجب اعتبار هذا المستند قاطعاً، فهو في الواقع نموذج أولي يمكن أن تطرأ عليه تغييرات يطلق عليها البعض تسمية تعديلات تصحيحية.

في الواقع، تكمن الأهمية الأساسية لهذه الأعمال في أنها تكشف عن الانخراط الكبير لمراكز البحث والدراسات السياسية والعسكرية الأمريكية في مجال ما، وعن عدم ترددها في جعل هذا الانخراط رسمياً. مع ذلك، يجب أن تتم هذه العملية بالتطابق مع إسرائيل المعني الرئيسي الأول بهذه الاضطرابات... هذا البلد الذي يعتبر رالف بِترز نفسه "صديقاً قديماً" له (نيويورك بوست، 22 تموز 2006).

ينطلق مقال هذا العسكري الأمريكي والمعنون "حدود مرسومة بالدم، ما العمل لتحسين الشرق الأوسط" من مبدأ إلغاء حرمة المسِّ بالحدود المقدِّسة التي لا يمكن تحريكها. ويرى الكاتب أن الحدود الجديدة يجب تشكيلها حسب المعايير العرقية والدينية، حتى وإن لم يكن بالإمكان ترسيمها بصورة تحترم كل أشكال الخصوصيات، وهي كثيرة ومتنوعة جداً من حيث أرقامها. فبالنسبة لرالف بِترز، المهم هو الاقتراب، أقصى ما يمكن، من هذا التصور، وهو ما يشير إليه بقوله :"نتحدث عن تشوهات ضخمة سببها رجال لن يتوقفوا عن إثارة الكراهية والعنف ما لم يجر تصحيحها (الحدود)". يتعلق الأمر، في ذهنه، بتغير الحدود التي رسمتها اتفاقيات سايكس – بيكو عام 1916 كمقدمة لتجزئة الإمبراطورية العثمانية.

على الفور، تُظهر لنا مراقبة مجمل هذه المنطقة تفكك المملكة العربية السعودية، وأقوال الكاتب واضحة جداً حول بلد استفاد طويلاً من الحماية الأمريكية، بناء على المحادثات التي جرت بين الرئيس الأمريكي روزفلت والملك ابن سعود يوم 14 شباط 1945 على متن حاملة الطائرات يو إس إس كوينسي(8). ومن الآن فصاعداً، ستقع المملكة العربية السعودية في الفخ، وها هما ذي منطقتان شاسعتان تفلتان من سيطرة الرياض. يؤكد رالف بِترز أن الأمر يتعلق بخلق "دولة مقدَّسة إسلامية" على الشاطئ الغربي، ويقول في هذا الشأن أقوالاً مثقلة بالدلالات :"يعود السبب الأساسي في الركود الكبير الذي يعيشه العالم الإسلامي إلى المعاملة الخاصة التي يوليها المسلمون لمكة والمدينة اللتين تعتبرهما العائلة المالكة السعودية بمثابة إقطاعية لها. إن خضوع الأماكن المقدَّسة الإسلامية لمراقبة شرطة الدولة، التابعة لأحد أكثر الأنظمة قمعاً وتعصباً في العالم، سمح للسعوديين (العائلة التي تحكم المملكة العربية السعودية) بنشر معتقداتهم الوهابية المنظَّمة وغير المتسامحة خارج حدود بلادهم. (...) تخيلوا كم سيشعر العالم الإسلامي بالارتياح إذا أصبحت مكة والمدينة تحت إدارة مجلس تمثيلي دوَّار مكون من المذاهب والحركات الإسلامية الرئيسية في العالم، ومقره دولة مقدَّسة إسلامية تشبه فاتيكاناً إسلامياً ضخماً تجري فيه مناقشة مستقبل الإيمان بدل فرضه تعسفياً".

هذه نقطة جوهرية إذ أنها تكشف عن إرادة لإعادة تشكيل الإسلام لتكييفه مع المبادئ الغربية، وجعله نوعاً من "إسلام متنور" قائم في قلب دولة إسلامية مقدَّسة تسمح بنشر شعاعه على العالم الإسلامي بأكمله، وبإعادة تشكيل العقول لمواءمتها بشكل نهائي مع فلسفة العولمة(9). في الواقع سمحت السيطرة على العقول بالسيطرة على البشر. وبنفس الترتيب الفكري، تمتدح مؤسسة بِرتِلسمان(10)، وهي منظمة أبحاث ألمانية، هذه المعايير في أعمالها التي نوقِشت ضمن إطار "نقاشات كرونبِرغ(11)" عامي 2002 و2003 (12)، والتي تظهر عدم تلاؤم الإسلام مع تطور العالم الحديث، وتدعو إلى إعادة تشكيل العقليات، ومناقشة مسألة الحدود(13). تشير هذه التوصيات

الألمانية، أيضاً، إلى تقاطع أهداف ضفتي الأطلسي فيما يتعلق بإعادة صهر الشرق الأوسط كاملاً. وفي الحقيقة، تتوافق التصورات العرقية – الدينية التي وضعها رالف بِترز توافقاً تاماً مع الرؤيا العرقية الألمانية.

فعلى ضفة الخليج الفارسي فُصِلت (على الخريطة) منطقة الأحساء، ذات الغالبية الشيعية، عن المملكة العربية السعودية، وجرى ضمها إلى "دولة شيعية عربية" هي بقايا عراق متشظٍّ بالمعنى الحرفي للكلمة. وسيؤدي تطبيق هذا المعيار إلى موت المملكة اقتصادياً، إذ تتركز في هذه المنطقة صناعات تكرير النفط حول ثالوث الدمام – الظهران – الخُبَرْ. إذاً سيكبر حجم احتياطيات الدولة الشيعية من الغاز والنفط، وستصبح دولة ذات وزن في المنطقة، إذ سيُلحق بها، بالإضافة إلى موارد الأحساء الضخمة، والإنتاج البحري، مخزون منطقة البصرة (في العراق سابقاً)، ومخزونات المناطق العربية المنفصلة عن طهران والغنية بالمشتقات النفطية، والمحاذية لشط العرب (أي عرب خوزستان الشيعة وعرب بوشهر السنة). أكثر من ذلك، ستفقد الرياض مناطقها الجنوبية (جزران ونجران وعسير) لصالح اليمن، وهي أراضٍ حصلت عليها السعودية، عام 1934، بموجب معاهدة الطائف، إلا أنها بقيت محافظة على هويتها اليمنية. في النهاية، سيكتمل الزحف بالحصول على واجهة بحرية للأردن، هذه الدولة المقربة من الغرب، بانتزاع منطقة تبوك، وجزء من منطقة الجوف، من المملكة العربية السعودية.

ليس تدمير مملكة آل سعود، الظاهر على خريطة "بعد" التي وضعها رالف بِترز، سوى توكيد لمشاريع وضعت في قلب بعض مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية. ففي كتابه "الجغرافية السياسية للمملكة العربية السعودية"(14)، يذكر دافيد ريغوليه – روز(15)، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، بوضوح أن :"الواشنطن بوست نشرت، في 6 آب 2002، موجزاً للمؤتمر الذي عقد يوم 10 تموز 2002، في مجلس السياسة الدفاعية (DPB (16) وهو هيئة تخطيط إستراتيجي أحدثها دونالد رامسفيلد عام 1985)، والذي يديره ريتشارد بيرل ذو النفوذ الكبير، والذي كان يلقب

بـ "أمير الظلمات"، عندما كان ضابطاً في البنتاغون بين عامي 1981 و1987 تحت إدارة ريغان. أثناء هذا المؤتمر، وصف لوران ميوراويس(17) الباحث في مركز الأبحاث الإستراتيجية المرموق التابع لمؤسسة راند (Rand Corporation) بالبلد العدو. (...) أسوأ من ذلك أيضاً، أن ميوراويس كان قد تطرق إلى شرعية العقوبات، ومن بينها تجميد الأصول السعودية وصولاً إلى تقسيم المنطقة الشرقية من المملكة، والتي تضم المخزون والحقول النفطية التي تجعل المملكة تنعم بربع الاحتياطي العالمي من الذهب الأسود.

(...) بعد مسألة ميوراويس، بفترة قصيرة، جاء دور معهد هدسون، وهو مؤسسة أبحاث مقربة من المحافظين الجدد تضم بين أعضائها ريتشارد بيرل، ويعمل فيها ميوراويس لتعتمد الأفكار التي طرحها مجلس السياسة الدفاعية DPB وتطورها. وقتها، جرى علانية تناول مخطط تقسيم المملكة العربية السعودية، القائم في الواقع منذ نهايات السبعينيات، بمبادرة من هنري كيسينجر عندما كان وزير الخارجية في إدارة نيكسون. (...) ضمن نفس ترتيب الأفكار أيضاً، يندرج تقرير يعود إلى نهاية عام 2002، ويجري تداوله بين أعلى الأوساط الرسمية في واشنطن. لا يتحدث هذا التقرير سوى عن التجزئة الكاملة والتامة للمملكة العربية السعودية وفق السيناريو التالي: يُعهد بالأماكن المقدَّسة إلى الهاشميين من آل البيت، والمتمتعين نتيجة نسبهم بشرعية كبيرة لا يتمتع بها آل سعود، وتُدفع منطقة الأحساء إلى الانفصال كي تشكل إمارة بترولية".

يأتي ما كشف عنه هذا المختص الفرنسي في نفس الاتجاه، كونه يؤكد على نية الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع "إعادة تشكيل سياسي جذري للشرق الأوسط تبدأ من العراق، تحديداً، عبر تسليم السلطة إلى الأكثرية الشيعية بفضل ديمقراطية حسابية". وهو ما تؤكده تماماً خارطة رالف بترز المعنونة "بعد" التي اختفت منها دولة العراق لصالح دولة شيعية عربية، ودويلة أطلق عليها تسمية "العراق السني"، واقترح ضمها إلى سورية التي فقدت، في هذه الخريطة، واجهتها البحرية لصالح

دولة "لبنان الكبير". بل إنه ذهب إلى حد الحديث عن إعادة إحياء فينيقيا القديمة، في حين احتفظ الكيان الإسرائيلي بحدوده قبل عام 1967. من المثير للدهشة ملاحظة أن رالف بِترز، وعلى الرغم من جميع التغييرات الجذرية التي أجراها على الحدود في الشرق الأوسط، ترك أراضي الضفة الغربية في وضع غير محدد. ولعل مرد ذلك إلى أن الوضع النهائي للقدس، مهد الأديان السماوية الثلاثة، يستوجب عدم الكشف فوراً عن مستقبل منطقة يطمع فيها الكثيرون.

في جيع الأحوال، بدأت تجزئة العراق كما في خريطة "بعد" تتبلور على الأرض، فقد أعرب السفير البريطاني في بغداد ويليام باتي(18)، والجنرال الأمريكي جون أبي زيد(19)، صراحة، عن خشيتهما من نشوب حرب أهلية ينتج عنها تقسيم البلد، كما بينت وثيقة سرية نشرتها الـ BBC (Spiegelonline، 3 آب 2006). وتأتي تأكيداتهما لتعزز ما نشرته صحيفة فاتان Vatan التركية، التي تصدر في اسطنبول، من أقوال سمعها ممثلون أتراك من مسؤولين أمريكيين، بداية عام 2006، في قلب مؤسسات أبحاث في واشنطن: "كفاكم قلقاً بشأن وحدة الأراضي العراقية، فقد قُسِّم هذا البلد في الواقع! من الأفضل لكم (أيها الأتراك) أن تهتموا حالياً بمنطقتكم الجنوبية الغربية (ذات الأكثرية الكردية)... حاولوا الآن تخيل نتائج ومنعكسات استقلال أكراد العراق على بلدكم" (صحيفة لو كوريبه أنترناسيونال(20)، العدد رقم 805). هذه الأجراس، نفسها، قرعها الساسة الأوروبيون في بروكسل، عندما همسوا في أذن أنقرة أنه: "إذا قبلت تركيا بالتخلي عن جنوبها الغربي سيسهل ذلك دخولها في الاتحاد الأوروبي" (صحيفة لو كوريبه أنترناسيونال، العدد 805).

ستسهم العرقية المحلية، التي تنادي بها مؤسسات بروكسل، في تسريع عملية تفكيك الدولة التركية. وأخيراً، تأتي كلمات رالف بِترز لتؤكد هذه المواقف، عندما يضيف أن أحد أخماس الجزء الغربي من الأراضي التركية هو "أرض محتلة"، وأن "كردستان حرة تمتد من ديار بكر إلى تبريز ستصبح الدولة الأكثر قرباً من الغرب في المنطقة الواقعة بين بلغاريا واليابان".

ستؤدي إقامة دولة كردية "كردستان الحرة" مكونة من أراضٍ مقتطعة من جنوب غربي تركيا، وشمال سورية والعراق، وغرب إيران، إلى ظهور كتلة بشرية تقدر بحوالي 30 مليون نسمة. وستكون هذه الدولة الكردية المقربة من الأمريكيين، والغنية بالموارد النفطية في كركوك، مع الدولة الشيعية العربية، أكبر قطبين لإنتاج المشتقات النفطية والغاز في الشرق الأوسط. وستكون أهمية هذه الدولة الكردية بأهمية أنبوب BTC الذي ينقل النفط من بحر قزوين، انطلاقاً من باكو (أذربيجان)، مروراً بتبليسي (جورجيا)، ليجتاز بعدها جنوب غرب تركيا كاملاً، وصولاً إلى جيهان على المتوسط. وعليه سيصبح الأكراد سادة ممر الطاقة هذا الذي يسعى إليه الأمريكيون منذ عام 1994، كما يجب أن نضيف إلى البترول الثروة الكبيرة الأخرى، أي المياه.

فبفضل 22 سداً، يتابع "المشروع الأناضولي الكبير" GAP هدفه في السيطرة على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الجبال الكردية، ومن المفترض أن ينجز هذا المشروع عام 2013، وأن يؤمن ري 1,7 مليون هكتار، وإنتاج الكهرباء، مما يجعله سلاحاً قوياً في يد الدولة الكردية، وذو أثر كبير في حياة جميع قاطني الشرق الأوسط.

أما في غرب الدولتين الكردية والشيعية، فسيعاد تشكيل أراضي إيران وفق اعتبارات عرقية، فبعد أن يُلحق جزء من أراضيها بالدولة الكردية، ستُقتطع منها المنطقة الشمالية الناطقة بالتركية، والمجاورة لأذربيجان. بالمقابل، ستتوسع منطقة خراسان باتجاه الغرب بانضمام الأراضي الغربية من أفغانستان، أي منطقة هيرات، ودائماً حسب رغبة رالف بِترز بإعادة تشكيل المنطقة وفق معايير عرقية – لغوية. ويؤكد برنار أوركاد(21)، مدير المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS (فريق أبحاث العالم الإيراني)، في كتابه "إيران.. هويات جديدة لدولة" (nouvelles identités d'un ,Iran état. منشورات بلين Belin) : "ستضم منطقة خراسان، بالإضافة إلى حدودها القديمة، منطقة هيرات من أفغانستان الحالية، ومناطق سمرقند وبخارى من أوزبكستان".

أخيراً، ستنشأ دولة بلوشستان جديدة (بلوشستان الحرَّة) من الكيانين الإيراني والباكستاني، في حين ستكبر مساحة أفغانستان على حساب باكستان، وصولاً إلى

نهر السند، لإعادة توحيد شعب البشتون. وستتضاءل كثيراً القوة الاقتصادية لدولة باكستان نتيجة تقلص مساحتها إلى النصف، الأمر الذي سينهي كونها حديقة خلفية للصين في مواجهة الهند، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الرابح الأكبر في هذه الحال. لم ينج من التعديل والتقسيم سوى الإمارات العربية المتحدة والكويت؛ وبما أن خريطة "بعد" مجرد نموذج أولي، فلا شيء يمنع واضعيها من الاستدراك والتعديل، ففي جيع الأحوال يبقى الهدف الأمريكي هو السيطرة على الشرق الأوسط بأكمله، عبر تجزئته عرقياً ودينياً، وفق مبدأ "فرِّق تسُدْ" القديم. ووفق هذا المخطط ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية لتأمين إنتاج المشتقات النفطية لصالحها، قادرة على حرمان الصين، القوة الصاعدة والمنافسة لها، من السلاح الحيوي، وبالتالي من أن تصبح دولة عظمى.

الانطباع الذي نخرج به من إعادة تركيب الشرق الأوسط هذه، التي يعلنها الكاتب ويتحدث عنها العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية والألمانية، هو اضطراب سيدخل بلدان الشرق الأوسط في حمام نار ودم، إذ لن تستسلم هذه الدول لإرادة جزاريها وتنقسم، بل وتتلاشى دون أن تبدي أي مقاومة، فكيف ستتصرف باكستان مثلاً، هذا البلد الذي يمتلك السلاح النووي؟ في الواقع، يظل الهدف الأمريكي هو إدخال هذه الأراضي ضمن نطاق النفوذ الغربي. ويعلن خطاب جوشكا فيشر(22)، في مؤتمر ميونيخ الأربعين حول السياسة الأمنية ضمن إطار الناتو، 7 شباط 2004، نية العالم الغربي بإخضاع بلدان الشرق الأوسط للمعايير الغربية – الأطلسية التي سيثبتها "التحالف الألماني الأمريكي من أجل القرن الحادي والعشرين"، والذي وقعه، يوم 27 شباط 2004، كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والمستشار الألماني شرودر، في واشنطن، معلنين صيغة :"يجب بناء شراكة حقيقية تربط بين أوروبا وأمريكا ودول الشرق الأوسط والأدنى (...)". يجب، بالضرورة، أن يخضع هذا البناء السياسي والميتافيزيقي الضخم للقواعد المشتركة السياسية والاقتصادية والحضارية. إنه منطق ولكن منطق مجنون ذاك الذي يحرك واضعي هذا المشروع.

كانت مؤسسة جيرمان مارشال فاوند(23) للأبحاث هي التي كشفت، بشكل غير مباشر، تورط مؤسسات الأبحاث الأطلسية الكبير، عبر التزامها بتطوير سياسة جديدة في البحر الأسود بعنوان "استراتيجية أورو -أطلسية جديدة في البحر الأسود" تحت إدارة بروس جاكسون(24) الواسع النفوذ. ويؤكد رئيس مجلس السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا CPLRE، جيوفاني دي ستاسي(25)، أن الأمر كان يتعلق، وبالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بإنشاء منطقة أوروبية في البحر الأسود، عام 2007. وتلخِّص الأمر كله جملة صغيرة وردت، عام 2004، في مقدمة تقرير مجلس السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا، وتنص على أن "البحر الأسود واجهة جديدة بين المجموعة الأورو - أطلسية والشرق الأوسط الكبير"(26). "واجهة" جغرافية تتبع قوانين الفيزياء. وكي تقوم هذه الواجهة بعملها وتؤدي مهمتها المفصلية على أكمل وجه عليها أن تتمفصل بين عالمين، الكتلة الأورو - أطلسية من جهة، والكتلة الشرق أوسطية من جهة أخرى(27)، وأن تعمل وفق نفس القوانين والتصورات التي وضعتها فلسفة العولمة. يستلزم ذلك، بالضرورة، صهراً عاماً لهذا الفضاء(28) العربي الفارسي المسلم لملاءمته معها.

هناك خطر حقيقي من أن تؤدي الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا المشروع إلى فوضى عارمة في المنطقة، وبالتالي في الكوكب بأسره. وفي النهاية فإن المهووسين بهذه السياسة يعملون، في الواقع، وفق قصيدة غوته الشهيرة "تلميذ الساحر"، والتي تقول :"الأرواح التي استحضرتها ترفض أن تصغي إلي".

الهوامش

1 Ralph Peters

2 Army Times Publishing Company

3 The military Times Media Group

4 The Defense News Media Group

5 The Federal Times

6 Frank Gannett

7 تكمن أهمية مثل هذه المنشورات في النقاشات التي تثيرها بين الشعوب المعنية إذ سيظهر، بالتأكيد، مؤيدو ومعارضون لمثل هذا التغيير. كما ستظهر معارضات في قلب الأحزاب السياسية والشعوب والدول الإسلامية، وعليه سيصبح بالإمكان الضغط على هذه المجموعة أو تلك عرقية كانت أم سياسية للتشجيع على ظهور مطالب لا يمكن تهدئتها وإسكاتها إلا بتطبيق هذه المعايير العرقية–المحلية. في الواقع فإن تفكيك دول الشرق الأوسط مماثل لتفكك الأمم الأوروبية. (المؤلف)

8 USS Quincy

9 نوعًا ما، تتم عملية إعادة صياغة العقول هذه ضمن إطار "فاتيكان ثانٍ مسلم". (المؤلف)

10 Bertelsmann

11 Kronberg

12 Europe, the mediterranean and the Middle East, strengthening responsibility for stability and development et Die Zukunft der europaischen Politik im Nahen Osten nach dem Irak Krieg

13 تعترف مؤسسة بِرتِلسمان بالتوترات المتصاعدة بين العالم الإسلامي والغرب منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006. تذكر "نقاشات كرونبِرغ العاشرة" وجود هوَّة ثقافية حقيقية بين هذين العالمين في Europa und der Nahe Osten – Neue Wege und Lôsungen fiir alte Problème und Juli 5–Herausforderungen ? Diskussionspapier der X. Kronberger Gesprache, 4 2006, organisiert von der Bertelsmann Stiftung, Gütersloh. (المؤلف)

14 منشورات أرمان كولان Armnd Colin

15 David Rigoulet–Roze

16 Defense Policy Board

17 Laurent Murawiec

18 William Patey

19 John Abizaid

20 Courrier International
21 Bernard Hourcade
22 Joschka Fischer
23 German Marshall Fund
24 Bruce Jackson
25 Giovanni di Stasi

26 استراتيجية أورو–أطلسية جديدة في البحر الأسود، واشنطن، مؤسسة جيرمان مارشال فاوند للأبحاث، 2004، ص. 8 يحدد التقرير ما يلي: "استقرار المنطقة وأمنها مهمين لتحقيق مشروع يسمح بتحديث الشرق الأوسط الكبير. سيجد التنوع الثقافي والعرقي والاجتماعي على ضفاف البحر الأسود صدى لها في الكثير من مناطق الشرق الأوسط. إذ يوجد العديد من الصلات الوثيقة بين الشعوب التي تعيش على ضفاف البحر الأسود وتلك التي تعيش في منطقة الشرق الأوسط الكبير". (المؤلف)

27 هذا ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس أثناء حديث صحفي في وزارة الخارجية يوم 2 تموز 2006: "لا أرى أي أهمية للدبلوماسية إذا كانت للعودة إلى الوضع الذي كان قائمًا بين لبنان وإسرائيل. أعتقد أنها ستكون خطأً، فما نراه هنا هو، بشكل أو بآخر، بداية المخاض وولادة شرق أوسط جديد، ومهما عملنا، يجب أن نكون متأكدين أننا ماضون باتجاه الشرق الأوسط الجديد وأننا لن نعود إلى القديم".
يمكن إيجاد النص الكامل على العنوان: ht.6933/http://www.state.gov/secretary/rm/2006
حل، بعد الضربة الإسرائيلية للبنان في 2 تموز 2006 سلام هشٌ للغاية يخشى أن يكون مجرد استراحة بانتظار الصراع القادم والأوسع في الشرق الأوسط. إن الحضور الكثيف للقوات العسكرية البرية منها والبحرية من مختلف الدول الأوروبية يورط هذه الأخيرة في حال اشتعال المنطقة. بما أن أقدار الشرق والغرب مرتبطة فمن الأحسن التعاطي معها بأفضل الطرق الممكنة. (المؤلف)

28 سيؤدي ظهور كتل قارية ضخمة من الأمم كالاتحاد الأوروبي والمجموعة الأمريكية الشمالية واتحاد دول أمريكا الجنوبية إلى التفجر الداخلي لهذه المجموعات الكبيرة، إذ أن هذه الكتل القارية تحل في الواقع محل الدول التي تتكون منها، وستكون مطالب استقلال المناطق، والمطالبات العرقية وسائل فعالة في تفجير الدول في جميع القارات. يشكل النموذج البوليفي الذي تهزه المطالبات العرقية المحلية نموذجًا أوليًا بامتياز وقابلًا للتعميم. إنه واحد من حالات أخرى في الولايات المتحدة. لا ريب أن تدفق أعداد كبيرة من السكان الهسبانيين سيؤدي إلى تقسيم هذا البلد تمامًا كما حدث للإمبراطورية الرومانية. (المؤلف)

الجيل المقبل من الجهاد في الشرق الأوسط

The next generation of jihad in the Middle East

DIFAF

الجيل المقبل من الجهاد في الشرق الأوسط

Anthony Bubalo

ترجمة: أنس الفلاح

ملخص تنفيذي

أدت الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط إلى ظهور جيل جديد من الجهاديين، حيث أصبحت سورية خصوصاً نقطة جذب للمقاتلين الأجانب، بمن فيهم الاستراليين. ويجري الآن استغلال الأزمة السياسية في مصر من قبل المتطرفين وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فترة طويلة من الصراع العنيف. وبالتالي، هناك فضاءات جديدة تفتح في جميع أنحاء المنطقة يمكن استخدامها من قبل الجهاديين للتدريب. كما أن الصراع بين القوى الإقليمية سيغذي أيضاً حالة عدم الاستقرار.

في كثير من النواحي، تعتبر ظروف نشأة الحركات والأفكار المتطرفة في الشرق الأوسط أسوأ اليوم مما كانت عليه قبل أحداث 11 أيلول، وعلى الرغم من أن الجماعات الجهادية تركز جهودها، حالياً، على الشرق الأوسط، إلا أنها ستغير تركيزها بعد حين. أما بالنسبة لاستراليا، فينبغي أن يكون تركيزها المباشر على الأشخاص العائدين من سورية، ولكن على الحكومة الاسترالية، أيضاً، أن تراقب كذلك أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.

---

* أنتوني بوبالو مدير الأبحاث في «معهد لوي» للسياسة الدولية، وهو أيضاً مدير برنامج غرب آسيا الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط ووسط وجنوب غرب آسيا.

الرابط: http://www.lowyinstitute.org/publications/next-gen-jihad-middle-east

بعد عقد منذ تفجيرات بالي، هاهو أسامة بن لادن وقد قتل، أما استراليا فقد سحبت معظم قواتها من أفغانستان بعد ثلاث سنوات من قناعتها بقضية الإرهاب الداخلي، ولايزال الإرهاب يحتل مكاناً بارزاً في وعي الأمن القومي لمعظم الاستراليين، وبحسب استطلاع معهد لوي، فإن 65 بالمئة من الاستراليين يرون أن الإرهاب الدولي يشكل تهديداً خطيراً للأمن في استراليا.

المنظومات الاسترالية المكلفة بمكافحة الإرهاب منشغلة بشكل طبيعي بالأحداث في سورية، وفي السنوات الثلاث الماضية غادر مابين 120-150 استرالياً إلى هناك للمشاركة في الانتفاضة ضد نظام الرئيس بشار الاسد. وقد قاتل عدد من هؤلاء إلى جانب الجماعات الجهادية مثل "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ويشار أيضاً إلى أن عودتهم إلى استراليا سوف تجلب معها مهارات عسكرية جديدة، واتصالات مع المجموعات الجهادية الدولية.

وتعتبر سورية جزءاً بسيطاً من الصورة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، وتشمل تلك الصورة ما يحتمل أن يكون فترة طويلة من الاضطرابات الداخلية في مصر ودول عربية أخرى. ويسهم التصعيد الجيوستراتيجي، والتناحر الطائفي بين القوى الإقليمية، في تجدد الفكر الجهادي. وفي كثير من النواحي، تعتبر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط أكثر ملاءمة اليوم للنشاط الجهادي عما كانت عليه قبل هجمات 11 أيلول. فلا عجب من إصدار «تنظيم القاعدة» لمجلته الجديدة باللغة الانجليزية : (النهضة)!

يجادل هذا التحليل في أن هذه التطورات تمثل تهديداً خطيراً للأمن في استراليا، حيث تعتبر مشاركة الاستراليين في الصراع السوري مظهراً من المظاهر الأكثر وضوحاً لهذا التهديد. ولكن هناك تهديدات جديدة يمكن أيضاً أن تخرج من أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، حتى لو كانت الطبيعة الدقيقة لهذه التهديدات ليست واضحة تماماً حتى الآن. ولذلك فإن الحكومة الاسترالية تحتاج إلى مواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب في السنوات القادمة، وعليها أن لا تغفل عن التطورات في الشرق الأوسط، فضلاً عن تركيزها الكبير على التطورات الاستراتيجية في شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ.

الدوامة السورية

تبدأ أي مناقشة لتطور الجهادية في الشرق الأوسط دائماً من سورية، حيث أصبح هذا الصراع على مدى ثلاث سنوات ماضية نقطة جذب لجماعات جهادية لا تحصى من مختلف أنحاء العالم. وفي شهادته أمام الكونغرس مؤخراً، قدر مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، جيمس كلابر (أن أكثر من 7 آلاف من المقاتلين الأجانب في جميع أنحاء العالم، وممن ينتمون إلى أكثر من 50 بلداً، قد شاركوا في الصراع السوري. ونظراً لانتشار العبوات الناسفة، فإن عدداً كبيراً منهم قد تلقوا تدريباً على صنع هذه العبوات، وكان هؤلاء المقاتلين قادرين على إقامة روابط شخصية مع الجهاديين من بلدان أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق شبكات يمكن أن تستمر لسنوات عديدة). ووفقاً لـ "كلابر" :(أنشأت الجماعات الجهادية الأجنبية مجموعات مرافقة لها في سورية لتدريب أعضائها للصراعات في أوطانهم).

وكان من بين المقاتلين الأجانب في سورية عدد كبير من المواطنين الاستراليين. ووفقاً للتقرير الحكومي الصادر مؤخراً، فإن مابين 120 إلى 150 استرالياً – يمكن أن يكونوا في سورية أو لبنان أو تركيا – يقومون بأدوار داعمة أو قتالية، ويعتقد أن عدداً من هؤلاء قد عمل مع الجماعات الجهادية، أو هو على صلة بتنظيم القاعدة، ويشمل ذلك العضو السابق في قوة الدفاع الاسترالية، والذي كان قتل في آذار عام 2014، خلال المعارك مع تنظيم "داعش".

كل هذا لابد وأن يكون مألوفاً، فهو يذكرنا بما حدث في أفغانستان في العقود التي سبقت أحداث 11 أيلول. حيث غادر الأجانب إلى أفغانستان في الثمانينيات لمحاربة السوفييت، واكتسبوا هناك خبرات عسكرية انتهت باستخدام البلاد كقاعدة للتدريب وإقامة الروابط مع جهاديين آخرين.

منذ عام 2001، انتهت الكثير من هذه التجارب، وانتهت معها تلك العلاقات التي بنيت في أفغانستان بين الجهاديين. وكان الجيل الأفغاني من الجهاديين قد اعتقل أو قتل. ويعتبر الصراع في سورية بمثابة تمكين للجماعات الجهادية لاستعادة ما فقدته في

أفغانستان. ويعد عدد المقاتلين الأجانب في سورية – والذي يتراوح بين 3 آلاف و4 آلاف الآن – أكبر من أي وقت مضى في أفغانستان خلال فترة زمنية واحدة.
وبطبيعة الحال، يمكن أن تتغير الأمور بسرعة. فعلى سبيل المثال، تراجعت شعبية المقاتلين الأجانب في بعض مناطق سورية من خلال استعداء هؤلاء المقاتلين للسكان المحليين، فضلاً عن الإقتتال الكبير بين الجماعات الجهادية. ويقال ان بعض المقاتلين قد غادروا الأراضي السورية، مصابين بخيبة أمل من تجاربهم في سورية. ولكن حتى لو كان الوجود الجهادي الأجنبي سيتراجع هناك في السنوات المقبلة، من حيث تدريب الجماعات الجهادية، إلا أن خطر ظهوره مرة أخرى لايزال قائماً.

الغضب المصري العارم

إن أية مناقشة لعودة ظهور الجماعات الجهادية في الشرق الأوسط تبدأ بالتأكيد من سورية، لكنها لن تنتهي فيها. فمصر هي أيضاً في نفس المسار، ومن شأنها أن تكون نقطة جذب للجماعات المتطرفة في المنطقة، حيث يتمحور قلب الأزمة المصرية في الصراع بين الإخوان المسلمين والجيش المصريز وربما كان للانقلاب – الذي وقع في تموز، عام 2013، ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين – شعبية حقيقية؛ بل وقد تم تبريره بفعل التحركات غير الديمقراطية الخاصة بالرئيس السابق، ولكنه حول مصر نحو العودة الى الحكم الاستبدادي. ولهذا السبب، فإن من غير المرجح أن يعود الاستقرار إلى مصر في أي وقت قريب.
من ناحية أخرى، يعتقد المتشددون في المؤسستين العسكرية والأمنية أن بإمكانهم القضاء على الإخوان، الأمر الذي لم يكن الرئيس المصري الأسطوري جمال عبد الناصر قادراً على تحقيقه. ومن جهة أخرى يقوم الإخوان باستخدام العنف كورقة ضغط لإجبار الجيش على السماح لهم بالعودة الى السياسة.

وعليه، فإن الجيش لن يكون قادراً على القضاء على حزب الإخوان المسلمين الذي يتميز بتاريخه الطويل، وعمق موارده، والدعم الذي يحظى به شعبياً. ولن يقوم الشعب المصري أيضاً بإعادة الإخوان إلى السلطة في المدى القصير. وحتى يتوافق

كلا الجانبين مع هذه الحقائق، ويسعيان الى تسوية سلمية مع بعضهما البعض، فإن الصراع العسكري مع الاخوان سيوفر خلفية ساخنة للعنف وعدم الاستقرار على نطاق أوسع.

وحتى قبل أن يصبح مرسي رئيساً، كان التمرد الخطير قد استفحل إلى حد كبير في سيناء نتيجة المظالم الكبيرة والعميقة للسكان البدو المحليين، في وقت تغلغل فيه الجهاديون المصريون والأجانب في هذا النسيج المحلي الممزق، وأبرزهم «أنصار بيت المقدس»، حيث قاموا بالعديد من التفجيرات والهجمات الأخرى ضد قوات الأمن، وشنوا أيضاً هجوماً ضد حافلة مليئة بالسياح الكوريين في سيناء في شباط من العام 2014. وقد تدفقت الأسلحة المنهوبة من المستودعات إلى مصر بعد الانتفاضة الليبية ضد الرئيس السابق معمر القذافي. وكان الصاروخ أرض – جو الذي استخدمه تنظيم «أنصار بيت المقدس» لإسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للجيش المصري، في كانون الثاني عام 2014، قد سرق من ليبيا، (وهناك العديد من التقارير المتضاربة حول مصدر هذا الصاروخ).

ويحتاج التمرد في سيناء إلى أن ينظر إليه بشكل منفصل عن الصراع العسكري مع الإخوان المسلمين، ولكنه غير مقطوع الصلة به تماماً. فمنذ انقلاب تموز 2013 ضد مرسي، انتشرت الهجمات الارهابية في سيناء. واتهم الجيش جماعة الإخوان بالوقوف وراء الكثير من هذه الهجمات، واستخدمها ذريعة لإعلان الحركة "منظمة إرهابية" واعتقال معظم أعضائها البارزين، في وقت نفت فيه الحركة تورطها بهذه الهجمات. ولكن، وإلى حد ما، إذا كان الجناة هم أعضاء في الحركة، أو خارج سيطرتها تماماً، فإن ذلك لايعتبر مشكلة كبيرة.

أجواء الاستقطاب العميقة والناجمة عن الصراع بين النظام والإخوان، تعتبر تأجيجاً للتطرف، ويجري استغلالها من قبل المتطرفين. ويجري ذلك عبر طريقتين على الأقل: الأولى الحملة على الإخوان والتضييق على بعض أعضائها، حيث هناك جدل داخل الحركة بين أولئك الذين يريدون تسليح أنفسهم وأولئك الذين يريدون التمسك بالنهج التقليدي غير العنيف لجماعة الإخوان المسلمين في السياسة.

وتتمثل الطريقة الثانية في أن الصراع العسكري مع الإخوان شجع الجماعات الجهادية على إذكاء بيئة سياسية متقلبة بالفعل، على أمل أنه يمكن لهذه الجماعات أن تستفيد من حالة عدم الاستقرار والفوضى التي أعقبت ذلك. ولدى الجماعات الجهادية، مثل "أنصار بيت المقدس"، القليل من الاعتبار لجماعة الإخوان المسلمين، وهي سعيدة أيضاً لاستفادتها من الصعوبات التي تواجه الحركة. ففي عام 2012، عندما كان الإخوان في السلطة، كان هناك نحو 48 عملية إرهابية في سيناء، وثلاث هجمات فقط في المدن المصرية الكبرى. ومنذ انقلاب تموز عام 2013، كانت هناك على الأقل ثمانية هجمات إرهابية رئيسية خارج سيناء، بما في ذلك في القاهرة والجيزة والمنصورة.

وفي الواقع، فإن مشكلة تهميش الشباب ومشكلة التطرف تذهبان إلى ما هو أبعد من مجرد "جماعة اخوان مسلمين". ذلك أن حملة القمع التي شنتها القوات العسكرية والأمنية لم تستهدف فقط نشطاء إسلاميين، حيث تم القبض على الناشطين الشباب العلمانيين الذين لعبوا دوراً بارزاً في الانتفاضة ضد مبارك. وقد انعكس السخط في أوساط الشباب إقبالاً جد متدن خلال الاستفتاء الدستوري الأخير، كما انعكس أيضاً على شكل توترات اجتماعية داخل الأسر بين الآباء الذين يريدون عودة سريعة للاستقرار، وبين أبنائهم الذين يريدون تغييراً حقيقياً في البلاد. ويقوم بعض الشبان بالنأي عن السياسة تماماً والعودة إلى حياتهم المهنية، في حين يتحول آخرون الى العنف.

وقد يكون مفيداً أن القوات العسكرية والأمنية ستكون في نهاية المطاف قادرة على استعادة الاستقرار. ومع ذلك، فإن عدداً من المراقبين المصريين يشك في قدرة الجيش على إعادة بناء دولة مستقرة في المدى القصير، ذلك أن حالة عدم الاستقرار أدت إلى تعرض العديد من المصريين إلى القتل والاعتقال والسجن، أو التحول نحو التطرف. وكما لاحظ عدد من المتابعين، فقد كانت الظروف مهيأة لتكرار الصراعات العنيفة في التسعينيات بين نظام مبارك السابق والجماعات الجهادية، عندما شن الجهاديون

عدداً من الهجمات الإرهابية ضد أهداف حكومية، وأهداف سياحية، أيضاً، شكلت الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري. وفي الواقع، قد يكون هذا أفضل سيناريو، ولكن النظام اليوم ليس قوياً كما كان عليه في التسعينيات. والاقتصاد أسوأ بكثيرمن تلك الفترة، والحدود مع ليبيا والسودان أكثر انفتاحاً مما يسهل حركة دخول الأشخاص والأسلحة. وعلى عكس ماكان عليه الوضع في التسعينيات، فإن التهديد اليوم يتأتى من مجموعة متنوعة ولامركزية من الجهاديين، الأمر الذي سيجعل من الصعب تحييدهم.

لماذا تعتبر هذه المسألة مشكلة بالنسبة للغرب؟ خلافاً لسورية، على سبيل المثال، فإن من غير المرجح أن يتدفق إلى مصر (بالطبع ما لم يتدهور الوضع أكثر من ذلك) مقاتلون من دول غربية. ولكن مصر تعتبر دولة رئيسية في الشرق الأوسط، وما يحدث في مصر له تأثير كبير على بقية دول المنطقة. وبالمناسبة، أكدت دول رئيسية في الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية، دعمها الكامل للجيش المصري ضد الإخوان المسلمين. علاوة على ذلك، ولأن مصر كانت على مر التاريخ منبعاً للفكر الاسلامي الجهادي، فإن الصراع الجديد لن ينتج فقط الكوادر الجهادية الجديدة، بل سيتم أيضاً انتاج جيل جديد من القادة الجهاديين، على غرار «أيمن الظواهري الذي يعتبر من قدامى المحاربين في الصراعات الجهادية في مصر بين الثمانينات والتسعينيات.

عاصفة إقليمية

بالإضافة إلى سورية ومصر، هناك بلدان مثل ليبيا وتونس واليمن والبحرين والعراق ولبنان تعاني أيضاً من حالة عدم الاستقرار المحلي، وفي بعض الحالات، من الارتفاع المفاجئ لمستوى العنف. وستؤدي حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط أيضاً إلى صراعات في مناطق من أفريقيا المجاورة، حيث تنشط العناصر الجهادية، بما في ذلك مالي والنيجر ونيجيريا والصومال.

والواقع فإن انهيار سيطرة الدولة في عدد من دول الشرق الأوسط، قد فتح مساحات جديدة يمكن من خلالها تدريب الجهاديين. والوضع اليوم هو أسوأ بكثير عما كان عليه قبل أحداث أيلول. ففي التسعينيات وجد الجهاديون ملاذاً في أفغانستان، ومناطق من باكستان واليمن والسودان والصومال، ولاتزال هذه الملاذات الجهادية اليوم ضمن القائمة الآمنة أو شبه الآمنة، وهي تضم الآن أيضاً سيناء في مصر وليبيا وأجزاء من العراق ولبنان، وبالطبع سورية.

وغالباً ما تغذي هذه الصراعات بعضها البعض، فمن بين المقاتلين الأجانب في سورية "الجهاديون المصريون" الذين عادوا أيضاً إلى مصر للمشاركة في أعمال العنف هناك. ووفقاً لبعض التقارير، كان اثنان على الأقل من الانتحاريين التابعين لحركة "أنصار بيت المقدس" من بين أوائل المقاتلين في سورية. ويبدو أن لدى حركة "أنصار بيت المقدس" علاقات مع جماعة جهادية مرتبطة بتنظيم القاعدة في سورية تسمى "داعش". وقد لعب الصراع السوري أيضاً دوراً رئيسياً في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان والعراق، كما وفر الجهاديين للمشاركة بتغذية الصراعات واستغلالها.

ويعتبر العدد الكبير للاجئين نتيجة الصراع السوري مدعاة للقلق، وليس فقط لأسباب إنسانية، حيث يمكن للسلطات المحلية في كل بلد الإبقاء على هذه المخيمات تحت إشراف دقيق، بحكم أن هذه المخيمات كانت سبباً رئيسياً للتطرف في الماضي. وكان مسؤول أردني تفقد، في كانون الثاني 2014، مخيم الزعتري للاجئين السوريين على الحدود الأردنية السورية – يقدر عدد سكانه حوالي 110 آلاف لاجئ، 49 ألفاً منهم تحت سن 16 سنة – حيث صرح من هناك :"إن الحفاظ على الأمن في هذا المخيم يعتبر التحدي الرئيسي للأردن".

أخيراً، سيؤدي الصراع على النفوذ بين الدول السنية الرئيسية وايران الشيعية إلى تفاقم التهديد الجهادي. ويخاض هذا الصراع في جزء منه من خلال وكلاء جهاديين: البعض منهم في سورية، والبعض الآخر في اليمن والعراق. وقد اتهمت قطر بتقديم

الدعم المباشر للفصائل الجهادية، في حين سمحت تركيا لهذه المجموعات بعبور أراضيها. كما قامت المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم لمجموعة واسعة من جماعات المعارضة السورية (ليست كلها جهادية)، في وقت قام بعض الأشخاص السعوديين وبعض المنظمات غير الحكومية، بدعم الجماعات الجهادية بشكل منفصل عن الدولة السعودية. وقد دفعت الضغوط الامريكية مؤخراً الملك عبد الله إلى إصدار مرسوم ملكي نادر بفرض عقوبات قاسية على السعوديين الذين يشاركون في الجهاد في سورية، أو الذين يقدمون بتقديم الدعم المادي للجماعات الجهادية هناك.

العدو القريب أم البعيد؟

يتمثل العنصر الرئيسي الآخر في المعادلة الإقليمية، والذي حفز المنافسة بين القوى الإقليمية، في إعادة تقويم إدارة أوباما للدور الأمريكي في الشرق الأوسط. فبعد عشر سنوات من القتال في حربي استنزاف في العراق وأفغانستان، وضعت واشنطن حدوداً واضحة لمشاركتها المقبلة في المنطقة. والتردد الشديد لإدارة أوباما بشأن الانخراط عسكرياً في سورية هو مجرد مثال على «إعادة التقويم»، واستعداد الولايات المتحدة للتوصل إلى تفاهمات دبلوماسية مع ايران بشأن برنامجها النووي إنما يقدم مثالاً آخر.

سيؤدي اعتماد واشنطن على موقف ضعيف في الشرق الأوسط إلى تجاهلها للجماعات الجهادية، ولكن الحروب التي تلت أحداث 11 أيلول في المنطقة ستبقى طويلاً في الذاكرة الإقليمية. صحيح أن الإنشغال الحالي للجهاديين هو الأحداث في الشرق الأوسط، ولكن، وكما كان الحال في الماضي، فإن الأولويات والأهداف يمكن أن تتحول من «العدو القريب» – حكام بلادهم – إلى «العدو البعيد»، أي تلك البلدان غير المسلمة التي يعتقد الجهاديون أنها تهدد العالم الإسلامي.

ومن الواضح أن السبب المثير للقلق هو سورية. وليس من المستغرب وجود السردية الجهادية التي تلقي اللوم حيال أي فشل للجهاد في سورية على الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وقد صرح الرئيس أوباما بشكل واضح بأنه لن يقوم بأي تدخل

لتغيير النظام في سورية. وظهر القلق الأمريكي بشأن التهديد الجهادي في سورية عبر ممارسة الضغوط على الدول الإقليمية التي كانت تدعم هذه المجموعات. وسيؤدي التركيز الكبير من قبل وكالات الأمن الأمريكية على الجهاديين إلى وضع واشنطن في صراع مباشر مع هذه الجماعات.

وسيتم تكرار هذا السيناريو في بلدان أخرى، بما في ذلك استراليا، حيث تكثف الشرطة والاستخبارات جهودهما الذاتية على مواطنيها العائدين من سورية أو من أي مكان آخر في المنطقة، خاصة وأن البعض منهم قد اكتسب العديد من الخبرات في التطرف والإرهاب في سورية. ولكن حتى لو كانوا لايريدون مواصلة جهادهم في بلدانهم، فإن مراقبتهم من قبل الأجهزة الأمنية يمكن أن تولد الاستياء والشعور بالاضطهاد لدى البعض، ومن ثم الرغبة في الانتقام.

وبالنسبة لاستراليا، فإن القلق لا يقتصر فقط على العائدين الاستراليين، فقد غادر العديد من الإندونيسيين أيضاً إلى سورية. ونظراً لنجاح السلطات الإندونيسية، وعلى امتداد سنوات عديدة، في مواجهة التهديد الإرهابي، فإن الصراع في سورية لن يمكن الجماعات الجهادية في إندونيسيا من إعادة تطوير قدراتها الفتاكة وروابطها مرة أخرى. وهذا هو الوضع الذي يتطلب الاهتمام والتعاون الوثيق مع الحكومة الإندونيسية، وربما بقدر أي اهتمام أو تركيز على عودة الاستراليين إلى ديارهم.

لاينبغي التركيز البسيط على سورية، وصرف النظر عن الوضع في المنطقة بشكل أوسع. فالنزاعات في مصر، وفي أماكن أخرى، سوف تساعد في الإبقاء على مجموعة كبيرة من الجهاديين الذين سينتقلون من صراع إلى صراع، كما فعل الجهاديون في التسعينيات، وهي صراعات لن تقتصر فقط على الشرق الأوسط. وحتى لو لم تظهر هذه التطورات تهديداً مباشراً اليوم، فإن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة، وبطرق يصعب الآن التنبؤ بها بالنسبة لنا. وبالتالي يعتبر جميع قادة "تنظيم القاعدة" الذين حاربوا الغرب، خلال العقد ونصف العقد الماضيين، من قدامى المحاربين في الصراعات المحلية في الشرق الأوسط في التسعينيات – صراعات من المفترض أن تكون تهديداً حقيقياً لأولئك الغربيين الذين سافروا إلى الشرق الأوسط. وقبل ثلاث سنوات،

كان بعض الصحفيين يبشر بـ "نضالات" تنظيم القاعدة لأهميتها بين الانتفاضات الشعبية في العالم العربي، ولكن يبدو الوضع اليوم مختلفاً تماماً.
وهناك أيضاً حالات أخرى تستحق اهتماماً كبيراً، حيث تبدي الحكومتان الاسترالية والاندونيسية قلقهما حيال وجود عدد كبير من المواطنين الإندونيسيين الذين يدرسون في المؤسسات الإسلامية في مصر. في الماضي كان يقدر عددهم بين 3 آلاف و4 آلاف طالب، على الرغم من عدم وضوح أثر الانتفاضة المصرية على أعدادهم منذ عام 2011، حيث قامت أحد المراكز الرئيسية للبحوث بشرح كيف كان للانتفاضة والصراع العسكري مع الإخوان دوراً في إعادة صياغة تفكير هؤلاء الطلاب في سياساتهم ونشاطهم.

كيف ينبغي لاستراليا أن ترد؟

هناك القليل مما يمكن لاستراليا القيام به، إما من تلقاء ذاتها، أو حتى بالتنسيق مع حلفائها، لصياغة الأحداث الجارية في الشرق الأوسط بطريقة فعالة ما. ولكن من المهم القول بأن الحكومة الاسترالية تدرك طبيعة هذه الأحداث، والسبل التي قد تؤثر على التهديد الإرهابي الذي ستواجهه استراليا في المستقبل. وسيكون الرد الاسترالي الرئيسي، على غرار البلدان الأخرى، بالحفاظ على جهود وطنية واسعة وفعالة في مكافحة الإرهاب على المدى المتوسط . مع ذلك، وفي وقت تتقلص فيه الموارد وتكثر الأولويات، سيكون ذلك تحدياً كبيراً، وهذا ما يجعل الأمر أكثر أهمية لفهم التطورات من أجل التركيز على الموارد المحدودة.
إن للحكومة الاسترالية الحالية الحق في تركيز الاهتمام على الصعيد الدولي، وخصوصاً التطورات الاستراتيجية والاقتصادية في شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ، حيث تشهد المنطقة تغيرات هائلة سيكون لها تأثير عميق على مستقبل استراليا. ولكن أية حكومة استرالية لا يمكن أن تتجاهل الوضع الذي يتطور بسرعة في الشرق الأوسط، ولا سيما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تهديد متزايد من الجماعات الإرهابية. وبالتالي فإن ما تحتاجه كانبيرا هو وجود آلية فاعلة لمتابعة التطورات بشكل دقيق في الشرق الأوسط.

واحدة من هذه الآليات هي وجود مبعوث أو منسق خاص للشرق الأوسط، بحيث يكون لهذا المبعوث ثلاثة أدوار رئيسية، الأول: أن يساعد على ضمان الوصول إلى المستويات العليا للحكومة في البلدان الرئيسية في المنطقة، وخصوصاً في الدول الشرق أوسطية، وإلى مجموعة صغيرة من كبار القادة، حيث إن الاتصال المنتظم مع هؤلاء القادة ضروري لفهم التطورات في البلاد، وفتح الأبواب أمام المسؤولين الاستراليين على مستوى العمل. ويعتبر التواجد الحالي للسفراء الاستراليين في الشرق الأوسط جيداً، ولكن وصولهم إلى أعلى مستويات الحكومات ليس دائماً سهلاً أو عادياً. وغالباً ما يحدث ذلك فقط عند قيام الوزير الاسترالي بزيارة ما، في حين أن الزيارات التي يقوم بها كبار الوزراء الاستراليين إلى الشرق الأوسط، من المرجح أن تكون أقل تواتراً بوجود معظم القوات الاسترالية خارج المنطقة، وبالتالي سيكون هذا المبعوث بديلاً مناسباً للزيارات الوزارية المنتظمة.

الدور الثاني: يمكن لعمل هذا المبعوث أن يكون تكملة لعمل السفارات الاسترالية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم منظور إقليمي واسع بشأن التطورات هناك. ويتوزع وقت السفير بين العديد من المسؤوليات، ونظراً للحجم الصغير نسبياً لتمثيل «إدارة الشؤون الخارجية والتجارة" في معظم المواقع، الأمر يمكن أن يستنفد طاقاتها نتيجة أزمة معينة أو بسبب واحدة أو اثنتين من القضايا الثنائية الرئيسية. علاوة على ذلك، عادة ما يتمحور تركيز السفارات الاسترالية في الشرق الأوسط على البلدان التي تعتمد عليها، بدلاً من المنطقة ككل. إن المنظور الإقليمي مهم بشكل خاص نظراً لوجود التهديد المتنام الذي قد يعبر الحدود الوطنية.

الدور الثالث: من شأن المبعوث أن يوفر نقطة اتصال لتقييم ووضع السياسات في كانبيرا. ويعمل في "إدارة الشؤون الخارجية والتجارة» المسؤولة عن الشرق الأوسط ضباط ذوو خبرة لهم باع طويل ومعرفة عميقة بقضايا المنطقة، ولكن كبعض السفارات، يمكن أيضاً أن تصبح مستنفدة القوى نتيجة لبعض القضايا اليومية. علاوة على ذلك، ليس من السهل دائماً أن يتمتع بعض الوزراء المعنيين بالتركيز المطلوب،

بسبب انشغالهم أيضاً بقضايا متعددة، ولن يكون لديهم الوقت للتركيز على التقارير حول الشرق الأوسط. وبالتالي سيكون المبعوث، بتقاريره المباشرة إلى وزير الخارجية والوزراء المعنيين، قناة مفيدة للحكومة لتمرير تقارير متواصلة حول التطورات في المنطقة، والتنسيق الكامل للسياسات مع الحكومة، عند الضرورة.

إن البديل الوحيد لمبعوث الشرق الأوسط أن يكون للحكومة فرصة للحفاظ على السفير الحالي بخصوص مكافحة الإرهاب على مستوى رفيع، بما في ذلك التركيز أكثر على عمل السفير في منطقة الشرق الأوسط، ولكن ستكون هناك حاجة لتجنب حالة الخوف من الجهاديين التي تصيب السياسة الاسترالية إلى الشرق الأوسط إلى حد كبير، فاستراليا لديها مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة في المنطقة، ولذلك يجب وضع عمل أي مبعوث في سياق هذه المصالح الواسعة، وبعض من هذه المصالح يمكن أن يشكل جزءاً من أعمال المبعوث. ويمكن أن يشمل أيضاً الاتصال مع الجماعات المحلية الشرق أوسطية في استراليا. والأهم من ذلك إعطاء المعلومات الكاملة عن المتورطين الاستراليين من أصل شرق أوسطي في سورية.

استنتاج

في العقد الماضي، تم إحراز تقدم حقيقي في التقليل من التهديد الإرهابي من خلال تقليص عديد وعلاقات ومهارات قتال مجموعات كثيرة من الجهاديين ظهرت في الفترة التي تلت أحداث 11 أيلول. ولكن للأسف ساهمت التطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط بإعادة تعبئتها بسرعة كبيرة؛ وهي تعتبر الآن أكبر بكثير من تلك التي كانت موجودة قبل عقد من الزمن. علاوة على ذلك، ونظراً للتطورات في سورية، من المرجح أن يكون لدينا عدد كبير من المواطنين الاستراليين المتورطين في ذلك.

ولهذه الأسباب وغيرها، فإن استراليا ليست على وشك الهروب من الانخراط في "الحرب على الإرهاب" في أي وقت قريب. وسوف يتمثل التحدي الأول في السيطرة على العائدين من النزاع في سورية، ولكن هناك أيضاً حاجة لمراقبة التطورات الواسعة النطاق في الشرق الأوسط، نظراً لما تنطوي عليه من امكانيات توليد تهديدات جديدة في المستقبل. وفي السنوات المقبلة ستواجه استراليا تهديداً إرهابياً أكثر تعقيداً وخطورة مما كان عليه بعد 11 أيلول، ولكن في حال لم تغفل الحكومة الاسترالية عينها عن منطقة الشرق الأوسط اليوم، فإنها بالتأكيد ستكون في وضع أفضل للتعامل مع هذا التهديد في المستقبل.

حرب آل سعود ضد سورية

La guerre des Saoud contre la Syrie

DiFAF

حرب آل سعود ضد سورية

Bahar kimoyongur
ترجمة: هيفاء علي

إن أي مراقب غربي يرغب في معرفة حقيقة التمرد المضاد للحكومة السورية عن كثب، بالكاد سيحصل على ما هو مفيد بسبب تدفق المجموعات المسلحة من كل حدب وصوب، والتي يقدر عددها بالآلاف. اقتتال الأخوة الذي ضلعت فيه ميليشيات مسلحة متطرفة منذ بداية الأزمة فاقم الغموض خاصة حول دور تنظيم القاعدة في النزاع السوري. ومع ذلك فإن ذات الأيديولوجية والإستراتيجية توحدان الفصائل المتحاربة وتربطانها بالمحرك الأساسي للأزمة، ألا وهو السعودية على الرغم من عداواتها الإقليمية.

الوهابية السورية قبل الحرب

هذا التيار الديني الذي أسسه الداعية السعودي المتشدد محمد بن عبد الوهاب في نجد، منذ 250 عاماً، تنامى في سورية عقب انطلاق "الربيع العربي" منذ أن بدأ يستقطب قاعدة اجتماعية صلبة في صميم المجتمع السوري، منذ عدة أعوام، على أيدي عشرات السوريين الذين كانوا يعملون في السعودية، وفي دول الخليج عموماً، والذين كانوا يلقبون بـ "السعوديين" لدى عودتهم.

---

* صحفي تركي لجأ إلى بلجيكا بسبب ملاحقته قضائياً من قبل السلطات التركية بتهمة انتقاداته لسياسات حكومة أردغان.
http://www. michelcollon. info/?lang=fr

غالبية هؤلاء تشربوا التزمت الفكري والديني، وحتى التزمت في اللباس، تماماً كالتزمت العائلي والاجتماعي الذي يسم المملكة الوهابية. ومن ثم بدأت تتنامى الوهابية السورية بفضل المشايخ السلفيين الذين طردوا من سورية واستقبلتهم واحتضنتهم الدول الوهابية في الخليج. وعلى الرغم من المسافة البعيدة فقد تمكنوا من إقامة شبكات نفوذ في مناطقهم ووسط بيئتهم، إضافة الى تعدد القنوات الفضائية الدينية المتطرفة التي تبث إرسالها من قلب الدول الوهابية، ما ساهم، إلى حد كبير، في تنامي شعبية بعض هؤلاء داخل سورية وهم في المنفى، ولعل أشهرهم المدعو عدنان العرعور الذي نفي إلى السعودية، ولقب بشيخ الفتنة، والذي يدير ويقدم العديد من البرامج على قناتي "وصال" و"صفا" عما فيها على تعميم الخطاب المعادي للشيعة والعلويين خاصة عندما دعا إلى تقطيع العلويين وإطعام لحمهم للكلاب. وفي مدينة حماه، مسقط رأسه، كان للعرعور تأثير قوي لدرجة استخدام اسمه كرمز للاحتجاجات الأولى المناهضة للحكومة عام 2011.

من الناحية التاريخية والإقليمية فقد غزا المذهب الوهابي، الزاحف إلى سورية، في بادئ الأمر، سكان الأرياف الذين عزفوا عن المذهب السني الحنفي المتسامح. وخلال عملية التحول الليبرالي الذي أجراه حزب البعث، عام 2005، شهد المذهب الوهابي دفعاً جديداً ونمواً متزايداً في الضواحي والأرياف الفقيرة، وفي المدن الصغيرة مثل دوما، وداريا، وحرستا في ريف دمشق، حيث عملت الوهابية على إحياء شبح الفتنه المذهبية، بعدما قام عدد من السوريين الذين جمعوا ثروة طائلة من عملهم في السعودية على إطلاق جمعيات خيرية في بلدهم الأم، ما ساهم في تنامي نفوذهم وسط السوريين المعارضين سراً. وعليه، فإن أي تقصير حكومي في منطقة ما من مناطق نفوذهم وأنصارهم، كانت تعوضه هذه الجمعيات المرتبطة بشيوخ في المنفى على شاكلة الشيخ والداعية محمد سرور زين العابدين الذي كان زعيم تيار ديني منشق، ويتوسط الطريق بين حركة الأخوان المسلمين السورية وبين المذهب الوهابي. وعندما حان الوقت المناسب أصبح السوريون – الخليجيون الرعاة الأساسيين للجهاد في

سورية بعد انضمامهم لـ "المهمة المقدسة" بمباركة المانحين السعوديين، والكويتيين، والبحرينيين، والأردنيين، تماماً كانضمامهم تحت راية الوهابية. هكذا، وعلى الرغم من الأمان والهدوء اللذين كانا يميزان سورية، بفضل صيت النظام الأمني في دمشق، قبل الأحداث المأساوية التي تشهدها البلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام، فقد وقعت بعض الأحداث ذات الصبغة المذهبية في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال لا الحصر، اخبرتني سيدة علوية من مدينة تلكلخ في ريف حمص، المدينة ذات الغالبية السنية، عن محاولات استفزاز استهدفت العلويين قبل عام واحد من اندلاع الاضطرابات الديمقراطية الأولى في آذار 2011، فيما أكد لي مواطنون سوريون آخرون انه، وعلى مدى عقد كامل من الزمن، تم العمل على نشر مناخ فاسد وهدام على أساس أحقاد مذهبية خفية في الأحياء الفقيرة من مدينة دمشق، وبعض القرى في مدينة ادلب، إلا أن السلطات السورية فضلت خنق هذا النوع من الحوادث تفادياً لسريان العدوى إلى مناطق أخرى. وفي آذار 2011، تم رفع الشعارات المعادية للشيعة وحزب الله وإيران على أبواب جامع أبي بكر الصديق في مدينة جبلة، وأخلت المكان لدعوات الحرب ضد الأقليات. وبينما كان جزء من السوريين يتظاهر ضد الظلم والفساد والفقر، استغلت القوى المحافظة الغضب الشعبي، وبدأت باستهداف الأبرياء الذين كان ذنبهم الوحيد أنهم موجودون على هذه الأرض... هكذا، وقبل وصول جماعات القاعدة السورية، كان الدعاة الوهابيون يعملون على قدم وساق.

وهبنة التمرد السوري

عندما تحولت حركة الاحتجاجات الى مظاهرات مسلحة، كان يمكن للمرء أن يرى بين المقاتلين، الذين يتبعون المذهب السني في أكثريتهم الساحقة، مقاتلين دروزاً، ومسيحيين وحتى علويين. ولكن، وبفعل الضغوط التي مارسها الدعاة المحرضون والمانحون في الخليج، سرعان ما تحول مسار الحراك وأصبح متجانساً على المستوى الطائفي، واتخذ منحاً متطرفاً، ما أجبر المقاتلين من الأقليات على الانسحاب والهروب. وفي إطار البروباغندا الخاصة، بهم يأخذ المتمردون في الحسبان الشتائم والمسبات

الشائعة في مملكة آل سعود، والمعادية للشيعة وللعلويين وللدروز وللإسماعليين، والمتهمين من قبل "الثورة"، وبطريقة منهجية، بأنهم "كفار، وروافض، ومجوس، ومشركين، وعبدة الأصنام والأضرحة، ومشركين شيطانيين وغزاة فرس، وصفويين".
وبالتوازي سوف تتشكل كتائب مذهبية بحتة داخل الجيش السوري الحر :" كتائب: معاوية، ويزيد، وأبو عبيدة الجراح، وابن تيمية، وابن كثير، والتركمان، وكتيبة السلطان سليم نسبة الى السلطان العثماني الذي ارتكب مجازر شنيعة بحق العلويين والشيعة في القرن السادس عشر.
من بين هذه المجموعات ذات التكوين الطائفي هناك لواء "الفاروق" لقب الخليفة عمر بن الخطاب، وما من أحد يستطيع نسيان المدعو "خالد الحمد " الذي انتزع أحشاء جندي سوري من القوات الحكومية بعد استهدافه، وحمل قلبه وكبده ليأكلهما وهو يصرخ، ويقول بفخر:"آه... أنا بطل! اقتلوا العلويين وقطعوا أوصالهم، وكلوا قلوبهم"، فهل تعلمون أن هذا الشخص ليس من تنظيم القاعدة، وليس عضواً بسيطاً في إحدى الكتائب، بل هو قائد "لواء الفاروق" الشهير التابع للجيش الحر، والذي يدعي أنه معتدل وغير طائفي، وكان يقوده سليم إدريس قبل أن يهرب إلى الدوحة عقب سيطرة داعش على مقراته في ريف حلب وادلب.
أما الداعية عدنان العرور فقد دعا جماعاته الإرهابية إلى تنفيذ عمليات قتل جماعي ضد العلويين والشيعة، وهو أيضاً جزء من هذا الجيش الحر، وليس من المجموعات الأخرى المتطرفة. حقيقة الأمر، أن هذه الأمثلة القليلة توضح مسألة هامة، وهي أن تقديم "الجيش السوري الحر" على أنه تمرد ديمقراطي علماني وشعبي ما هو إلا تسويق غربي موجه للراي العام الغربي على أنه البديل للقوات الحكومية. وفي هذه الأيام، تعمد وسائل إعلامنا على تقديم "الجبهة الإسلامية"، التكتل الجهادي الأساسي الذي يضم في صفوفه ما يقارب 80 ألف مقاتل، على أنه البديل الممكن للقاعدة. وقائد الجبهة الإسلامية يدعى زهران علوش، وهو ابن محمد علوش الداعية الإسلامي المتشدد الذي نفي إلى السعودية. زهران علوش يقاتل فرعي القاعدة في

سورية: "جبهة النصرة" و"دولة الإسلام في العراق وبلاد الشام" التي تعرف بـ "داعش"، إلا إنه طور نفس الخطاب الطائفي الذي يستخدمه خصومه ومنافسوه على الأرض، ففي سياق كلمة ألقاها أمام قصر الحير الشرقي قرب منطقة السخنة، في تموز 2013، قال :"ها هم أحفاد الأمويين عائدون إلى بلاد الشام، وقد جاؤوا يغسلون رجس الروافض لتطهير المنطقة منهم للأبد، وسوف يتعرض الشيعة للإهانة والذل كما كانوا على امتداد التاريخ، وسوف يدمر الاسلام دولتهم كما دمرت سلالة الأمويين دولتهم فيما مضى". وفي بداية تشرين الأول 2013، أعلنت أربع مجموعات جهادية، تضم آلاف المقاتلين السوريين والأجانب، انشقاقها عن القاعدة، وتأسيس ما أسمته "جيش السنة والجماعة" في المنطقة الشرقية. هذه الكتيبة لا تحمل فقط اسماً طائفياً معادياً للشيعة، بل تتهم خصومها بأنهم صفويون، نسبة إلى سلالة شيعية حكمت إيران بين عامي 1501 و1736، إضافة إلى إعلانها النية على قتال "الطوائف الكافرة حتى يوم القيامة".

كل ما تقدم يوصلنا إلى النتيجة التالية: انه لمن الوهم والاستغباء للرأي العام اعتبار تمرد مجموعة مسلحة ضد القاعدة بمثابة جيش جدير بالاحترام، لأن كل الفصائل المقاتلة على الأرض السورية تمارس تكفير الآخرين، أي أنها تخوض "الحرب ضد الكفر والكفار". في بادئ الأمر تحارب التيارات الإسلامية الأخرى التي تعتبرها مجرد بدعة وكافرة، ومن ثم تحارب الأقليات المسيحية، وبعد ذلك تحارب السنة أنفسهم. إن الفرق الذي أوجدته وسائل الإعلام الغربية بين ثوار وجهاديين تمييز خاطئ لأن "القاعدة" و"الجبهة الإسلامية" و"الجيش السوري الحر" و"داعش"... جميعها مسميات لوجه واحد.

المملكة الوهابية تهاجم القلعة السورية

على مدى ثلاثة أعوام لم يكتف نظام آل سعود بتصدير أيديولوجيته إلى سورية، فمنذ بداية الأزمة أخذت الرياض على عاتقها مهمة قوة الطليعة في الحرب على سورية، وقد تجلى ذلك من خلال مواقفها العدائية، حيث كانت السباقة إلى إعلان قطع

العلاقات الدبلوماسية مع دمشق. وعندما بدأ التمرد المسلح أشرفت بشكل غير مباشر على المتمردين وتبنتهم، وكلفت عملاءها فتح قنوات خاصة لإيصال المساعدات المالية واللوجستية إليهم، ومن ثم عملت الاستخبارات السعودية في لبنان وتركيا والأردن على إقامة معسكرات تجنيد وتدريب للمتمردين السوريين والأجانب. في بلاد الأرز، تقوم السعودية بتمويل حزب المستقبل بزعامة آل الحريري، وهي عائلة لبنانية – سعودية سياسياً، ومقتطعة من السلالة الوهابية، كما هو حال الخلايا الإرهابية المتمركزة في شمال لبنان، وتشكل القوة الاحتياطية لنظام الرياض في حربه ضد حزب الله. في "بداية الربيع العربي"، استخدمت منطقة شمال لبنان من قبل السعودية كقاعدة هجوم ضد سورية، حيث تضم مرتزقة من كل حدب وصوب تم استقدامهم وتدريبهم ومن ثم إرسالهم إلى الأراضي السورية تسللاً، خاصة نحو أرياف وضواحي مدينتي حمص ودمشق انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وقائد العمليات العسكرية ليس سوى الأمير بندر بن سلطان الذي كان الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، والذي لقب بـ "بندر – بوش" نظراً للعلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. وباعتباره قائد العمليات السرية الذي جعل من مسالة إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة قضية شخصية، فقد قدم إلى طرابلس، عاصمة الشمال اللبناني لتشجيع المتطوعين على الجهاد ضد سورية وحزب الله وإيران عبر إغداق الأموال والهبات، وكان أحياناً يكلف بعض عملائه في لبنان، على شاكلة عقاب صقر، بمهمة تامين المساعدات اللوجستية لتزويد المجموعات المسلحة بها. وها هي مجلة "التايم" تجري تحقيقاً مطولاً يفيد بأن عقاب صقر تواجد في آب 2013 في إنطاكيا – القاعدة الخلفية للجهاديين المعادين لسورية في الجبهة الشمالية – لتزويد كتائب الجيش الحر في ادلب وحمص بالأسلحة. وفي 25 شباط 2013، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" عن صفقة أسلحة ثقيلة ابتاعتها السعودية من المخزون السري للجيش الكرواتي، وأرسلتها إلى سورية عبر الأردن، وضمت طائرات خاصة لنقل الأسلحة، وكميات هائلة من الذخيرة. وفي 17 حزيران 2013، أعلنت

وكالة رويترز عن قيام دبلوماسيين سعوديين وخليجيين آخرين بتوريد صواريخ مضادة للطيران إلى المتمردين السوريين تم شراؤها من فرنسا وبلجيكا حيث تكفلت فرنسا بدفع نفقات نقلها بالكامل. الهزيمة تلاحق السعودية في كل مرة يتراجع فيها مقاتلوها ويمنون بهزيمة نكراء وبخسائر فادحة، وكلما تراجع الرعاة الآخرون مثل نظام أنقرة وإمارة قطر... هكذا كانت سورية ضحية حرب سعودية، حرب اجتياح وغزو بكل معنى الكلمة.

تدفق الكتائب الجهادية إلى سورية

بما أن الولايات المتحدة تملصت من مسألة شن العدوان على نظام دمشق عقب حادثة الهجوم الكيميائي في الغوطة، في 21 آب 2013، فقد قرر نظام آل سعود مضاعفة الميزانية العسكرية المخصصة لدعم المسلحين، وزيادة أعداد المرتزقة السعوديين، الوافدين إلى سورية لمؤازرة المجموعات المسلحة المتطرفة، في القتال ضد القوات الحكومية. في الأسابيع الأخيرة أكدت صحيفة السفير اللبنانية، ووسائل الإعلام السورية الرسمية، التورط المتنامي لنظام آل سعود مشيرة إلى أن الجيش السوري أسر عدة ضباط سعوديين في حلب، بينهم ضابط برتبة عقيد، فيما قتل آخر برتبة لواء في دير عطية بعملية انتحارية، وقد نشرت وسائل الإعلام السورية صورته بالبزة العسكرية بعد مقتله، ويدعى عادل نايف الشمري ابن قائد ضباط الحرس الملكي، كما قتل ضابط آخر يدعى مطلق المطلق ابن العماد عبد لله المطلق وعقب مقتلهما نفت السلطات السعودية ضلوعها بالأحداث السورية زاعمة انه هرب من السعودية باتجاه سورية دون علم المملكة. أما صحيفة السفير اللبنانية فقد أفادت ان عم مطلق المطلق يتواجد أيضاً في سورية، وهو يقاتل في صفوف المجموعات الجهادية. وفي هذا السياق، نجد بين آلاف المقاتلين السعوديين المتواجدين على الأرض السورية شيوخ ذوو نفوذ على شاكلة الداعية السعودي عبد لله المحيسني الذي ظهر في مقطع فيديو على يوتيوب يحمل السلاح وينشد المديح لـ "جبهة النصرة" ولـ "دولة الإسلام في العراق والشام"، ويلعن الشيعة والعلويين.

إن تقصير الاستخبارات السعودية إزاء خروج شخصيات عامة من السعودية على شاكلة المحيسني يطرح تساؤلات عديدة: ففي بداية الأزمة بدت السعودية كما لو أنها تريد إبعاد مواطنيها عن المشاركة في الحرب السورية، حيث دعا العد يد من علماء الدين، الذين ينتمون إلى هيئة دينية ملكية، الشباب إلى عدم الذهاب للجهاد في سورية محذرينهم من القيام بذلك، أما اليوم فقد أعلنت جهاراً عن دعمها للمسلحين، وتحث مواطنيها بقوة على القتال فيها. وفي تشرين الثاني 2013، أعلن الجيش السوري عن أسر مالا يقل عن 80 سعودياً في دير عطية إبان معركة القلمون. وفي 15 كانون الثاني 2014، صرح سفير سورية في الأمم المتحدة بشار الجعفري أن 15 %من المقاتلين الأجانب هم سعوديون، فيما نوه الرئيس السوري بشار الأسد، في آخر لقائين متلفزين معه، إلى التهديد الذي يشكله المذهب الوهابي على الإسلام والعالم اجمع، ودعا العالم للمشاركة في محاربته واجتثاثه لافتاً إلى أن الحرب في سورية أصبحت حرب السعودية ضد سورية .

النتيجة

عندما يتحدث المحللون الغربيون عن دور السعودية في الحرب على سورية فإنهم يتحدثون بتلكؤ وغموض، سواء عن جهل أو عن قصد، ويكررون ترديد عموميات حول الخلافات المعهودة بين إيران وسلالة آل سعود. فإذا كانت انتقادات وسائل الإعلام الغربية، والفرنسية تحديداً، شحيحة حيال ممالك الخليج فإنها تصبح بكماء تماماً حيال هاجس آل سعود المستميت لتمويل النزاع السوري، وتحويله إلى نزاع طائفي، مهما كان الثمن، فيما هو صراع سياسي وجيوبوليتيكي وإيديولوجي. صحيح أن "خبراءنا" يشيرون إلى خطابات "الثورة "الطائفية والمتطرفة إلا أنهم يعزون الأمر إلى القول بأنه نتيجة طبيعية وليس سببا رئيسياً للأزمة ولاستمرارها حتى الآن". هنا ... لا بد من الإشارة إلى أن القوات الحكومية تتكون من كافة الطوائف، وترمز إلى الوحدة الوطنية حتى في ذروة الحرب، الأمر الذي تتعمد وسائل إعلامنا عدم الحديث

عنه أو التنويه إليه، بل على العكس تسوق لفكرة أنها تضم طائفة واحدة فقط، في حين تمدح المجموعات المسلحة التي تزعم "تميزها وانفتاحها على الجميع مقارنة بالطوائف المتهمة بأنها منحرفة وضالة ومن ثم مقارنة مع كل السكان". في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة المتطرفة، ويقال أنها مناطق "محررة"، يصبح الفوضى والرعب سيدا الموقف، فيما تم ترسيخ اللعبة الخطيرة القائمة على المزايدة المعادية للشيعة والعلويين من خلال قنوات دعائية سعودية تحولت الى حملة إقصاء وتصفية لكل من ليس من الطائفة السنية أولاً، ومن ثم لكل من يختلف معهم ثانياً، حتى لو كان سنياً. وهذا ما يجري على ارض الواقع اليوم، حيث تمت تصفية أكثر من ألف جهادي خلال أسبوعين فقط جراء الاشتباكات بين الفصائل المسلحة التي تثأر من بعضها البعض بنفس العقيدة ونفس الممارسة اللاهوتية.

على مدى ثلاثة أعوام من الأزمة، مضت الحرب في سورية من" القوة الناعمة" إلى تصدير ونشر الوهابية وتغليبها على الصراع. فقد بدأ آل سعود بعرقلة أي أمل ومحاولة للإصلاح والمصالحة وإرساء الديمقراطية في سورية، ومن ثم دفعوا السوريين إلى الاقتتال فيما بينهم بإرسال مجاهدين مجندين من كل أصقاع الأرض لمحاربة القوات الحكومية. ولكن السعودية عندما أدركت فشل مشروعها الرامي إلى تغيير نظام الحكم السوري قررت الاستعانة بالقاعدة وتدمير سورية واستنزافها تدريجياً، وفي نفس الوقت تعلن أنها في معركة مع القاعدة على أراضيها، فيما يشك بعض الخبراء الغربيين حتى الآن بدعم الرياض للإرهابيين في سورية، وبالتالي تلاعب المخابرات السعودية بالألفاظ وتسريبها للجماعات الجهادية المتفرعة عن القاعدة: "جبهة النصرة" و"الجيش الحر" و|داعش"، هو إثبات لسياسة السعودية الخارجية، وهذه المجموعات التي تدعمها الرياض رسمياً تتشارك نفس خطاب وإيديولوجية القاعدة. هكذا، من رئيس الاستخبارات السعودية بندر بن سلطان، وزعيم القاعدة أيمن الظواهري، إلى أمير جبهة النصرة أبو محمد الجولاني، وقائد الجيش الحر

سليم إدريس، ومن أمير داعش أبو بكر البغدادي، إلى قائد الجبهة الاسلامية زهران علوش... كل هؤلاء يعملون من أجل نفس الخطاب ونفس الأهداف وبنفس الطرق والأساليب في الحرب السورية... إرهاب هذه العصابات المسلحة وراعيها السعودي لا يتركان خياراً أمام سورية إما المقاومة أو الأفول، أما السلام المنشود فما زلنا بعيدين عنه!

الثورات العربية.. حصيلة كارثية اقتصادياً واجتماعيا

R'evolutions Arabes Est D'esastreux

DIFAF

الثورات العربية.. حصيلة كارثية اقتصادياً واجتماعياً

Bachir El Khoury
ترجمة: حسان هاشم

النمو البطيء، والعجز، والإنخفاض في قيمة العملة، وانخفاض معدلات السياحة، والإرتفاع في معدلات البطالة... ثلاث سنوات بعد بدء الربيع العربي في كل من تونس ومصر وسورية، ولا تزال هذه الدول تكافح من أجل إعادة الارتباط، على المستوى الاقتصادي، مع حقبة الديكتاتوريات.. هذه هي اللوحة، وبالأرقام.

بعد ثلاث سنوات بعد ثورة الياسمين في تونس وثورة 25 يناير في مصر اللتين مثلتا ضربة البدء لسلسة من التظاهرات والانتفاضات الشعبية في أنحاء العالم العربي، يبدو أن الناتج الاقتصادي لتلك البلدان ليس بالرائع.

وإن كانت الانتفاضات الشعبية، هذه، في البلدان المذكورة، قد وصلت إلى أهدافها الأولية المتمثلة بإنهاء عقود من حكم الديكتاتوريات، فهي - بالمقابل - لم تحقق بعد بقية المنعكسات المأمولة.

ومن المؤكد أن تلك الثورات الشعبية كانت تحمل في طياتها الأمل بتجديد الحياة السياسية، وأهداف أخرى أيضاً، كأن تتحقق انطلاقة اقتصادية اجتماعية جديدة تساعد في إعادة التوزيع العادل للثروة، على نحو أفضل من السابق، والتي لا تزال حتى الآن متركزة بين أيدي أقلية في السلطة، إضافة إلى ضمان العدالة وتوفير فرص العمل للأجيال الجديدة الصاعدة.

Lomond.fr 7\2\204

إلا أن التحولات السياسية كانت صعبة وطويلة على نحو أكبر مما كان متوقعاً. وبين تشرين الأول 2011 – وهو التاريخ الذي وصل فيه حزب النهضة في تونس إلى السلطة – وكانون الثاني 2014، كانت تونس عرضة للتوترات السياسية بين كل من الإسلاميين والقوى العلمانية، فكانت الإصلاحات والاقتصاد التونسي أول ضحايا تلك التوترات. وفي مصر استتبع الإعداد للدستور الجديد، والتحضيرات لأول انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد، باختبار طويل للقوة بين الإسلاميين وأعضاء المؤسسة العسكرية انتهت، في حزيران الماضي، إلى نزع الشرعية عن محمد مرسي المتحدر من جماعة الأخوان المسلمين.

من جانبها، انزلقت ليبيا إلى مستنقع العنف، وها هو البلد اليوم مقسماً إلى خمسة مناطق تحكم كل منها ميليشيات مؤلفة من عناصر قبلية، في حين أن السلطات المركزية الليبية تحاول أيضاً صياغة دستور وطني، وفرض سلطة عسكرية وحيدة في البلاد.

أخيراً... فإن سورية تواجه حرباً أهلية عاصفة منذ ما يقرب ثلاث سنوات في وجه نظام الرئيس بشار الأسد المتحدر من الطائفة العلوية، في مواجهة مقاتلين من "الجيش الحر" وميليشيات إسلامية... وذلك في معركة ذات تشعبات إقليمية ودولية.

وفي مقابل هذه الفوضى، فإن الهدف النهائي، بالعبور إلى اقتصاديات أكثر إنتاجية وقدرة على استيعاب الطلب المتزايد في سوق العمل، لا يزال بعيداً، وبعيداً جداً.

تونس... النمو عند 3 بالمئة والتضخم عند 6 بالمئة

خلال العام الأول الذي تلا الثورة التونسية عام 2011، شهد الناتج الإجمالي المحلي التونسي انكماشاً بلغ 1.9 بالمئة، الأمر الذي اعتبر سابقة في تاريخ البلاد، قبل أن يعاود الصعود إلى 3.6 بالمئة في العام 2012، ليستقر عند 3 بالمئة عام 2013. ومع ذلك، لا تزال هذه المعدلات أقل بكثير من المعدلات المعهودة خلال العقد الماضي، إذ وصلت نسبة النمو إلى أكثر من 6 بالمئة عام 2007.

وإن كان عدم الاستقرار السياسي قد امتد لفترة طويلة، فإن السياق الإقليمي العابر، والانتعاش البطيء في منطقة اليورو، وسياسة الاحتياطي الفيدرالي (الأمريكي)، يلقيان بثقلهما على الموازنة.

من جهتها، واظبت الأسعار على الارتفاع، وطالما أن نسبة التضخم قفزت من 3 بالمئة، على أساس سنوي في 2010، إلى 6 بالمئة في العام 2013، بحسب التقديرات، فإنه من المرجح تفاقم الوضع في 2014، كما أن من المتوقع رفع أسعار الطاقة، في قطاعي الكهرباء والغاز، بنسبة 7 بالمئة، بحسب قانون الموازنة الذي أقرته الحكومة مؤخراً، ولاقى نقداً من العديد من الخبراء الذين يقولون أنه مليء بالتناقضات، وسط شكوك بأنه سيفاقم عملية إفقار الطبقة الوسطى.

ارتفاع العجوزات الخارجية والعامة...

من المتوقع وصول العجز إلى 3.9 مليار دولار هذا العام، أو ما نسبته 8.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل عجز بقيمة 2.1 مليار دولار في العام 2010، ما يعادل 4.8 من الناتج المحلي، على حين أن من المتوقع وصول العجز في الحسابات الجارية إلى ذروته: 7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي مقابل 1.1 بالمئة في العام 2010.

بموازاة ذلك.. ازداد الدين العام بقيمته المطلقة، من 26 مليار دينار تونسي إلى أكثر من 35 مليار دينار بين عامي 2010 و2013. وبالأرقام النسبية، فإن معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال رغم ذلك أقل من 50 بالمئة – وهي نقطة إيجابية في هذه اللوحة – حتى لو كانت الزيادة طفيفة (45 بالمئة في 2013 مقابل 40 بالمئة قبل ثلاث سنوات).

الدينار يهوي

على المستوى النقدي، شهد الدينار التونسي انخفاضاً ملحوظاً في قيمته مقابل الدولار واليورو خلال السنوات الثلاث الماضية، وخصوصاً بين أيار 2011 وأيار 2013 (– 10 بالمئة مقارنة مع قيمته، و15 بالمئة مقابل الدولار الأميركي خلال تلك الفترة). وإذا كان الأمر يعزى، للوهلة الأولى، إلى عدم الاستقرار السياسي، فإنه يتأتى أيضاً،

بحسب بعض المحللين، عن قرار المصرف المركزي التونسي بالتخلي عن ربط الدينار التونسي بسلة العملات (اليورو والدولار) التي يرتبط بهما الدينار التونسي بحسب السياسة المتبعة.

وهناك عوامل خارجية أخرى، كسياسة التشدد النقدي التي ينتهجها المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وعودة المصرف المركزي الأوربي لشراء الديون السيادية، والتي ألقت بثقلها جميعاً على الموازنة.

أسهم هذا "الاكتئاب النقدي" في اتساع العجز التجاري، وأضحت المستوردات مرتفعة التكاليف أكثر فأكثر. في المقابل تم تعزيز الصادرات بدينار تونسي أقل قيمة... وأضعف قوة.

كما يرجع ذلك إلى أمور أخرى تقول إن الصناعة التونسية تعتمد ليس على المواد الأولية فقط، وإنما على المواد "نصف المصنعة" أيضاً، وهي مستوردة في غالبيتها العظمى.

وبذلك تقلصت إمكانية التنافسية التصديرية جراء تكاليف المستوردات الضرورية في عملية الإنتاج.

يضاف إلى ذلك أيضاً تراجع الطلب الأوربي نتيجة الأزمة في منطقة اليورو- الشريك التجاري الأول لتونس - ما ألقى بثقله على الصادرات من السلع والخدمات التي ارتفع معدلها بـ 2.5 بالمئة فقط، في العام 2013، بحسب صندوق النقد الدولي، بعد أن هبط بنسبة 7.7 بالمئة في العام 2011. وفي العام 2013، عاد معدل التغطية (الصادرات - الواردات) إلى ما دون 70 بالمئة، مقابل 76 بالمئة في 2011، بعد أن سجل تعثراً في 2012 بـ 69 بالمئة.

انخفاض في الاحتياطيات الدولية

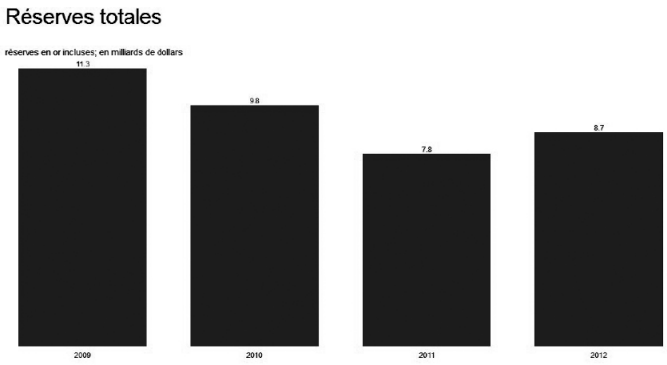

تعتبر الاحتياطيات الدولية لتونس، في الوقت الحالي، قادرة على تغطية مستوردات الدولة لأقل من 100 يوم، مقابل أكثر من 180 يوماً في العام 2009، وما يقارب 150 يوماً في 2010، وذلك بسبب الضغط المستمر على ميزان المدفوعات. وهذا متأت من الانخفاض في الاستثمارات الخارجية المباشرة، وكذلك الأمر من الانكماش الذي أصاب القروض على المديين المتوسط والبعيد.

البطالة: تحسن طفيف

تقلص معدل البطالة خلال العامين 2012 – 2013 بشكل طفيف، مقارنة بالعام الذي أعقب الإطاحة بالرئيس بن علي، وذلك بعد إطلاق برنامج التوظيف في القطاع العام. إلا أنه لا يزال يبقى مرتفعاً، وخصوصاً في أوساط الشريحة المتعلمة من السكان. ووفقاً للتقديرات، فإن نسبة أكثر من 30 بالمئة من حملة الشهادات الجامعية هي في طور البحث عن وظيفة، كما يعتبر العنصر النسائي الأكثر تأثراً في هذه الفئة، حيث أن نسبة **43** بالمئة من النساء يعانين البطالة، مقابل نسبة 20 بالمئة من الرجال.

السياحة: تقدم خجول

تطور عدد السياح في تونس بشكل طفيف خلال 2013. ولامس عدد السياح 6.3 مليون زائر للبلاد لهذا الغرض، بزيادة 5 بالمئة مقارنة بالعام 2012، علماً أن النسبة بلغت (9.2- بالمئة) في العام 2010.

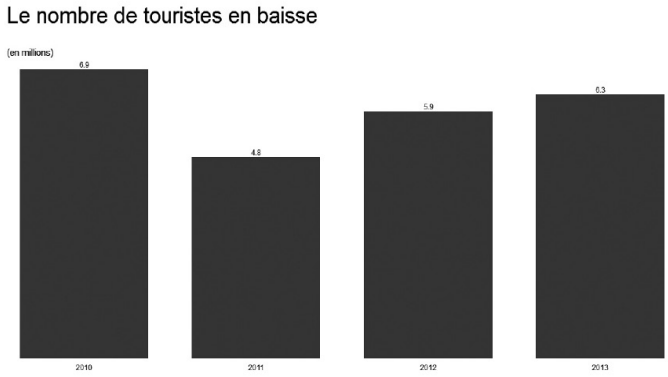

وفي غضون عام، سجلت عائدات السياحة انخفاضاً بنسبة 5.3 بالمئة تقدر قيمتها باليورو بحوالي 1.4 مليار يورو، وارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.5 بالمئة وفقاً للعملة الوطنية (3 مليارات دينار)، بحسب بيانات المصرف المركزي.

وبالمقارنة مع العام 2010 – السنة الأخيرة من عهد بن علي – كانت تلك الأرقام تسجل انخفاضاً بنسبة 7.4 بالمئة قياساً بالدينار، وبنسبة 18.3 بالمئة قياساً باليورو.

انخفاض التصنيف السيادي 3 مرات في 2013

تمت مراجعة التصنيف السيادي للدين التونسي مرات متوالية منذ سقوط بن علي. وفي شهر تشرين الثاني، قامت وكالة التصنيف الائتماني الأميركية "موديز" بتخفيض تصنيف تونس، مرة أخرى، إلى درجة (Ba3) من جانب واحد، مع نظرة مستقبلية سلبية. حيث كان الأمر يتعلق بالمراجعة الثالثة لتصنيف "موديز" في 2013. وعزّت الوكالة هذا التدهور إلى حالة عدم اليقين السياسي، والاستقطاب المتزايد في البلاد. كما حذرت "موديز" أيضاً من حدوث انخفاضات جديدة في هذا التصنيف بسبب الأفق السياسي المستمر في الانسداد، ومن تدهور مستدام بسبب موازنة المدفوعات. وفي آب الماضي، كانت وكالة "ستاندرد أند بورز" قد خفضت أيضاً تصنيف البلد من (ـBB) إلى (B)، وتهدد هذه المراجعات في التصنيف بتعتيم آفاق الاستثمارات والقروض على مستوى الأسواق الدولية، وتؤثر سلباً على خدمة الدين.

وفي خطوة غير اعتيادية، طلبت الحكومة التونسية في كانون الأول الماضي من وكالة "ستاندرد آند بورز" التوقف عن التصنيف السيادي للبلد، ما يعتبر خطوة قد تكون لها آثارها السلبية الجديدة على مصداقية البلد في الظروف الحالية.

مصر...

لا يختلف الوضع الاقتصادي في مصر كثيراً عن الأوضاع السائدة في تونس، ذلك أن نزع الشرعية عن محمد مرسي، في حزيران الماضي، استتبع بمواجهة نارية بين الجيش المصري وجماعة الأخوان المسلمين. مع ذلك، فإن إشارات توحي بالانتعاش تظهر بوضوح في وقت تتلقى فيه الحكومة المصرية حالياً دعماً من حكام الخليج العربي الذين يحاولون بشدة إخراج رأس البلد المصري من الماء الغارق فيه.

والحكومة الإنتقالية التي يقودها حازم البيلاوي - الخبير الاقتصادي المعروف والوزير الأسبق لوزارة المالية – أعلنت نهاية آب الماضي خطة جديدة للتحفيز الاقتصادي على فترة 9 أشهر ابتداءً من العام الحالي 2014 قيمتها 3.2 مليار دولار تم تمويلها جزئياً من المساعدات الخارجية.

وعلى التوازي من ذلك، عرضت الحكومة برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً تتلخص أهدافه المعلنة في تحقيق ارتفاع في معدل النمو إلى 3.5 بالمئة هذا العام (مقابل 1.8 بالمئة عام 2013 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي) إضافة لخفض العجز العام إلى نسبة 10 بالمئة من الناتج المحلي، وكذلك نسبة البطالة إلى **9** بالمئة والتي تنضوي بدورها على خلق 800 ألف فرصة عمل جديدة.

نمو أقل من 2 بالمئة وتضخم بنسبة 7 بالمئة...

في الوقت الذي بدأت بوادر التحسن الطفيفة تظهر على الاقتصاد المصري خلال 2012، أي بعد التباطؤ الذي حدث عقب الثورة، فإن آخر تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى معدل نمو بنسبة 1.8 بالمئة في 2013، ويجب انتظار حلول العام 2015 للوصول إلى معدل 4 بالمئة، بحسب صندوق النقد الدولي أيضاً، لتبقى معدلات النمو هذه بعيدة حتى عن الحد الأدنى المتمثل بنسبة 6 بالمئة، والذي يعتبر الضامن لتوازنات الاقتصاد الكلي في البلاد. وأما بالنسبة للتضخم فهو يهدد من جديد بتجاوز عتبة الـ 10 بالمئة في العام 2014.

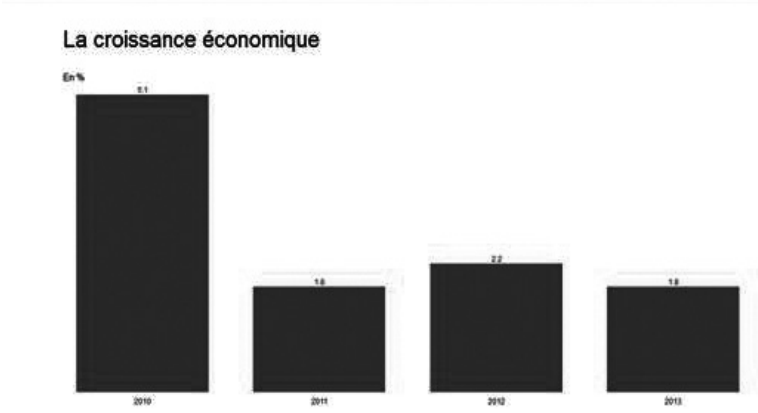

العجز العام يقارب 15 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي

من جهته اتسع العجز العام في العام 2013 إلى 14.7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 10.7 بالمئة في العام الذي سبقه، و8.3 بالمئة في 2010 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

وعلى التوازي من ذلك، ازداد الدين العام متأثراً بعجز أكبر آخر، ووصل إلى 90 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في 2013، مقابل 73 بالمئة قبل الثورة المصرية.

سقوط الجنيه المصري..

في موازاة ذلك، فإن الجنيه المصري – الذي كان نجح في وقف خسارته عند حاجز الـ 5.1 بالمئة مقارنة بالدولار في بداية 2011، وإلى 2.4 بالمئة امام اليورو (خسر 11 بالمئة من قيمته مقابل الدولار بين كانون الأول 2012 ونيسان 2013) فقد بلغ أدنى مستوياته في تموز 2013 بما يعادل أكثر من 7 جنيهات للدولار الواحد، وذلك في اليوم التالي للتظاهرات الحاشدة التي أدت إلى سقوط مرسي، قبل الصعود تدريجياً، ولكن بخجل، خلال النصف الثاني من 2013.

لا يزال المستثمرون يتجنبون البلاد

تعرف مصر مخزوناً متراكماً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بحوالي 73.1 مليار دولار في العام 2010، فمصر كانت من بين الوجهات الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي بفضل سياستها الاستباقية في اجتذاب الاستثمارات، والتي بدأت في العام 2004.

إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية المتمفصلة مع التقلبات السياسية الداخلية غيرت أوراق اللعب.

وبحسب التقرير السنوي لـ (الأونكتاد)، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى مصر 2.8 مليار دولار في 2012، مقابل رصيد سلبي لها بقيمة 483 مليون دولار في العام 2011، ورغم ذلك يبقى هذا الانتعاش أدنى بكثير من مستويات التدفقات التي بلغتها مصر قبل ثورة 25 يناير.

البطالة.. وباء مستوطن لا يعرف لخمول

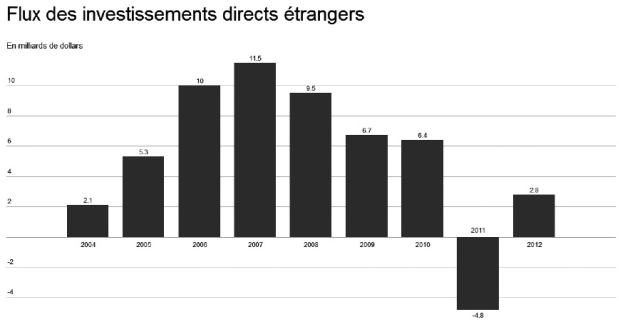

لطالما اعتبرت البطالة أحد أكبر المشاكل الرئيسية في مصر. وكغيرها العديد من الدول العربية لم تعرف البطالة في مصر، خصوصاً بين شريحة الشباب، الفتور أو السكون بعد الإطاحة بحسني مبارك.

ونتيجة لانخفاض الاستثمارات وإغلاق أو توقف عدة آلاف من الشركات عن العمل (40 ألف شركة بحسب التقديرات) فقد لامس معدل البطالة الرسمي نسبة 13.3 بالمئة في حزيران 2013، مقابل 9 بالمئة في 2010، في حين أن المعدلات غير الرسمية تتحدث عن نسبة بطالة قاربت 20 بالمئة، ونسبة تزيد عن 40 بالمئة في أوساط الفئة العمرية بين 20 إلى 24 عاماً.

البورصة تستعيد ألوانها

بعد عدة مراحل من تعليق التداولات في البورصة المصرية، خلال السنوات الثلاث الماضية التي تلت ثورة 25 يناير، بدأت البورصة المصرية تستعيد تماسكها خلال الأشهر الستة الأخيرة مدفوعة بزيادة الثقة من جانب المستثمرين بعد إقالة مرسي.

وقد تجاوزت تداولات المؤشر الرئيسي L'EGX-30 في بورصة مصر حاجز 6000

نقطة في تشرين الأول الماضي، مرتفعاً بذلك إلى 6200 نقطة مع بداية كانون الأول، وبلغت ذروتها أكثر من 7200 نقطة منتصف كانون الثاني، محيياً مستواه كما كان عليه قبل نهاية العام 2010.

السياحة تحاول المقاومة

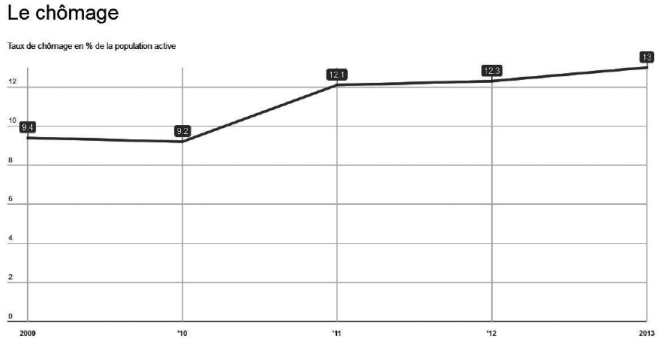

كانت مصر تستقبل 13.8 مليون سائح في العام 2010، وهو ما يشكل 11.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ويشغل 3 ملايين شخص. وفي السنة التالية كانت البلاد تخسر في خضم الثورة مليوني سائح في السنة، ومن ثم 3 ملايين في العام 2012 (10.9 مليون زائر.

كما تحولت العديد من الوجهات السياحية الأساسية مثل "الأقصر" إلى مدن أشباح خلال ذروة التوترات الحاصلة في مصر، ورغم ذلك فقد تحسنت الأوضاع بشكل طفيف خلال العام الماضي عندما ارتفع عدد السياح إلى 12.2 مليون على امتداد العام 2013.

التصنيفات السيادية: بداية أفضل؟

شكلت الاضطرابات السياسية عاملاً مقرراً في التصنيفات الائتمانية لمصر، وفي آذار الماضي خفضته وكالة "موديز" من (B3) إلى (Caa1)، وهو سادس تخفيض للتصنيف السيادي منذ كانون الثاني2011. ويرتبط (Caa1) بتصنيف الفئة "العالية المخاطر" في سلم تصنيفات الوكالة، والتي تنطوي على احتمال حدوث تخلف عن السداد بنسبة 10 بالمئة سنوياً، وما يقارب نسبة 40 بالمئة خلال السنوات الخمس من تحديده.

من جهتها، أكدت وكالة "ستاندردز آند بورز" خلال آيار الماضي أن مصر تقع في خانة المضاربة، مخفضة تصنيفها السيادي إلى (CCC+) عازية ذلك، بشكل عام، إلى كمبيالات ذات نوعية رديئة، أو وجود خطر حقيقي بعدم السداد.

وهناك بصيص أمل وحيد في هذه اللوحة: فقد أكدت وكالة "فيتش"، بداية كانون الثاني، التصنيف (B-)، وذلك على المدى البعيد، موضحة وجود استقرار على المدى المنظور، مقابل نظرة سلبية حتى اللحظة، وذلك بفضل المساعدات الخارجية التي يستفيد منها البلد.

المساعدات الخليجية.. صمام أمان

منذ بداية الصيف الماضي، كانت مصر في الواقع على موعد مع 16 مليار دولار كمساعدات من دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت) موزّعة على 6 مليارات دولار كودائع في المصرف المركزي المصري، و3 مليارات سيولة لدعم الاحتياطيات النقدية، و4 مليارات دولار كمساعدات عينية من منتجات نفطية وغيرها، و3 مليارات دولار على شكل دعم لمشاريع في قطاعات الصحة والتعليم والتربية والإسكان والطاقة.

وحتى نهاية تشرين الأول، تمت ترجمة 50 بالمئة فعلياً من هذه الوعود مع توقيع اتفاقية بين السلطات المصرية والإمارات العربية المتحدة بقيمة 4.9 مليار دولار.

ليبيا

كما هو الحال في جميع بلدان الربيع العربي، لا يزال الانتقال السياسي في ليبيا يواصل هيمنته على الجانب الاقتصادي، في حين لا تزال البلاد دون دستور، كما أنها فريسة لأعمال العنف، ولا يزال انتباه الحكومة مشدوداً باتجاه إيجاد وسائل لإعادة استتباب النظام في البلاد، وذلك في ضوء العديد من الحوادث التي وضعت حداً لنهاية حقبة معمر القذافي.

هجمات ضد السفارات.. واغتيالات سياسية، وعمليات خطف، واستقالات، وتعديلات حكومية، ودعوات إلى الانفصال، مع انتشار السلاح تحت بحوزة الميليشيات والمجموعات المتطرفة الحاضرة على الأرض.. إضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى التي تؤخر الانتعاش، وانطلاق ورشة الإصلاح الاقتصادي في واحد البلدان التي تعتبر الأقل تقدماً بين غيرها في المنطقة.

في الوقت نفسه، بدأ الإنتاج النفطي، الذي يعتبر رئة الاقتصاد الوطني، بالعودة على استحياء إلى المرحلة السابقة التي سبقت انتفاضة شباط 2011.

نسبة النمو .. بأسنان المنشار

شهد الاقتصاد الليبي تعافياً بفضل الاستئناف التدريجي لإنتاج وتصدير الكاربوهيدرات، من نفط وغاز، وذلك بعد أن شهد انخفاضاً حاداً في أعقاب النزاع. وارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 105 بالمئة في العام 2012، وذلك بعد تقلصه بنسبة 62 بالمئة في العام 2011، قبل أن يتراجع بشكل طفيف في العام 2013.

وتنشأ هذه التذبذبات نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي، بشكل كبير، على المنتجات البترولية التي جعلت منه، وبشكل واسع، رافداً قوياً لتطور الأسعار والإنتاج مع 1.6 مليون برميل يومياً. والنفط (والغاز بحده الأدنى) يمثل عادة نسبة 65 بالمئة من الناتج المحلي، ونسبة 96 بالمئة من الصادرات، و98 بالمئة من عائدات الدولة.

في العام 2011، وحتى نهاية شهر آب، لم تكن ليبيا تنتج أكثر من 0.1 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب المعارك، ونتيجة تدمير العديد من المواقع النفطية، إضافة للعقوبات التي فرضت على البلاد خلال الأزمة. رغم ذلك، وابتداءاً من أيلول 2012، استعاد الإنتاج

النفطي قدرته التي كان يملكها قبل الثورة الليبية، وهو ما يفسر نسبة النمو المتوقعة لهذا العام، والمقدرة بنسبة 25.5 بالمئة، مدعومة أيضاً برفع غالبية العقوبات المالية، وبانتعاش نشاطات معينة، لا سيما في مجال البناء والتشييد.

وبينما تعافى النمو من جديد، تباطأ التضخم عند نسبة 3.6 بالمئة في العام 2013، مقابل 6.9 بالمئة في 2012، و15.9 في 2011 (علماً أن هذه النسبة بلغت ذروتها خلال

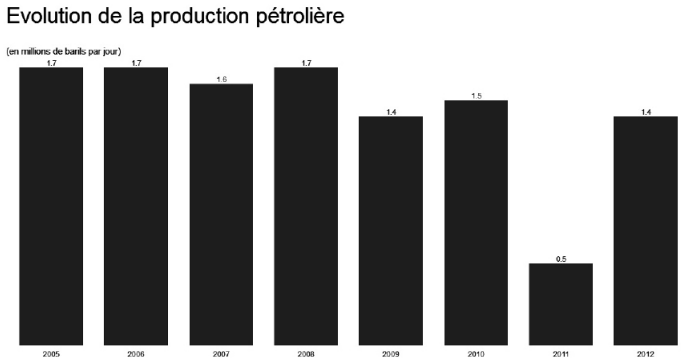

فترة النزاع)، كما أن التضخم متوقع له أن يرتفع مرة أخرى هذا العام إلى 9.4 بالمئة، بحسب التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي.

من يملي حالة المالية العامة للبلد؟

أثر هبوط الصادرات النفطية، في العام 2011، وبشكل واسع، على الحالة المالية للبلاد، ما تسبب بعجز تعادل نسبته 15.4 بالمئة من الناتج المحلي، مقابل فائض قدره 8.9 بالمئة في العام 2010.

كما سمحت استعادة النشاط، في العام 2012، بعودة فائض في الميزانية يقدر بنسبة 20.8 بالمئة من الناتج المحلي، في حين أنه لم يظهر في الموازنة التي أقرت أي فائض، كما لم يظهر فيها أي عجز يذكر.

وعلى الرغم من ارتفاع العائدات الناجمة عن قطاع النفط، فإن الإنفاقات الهامة

والضرورية المخصصة للإعانات ورواتب القطاع العام وضعت المالية العامة للبلاد في امتحان قاس، وما يوضح هذا الإنفاق الضاغط هو إجمالي الإنفاقات التي ازدادت من 48 بالمئة من الناتج المحلي في العام 2010، إلى 57 بالمئة في السنة التي شهدت الانتفاضة الليبية، والتي لامست نسبة 67 بالمئة من الناتج المحلي في 2013، بحسب صندوق النقد الدولي.

غياب القطاع الخاص.. والبطالة مرتفعة

يشكل غياب القطاع الخاص، وهو المولد لفرص العمل، إحدى العقبات الرئيسية في طريق التنمية المستدامة. فالاقتصاد الليبي يستند على قطاع النفط المساهم بنسبة أقل من 5 بالمئة من إجمالي الوظائف، وذلك رغم أن له ثقله الهام في الناتج المحلي، إلى جانب قطاع عام يشغل نسبة 85 بالمئة من القوى العاملة.

ورغم الجهود المبذولة بهدف التنويع الاقتصادي قبل النزاع، فقد كان النشاط الاقتصادي خارج إطار قطاع النفط والغاز يشكل جزءاً لا يستهان به من إجمالي الصادرات التي شهدت المزيد من الضعف خلال فترة النزاع، مع تقويض البنى التحتية ومواقع الإنتاج، وكذلك توقف العمليات المصرفية، ومغادرة العمالة الأجنبية للبلاد.

واليوم يبقى القطاع الخاص أحد الأبوين الفقيرين للاقتصاد الليبي. وتقدر نسبة البطالة في البلاد بأكثر من 25 بالمئة في صفوف القوى العاملة، مع مخاطر حقيقية من زيادة اتساع هذه النسبة في حال لم يتم اتخاذ تدابير ملموسة لتنويع الاقتصاد الليبي، وهذا ما يحذر منه الخبراء.

السوق المصرفية: معايير بطابع إسلامي تهدد بشلل القطاع

من شأن عملية التصويت، التي جرت في كانون الثاني 2013، على قانون يحظر الفائدة على التعاملات المالية، أن تزعزع القطاع المصرفي في ظل غياب هيكلية خاصة لما يعرف بالتمويل الإسلامي.

وكان هذا الإجراء بمثابة تشويش على العودة إلى الوضع الطبيعي في سوق مالية عانت

طوال فترة النزاع جراء العديد من العقوبات، ومن بينها حظر الوصول إلى موجودات المصرف المركزي والمصرف الليبي الخارجي (Libyan Foreign Bank)، والمقدرة بحوالي 100 مليار دولار من الأصول المسيّلة، وكذلك الحال بالنسبة للسحوبات المصرفية، وغيرها من التدابير الأخرى.

كما ترافق رفع العقوبات مع توسع في الكتلة النقدية والائتمان لدى القطاع الخاص، واللذين ازدادا على التوالي بمعدل 11.5 بالمئة و 30.3 بالمئة في 2012، بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

لا عجز ولا دين خارجياً

حتى لو كانت مخاطر حدوث عجز خارجي على المدى القصير تبقى محدودة بالنسبة لليبيا، فإن احتمال هبوط أسعار المشتقات النفطية قد يؤثر على توازن الموازنات الخارجية التي لطالما تمتعت بها البلاد (قبل وبعد القذافي)، إلا أن على الأسعار أن تبقى أكثر أو أقل استقراراً في 2014.

وتتوقع وزارة الطاقة الأميركية أن يبلغ سعر برميل النفط 104 دولارات لهذا العام، مقابل 109 دولارات في 2013، و112 في العام 2012.

وفي العام 2012، تمكنت الصادرات النفطية من تحقيق فائض يقدر بحوالي 24 مليار دولاراً على مستوى الموازنة الجارية، مقابل أقل من 15 مليار دولار خلال السنة الأخيرة من حكم القذافي.

وهناك عجز متوقع بقيمة 4.4 مليار دولار في 2014 جراء الانخفاضات المتوقعة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتبقى ليبيا من بين الدول النادرة في العالم غير المثقلة بالديون، وهو ما يحمي البلاد إلى حد ما من المخاطر المالية وغير النظامية، وما لها من تداعيات على التمويلات العامة، وخطر إفلاس الدولة.

ولكن.. العديد من نقاط الضعف الهيكلية لا تزال قائمة

تعود غالبية البنى التحتية الليبية (السكن – النقل – الاتصالات السلكية واللاسلكية –

التربية – الصحة) إلى سنوات السبعينيات، في حين يبقى مستوى التنمية الاقتصادية – الاجتماعية أقل من المستوى المتوقع في ظل وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها تلك البلاد. وهذا التراجع هو محصلة السياسات الاقتصادية غير الملائمة المتبعة خلال حقبة القذافي، والعزلة التي عاشتها البلاد خلال فترة العقوبات (1986-2003).

إذاً، فإن أحد التحديات الجسام التي تقف في وجه الحكومات الحالية والمستقبلية يتمثل في ضرورة التقاط نقاط الضعف الهيكلية ومعالجتها، وذلك من خلال إجراء إصلاحات محورية حول التنويع الاقتصادي، والإصلاح الاقتصادي، وتطوير القطاع الخاص، وتطوير إدارة أفضل للمالية العامة، وتحديث القطاع المالي

ولهذا، فإن على الدولة الاستمرار أكثر بمشاريع التنمية، وتخصيص حصة أكبر لهذه المشاريع في الموازنة. ولكن حقبة ما بعد القذافي تبدو واعدة، وإن بشكل قليل.

سورية

في وجه أكثر النزاعات دموية خلال القرن الحادي والعشرين، تعرف تشهد سورية اليوم أحد أسوأ مظاهر التدهور الاقتصادي منذ استقلال البلاد في أربعينيات القرن الماضي.

فهناك ما يقرب من 150 ألف قتيل، وعدة ملايين من اللاجئين بين مهجرين أو نازحين إلى داخل البلاد... هذا فيما يتعلق بالخسائر البشرية.

وحتى نهاية حزيران 2013، هناك 103 مليارات دولار من الخسائر، أو ما يعادل 174 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الذي حققته سورية في العام 2010، وفقاً للتقرير الصادر عن المركز السوري لأبحاث السياسات بالتعاون مع منظمتين دوليتين هما الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وفي التفاصيل، فقد انخفض حجم الناتج المحلي بنحو 48 مليار دولار حتى نهاية حزيران 2013 (من إجمالي الناتج المحلي البالغ 60 مليار دولار سنة 2010)، وتضاف إليها خسائر هائلة في الرساميل المقدرة بحوالي 50 مليار دولار.

وقد عانى الاقتصاد السوري مشكلة تفكيك للمعامل والمنشآت الصناعية بشكل

مكثف، وذلك عقب إغلاق وإفلاس العديد من الشركات منذ آذار 2011، وهروب رؤوس الأموال، فضلاً عن نهب وتدمير العديد من مواقع الإنتاج.
بالإضافة إلى هذه الخسائر البالغ مجموعها ما يقارب 98 مليار دولار، كان هناك ارتفاع في الإنفاق العسكري الذي ينظر إليه على أنه خسائر غير مباشرة، والتي بلغت منذ بداية النزاع 5.5 مليار دولار.

عجز عام يبلغ أكثر من 30 بالمئة من الناتج المحلي

على مستوى الموازنة، ارتفع العجز العام حالياً إلى أكثر من 30 بالمئة من الناتج المحلي، في حين أنه لم يتجاوز 3 بالمئة في العام 2010. أما الدين العام فقد نسبة 73 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعاً نحو الأعلى باتساع نسبة العجز، والحاجة إلى زيادة الاقتراض الخارجي.
وخلال العام 2013، فتحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطاً ائتمانياً، بقيمة 3.6 مليار دولار، لشراء المشتقات النفطية، وذلك بهدف مواجهة الحظر الغربي على سورية، وخطاً ائتمانياً آخر بقيمة واحد مليار دولار مخصصاً لأنواع أخرى من المشتريات.
وبالنسبة للديون التي بلغت 23 بالمئة من الناتج المحلي في 2010، فقد كانت سورية تعتبر إحدى دول العالم الأدنى في معدلات المديونية قبل بداية النزاع.

الضغوطات النقدية

استمرت الليرة السورية بخسارة قيمتها، مع معدل صرف رسمي هبط بنسبة 115 بالمئة بين آذار 2011 وحزيران 2013. وعلى التوازي، استمرت السوق السوداء بالتنامي مع سعر صرف وسطي بلغ 182 ليرة سورية للدولار الواحد في حزيران 2013، بحسب تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، مقارنة بمتوسط قدره 107 ليرات سورية مقابل الدولار قبل 3 أشهر من ذلك التاريخ.
وقد تسبب هذا الأمر باتساع وتنامي الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي، والذي لامس ما يقرب من الـ 80 ليرة سورية في حزيران الماضي، أو 80 بالمئة من السعر الرسمي.

ارتفاع حاد للبطالة والفقر

على المستوى الاجتماعي، فإن هنالك ما لا يقل عن 2.3 مليون وظيفة اختفت منذ بداية الحرب في سورية، لتضع على هذا النحو حياة أكثر من 10 ملايين سوري في مهب الريح، وذلك بحسب المركز السوري لبحوث السياسات. وحالياً، يرتفع معدل البطالة إلى أكثر من 50 بالمئة مقابل 9 إلى 15 بالمئة قبل الأزمة، بحسب التقديرات. كما تسبب هذا التدمير الهائل في جسم الوظائف وفرص العمل بازدياد ملحوظ لمعدل البطالة. واليوم هناك أكثر من نصف السكان (80 بالمئة بحسب بعض التقديرات) يعيشون تحت عتبة خط الفقر، منهم 4.4 مليون يعيشون في الفقر المدقع.

التربية والصحة تتلقيان ضربة قاسية

وما يعكس هذا التدهور في مستوى المعيشة هو أن مؤشر التنمية البشرية (IDH) خسر 20.6 بالمئة من قيمته مقارنة بالعام 2010، الأمر الذي يذكرنا بذات المستوى في ثمانينيات القرن الماضي. ومن المتوقع لهذا المؤشر أن يلامس انخفاضاً أكثر ليصل إلى نسبة 0.513 اعتباراً من هذه اللحظة وحتى حزيران 2014، مقابل 0.646 في 2011، ويرتبط هذا الانخفاض، بشكل واسع، بالتأثير المدمر للأزمة على قطاع التربية.

وبحسب التقرير الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات أيضاً، فقد ارتفع معدل التسرب المدرسي إلى ما يقارب نسبة 50 بالمئة حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام 2013، في حين خسر النظام التعليمي والتربوي في سورية ما يقارب 3000 مدرسة.

كما يواجه قطاع الصحة انهياراً كبيراً، حيث تقلص عدد الأطباء نسبة إلى تعداد السكان من معدل طبيب واحد لكل 661 شخص في العام 2010، إلى طبيب واحد لكل 4041 شخص مع نهاية حزيران 2013.

وعلى التوازي من ذلك، فإن 57 مستشفى تضررت بسبب المعارك، وهناك 37 مستشفى آخر خارج الخدمة حالياً، بينما تأثر بشكل سيء حوالي 593 بين مركز للعناية الأولية، أو مصدر رئيسي لأدوية الأمراض المزمنة.

النزوح والهجرة

أخيراً، تسبب النزاع المسلح في البلاد بظاهرة جماعية للنزوح والهجرة الداخلية القسرية، في حين أن النازحين في البلدان المجاورة لسورية آخذون بالازدياد.

وبحسب المركز السوري لبحوث السياسات، فإن ثلث الشعب السوري (أي ما نسبته 36.9 بالمئة من السكان) غادروا مكان إقامتهم المعتاد، بينما غادر 3 ملايين شخص البلاد، منهم 1.73 مليون لاجئ (خصوصاً في لبنان والأردن وتركيا)، و1.37 مليون مهاجر (كندا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها..). إضافة لذلك، فإن 4.8 مليون شخص (20 بالمئة من مجموع السكان) تشردوا في مناطق داخل البلاد.

الشرق الأوسط.. معطيات متحولة

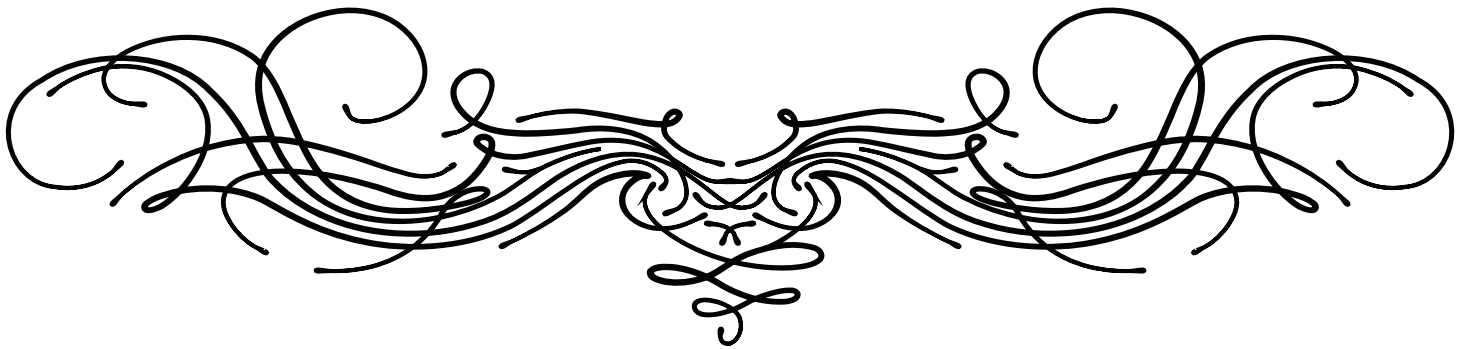

التفكير النووي السعودي و"التواصل" مع باكستان

Saudi Arabia's Nuclear Thinking and the Pakistani Connection

DIFAF

التفكير النووي السعودي و"التواصل" مع باكستان

Reshmi Kazi

ترجمة: ياسر البشير

هنالك تطوران أخيران ولدا المخاوف لدى مؤيدي سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية. يكمن التطور الأول في تقرير هيئة الاذاعة البريطانية "BBC" الذي يدعي أن السعودية استثمرت مؤخراً في تطوير أسلحة نووية مصنوعة في باكستان، وهي جاهزة للتسليم الآن. ويتعلق التطور الثاني بالاتفاق النووي المبرم مؤخراً بين إيران والقوى الكبرى. ويمكن لهذين التطورين أن يكونا على صلة برد السعودية المتشكك تجاه الاتفاق النووي الإيراني. فنظراً للقلق الذي تبديه تجاه طهران، ترى الرياض أن التقارب الناشئ بين الولايات المتحدة وإيران يقدم إشارة عدائية لمصالح المملكة المضطربة أيديولوجياً. ورغم أنه لم يكن هناك أي رد فعل رسمي من الرياض، إلا أن هناك ما يكفي من القلق في أوساط السعوديين لجهة أنه لا يمكن إقناع إيران أبداً بالتخلي عن برنامجها النووي

فضلاً عن ذلك، تخشى السعودية أن يحول الغرب تركيزه بعيداً عن إيران حالما تنتشر المشكلة حول البرنامج النووي الإيراني.

---

*زميل مشارك في معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في نيودلهي.

http://idsa.in/issuebrief/SaudiArabiasNuclearThinkingandPakistan_rkazi_0704

وتتوقع الرياض أن إيران النووية ستصبح، على المدى الطويل، أكثر جرأة في «الصراعات بالوكالة» التي تخوضها السعودية مع إيران في دول مثل فلسطين والبحرين واليمن، ومؤخراً في سورية. وسط هذه المخاوف، أثار رفض الرياض الحصول على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في تشرين الأول 2013، متبوعاً بكشف الـ « BBC. NEWS" عن التعاون النووي المحتمل بين السعودية وباكستان، في تشرين الثاني 2013، تساؤلات حول ما إذا كانت الرياض تطمح لاكتساب القدرة على تطوير أسلحة نووية، وما هو مستوى التعاون النووي بين البلدين الإسلاميين.

يعرض هذا الملخص، الذي أعدته الدكتورة ريشمي كازي Reshmi Kazi، العوامل التي قد تؤثر على الحكومة السعودية للسعي نحو امتلاك الأسلحة النووية، فهو يجمع التقارير الإخبارية الحالية، وآخر الأحداث بشأن البرنامج النووي المزعوم في الرياض. وبناء على هذه التقارير والمؤشرات، قامت الكاتبة بمحاولة لفت انتباه القارئ إلى أن النتيجة النهائية للصفقة النووية بين مجموعة "5+1" وإيران قد تثبت أن هذا الاتفاق عامل قوة لدعم القرار السعودي بتطوير البرنامج الإستراتيجي للمملكة. وفي الوقت الحاضر، هناك شكوك هائلة بأن الصفقة النووية بين إيران ومجموعة "5+1" ستقنع طهران بالتخلي عن برنامجها النووي. وقد أكد الرئيس حسن روحاني بالفعل، في مقابلة مع صحيفة "the Financial Times" أن إيران لن تفكك برنامجها النووي بشكل كامل كجزء من اتفاق شامل. لكن من المفهوم، في هذه المرحلة، أنه ليس هناك أدلة موثوقة تشير إلى وجود تعاون نووي قوي بين السعودية وباكستان. وبالتالي، يعتمد معظم هذا الملخص على التخمينات التي تفترض أنه قد تمت بالفعل مناقشة جزء من التعاون النووي السري بين السعودية وباكستان. ويؤكد هذا الملخص أن هناك شيئاً ما يحدث. إذ لم يتوصل الاتفاق النووي مع ايران إلى نتيجة شاملة بعد حول البرنامج الإستراتيجي الذي تبدي السعودية شكاً وتخوفاً قوياً حوله، كما أنه ليس معروفاً، حتى الآن، ما إذا كانت إيران ستتخلى عن برنامجها النووي - كما تطالب القوى الغربية وإسرائيل والدول العربية بما فيها الرياض - أم لا. وفي إطار هذه الخلفية، يسعى هذا الملخص إلى الخوض في الدلالات التي تشير إلى إمكانية حدوث اتفاق نووي بين السعودية وباكستان.

التواصل النووي السعودي الباكستاني

يكمن العامل، الذي أضاف الحرج إلى التفكير النووي السعودي، في علاقة باكستان بهذه المسألة. ففي أوائل تشرين الثاني، ذكرت هيئة الاذاعة البريطانية «BBC" أن المملكة العربية السعودية تخمن بأنه لا يمكن إقناع إيران أبداً بالتخلي عن القنبلة النووية، وقد استثمرت في مشاريع الأسلحة النووية الباكستانية، وقنابل ذرية جاهزة للتسليم من إسلام آباد إلى الرياض. ورغم عدم وجود أدلة موثوق بها لمصادقة هذه التقارير، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي توحي بأن لدى باكستان والسعودية علاقة ودية منذ فترة طويلة. وهناك معلومات مزعومة تفترض أن الرياض ستقوي روابطها العسكرية مع إسلام آباد لمواجهة الخطط التوسعية لطهران، إما عن طريق الحصول على أسلحة ذرية من إسلام آباد، أو التعهد بتوفير غطاء نووي. وقد كانت لديهما علاقة عسكرية استراتيجية عميقة لعقود، وربما لديهما شراكة نووية، غير معترف بها، لتزويد المملكة بقوة ردع نووي في غضون مهلة قصيرة. وقد يتمثل المؤشر القوي على العلاقات الاستراتيجية السعودية الباكستانية في دعم الرياض القوي لإسلام آباد عندما فكرت باختبار أسلحتها النووية، في أيار 1998، حيث تعهدت الرياض بخمسين ألف برميل من النفط يومياً مجاناً لتتماشى مع العقوبات الاقتصادية التي كان من المتوقع أن تاتي لاحقاً كجزء من حملة الشجب الدولية. وكان التزام النفط السعودي مفتاح قرار رئيس الوزراء نواز شريف لاحقاً للمضي قدماً بالاختبار. وقد تم الرد على الكرم السعودي بمساعدات عسكرية من باكستان لعدة عقود. وتشمل المؤشرات الأخرى، على الروابط النووية بين السعودية وباكستان، الزيارة غير العادية التي قام بها وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز، برفقة رئيس الوزراء نواز شريف، والعالم النووي عبد القدير خان، لمصنع تخصيب اليورانيوم في كاهوتا وغوري. كان هناك إنذار حاد داخل إدارة كلينتون حول الزيارة، خصوصاً في ظل الشائعات التي سرت بأن الرياض تريد أن تستبدل الصواريخ الباليستية الصينية العابرة للقارات، والتي كانت حصلت عليها سراً، بجيل جديد من الصواريخ التي

يجري اختبارها من قبل باكستان. وقد نُقل بأن تلك المجموعة، بمدى 1500 كيلومتر، كانت قادرة على الوصول إلى أراضي خصوم الرياض: العراق وإيران. ورغم الاعتقاد السائد بأن السعوديين مهتمون في المقام الأول بمجال تكنولوجيا الصواريخ، فقد كانت هناك تغطية واسعة في الصحف الباكستانية اليومية تشير إلى أن السعوديين يقدمون المساعدة لإنتاج الأسلحة في إسلام أباد. وهناك تقارير أخرى ترجح بأن التعاون النووي بين السعودية وباكستان يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما سعى ذو الفقار علي بوتو للحصول على مساعدة مالية من الملك فيصل لبرنامجه الاستراتيجي في "العودة إلى الوعد بأن البرنامج النووي الباكستاني من شأنه أن يوفر المظلة الأمنية للمملكة". وكانت مجلة "The Nucleonics"، المهتمة بالفيزياء النووية في أواخر السبعينيات، نقلت أن المملكة العربية السعودية قدمت عرضاً لتمويل بناء منشأة إعادة المعالجة في تشاشما مقابل تدريب باكستان لعلماء سعوديين على إنتاج الطاقة النووية. وأعقبت زيارة ولي العهد، الأمير عبد الله، في تشرين الأول 2003، إلى باكستان، تخمينات بأنه كان هناك اتفاق نووي سري ينص بعناوين عريضة على الدعم الباكستاني للسعودية في حال وجود تهديد نووي من طرف ثالث، أياً كان هذا الطرف. تم بالطبع نفي مثل هذه الادعاءات من قبل كل من إسلام أباد والرياض. ومع ذلك، أصبح الإنكار صعباً عندما صدرت تقارير عن التعاون النووي السعودي الباكستاني المفترض من مصادر باكستانية ذات مصداقية، إذ كتب الجنرال فيروز حسن خان، المدير السابق لشؤون الحد من التسلح ونزع السلاح في شعبة الخطط الاستراتيجية، في كتابه "Eating Grass: The Making of the Pakistani Bomb": "قدمت المملكة العربية السعودية الدعم المالي السخي لباكستان الأمر الذي مكنها من متابعة برنامجها النووي، وخاصة عندما كانت البلاد ترزح تحت العقوبات".

هل تريد المملكة العربية السعودية القنبلة؟

تقليدياً، كانت السعودية مؤيداً قوياً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، منذ أوائل السبعينيات. وكانت تلك السياسة الرسمية المعلنة لجميع الدول

العربية، بما فيها المملكة العربية السعودية، فهي سياسة تدعي، بقوة، أن من مصلحة جميع الدول، بما فيها إسرائيل وإيران، التخلي عن أسلحتها النووية. ومع ذلك، أدت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط إلى تزايد انعدام الأمن والاستياء في بعض الأوساط داخل السعودية. فضلاً عن ذلك، أغضبت السياسات التصالحية للقوى الغربية تجاه سورية وإيران عائلة آل سعود، ودفعت الحكومة السعودية لرفض مقعد مجلس الأمن الذي كانت تطمح إليه. فيما أدى القلق المتزايد داخل الرياض إلى تصاعد التخمينات حول حيازة القنبلة النووية. والسؤال هنا: هل تريد المملكة العربية السعودية القنبلة؟ وما هي العوامل التي من شأنها أن تدفع الرياض إلى السعي لامتلاك قدرات نووية؟

الاتفاق النووي الإيراني

تم تلقي الاتفاق النووي المؤقت، الذي تم التوصل إليه بين ايران والقوى العالمية، بنوع من القبول الحذر داخل المملكة العربية السعودية. وخلافاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حافظت الحكومة السعودية على صمت متحفظ حول الاتفاق النووي الإيراني في جنيف مؤكدة عدم ثقة الرياض بالاتفاق. ورغم أنه لم تكن هناك أي ردود فعل رسمية من المملكة، فقد كانت التحفظات على الاتفاق الإيراني واضحة من جهات عدة داخل الرياض. وخوفاً من أن الاتفاق النووي التاريخي سيعزز طموحات طهران الإقليمية، أعرب المحلل السياسي السعودي جمال خاشقجي أن الاتفاق النووي سيوفر لإيران «مطلق الحرية في الذهاب والتدخل في المنطقة». وقد ترددت تحذيرات مماثلة من قبل عبد الله آل عكار، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى، عندما أشار إلى أن «الحكومة الإيرانية... أثبتت أن لديها أجندة خبيثة في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا يمكن لأحد في المنطقة النوم وترك الأمور تسير بسلاسة»، وأعرب عن اعتقاده أنه إذا فشلت الصفقة المؤقتة بتحقيق نتائج شاملة في منع إيران من الحصول على القنبلة، ستمضي السعودية قدماً للحصول على القنبلة. ويعتقد أنه

من المحتمل حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة مع تركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر التي تطمح إلى الحصول على التكنولوجيا النووية إذا نكث إيران بالاتفاق. ويرى السعوديون أن حيازة إيران لقدرات نووية سيجعلها أكثر جرأة على مواصلة طموحات الهيمنة في منطقة الخليج العربي. فإن أصبحت إيران نووية، فسوف يكون الدافع الأساسي للمملكة العربية السعودية هو امتلاك قنبلة نووية لمنع أي دولة أخرى من القيام بعمل عسكري، أو الانغماس في أنشطة خارج الدولة، تماماً كما تفعل باكستان ضد الهند. وبالتالي، لدى السعوديين أسباب للاعتقاد بأن إيران ستشكل، مع خطر الانتشار النووي، منافساً إن لم يكن تهديداً وجودياً في المنطقة. وشكك محللون أيضاً بفائدة سبعة مليار دولار من الأموال المستحقة المقدمة لإيران كجزء من الاتفاق النووي. وهناك تخمينات كافية بين السعوديين فيما إذا كان سيتم استخدام الأموال من أجل رفاهية الشعب الإيراني، أو سيتم استغلالها لتمويل الأنشطة التخريبية في المنطقة. فقد ضخت الولايات المتحدة ما يقرب من 100 مليون دولار لتحسين الأمن النووي الباكستاني، ومع ذلك، تملصت باكستان من مسألة كونها شفافة في مسائل التدقيق حول كيفية استخدم هذا التمويل. وزعمت التقارير أن قدراً كبيراً من المبلغ اُستخدم لتقديم المساعدة في أنشطة مكافحة الإرهاب ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة. فمن الواضح تماماً أن المملكة العربية السعودية تشعر بالقلق من نوايا إيران النووية، وأنه لا يزال من المبكر الافتراض أن إيران لم تعد تريد القنبلة بسبب الاتفاق المؤقت مع القوى الغربية. وقد أكد خبراء مثل حسين عسكري في مقالة له أن :»إيران إما بالفعل لديها هذه القدرة، أو ستمتلكها في غضون بضعة أشهر».

وفي الوقت نفسه، يمكن أن نفترض أن الرياض، من الناحية السياسية، لن تستوعب أبداً أن تكون إيران نووية. وكشفت البرقيات الدبلوماسية التي حصل عليها موقع ويكيليكس أن الملك عبد الله حذر بصورة شخصية الولايات المتحدة، في العام 2008، أنه إذا طورت إيران أسلحة نووية فـ «إن الجميع في المنطقة سيقومون بالشيء نفسه، بما في ذلك المملكة العربية السعودية». وصرح تركي الفيصل، السفير السعودي

السابق في واشنطن، في كلمة ألقاها في المؤتمر السنوي لصانعي السياسات العربية والأمريكية، الذي عقد في واشنطن في 22 و23 تشرين الأول 2013، أنه إذا طورت إيران أسلحة نووية فسوف «ينبغي على أعضاء مجلس التعاون الخليجي النظر بعناية في جميع الخيارات، بما في ذلك الحصول على رادع نووي».

يمكن أن يكون التقارب الناشئ بين الولايات المتحدة وايران بشيراً بسياسة تهدئة ايرانية تجاه واشنطن. ويمكن لسياسة التهدئة المستمرة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أن تفيد إيران في التقدم في برنامجها النووي على المدى الطويل. كان ذلك واضحاً عندما أبقت إدارة ريغان على تدفق المساعدات الأمريكية إلى باكستان للمساعدة في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان رغم الأدلة بأن إسلام آباد تحاول بطريقة غير مشروعة شراء المواد التي يمكن استخدامها في برنامج الأسلحة النووية. لقد تفوقت مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة على ضرورات سياسة منع الانتشار تحت اسم الأمن القومي، وهنا يمكن للعلاقات الودية الناشئة بين الولايات المتحدة وإيران، وبالنظر للمصالح المتبادلة المحيطة باقتصاد النفط العالمي، أن تبدو كعامل محتمل لطهران لمواصلة طموحاتها النووية. ونظراً لهذه التخمينات، يمكن توَّقُع أن تقرر الرياض ضمن مصلحة أمنها القومي التحول إلى دولة نووية في المستقبل.

نقص الثقة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية

يكمن العامل الثاني في الحسابات السعودية، التي يحتمل أن تدفع الرياض لمتابعة الخيار النووي، في الخوف من تدهور العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية. ففي الوقت الحاضر، تتبدد الأوهام السعودية – التي كانت شريكاً مهماً للولايات المتحدة في عمليات مكافحة الإرهاب، من بين أهداف إقليمية أخرى – حيال سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران، العدو الرئيسي للرياض. وقد أدى الاتفاق النووي الإيراني إلى ظهور حالة من عدم الثقة في العلاقات الثنائية، فبينما يتم التشديد على الفرق الجوهري في تصورات واشنطن والرياض، أدى التقارب بين الولايات المتحدة

وايران إلى اعتقاد المملكة أن الولايات المتحدة قدمت لطهران تخفيفاً عن العقوبات دون تخفيض شامل للتهديد النووي الإيراني. وإذ تعرب الرياض عن شكوكها العميقة في الاتفاق النووي، فهي تعتقد أن الاتفاق النووي سيضفي شرعية جديدة لإيران، ويسهل عليها مواصلة طموحات الهيمنة لتصبح قوة إقليمية في المستقبل. وتبدي الدول العربية التي يهيمن عليها السنة، بما فيها السعودية، تخوفاً شديداً من نفوذ إيران، التي يهيمن عليها الشيعة، في المنطقة. ويتمثل هدف الرياض في تطويق إيران في المنطقة، وإضعاف حلفائها، والحد من طموحاتها الإقليمية. ومع ذلك، يبدو أن الاتفاق النووي بين القوى العالمية، بقيادة واشنطن، وإيران، سيحبط أهداف الرياض في مواجهة نفوذ طهران في المنطقة. وما يزعج الرياض أكثر هو الاعتقاد أنه مع انتشار المشكلة النووية الإيرانية، يمكن أن تحول واشنطن في نهاية المطاف انتباهها بعيداً عن الشرق الأوسط، ما يؤدي إلى تدهور مظلة الحماية الأمريكية في المنطقة. كما أن تخلي إدارة أوباما عن حسني مبارك، حليفها في مصر لفترة طويلة، ومبادراتها الدبلوماسية الأخيرة في سورية وإيران، يحمل دليلاً على المخاوف السعودية. ومع أولويات مختلفة، على نحو متزايد، حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحول كيفية التعامل مع إيران، وحول تحويل أسواق الطاقة الذي يقلل من الاعتماد العالمي على النفط الخليجي، تُرك السعوديون ليتحرروا من وهم علاقتهم مع الولايات المتحدة. وبالتالي، فقد فاقمت سياسات الولايات المتحدة من المخاوف السعودية. وفي الاستطلاع السنوي الذي أجرته جامعة ميريلاند على الرأي العام العربي في عام 2010، أشار 63 في المئة أنهم محبطون من سياسات الرئيس أوباما تجاه الشرق الأوسط. ومن الناحية الاستراتيجية، يمكن أن تؤدي سياسات الولايات المتحدة إلى بروز إيران كقوة إقليمية عظمى، بينما تحيل الدول العربية إلى حالة خضوع. ويحتمل أن تخلق السياسات الخارجية للولايات المتحدة فجوة كبيرة في التحالفات الأمنية والاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية مما يشكك في قدرة واشنطن على الدفاع عن الرياض. وبالتالي، من الواضح أن هناك تآكلاً في ثقة المملكة العربية

السعودية تجاه الولايات المتحدة. ورغم أنه من السابق لأوانه أن نتوقع أن سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من شأنها أن تدفع الطموحات النووية السعودية، إلا أن إمكانية ألا تبقى الرياض صامتة تجاه الحسابات الأمنية في المنطقة لا يمكن تجاهلها.

الضرورات الاقتصادية

هناك عامل حاسم آخر يؤثر على المعادلة النووية للرياض هو المنظور الاقتصادي. حيث تعتمد المملكة اعتماداً كبيراً على صادراتها النفطية في إيراداتها الوطنية. وفي الوقت نفسه، تعتبر الرياض مستهلكاً عالياً للنفط الخام، فقد زاد استهلاك النفط في السعودية بمعدل 369 في المائة، أي إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين برميل يومياً، منذ عام 1980. وتقول إدارة معلومات الطاقة EIA أنه في ذروة أشهر الصيف، عندما يزداد الطلب على الطاقة لتكييف الهواء إلى أعلى مستوى، تحرق السعودية أكثر من مليون برميل من النفط يومياً لإعادة إنتاج الطاقة. واعتباراً من **1** كانون الثاني 2012، كان نصيب استهلاك النفط يومياً لكل 1000 شخص هو 100 برميل مما يجعل السعودية سادس أكبر مستهلك للنفط في العالم. ويقول خبراء الاقتصاد أن نمط الاستهلاك الحالي للنفط في الرياض يمكن أن يخفضها إلى دولة مستوردة للنفط بحلول عام 2030. وبالنظر لهذه الديناميكية، فإن المملكة متفائلة حول النووي ومصادر الطاقة المتجددة باعتبارها الحل للتحديات الاقتصادية. وتتطلع البلاد إلى إضافة أكثر من 80 محطة (في الغالب من المصادر النووية والمتجددة) إلى 60 محطة لتوليد الكهرباء في 2032. ويندرج ذلك ضمن منظور لاستبدال النفط المستخدم كوقود لإنتاج الطاقة بنسبة 50 في المائة. ومع ذلك، يكمن التحدي أمام التفاؤل النووي السعودي في الوقت الحاضر في قضايا عدم وجود خبراء متاحين لإدارة محطة الطاقة النووية، إضافة للمخاطر التي تهدد سلامة المنشآت، والتكاليف المفرطة.

بالنظر إلى التحديات المتضمنة، فقد أعلنت الحكومة السعودية، في آب 2009، أنها

تنظر في برنامج الطاقة النووية من تلقاء نفسها. وفي نيسان 2010، أوضح مرسوم ملكي :»إن تطوير الطاقة النووية أمر ضروري لتلبية متطلبات المملكة المتنامية للطاقة لتوليد الكهرباء، وتحلية المياه، والتقليل من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية المستنفدة». وتم إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة النووية والمتجددة KA- CAREفي الرياض لدفع هذه الأجندة كبديل للنفط، وتكون الجهة المخولة لتنفيذ الاتفاقيات التي توقعها المملكة في مجال الطاقة النووية، حيث تعتزم الرياض أن تصبح رائدة في مجال الطاقة المتجددة من خلال بناء 16 مفاعلاً نووياً بقدرة 22 محطة مجتمعة، وبتكلفة تقدر بأكثر من 100 مليار دولار. وفي حزيران2011، قال منسق التعاون العلمي في مدينة الملك عبد الله أن المملكة تخطط لبناء 16 مفاعلاً للطاقة النووية على مدى السنوات العشرين المقبلة بتكلفة تبلغ أكثر من 300 مليار ريال (80 مليار دولار). وفي عام 2012، وبينما كان يتحدث في مؤتمر ومعرض الطاقة المتجددة الأول في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن KFUPM، أوضح الدكتور عبد الله بن محمد الشهري، مدير هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج ECRA، خارطة الطريق السعودية في بناء القدرات النووية لأغراض سلمية لبناء البرنامج النووي الوطني :"أولاً، نحن بحاجة لضمان التعاون الدولي، وثانياً، التوافق مع التخطيط على المدى الطويل، وثالثاً، دراسة تدابير السلامة المطلوبة بتكليف من المجتمع الدولي، ورابعاً، ضمان وجود إمدادات الوقود اللازمة، وخامساً، يجب علينا إعداد القوى العاملة الوطنية التي تلقت تعليمها في الهندسة النووية وتشغيلها". وإضافة إلى ذلك، تضع السعودية، أيضاً، طموحاتها النووية في امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم، على أجندة أعمالها، ولكن ما سيتم النظر إليه حتى الآن هو ما إذا كانت ستتبلور كسياسة للأمن الوطني السعودي.

التعاون النووي السعودي الباكستاني – القيمة الاستراتيجية

حتى الآن، لم تشر أي أدلة أو اكتشافات ذات مصداقية، بشكل قاطع، إلى أن اتفاقاً نووياً بين السعودية وباكستان قد حدث بالفعل. ولكن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن الرياض وإسلام أباد، على الأقل، ناقشا ذلك. ويمكن القول أنه ليس هناك أي مؤشر

لدحض ذلك. لكن أي تعاون نووي بين البلدين سيُواجه بتحديات حرجة من مؤيدي سياسة عدم الانتشار والمجتمع الدولي. بدءاً من خرق معاهدة عدم انتشار الأسلحة، والعقوبات القاسية، والازدراء الدولي المترتب على ذلك، كما سيواجه البلدان انتقادات غير مسبوقة إذا همّا بالشروع في أي تعاون استراتيجي. ورغم ذلك، هل التعاون النووي بين السعودية وباكستان ممكن؟ وهل ينطوي أي تعاون نووي سعودي باكستاني على أي قيمة استراتيجية متبادلة؟

يمكن أن يحدث تعاون نووي بين البلدين المسلمين، إما عن طريق التحويل المباشر للأسلحة النووية الباكستانية إلى الرياض، أو من خلال نشر أسلحة نووية على الأراضي السعودية عن طريق وجود الردع النووي الموسع. الأول ليس خياراً عملياً لكلا الدولتين بالنظر إلى الإدانة العالمية في شكل العقوبات والانتقادات الصارمة التي ستعقب ذلك. ومع ذلك، ونظراً للروابط العسكرية الوثيقة، فإن ضمان النووي الباكستاني سيكون خياراً أكثر جاذبية بالنسبة للمملكة العربية السعودية. ومثل هذا البديل حدث بالفعل سابقاً من قبل الولايات المتحدة في ألمانيا الغربية خلال الحرب الباردة، حيث أنه، ورغم أن الأسلحة النووية الأمريكية توزعت إلى وحدات الجيش الألماني في ذلك الوقت، فقد حافظ الأمريكيون على السيطرة على جميع هذه الذخائر، مما يسمح لألمانيا الغربية بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية للامتناع عن اكتساب الأسلحة النووية. ومثل هذا الترتيب بين الرياض وإسلام أباد سيكون مناسباً لهما ليحل محل أي تآكل في حماية الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق.

مع تخفيضات ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية العسكرية المتوقعة عند 1.2 تريليون دولار، يشعر السعوديون بالقلق بشأن التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، سيجد السعوديون أن من الممكن، إستراتيجياً، الاعتماد على شريكهم العسكري على المدى الطويل، باكستان، لتوفير مظلة نووية عن طريق تمركز القوات الباكستانية على الأراضي السعودية، وتزويد السعوديين بالقدرة على إنتاج الأسلحة

النووية. وبالنسبة لباكستان، سيكون هذا التعاون ذا قيمة كبيرة، ذلك أن الأسلحة النووية المنتشرة على الأراضي السعودية، والتي تسيطر عليها باكستان، ستعزز القدرات الدفاعية لإسلام آباد، ويمكن استخدامها كوسيلة للتحوط لتحييد أي هجوم نووي محتمل من الهند (على الرغم من أن ذلك مستبعد). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لباكستان أن تحتفظ بأسلحتها الاستراتيجية بأمان خارج حدود البلد المصاب إرهابياً، والمضطرب سياسياً.

الآثار المترتبة على التعاون النووي السعودي الباكستاني

إن أي تبادل نووي بين الرياض وإسلام آباد سيكون محفوفاً بالعديد من التحديات، إذ أنه سيكون مثيراً للجدل للغاية، وسيجدد مخاوف تتعلق بالانتشار النووي في جميع أنحاء العالم. وسيواجه كلا البلدين عقوبات صارمة وإدانة دولية. وكون المملكة العربية السعودية عضواً في معاهدة حظر الانتشار النووي فإن من شأن ذلك أن يعرضها للانتقاد بشدة، ويضعها في دائرة دول الانتشار النووي، مثل كوريا الشمالية وإيران وباكستان. وسيتم التعاطي مع أي اتفاق من هذا القبيل من قبل المجتمع الدولي كاستفزاز، مع الاحتمال الكامل لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وربما منطقة جنوب آسيا. وهناك أيضاً احتمال أن يستدعي اقتناء السعودية للأسلحة النووية هجوماً إسرائيلياً وقائياً ضد الرياض، وخاصة قبل إبرام أي اتفاق من هذا القبيل. وسيتم حتماً جر باكستان إلى التنافس السعودي الإيراني المستمر مما يجبر إسلام آباد على حرف توجه قواتها الاستراتيجية، وبالتالي الحد من قدرة الردع ضد الهند. علاوة على ذلك، قد يتعرض مستوى العلاقات الثنائية الدبلوماسية السعودية الأمريكية والباكستانية الأمريكية للخطر بشكل كبير، وربما إلى مستوى لا رجعة فيه. وقد تلغى مذكرة التفاهم السعودية الأمريكية الموقعة عام 2008، والتي تعهدت واشنطن من خلالها بتقديم مساعدات الطاقة النووية المدنية شرط أن تمتنع الرياض عن متابعة «التكنولوجيات النووية الحساسة». ولا تزال باكستان حذرة للغاية لاتخاذ خطوة جريئة بتوفير الردع الموسع للرياض تحت وطأة العقوبات الصارمة، والانتقادات، وجهودها لأن تصبح نظيفة في سجل الانتشار النووي.

ما هي الإمكانيات المحتملة للتعاون النووي السعودي الباكستاني؟ وأي احتمال للتعاون النووي بين الرياض وإسلام أباد يمكن أن ينشأ في ظل التراجع إلى الخلف في العلاقات بين واشنطن والرياض؟

لا ينظر إلى التقارب الناشئ بين أمريكا وإيران، وجهود واشنطن لدمج طهران في الاقتصاد العالمي، ومحاباة مجتمع الأمم، على أنه سيكون في مصلحة السعوديين. وهناك شعور داخل الرياض بتخلي الولايات المتحدة عن المملكة، والذي بدوره خلّف انعدام أمن كبير. وقد نُظر إلى الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم مؤخراً بشكوك داخل المملكة العربية السعودية. إذ يعتقد السعوديون أن الاتفاق النووي يوفر فرصاً لإيران للحصول على قدرات نووية في المستقبل، الأمر الذي ينطوي على تداعيات كبيرة في الشرق الأوسط، ويمكن أن يجبر الرياض على السعي لامتلاك القدرة النووية (وذلك من غير المرجح نظراً للتحديات التكنولوجية المعنية)، أو الحصول على ضمانات نووية من دول متعاطفة مثل باكستان. السعوديون أيضاً قلقون حيال التغييرات الناشئة في حسابات مطالب النفط العالمية، فمع تخفيف العقوبات ستكون إيران تدريجياً قادرة على إغراق سوق النفط بإمداداتها. ولقد فهم السعوديون أن التغيرات السريعة في اقتصاد النفط تحمل إمكانية الإحالة إلى وضع متدن في منطقة الشرق الأوسط، وبنية القوة العالمية. ومن ناحية أخرى، ستزيد الاقتصادات الصاعدة مثل الصين من الطلب على النفط في المستقبل، ما يجعل من ذلك أمراً مربحاً للرياض وبكين لتطوير علاقات وثيقة. لذلك، وبالنسبة للرياض، يمكن تعويض انحسار العلاقات مع الولايات المتحدة بتحسين العلاقات مع الصين، ويمكن لذلك أيضاً أن يحقق التوازن إزاء استياء واشنطن في حال قررت الرياض الحصول على الحماية النووية من باكستان.

في الآونة الأخيرة، تزداد العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان تعقيداً نظراً لاعتماد واشنطن المستمر على هجمات الطائرات بدون طيار. ومع وضع إمكانية الإنسحاب الأمريكي الكامل من أفغانستان جانباً، لا يزال خطر الهجمات الأمريكية بأسلحة التحكم عن بعد قائماً، وهو بالطبع يولد القلق الكبير داخل باكستان. وفي

الوقت نفسه، تقوم العلاقات السعودية الباكستانية على أسس متينة، ويتوقع أن تنمو بقوة في المستقبل. والجدير بالذكر أنه، في مواجهة الجدل المستعر، لم يكن هناك أي بيان رسمي من باكستان يؤكد عدم وجود أي اتفاق نووي مقترح بين الرياض وإسلام آباد في المستقبل القريب. وبالتالي، وبالنظر إلى مفهوم «المصالح الدائمة»، من المؤكد بوضوح أنه يمكن للمصالح المتبادلة أن تحدث تقارباً أكثر بين السعودية وباكستان والصين معاً.

في التحليل النهائي، يمكن افتراض أن المملكة العربية السعودية بالفعل موضوعة «على الرف» بالنسبة للطاقة النووية. ويتمثل الافتراض الأساسي بأن الرياض استثمرت في برنامج الأسلحة النووية الباكستانية على أساس أنه «إذا طلب السعوديون الأسلحة في أي وقت من الأوقات، فسيتم نقلها على الفور من باكستان». ومن المفهوم أنه سيتعين وضع الكثير من الأمور على المحك بين الرياض وباكستان قبل الدخول في أي تعاون نووي، ولكن من المهم أيضاً أن ندرك حقيقة أنه بالنظر إلى زيادة التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من السعودية وباكستان، فإن نفوذ واشنطن يتراجع ببطء هناك. وما لم تتحرك الولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي، في الوقت المناسب، سيصعب وقف أي اتفاق نووي مزعزع للاستقرار بين السعودية وباكستان.

الهوامش

1. Bruce Riedel, “Enduring Allies: Pakistan’s Partnership with Saudi Arabia Runs Deeper,” Brookings Institution, December 9, 20, p.20 at http://www.brookings.edu/~/media/research/files/articles/2020%09/2/saudi%20arabia%20pakistan%20riedel/209_saudi_arabia_pakistan_riedel.pdf

2. “Saudis ‘eye Pakistani nukes’ to face Iran,” United Press International, September 5, 20 and Julian Borger, “Pakistan’s bomb and Saudi Arabia,” The Guardian, May , 200 at http://www.theguardian.com/world/julian-borger-global-security-blog/200…

3. Ibid.

4. Ibid.

5. Christopher Clary & Mara E. Karlin, “The Pak-Saudi Nuke, and How to Stop It,” The American Interest, https://doc-0c-g-apps-viewer.googleusercontent.com/viewer/secure/pdf/bd6hf233jp3emcusasc4f9u6jpn2v3im/i0u25jnktieersdnaulqfjuujibb2rmg/385722575000/gmail/499488348382393898ACFrOgCimflmLU6OzOzewxSzXwdbGaJ4nMXk9QmZCmRkjnPedvJFhTCG_PfmvpfUWKfwAWdE8BTWZ3TlR6Q4l9j9Z3bge_mhujxJ32rx0rx7STc3Z4O54-Ckx4bhM=/bd6hf233jp3emcusasc4f9u6jpn2v3im/a2mlrb8rp42967hkrcneh826432e8a/385726625000/gmail/499488348382393898ACFrOgCimflmLU6OzOzewxSzXwdbGaJ4nMXk9QmZCmRkjnPedvJFhTCG_PfmvpfUWKfwAWdE8BTWZ3TlR6Q4l9j9Z3bge_mhujxJ32rx0rx7STc3Z4O54-Ckx4bhM=/bd6hf233jp3emcusasc4f9u6jpn2v3im/qup43cnndmmf58ncn5g3hldjig5lk7i/385733600000/gmail/499488348382393898ACFrOgCimflmLU6OzOzewxSzXwdbGaJ4nMXk9QmZCmRkjnPedvJFhTCG_PfmvpfUWKfwAWdE8BTWZ3TlR6Q4l9j9Z3bge_mhujxJ32rx0rx7STc3Z4O54-

Ckx4bhM=/bd6hf233jp3emcusasc4f9u6jpn2v3im/e930roqibacenlb2fpvjfelvlekq jb/385734275000/gmail/499488348382393898ACFrOgCimflmLU6OzOzewxSzX wdbGaJ4nMXk9QmZCmRkjnPedvJFhTCG_PfmvpfUWKfwAWdE8BTWZ3TlR6Q4l 9j9Z3bge_mhujxJ32rx0rx7STc3Z4O54-Ckx4bhM=?nonce=k9o6krih573uq&hash= 9i42b6fdcku4uoschbuhio6btiujv57&user=499488348382393898&print=true

6. Feroz Hassan Khan, Eating Grass: The Making of the Pakistani Bomb (Stanford, CA: Stanford University Press, 202), p.383.

7. "Annual Arab Public Opinion Survey," University of Maryland with Zogby International, June-July 200 at http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/20020%05/8/arab... p.5.

8. Heidy Rehman, "Saudi Petrochemicals: The End of the Magic Porridge Pot?" Citigroup, London, September 4, 202, p. 5.

9. Ibid.

10. "Nuclear Power in Saudi Arabia," World Nuclear Association, September 203 at http://world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-O-S/Saudi-Arabia/

11. Ibid.

12. Ibid.

13. Joe Avancena, "Kingdom's road map to nuclear energy outlined," Saudi Gazette, February 22, 202 at http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20202228085

14. Bruce Riedel, "Enduring Allies," op. cit.,

15. Simon Henderson, "Toward a Saudi Nuclear Option: The Saudi-Pakistani Summit," The Washington Institute, Policy #793, October 6, 2003 at http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/toward-a-saudi-n...

نحو نظام عالمي جديد

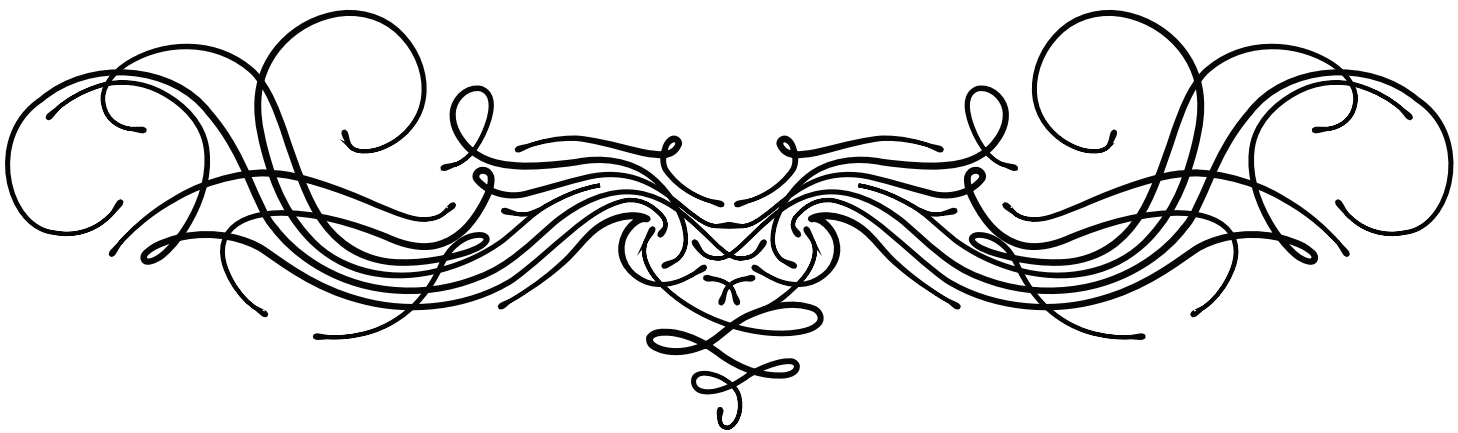

العلاقات الصينية ـ الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية

Sino-US Relations and the US Economic and Political Variables

DIFAF

العلاقات الصينية ـ الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية

Chen Dongxiao

ترجمة: عناية ناصر

منذ توليه السلطة عام 2009، كانت الأولوية بالنسبة لإدارة أوباما إعادة الإعمار المحلي، وإعادة تخطيط وتوازن الاستراتيجيات الخارجية الأمريكية من أجل تنشيط القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، كما قامت بدفع الإصلاحات الاجتماعية والأجندات الرئيسية الأخرى للسياسة الداخلية قدماً. ويستمر الرئيس أوباما وإدارته في ولايته الثانية بالعمل بتصور أن الحكم هو «الشؤون الداخلية بدعم من الأداء في الخارج».

أما من حيث سياسة واشنطن تجاه الصين فيحاول المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة إحداث تغييرات عميقة في الصين، من منطلق أن للصين تأثيراً بارزاً على نحو متزايد على المجتمع الأمريكي، وكذلك على بيئة القرارات السياسة التي تعمل فيها الإدارة الأمريكية في تعاملاتها مع الصين.

تبدأ هذه الورقة بتحليل إعادة التصحيح الاقتصادي الحالي للولايات المتحدة واتجاهات التنمية، وبعد ذلك الانتقال إلى دراسة التغيرات المحتملة متعددة الأوجه في العلاقات الصينية الأمريكية، اعتماداً على أولويات إدارة أوباما ووجهات النظر الأمريكية السائدة حول الصين. وفي الختام ستقدم هذه الورقة بعض الأفكار حول كيفية بناء نوع جديد من العلاقات بين الصين والولايات

---

*يعمل رئيساً لمعهد شنغهاي للدراسات الدولية ـ الصين

http://www.ciis.org.cn/english/20306/2-/content_65803.htm

أولاً – لا يزال الاقتصاد الأمريكي في وضع إعادة الهيكلة

في الوقت الحاضر، يشكل الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة ورأي الجمهور حول التنمية الاقتصادية العاملين المحليين الأكثر تأثيراً على السياسة الخارجية لواشنطن، بما في ذلك علاقاتها مع الصين. وقد أصبح هذان العاملان من الأولويات في السياسات الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة. وتذكر لجنة الـ 100 في «التصورات العامة الأمريكية الصينية لاستطلاع آراء 2012»، أن الرأي العام الأمريكي والنخبة (بما في ذلك واضعو السياسات وقادة الأعمال وقادة الرأي والشخصيات الاجتماعية الأخرى) يعتبرون «الوظائف والاقتصاد» المشاكل الأكثر حدة التي تواجه الولايات المتحدة. وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل حاد مقارنة مع استطلاع مماثل أجري عام 2007 (قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي). وبالمثل، كانت القضايا الاقتصادية والتجارية الموضوعات الرئيسية في الانتخابات الرئاسية لعام 2012، والأكثر تأثيراً على نتائج الانتخابات، فضلاً عن السجالات الانتخابية حول القضايا المتعلقة بالصين.

بطبيعة الحال، يستمر النمو الاقتصادي الأمريكي وإحساس الشعب الأمريكي بوضعه الاقتصادي في تأثيرهما على الاهتمام الدبلوماسي للولايات المتحدة، مما يساعد في تحديد المكاسب والخسائر في الأداء الدبلوماسي الأمريكي.

كيف يمكن تقييم الوضع الاقتصادي الحالي للولايات المتحدة الأمريكية؟

بصفة عامة، كان اقتصاد الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية يعيش انتعاشاً اقتصادياً نسبياً. فمن حيث معدل النمو الاقتصادي كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 سلبياً بنسبة 3.1 في المئة، ولكن في عام 2010 كان سلبياً بنسبة 2.4 في المئة فقط، وفي عام 2011 كان 1.8 في المئة، ووصل في عام 2012 إلى 2.2 في المئة. واستمر الاقتصاد بالحفاظ على معدل النمو 2.4 في المئة في الربع الأول من عام 2013، ويتوقع أن يصل إلى معدل نمو سنوي قدره 2.5 في المئة. كما

شهد سوق العمل الأمريكي، على مدى العامين الماضيين، بعض التحسن أيضاً، مع الانخفاض البطيء في البطالة من ذروتها البالغة 10 في المئة عام 2009 إلى مستوى 7.5 في المئة. في عام 2013، وظلت مطالبات البطالة الأولية الأسبوعية بحدود من 344 ألف طلب إلى 369 ألف طلب، وهو مستوى أقل من شباط عام 2008. استنادا إلى التجربة السابقة، وهو رقم أقل من 375 ألف لمطالبات البطالة الأولية، مما يشير إلى أن سوق العمل في تحسن وأن وضع البطالة أصبح مستقراً.

ويعزى التحسن الاقتصادي في الولايات المتحدة على مدى العامين الماضيين إلى العاملين التاليين:

أولاً: أظهرت المشاريع الأمريكية المحفزة، من حيث التكلفة المخفضة والأخبار الجيدة متوسطة وطويلة الأجل مثل الابتكار التكنولوجي وثورة الغاز الصخري، رغبة متزايدة لزيادة الاستثمار، إذ نمت الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الربع الأول من عام 2013 بنسبة 4.3 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الذي سبقه، على الرغم من أنها انخفضت قليلاً مقارنة مع الربع السابق. وساهم هذا بنمو قدره 1.16 في المئة للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، مظهراً زيادة تقارب 49 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق له. وتشمل هذه الأخبار الإيجابية، متوسطة وطويلة المدى، أيضا عوامل النمو السكاني الأمريكي، فمقارنة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى التي شهدت الشيخوخة بسرعة وحتى تقلص السكان، فإن سكان الولايات المتحدة سيستمرون في النمو في المستقبل، وبإضافة 93 مليون نسمة بحلول منتصف القرن بعد وصوله إلى مجموع السكان البالغ 400 مليون نسمة. فإن اتجاه شيخوخة السكان في الولايات المتحدة سيكون أبطأ من الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

ثانياً: حققت بعض الولايات والحكومات المحلية نجاحاً أولياً في جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية والبدء في إصلاح قوانين الهجرة والقوانين والأنظمة الضريبية. ونتيجة لذلك، بدأت الاقتصادات المحلية بإظهار بعض الحيوية. بالإضافة

إلى ذلك، في الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الكبرى الأخرى في العالم لا تزال في حالة ركود (مثل الاتحاد الأوروبي)، أو تعاني من معدلات النمو المنخفضة (مثل الاقتصادات الناشئة)، كانت الولايات المتحدة تشهد تحسناً في سوق الإسكان وسوق الأوراق المالية، وبالتالي تحقيق المزيد من «ثقة» الأمريكيين في القدرات المؤسسية والاقتصادية الأمريكية المجددة. ومقارنة مع مشاعر الشعب الأمريكي قبل عامين، ازداد التفاؤل بالاقتصاد الأمريكي، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو للأبحاث» أنه في نهاية عام 2009، كان 8٪ فقط من الأمريكيين يشعرون أن «الاقتصاد كان في حالة ممتازة أو جيدة»، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 16٪ في آذار 2013.

وعلى الرغم من أن الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة اكتسب زخما، فقد عانت أمريكا لتنشيط نفسها اقتصاديا بعد الأزمة المالية في عام 2008، والركود الاقتصادي العالمي، **وثمة ثلاثة عوامل هيكلية رئيسية ما تزال تقيد النمو الاقتصادي الأمريكي المتوسط والطويل الأجل:**

أولاً: يواجه الاقتصاد الأمريكي الآن «ظاهرة الثنائية القصوى» الشديدة من حيث بنيته الاقتصادية، إذ تتألف الولايات المتحدة من بعدين حديين: القطاعات ذات القيمة المضافة العالية للخدمات المالية، والأبحاث، والتطوير وتصميم الصناعات، مقابل قطاعات النهاية المنخفضة مع الإنتاجيات المنخفضة نسبيا والقيم المضافة المنخفضة. ونتيجة لذلك لايزال أمام انتعاش التصنيع طريق طويل ليجتازه. أما من حيث هيكل العمالة في الولايات المتحدة، فإن قوة العمل تأخذ اتجاهين حديين أيضاً: المتلقون تعليماً عالياً وذوو المهارات العالية من جهة، والأقل تعليماً والذين تقطعت بهم السبل والأقل مهارة من جهة أخرى. وأدى ذلك بالتالي إلى قصور خطير في العمال الفنيين المتوسطين وذوي المهارات العالية. وبعد الأزمة المالية، وجدت قطاعات الصناعات التحويلية (بما في ذلك الطاقة والتعدين) صعوبة في توظيف العمال المؤهلين والذين يبلغ مجموعهم أكثر من 200 ألف سنوياً، كما عرقل «نقص العمال المهرة» انتعاش

التصنيع. أما بالنسبة لهيكلة الإيرادات، فإن الفجوة بين المجموعات ذات الدخل المرتفع والدخل المنخفض آخذة في الاتساع، مع الانخفاض في المجموعات ذات الدخل المتوسط . وبمواجهة الأزمة الاقتصادية والركود، أصبح كبار السن والشباب منخرطين في المنافسة على طلبات التوظيف، والرعاية والموارد الاجتماعية الأخرى. وفي الوقت نفسه، لا يزال «التنافس بين الأجيال» حاداً .

ثانياً، تبقى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على الاستدامة المالية أمراً غير مؤكداً، فضغط الديون يبدو قد خف بسبب «خفض الانفاق التلقائي»، كما انخفضت نسبة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 4 في المئة. وفي الوقت نفسه، فإن المعضلة الهيكلية لدين الولايات المتحدة طويل الأجل والتوقعات المالية لا تزال كما هي. وفي الوقت الحاضر. ورغم عدم وجود توافق في الآراء بشأن خفض التكاليف بين السلطة التنفيذية والكونغرس، تسعى الإدارة الأمريكية لزيادة الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والإنفاق على مجالات الرعاية الاجتماعية الأخرى. ويتوجب عليها القيام بذلك جزئياً، بسبب اتجاهات الشيخوخة لدى السكان وجزئياً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، سيتم تشديد نفقات الحكومة على الدفاع والتعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية، وسيؤدي هذا بدوره إلى تكثيف الحلقة المفرغة المعيشة، ولايتعلق ذلك بالكماليات التي قد تخرج عن الاستطاعة فحسب، بل بتلك المتعلقة بأساسيات الحياة، في ظل الديون المفرطة. وتواجه إدارة أوباما، من ناحية، معضلة خفض الضرائب الحكومية والمزيد من الضمانات التي يطالب بها عامة الشعب الأمريكي، ومن ناحية أخرى، عليها أن تواجه المهمة الصعبة المتمثلة بالاستثمار في المستقبل (مثل البحوث والتنمية، والتعليم، والبنية التحتية، الخ) دون أن تصبح «حكومة ضخمة».

ثالثاً: ستكون مهمة التنشيط الشامل لاقتصاد الولايات المتحدة مهمة شاقة، فرغم حدوث تحسينات مضطردة في السياسة الأمريكية الاقتصادية الشاملة في الآونة الأخيرة، وفي الابتكار التكنولوجي ومشاريع الابتكارات والتي أثرت إيجاباً على القدرة

التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، إلا أن الأنظمة الضريبية المعقدة، ونظام التعليم الأساسي غير الفعال، وندرة اليد العاملة الماهرة والمشاكل الهيكلية الأخرى تقيد التنافسية الاقتصادية الأمريكية. وستحدد القدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية، في المستقبل، من خلال الإصلاحات الرئيسية التي ستجرى على نظامها الضريبي، وسياسة الهجرة، والتعليم الأساسي.

وعلى الرغم من ازدياد توافق الآراء حول الإصلاح في هذه المجالات الثلاثة، إلا أن الحكومة الاتحادية لاتزال بعيدة عن اتخاذ إجراءات في هذه المجالات. بالإضافة إلى ذلك، يعيق المأزق السياسي الحالي في واشنطن، وبشكل كبير، تحسن القدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية. لقد أجبر التغيير الديموغرافي في الولايات المتحدة الديمقراطيين والجمهوريين على إجراء تعديلات مقابلة لهذا التغيير، لاسيما ماتعلق بالضغوط المتزايدة على الجمهوريين للقيام باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بإصلاح سياسة الهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن «الآثار السلبية» التي قد تنتج عن ثورة «الغاز الصخري» لا يمكن تجاهلها، فالاعتماد الأمريكي على النفط الرخيص «الصخر الزيتي» والغاز الوفير يمكن أن يحد من التطورات المستقبلية في مجال الطاقة المتجددة والصناعات منخفضة الكربون.

وباختصار، فإن اقتصاد الولايات المتحدة لا يزال في مرحلة مهمة من التكيف الهيكلي والتحول. وفي الوقت الحاضر، نحن نواجه مشهداً تبدو فيه العوامل الاقتصادية الإيجابية والسلبية متشابكة، وتأثيراتها المعقدة على آفاق التنمية الأمريكية متوسطة وطويلة الأجل غير مؤكدة. ولكن بالإمكان القول إن تقديم وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الرئيسية والقرارات الاستراتيجية بنجاح، وعلى وجه الخصوص تلك الإصلاحات المتعلقة بالهجرة والضرائب والتعليم، ستقرر ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون قادرة على إنعاش نفسها اقتصادياً.

ثانياً: ولاية أوباما الثانية تركز على القضايا المحلية

لم يغير الرئيس باراك أوباما استراتيجية حكمه :»إعادة الإعمار محلياً، وإعادة الضبط خارجياً « خلال فترة ولايته الثانية. فمن ناحية، تسعى إدارة أوباما جاهدة

لوضع قانون إصلاح نظام الرعاية الصحية حيز التنفيذ، في الوقت الذي تقوم به باتخاذ إجراءات بشأن الهجرة، وضبط السلاح، والضمان الاجتماعي والتعليم، ليكون ذلك الإنجازات المحلية لإرث أوباما، وليرسي الأساس المتين للديمقراطيين في الانتخابات النصفية عام 2014، والانتخابات الرئاسية عام 2016. ومن ناحية أخرى، يحاول الجمهوريون في الكونغرس زيادة القيود على الرئيس في ولايته الثانية. وتشير حقيقة أن معدل شعبية الرئيس أوباما لم تتأثر بالفضائح أو الخلافات الأخيرة إلى أن الشعب الأمريكي أكثر اهتماماً بالأداء الاقتصادي للحكومة، وسيؤدي هذا بدوره إلى تعزيز ثقة الحكومة في التركيز على أجندة التنمية الاقتصادية المحلية.

كان للسياسة الاقتصادية للإدارة الأمريكية خلال فترة ولاية أوباما الثانية أربع أولويات: خلق المزيد من فرص العمل هو دون شك رقم واحد في هذه القائمة. فوفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة العمل الأمريكية، خسر ما مجموعه 6.3 مليون شخص وظائفهم منذ عام 2008 نتيجة الأزمة المالية. وبحلول حزيران عام 2013، كان قد تم خلق خمسة ملايين وظيفة خلال الانتعاش الاقتصادي، ولكن مازال هناك 1.3 مليون بحاجة ليعودوا إلى مستويات ما قبل الأزمة، ولا يشمل هذا الرقم الأشخاص الذين فقدوا الأمل في فرص العمل. كما يشكل الشباب العاطلون عن العمل مصدر قلق خاص. فقد أظهر استطلاع لمعهد «جالوب» في حزيران 2013 أن 44٪ فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 – 29 سنة يعملون بدوام كامل، وهو رقم أقل بنسبة 3 في المئة عما كان عليه في عام 2012، وأقل بكثير من المستوى الذي بلغه منذ ثلاث سنوات. إن نصف العاطلين عن العمل تقريباً هم تحت سن الـ 34، وبذلك تصبح الولايات المتحدة واحدة من الاقتصادات الرئيسية المتقدمة بالنسب المرتفعة جداً للشباب العاطلين عن العمل.

الأولوية الثانية هي مسألة توزيع الدخل من أجل كبح المزيد من الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وتظهر أحدث استطلاعات الرأي أنه على الرغم من أن الرئيس أوباما أكد مراراً وتكراراً على حلم الطبقة الوسطى الأمريكية بصعود هذه الطبقة الاجتماعية،

إلا أن الاحتمالات لا تدعو للتفاؤل جداً. لقد شهدت الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة انخفاضاً في الدخل مع تعافي الاقتصاد، ووفقاً للإحصاءات التي الصادرة عن المؤسسات البحثية الأمريكية، انخفض متوسط دخل الأسرة بنسبة 4.4 في المئة منذ حزيران 2009، عندما أعلنت الإدارة الأمريكية محاولات تحقيق الانتعاش الاقتصادي، ليصل الآن إلى 6.1 في المئة أقل من مستوى ما قبل الأزمة في عام 2007، وهذا يظهر انخفاضاً في المستوى المعيشي للعائلات الأمريكية العادية. وتظهر بيانات البنك الاحتياطي الاتحادي أن صافي أصول الأسرة المتوسطة قد انخفض بنسبة 39 في المئة منذ عام 2009، في الوقت الذي شهدت فيه معظم الأسر الغنية في أمريكا ارتفاعاً في صافي أصولها. وإذا لم يتغير هذا الوضع، سيتأثر أساس حكم الرئيس أوباما وآفاق رهانات الديمقراطيين على انتخابات عام 2014، وكذلك في عام 2016.

أما الأولوية الثالثة فهي تحسين الإنتاجية الأمريكية وتعزيز قدرتها التنافسية في العالم من خلال تشجيع سياسات الحكومة إنتاج الأبحاث وتطويرها، والاستثمار في التعليم، وإصلاح قوانين الهجرة، وخفض الضرائب على الشركات. لقد انخفضت القدرة التنافسية الأمريكية في العالم،على مدى السنوات الـ 20 الماضية، بشكل مستمر، ولكن التدابير المتخذة من قبل الحكومة الاتحادية لا تزال في مراحل التخطيط مع عدم إحراز أي تقدم ملموس. وبما أن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لإحراز تقدم في الإصلاح التربوي، فقد اعتبر تخفيض الضريبة على الشركات التدبير الأكثر فعالية في المدى القصير لإحراز تقدم في تحسين القدرة التنافسية للشركات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

والأولوية الأخيرة هي الشروع فيما يمكن تسميته «سياسة التجارة الاستباقية»، وتأمل إدارة أوباما الحصول على موافقة الكونغرس على «سلطة تشجيع التجارة» TPA، والمعروفة أيضا باسم «سلطة تجارة المسار السريع»، كما قامت بجهود لتعزيز المفاوضات حول «اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ» TPP، و«اتفاقية شراكة

التجارة والاستثمار عبر الأطلسي» TTIP. لكن، بتعزيز سياسة تجارية أكثر نشاطاً، ستواجه إدارة أوباما تحديات كبيرة من الديمقراطيين الذين يعتقدون بما يسمونه «التجارة العادلة». كما أن مفاوضات التجارة والاستثمار لا تقلق عمالة الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضاً قيادة البلاد وهي تحاول إعادة البناء المستقبلي للنظام الاقتصادي والتجاري الإقليمي والعالمي.

يواجه الرئيس أوباما، في فترة ولايته الثانية، الضغط، وهو يسعى من أجل تحقيق أهدافه في الداخل. وأول هذه الضغوطات يتعلق بالتغلب على القيود المكثفة التي يضعها الجمهوريون في الكونغرس، من أجل منع الديمقراطيين من تمرير أجندتهم، خاصة وأن الحزب الجمهوري قام بتعزيز انضباطه، ودعا أعضاءه إلى العمل بموجب سياسة خط الحزب، ولكشف «الفضائح السياسية» المرتبطة بالحكومة في محاولة لتسريع رئاسة «البطة العرجاء»، والاستفادة الكاملة من وسائل الاتصالات مثل الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة لتحصين «الوعي المتأصل» لأنصار الحزب الجمهوري ضد الرئيس أوباما والحزب الديمقراطي.

وثاني هذه الضغوط الكبيرة، الداخلية منها والخارجية، يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية السورية. بالنظر إلى الدروس المستفادة من أفغانستان والعراق، وكذلك مشاعر سأم الرأي العام الأمريكي من الحروب. والرئيس أوباما الذي يحبذ عملاً سياسياً محدداً بدل القفز إلى التدخل في سورية، يواجه ضغوطاً متزايدة من المتشددين الجمهوريين وحلفاء أمريكا الذين يحبذون التدخل، وسيكون من الصعب بالنسبة لإدارة أوباما كبح جماحهم، ولذلك فإن معالجة واشنطن للقضية السورية تشكل تحدياً لأجندة أوباما الأساسية.

ثالثاً- تغيرات جديدة في كيفية رؤية أمريكا الصين

سلط اندلاع الأزمة المالية في عام 2008 الضوء على الاعتماد الترابط الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة من جهة، ولكن من ناحية أخرى، ومع تطور

الاقتصاد والقوة الشاملة للبلدين في السنوات الأخيرة، طورت أمريكا تغييرات جديدة بآرائها بشأن الصين. فقد تحولت وجهات نظر الولايات المتحدة المتطورة حول الصين، بطريقة متنوعة وتفاعلية، لتكون عقلانية وبراغماتية. ومن بين أولئك الذين يبدون حسن النية تجاه الصين، هناك المزيد من الناس العاديين أكثر من واضعي السياسات، والمزيد من رجال الأعمال من السياسيين والأكاديميين. ويستحق تغيير الآراء بين السياسيين الأمريكيين ورجال الأعمال وقادة الرأي (وخاصة أولئك في صهاريج الفكر والرأي والأوساط الأكاديمية) اهتماماً خاصاً.

لقد أصبحت التقييمات المتعلقة بتطور الصين ودورها في العالم من قبل الشخصيات السياسية في الولايات المتحدة، لا سيما في القطاع الإداري الذي يضع وينفذ السياسة الخارجية، واقعية على نحو متزايد. أما بخصوص التنمية المستقبلية للصين، فإن وجهة النظر السائدة من قبل إدارة أوباما، لاسيما الإدارة «الخبيرة بالصين» تذهب إلى أن الصين، ذات التجربة التاريخية الفريدة من نوعها، ستواصل الإصلاح والانفتاح وعدم السير على خطى الاتحاد السوفييتي السابق. وقد أنشأت الصين نظاما اجتماعياً منفتحاً ومتعدداً على نحو متزايد، مما يثبت أن الحزب الشيوعي الصيني لديه قدرة قوية على الإصلاح والتكيف. وفيما يتعلق بدور الصين في الساحة العالمية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأمريكية، فإن وجهة النظر السائدة من جانب إدارة أوباما ترى أيضاً أن الصين والولايات المتحدة لاتشكلان ما يمكن تسميته بـ «مجموعة الاثنتين»، ولا تشكلان طرفا «حرب باردة جديدة».

تعقدت العلاقة بين الطرفين، والمتسمة بالمنافسة والتعاون. فمن جهة، لا تزال الولايات المتحدة تستمر بالاعتراف الكامل بأهمية تطور الصين في المنطقة وكذلك في العالم. وبحسب التوقعات حول المسؤوليات الدولية الكبرى للصين، فإن مخاوف الحكومة الصينية تتركز على تعزيز مكانتها الدولية بدلاً من اتخاذ الإجراءات المغامرة في الخارج، ويجب على الولايات المتحدة الترحيب بصعود الصين، وكذلك بدورها الشرعي المتنامي. ومن ناحية أخرى لا تنكر الولايات المتحدة أن هناك فرقاً وتناقضاً وتنافساً بين الصين والولايات المتحدة في العلاقات الدولية. ولكن الولايات المتحدة

تشدد على إدارة هذه العلاقة التنافسية من خلال القوانين، ومحاولة انتظام صعود الصين مع الأعراف والقوانين الدولية، وذلك لمنع المنافسة الفوضوية أو السيئة بين البلدين. وقد ساعد الانتعاش الاقتصادي الأخير للولايات المتحدة على زيادة ثقتها. وأكدت واشنطن، من خلال تنفيذ سياستها نحو الصين، أنه يتوجب على الصين العمل وفقا للقواعد الدولية. وقد لخصت الملاحظات الافتتاحية لنائب الرئيس جو بايدن الافتتاحية للجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي في 10 تموز 2013 موقف الإدارة الأمريكية بهذا الخصوص.

عززت وجهات نظر إدارة أوباما المتزايدة الواقعية عن الصين، عملية «الاستراتيجية ذات الشقين» تجاه الصين. وقد انعكس هذا الموقف أيضاً في الرد الأمريكي على مبادرة الصين لـ «بناء» نوع جديد من العلاقات بين الدول الكبرى. فمنذ أن قدمت الحكومة الصينية هذه المبادرة في أوائل عام 2012، اعترف القادة الأمريكيون وكبار المسؤولين، في مختلف المناسبات الثنائية ومتعددة الأطراف، بهذا الهدف وأهميته الاستراتيجية. لكن الولايات المتحدة قالت بوضوح أن جوهر هذه العلاقات الجديدة ينبغي أن يشمل توسيع السوق الصينية، وزيادة الشفافية العسكرية الصينية، وتلبية متطلبات واشنطن حول الأمن السيبيري، والقضية النووية لكوريا الديمقراطية. وسينظر إلى كيفية تعامل الصين مع مخاوف أمريكا المحددة (كما خلال قضية سنودن) على أنه «نقطة مرجعية» لاختبار صدق الصين في تعزيز نوع جديد للعلاقات رئيسية بين البلدين.

أما بالنسبة لآراء مجتمع الأعمال الأمريكي، وللنخبة في البلاد، فإن وجهات النظر هذه معظمها إيجابية حول الصين. فقد بين استطلاع 2012 لـ «لجنة الـ 100» حول مواقف الصين والولايات المتحدة تجاه بعضهما البعض، أن أكثر من 72 في المئة من رجال الأعمال لديهم وجهة نظر إيجابية حول الصين، في حين حمل 55 في المئة فقط من الجمهور وجهة النظر نفسها، كما أن 62 في المئة من قادة الرأي و42 في المئة من صناع القرار يحملون وجهة نظر إيجابية عن الصين. وقد ازدادت وجهات نظر رجال الأعمال الإيجابية عن الصين بنسبة 18 في المئة مقارنة بما كانت عليه قبل

خمس سنوات، وهي أعلى زيادة بين قطاعات السكان التي تم استطلاع آرائها. وفيما يتعلق بمسألة الدور المستقبلي للصين في الاقتصاد العالمي، تعتقد نخبة من رجال الأعمال ممن تمت مقابلتهم أنه من المحتمل أن تلعب الصين ثلاثة أدوار رئيسية، فهي أكبر سوق استهلاكية في العالم (71 في المئة)، وهي أكبر مصدر في العالم (70 في المائة)، وهي كذلك هدف رئيسي في المنطقة للاستعانة بمصادر خارجية في الصناعة التحويلية (55 في المئة). ومن بين هذه المجالات، ازدادت نسبة أولئك الذين يعتقدون أن الصين ستصبح أكبر سوق استهلاكية بنسبة 19 في المئة مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات.

يعتبر رجال الأعمال الأمريكيون الصين سوقاً كبرى محتملة للاستثمار والتصدير، ولكن في الوقت نفسه ينظرون إلى الصين بوصفها منافساً قوياً للشركات الأمريكية. فقد أظهر مسح قام به مجلس الأعمال الأمريكي الصيني USCBC حول المشاريع الأمريكية في الصين أنه في ظل انتعاش عالمي هش وغير مستقر، فإن النمو المضطرد للسوق الصينية جذاب جداً للشركات الأمريكية. ووفقاً لاستطلاع «بيئة الأعمال في الصين عام 2012» الذي صدر قبل مجلس الأعمال الأمريكي الصيني، فإن ما يقارب من 90 في المئة، من بين 240 شركة أمريكية تستثمر في الصين، دَورت أرباحها في عام 2011. وكانت تلك أعلى نسبة سجلتها استطلاعات مجلس الأعمال الأمريكي الصيني USCBC على مدى السنوات السبع الماضية. وكان 75 في المئة من تلك الشركات متفائلاً بشأن الأرباح في العام الذي تلاه، في حين قال 75 في المئة أن ربحيتها في الصين كانت أفضل من ذلك، أو معادلة للأسواق العالمية الأخرى. وأخيراً، قال الثلثان إنهم سيواصلون الاستثمار أكثر في الصين.

وعلى الرغم من حقيقة أن النمو الاقتصادي الصيني الحالي هو متغير السرعة، فإن الغالبية العظمى من الشركات الأمريكية التي تستثمر في الصين، وخاصة الشركات الكبرى، ما تزال تنظر إلى الصين باعتبارها «سوقاً ناشئة هاماً لفترة طويلة قادمة». بالإضافة إلى ذلك، تنعكس جاذبية السوق الصينية للشركات الأمريكية في زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى الصين.

ومقابل ذلك، استشعر مجتمع الأعمال الأمريكي، وخلال السنوات القليلة الماضية، الضغوط التنافسية المتزايدة من الصين، إذ قالت «لجنة الـ 100» في استطلاع لنخبة رجال الأعمال الأمريكية أن ثلثي من شملهم الاستطلاع يعتقدون أن الظهور الاقتصادي للصين سيشكل تهديداً خطيراً أو محتملاً للولايات المتحدة، بما في ذلك فقدان الوظائف التي يسببها العجز التجاري المستمر والاستعانة بمصادر خارجية. كما تحتل المخاوف بشأن حماية الصين غير الكافية لحقوق الملكية الفكرية المرتبة الأولى بين هذه المخاوف.

وفي الآونة الأخيرة، تعكس الاتهامات الأمريكية – التي لا أساس لها من الصحة – للصين بأنها تقوم «بسرقة الأسرار التجارية الأمريكية من خلال شبكة الانترنت» أيضاً المخاوف الأمريكية من أن مزايا أمريكا التكنولوجية تضعف مع التقدم التكنولوجي الصيني. فوفقاً لاستطلاع بيئة الأعمال الصيني عام 2012، والذي أجري من قبل مجلس الأعمال الأمريكي الصيني، تفرض السوق الصينية تحدياً متزايداً للشركات الأمريكية. وتكمن هذه التحديات في المنافسة الشرسة على نحو متزايد في الموارد البشرية، والقيود الناجمة عن نظام الموافقة الإدارية، وزيادة القدرة التنافسية من قبل الشركات الصينية، وارتفاع التكاليف التشغيلية وحماية حقوق الملكية الفكرية. هذه التحديات تجعل ما يقرب من 45 في المئة من الشركات الأمريكية في الصين تعتقد أن البيئة التنافسية أصبحت أكثر حدة مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات.

تشكل صهاريج التفكير الأمريكية والأوساط الأكاديمية قوة هامة تؤثر على الرأي العام الأمريكي بخصوص الصين. وباختصار، فإن الآراء هنا متنوعة وإيجابية نسبياً. ومع ذلك، ومع صعود القوة الوطنية الشاملة للصين، والنكسات التي منيت بها الولايات المتحدة أثناء الأزمة المالية، يسود رأي حول ما يسمى «الحزم تجاه الصين»، وتعتقد بعض مؤسسات الفكر والرأي أن وجهة نظر الصين عن «تراجع الولايات المتحدة الأمريكية» تعزز «الثقة المفرطة» للصين، في وقت تتطلب فيه حاجة الصين لـ «الاستقرار في الداخل» «تموضعاً حازماً في الخارج». ويشير الأستاذ في جامعة هارفارد اليستر إيان جونستون، في تحليل «الحزم تجاه الصين»، إلى أن وجهة النظر

السائدة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية التي تدافع عن «السياسة الحازمة تجاه الصين» متأرجحة كثيراً في وسائل الإعلام (بما في ذلك وسائل الإعلام الجديدة)، وهذه الآراء تفتقر في كثير من الأحيان إلى « تعريف واضح، إذا ما تجاوزنا المقارنات الدقيقة»، ويشكل بعض هذه الآراء ردود أفعال قوية مفرطة من الولايات المتحدة بدلاً من سياسة حازمة تجاه الصين. ويبدي اليستر قلقه من أن الآراء المتعلقة بـ «الحزم تجاه الصين» قد تزيد الضغط على مساحة الرأي العام الأمريكي حول السياسة الخارجية للصين، وإضعاف حساسية علماء أمريكا حول أفكار جديدة وسياسات جديدة تتعلق بالدبلوماسية الصينية.

يمكن إثبات وجهة النظر أعلاه من خلال ردود الأفعال المتباينة المكتسبة تجاه مبادرة الصين لبناء نوع جديد من العلاقة بين الصين والولايات المتحدة. ويستند اقتراح الصين بناء نوع جديد من العلاقات على «اللا صراع واللا مواجهة والاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ». وقد تلقت هذه المبادرة رداً إيجابياً من جانب إدارة أوباما، كما استقطبت أيضاً الاهتمام التدريجي من الأكاديميين والعلماء الأمريكيين، لكن عدداً غير قليل من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية والعلماء يشككون في قدرة البلدين على بناء نوع جديد لعلاقة تشكل علاقة رئيسية لهما. ويتمثل التساؤل الأول بالتخوف من وضع الولايات المتحدة في موقع ما يسمى بـ «الضرر»، وهو يعني أن قبول واشنطن الاقتراح الصيني المتعلق بسياسة «على قدم المساواة» مع الولايات المتحدة، إنما هو قبول من جانب واحد لمطالبات بكين بمصالحها الأساسية. ويتبدى التساؤل الثاني بما يسمى «التشكك» الذي يعني أن التعايش الذي يقع بين التنافس والتعاون بين البلدين سيحل محله تدريجياً المزيد من التنافس أكثر من التعاون. لذلك، وفي المستقبل، يجب أن تركز الصين والولايات المتحدة على التنافس أو حتى إدارة الصراع بدلاً من حديث الشعارات والمبادئ. بالإضافة إلى ذلك، هناك رأي آخر سائد هو أن الخلافات السياسية والأيديولوجية بين النظامين في الصين والولايات المتحدة ستزيد الصراع بين البلدين، وأن زيادة الصراع هذه أمر لا مفر منه، لا أكثر ولا أقل.

رابعاً: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية

تبدو أمريكا واقتصادها الآن في منتصف فترة إعادة التعديل والإصلاح بعد أن عبرت الأزمة المالية. ومنذ فوزها بولاية ثانية، تواصل إدارة أوباما التركيز على تنشيط الاقتصاد وزيادة فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة في العالم، كما تواصل، في الوقت نفسه، الإبقاء على علاقات صينية أمريكية مستقرة لن تساعد في حل المشاكل المحلية فحسب، ولكنها تشكل أيضاً أحد الشروط الأساسية لتركيز إدارة أوباما على «إعادة الإعمار محلياً وإعادة التكيف خارجياً». وقبل الانتخابات الأمريكية الأخيرة، كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع أن الحكومة الأمريكية ستغتنم هذه الفرصة لتعزيز علاقات مستقرة وصحية بين الولايات المتحدة والصين. لذلك يتوجب على الصين، على مدى السنوات القليلة المقبلة القادمة، معالجة علاقاتها مع الولايات المتحدة، والحفاظ على التوازن بين «إدارة الفرص» و«التوقعات المنطقية».

من ناحية، يجب على الصين الاستفادة بشكل عملي من النتائج الإيجابية التي تحققت في «قمة أننبرغ» لبناء أجندة العلاقات الثنائية في المستقبل، بما في ذلك إضافة المزيد من المواضيع إلى المحادثات الاستراتيجية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة وتحسين عملية التفاوض. ومن ناحية أخرى، يتعين على الصين توقع الواقع الداخلي المعقد الذي سيواجه الرئيس أوباما خلال فترة ولايته الثانية، بشكل كامل، وتوقع الآثار المترتبة على هذا الواقع على العلاقات الصينية الامريكية. وبالتالي، يتعين على الصين ألا يكون لديها توقعات مفرطة وغير واقعية حول العلاقات الثنائية، وبدلاً من ذلك، يتعين على الصين أن تسعى جاهدة لخلق بيئة ايجابية لتحسين العلاقات الثنائية.

هناك العديد من المسائل التي تهم الشعب الأمريكي في جميع مناحي الحياة: كيفية تعزيز العلاقة التكافلية بين الصين والولايات المتحدة، وخاصة في كيفية تحسين المنفعة المتبادلة والعلاقات الاقتصادية والتجارية الناجحة، وكيفية منع الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية من إلحاق الضرر وحتى الأذى بالعلاقات الثنائية الشاملة،

وكيفية جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية تلعب باستمرار دور «قطب الرحى» و«المحور» في العلاقات الثنائية.

وقد أظهر مجتمع الأعمال الأمريكي المزيد والمزيد من القلق إزاء التحديات المحتملة أمام القدرة التنافسية الصناعية الأمريكية التي يشكلها اقتصاد الصين المتحسن. وفي الوقت نفسه، أظهر أيضاً توقعات كبيرة حول الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، كما بدا أنه يعلق أهمية كبيرة على كيفية يخلق انفتاح الصين والإصلاحات الجارية المزيد من فرص السوق بالنسبة للشركات الأمريكية. وبالتالي، يتعين على الصين الجمع بين رفع مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين الولايات المتحدة، وتسريع تحسين نظام سوقها، وتعزيز وصول أكثر مساواة وانفتاحاً على السوق الأميركية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتعين على الصين القيام بما يلي:_

أولاً، دفع المحادثات بشأن اتفاقات الاستثمار بين البلدين إلى الأمام، ويتعين على الصين ألا ترى فقط الانفتاح المتبادل لكلا السوقين كمناورة دبلوماسية، وتسوية وتبادل المصالح، بل يجب أن تعتبر ذلك أيضاً آلية ضغط مفروضة ذاتياً، وفرصة استراتيجية بالنسبة للصين كي تبني نظام سوقها الخاص بها، وإجراء جولة جديدة من الإصلاح والانفتاح (في مجالات مثل القطاع المالي وقطاع الخدمات، وحماية الملكية الفكرية وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، من بين أمور أخرى). ومن خلال القيام بذلك، يمكن للصين بناء توافق في الآراء في الداخل وتحفيز الشركات الصينية لصقل القدرة التنافسية الدولية في بيئة أكثر انفتاحاً.

ثانياً، يتعين على الصين الاستفادة من الحاجة الماسة للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، والتعلم من التجارب الاستثمارية الناجحة في البلدان الأخرى، في سياق محادثات التجارة والاستثمار. كما يتعين عليها العمل بجد لتغيير الوضع الحالي للاستثمار في الولايات المتحدة، أي أن هناك المزيد من الاستثمارات من الصين في القطاع المالي، وأقل من ذلك في كيانات اقتصادية، وهناك المزيد من الاستثمارات الصينية في عمليات الدمج والاستحواذ، وأقل في بناء المصانع (يعرف

ذلك باسم «الاستثمار في الحقول الخضراء»)، وهناك المزيد من الاستثمارات في قطاعات واسعة النطاق، وأقل في خلق فرص العمل. وينبغي تشجيع جميع الشركات لتوسيع الاستثمار المباشر في بناء مصانع في الولايات المتحدة وزيادة مجالات ومقاييس التوظيف، وسيخلق ذلك المزيد من فرص العمل والمشاريع التجارية والتي قد تكون هامة رمزياً وذات معنى استراتيجياً من أجل تطوير إضافي للعلاقات بين الصين والولايات.

ثالثاً، ينبغي تشكيل فريق بحث مكون من مسؤولين ورجال أعمال وخبراء من كلا البلدين في أقرب وقت ممكن، لبحث بناء نوع جديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ويجب أن يعمل هذا الكيان على تقديم خارطة طريق لسياسة للحكومتين في التفاوض، مثل محادثات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والولايات المتحدة، بمشاركة الصين في مفاوضات «اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك»، وتعزيز التفاعل الصحي بين الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة» RCEP، و»الشراكة عبر الباسفيك» TPP، واتفاقية التجارة الحرة في آسيا والباسفيك، والقضايا المتعلقة بقوانين الأمن السيبيري.

إن الانتعاش الاقتصادي المستمر، وتحسن التفاؤل الاقتصادي بين الناس، وخاصة فيما يتعلق بتوقع المزيد من الاستثمارات من الصين، خفف من مخاوف الناس في أمريكا، إلى حد ما، وأن الصين كانت سبباً في تدفق العمل في الولايات المتحدة. وهذا ما يساعد في خلق رأي عام أكثر إيجابية لتعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وفي غضون ذلك، وفي الوقت الذي تصبح فيه وجهات النظر في أمريكا حول الصين متنوعة وعقلانية وبراغماتية، يؤكد الرأي العام أن النمو في الصين غير مؤكد وغير معروف، ويتسبب ذلك في تشويه صورة التنمية في الصين. ويذهب البعض أبعد من ذلك بالقول إن الصين ستستخدم النزعة القومية استخداماً كاملاً من القومية للتخفيف من التناقضات الاجتماعية المحلية. والرأي القائل بأن الصين لن تكبح جماحها في العالم الخارجي ما يزال سائداً.

لقد خسرت وسائل الإعلام التقليدية مركزها المهيمن في تشكيل الرأي العام الأمريكي عن الصين. وظهر الآن أن للانترنت ووسائل الإعلام الجديدة تأثيراً متزايداً على الشباب، مع ملاحظة أن لمصادر المعلومات في اللغة الصينية تأثيراً محدوداً على وجهات نظر الشعب الأمريكي عن الصين، فيما لايزال لوسائل الإعلام باللغة الانكليزية تأثير حاسم. وعلى هذا النحو، يتعين على الصين تكثيف جهودها في الدبلوماسية العامة في الولايات المتحدة، ومساعدة الأمريكيين من جميع الأوساط على النظر إلى الصين بطريقة أكثر موضوعية ومتوازنة.

كما ينبغي تعزيز فرص التبادل والاتصال المباشر، وينبغي على قادة الصين التواصل مع وسائل الإعلام الأميركية، بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية، كما ينبغي الاستفادة، وعلى وجه الخصوص، من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى إلى الولايات المتحدة للتعريف بالسياسات الداخلية والخارجية، وبمفاهيم الحكم للقيادة الجديدة للصين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الدبلوماسية الأكاديمية بين مؤسسات الفكر والرأي في البلدين، كما ينبغي تشجيع مؤسسات الفكر والرأي المؤثرة لإجراء دراسات مشتركة تتعلق بـ «بناء نوع جديد من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة». فمن خلال هذه الدراسات، ستشكل الأطراف المختلفة وجهات نظر مماثلة حول المفاهيم الجوهرية والمنطق الأساسي، وستدرك أن العلاقة بين البلدين يمكن تطويرها إلى «مجتمع بأفكار قوية متطابقة»، وهو نوع جديد وغير مسبوق من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

الهوامش

(1)Chen Dongxiao is Senior Research Fellow and President of Shanghai Institutes for International Studies.
Martin S.Indyk, Kenneth G. Lieberthal, Michael E. O'hanlon, Bending History: Barack Obama's Foreign Policy, Washington DC: Brookings Institution Press, 202, pp. 284285-.

(2)The above data are from statistics of the US Departments of Labor, the Department of Commerce, and the Department of Finance http://research.stlouisfed.org/fred2.

(3)"Economic Conditions as of July 3, 203", Pew Research Center, http://www.pewresearch.org/data-trend/national-conditions/economic-conditions/.

(4)Mubin Khan, "US Manufacturing and Troubled Promise of Reshoring", The Guardian,http://www.theguardian.com/business/203/jul/24/us-manufacturing-troubled-promise-reshoring.

(5)Michael Levi, The Power Surge: Energy, Opportunity, and the Battle for America's Future, Oxford University Press, 203, pp.808-.

(6)Dennis Jacob,"In US, Fewer Young Adults Holding Full-Time Jobs in 203", http://www.gallup.com/poll/63727/fewer-young-adults-holding-full-time-jobs-203.aspx.

(7) "America's Youth Non-employment Rate Is One of The Worst Of Wealthy, Large Economies: Report",http://www.huffingtonpost.com/20305/05//america-youth-unemployment_n_32967.html.

(8)"FT Editorial: US Congress should renew the 'fast track' authority", June 2, 203, http://www.ftchinese.com/story/0005030.

(9)See "The US-China Public Perceptions Opinion Survey 202".

(10)Jeffrey A. Bader, Obama and China's Rise: An Insider's Account of

America's Asia Strategy, Washington, DC: Brooking Institution Press, 202, pp.4647-.

(11)Ibid., pp.7, 6970-.

(12)"US-China Strategic and Economic Dialogue Joint Opening Session", US Department of State, July 0, 203, http://www.state.gov/secretary/remarks/2032773/07/.htm.

(13)The Committee of 00, "The US-China Public Perceptions Opinion Survey 202", p. 20.

(14) The Committee of 00, "The US-China Public Perceptions Opinion Survey 202", p. 30.

(15)USCBC, "202 China Business Environment Survey Results".

(16)Brenda Cronin, "US Firms Mostly Shrug Off China's Slowing Growth".

(17)USCBC, "US Exports to China by State (2003202-)".

(18)The Committee of 00, "The US-China Public Perceptions Opinion Survey 202", pp. 40,70,76.

(19)USCBC,"202 China Business Environment Survey Results".

(20)Alastair Iain Johnston: "How New and Assertive of China's New Assertiveness", International Security 37(4), Spring 203.

(21)Peter Mattis, "Nothing New about China's New Concept", The National Interest, June 7, 203; Brad Glosserman, "A New Type of Great Power Relations? Hardly", PacNet, No. 40, June 0, 203.

(22)David Shambaugh, "Prospects for a 'New Type of Major Power Relationship'", China-US Focus.

(23)David Shambaugh (ed.), Tangled Titans: The United States and China, New York: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 203, pp.04-.

http://www.ciis.org.cn/english/20306/2-/content_65803.htm

Source: China Institute of International Studies

الإسلام والغرب.. مرة أخرى

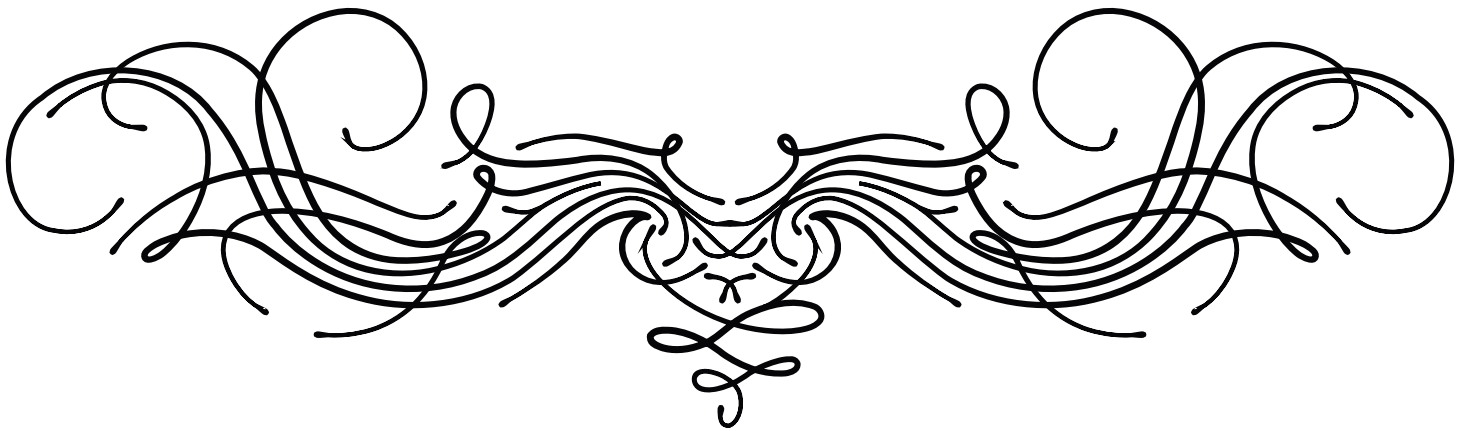

أنْصافُ الحقائقِ المحجَّبة:

تَصَوُّراتُ الرَّحّالةِ الغَربيِّينَ عن نساءِ الشَّرقِ الأوسط

Veiled Half-Truths:

Western Travellers' Perceptions of Middle Eastern Women

DiFAF

أنْصافُ الحقائقِ المحجَّبة:

تَصَوُّراتُ الرَّحّالةِ الغَربيِّينَ عن نساء الشَّرق الأوسط

Judy Mabro

ترجمة بشار بكور

كانت النساء المسلمات موضوعَ نقاش كثير في الصحافة الغربية حديثاً، خصوصاً عندما طالبت عدةُ فتياتٍ في فرنسا وإنكلترا بالحق في ارتداء الحجاب في المدرسة. النقاش الطويل المرير في فرنسا، والقصير في إنكلترا، يعكس الرأيَ الغربي في أن السبب الوحيد لاضطهاد النساء المسلمات هو دينُهن. تلك العنصرية في أوروبا، والتي ربما تكون عنصراً مسهماً في هذه الحالات، لم تُعْطَ التأمُّلَ الذي تستحقه. كانت أوروبا دائماً على علم بأن النساء المسلمات مضطَهداتٌ؛ وقد وُصف هذا الاضطهاد لفترة طويلة جداً في الأدب وكُتب الرحلات الغربية، وصُوِّر في الفن. وهذه حقيقة لا مريةَ فيها. من الواضح أن الحجاب ونظامَ «الحريم»، وردودَ الفعل لكليهما، قويةٌ الآن، تماماً كما كانت في السابق.

بالرغم من أن كلمة 1(Veil)، كما تدعَى في الغرب، يمكن أحياناً أن تكون وِشاحاً يغطي الرأس، إلا أنه رمزٌ قويٌّ جدّاً إلى درجة أنه يضلل الناسَ حيث يزجّهم في تعميمات باطلة. وقد برزت بسرعة مجموعةٌ من الأفكار عن الإسلام والنساء المسلمات.

---

*جودي مابرو محررة مستقلة، لها عدد من الكتب، منها :(اختيارات النساء المسلمات: الاعتقاد الديني والواقع الاجتماعي... منظوراتُ ثقافاتٍ متعددة حول النساء) بالاشتراك مع كاميليا فواز الصلح.

New Delhi: I.B. Tauris, 99, pp. –27.

مثلاً عندما بحث مراسلٌ، من الغارديان، قضيةَ طالبتين في المدرسة ترتديان الخمار في منطقة Altrincham، طلب أن يتحدث مع والدهما، ربما لعلمه بأن الإسلام دينٌ يهيمن عليه الذكور، وأن المسلمات نساء مذعناتٌ.

أخبرته إحدى الفتاتين بأن والدها مشغولٌ، لكنها عرضت عليه المساعدةَ. «ثم ساعدتني فاطمةُ لمدة أربعين دقيقة، وهذه الدقائق مليئة بالتأكيد والإصرار. عمرها خمسة عشر عاماً فقط، لكن طلاقتها وثقتها كانتا لافتتين للنظر بالنسبة شخص في ضعف عمرها. وهي فتاة تتصرف بثقة واستقلالية، وتعرف ما الذي تفكر فيه». (الغارديان، 19 كانون الثاني 1990).

في أيار عام 1989، ضمَّ برنامج تلفزيوني عن أفغانستان، مقابلةً أجراها رجل مع بعض الطالبات في جامعة كابول. وبما أن هؤلاء الفتيات يعشن في بلد أثخنتها الحرب، فقد كانت رغبتهن العظمى هي السلامَ. وإذا كان لا بدّ من التنازل لتحقيق هذا الغرض، فليكن الأمر كذلك. تفاجأ الرجل بذلك. بالتأكيد هؤلاء الفتيات اللاتي عشن تحت حكم شيوعيّ، يجدن أن وضع المرأة أكثر أهمية من السلام. ثم سألهن الرجل :«هل أنتن فعلاً مستعدّات لارتداء الحجاب؟»، فأجبن بأنهن مستعداتٌ للبسه إذا أسهم هذا الأمر في إحلال السلام في البلد.

خلال العَقد الذي خصصته الأمم المتحدة للمرأة (1975–1985) بدأ المناصرون للحركة النسوية بتأكيدٍ قصير النظر على قضايا مثل الختان أو الحجاب، وقالوا لنساء الشرق الأوسط وللإفريقيات بأن هذه هي القضايا المركزية في الصراع من أجل تحرير النساء في بلادهن. ومع نهاية العقد، كان هناك بداية للاعتراف بأن الأشياء ليست بهذه البساطة، وأنه ليس من شأن النساء الغربيات أن يقررن ما يُعَدّ قضيةً مهمة للمرأة في الشرق الأوسط أو في إفريقيا، وأنه بخلع الحجاب أو التخلص من الختان، لن تحصل المرأة فجأةً على الاستقلال الاقتصادي، والغذاء، والسلام، وهي أمور يعتبرها كثير من النسوة قضايا ينبغي معالجتها أولاً.

كانت أوروبا لقرون مفتونةً بالحجاب والحريم ونافرةً منهما. وهما رمزان منعا المراقب من الرؤية والاتصال بالنساء، وأنشأا مشاعرَ من الإحباط والتصرف العدواني، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، زوّدا الرجالَ بخيال، وعلّقا الوعد بتجارب غريبة وجنسية بـ «الجمال خلف الحجاب» و«نور الحريم». وكما سوف نرى، كانت النسوة المراقِبات غامضاتٍ وعدائياتٍ، وذوي تمركز أوروبي، كالرجال في هذا المجال.

من الجدير بالذكر عند هذه القضية أنه بسبب التركيز على الحريم والحجاب، غالباً ما أخفق الرحالةُ الغربيون في فَهْم مظاهر حياة النسوة في الشرق الأوسط. أوّلاً الحريم – كما فهم في الغرب – كان نادراً جدّاً، وبدا تماماً غريباً للغالبية من نساء الشرق الأوسط اللاتي عِشن في مناطق ريفية، وكنَّ فقيرات، وقُمنَ بالجزء الأكبر من العمل الزراعيِّ. وفي المدن أيضاً، عملت العديد من النسوة لكي يسهِمن في ميزانية العائلة. وتعني كلمة «الحريم» ببساطة القسمَ المعزول من المنزل الذي لا يدخله الرجال الأجانب. وكما سنرى لاحقاً، كانت مضامين الكلمة في أوروبا مختلفة تماماً.

ثانياً، اعتقادُ الرحالة بأن النساء المحجبات كنَّ بالضرورة أكثرَ تعرّضاً للاضطهاد، وأكثرَ إذعاناً وجهلاً من النساء غير المحجّبات، قاد إلى تصريحات مبالغ فيها حول التقييد المفروض على نساء الشرق، مقارنةً بالحرية التامة التي استمتعتْ بها النساء في أوروبا. وبالطبع كانت النساء مضطَهداتٍ في المجتمعين إلى حدٍّ كبير أو قليل، لكن الرحالةَ، إذ اعتقدوا منذ البداية أن نموذج الحياة الغربية كان أسمى بالضرورة، قد أخفقوا في الإقرار بالتشابهات في أوضاع مجموعتي النساء.

في قراءة هذه المجموعات، أصبحتُ على وجه الخصوص مهتمةً بالعدد الوافر من كتب الرحلات لكتّاب غير معروفين، والتي أنتجتها المطابع في القرنين التاسع عشر وبداية العشرين. كان الأوروبيون فضوليّين في المعرفة حول الشعوب الأخرى، لكن فقط على المستوى الذي يؤكّد إيمانهم بتفوّق ثقافتهم. إن كُتبَ رحلاتِهم وعروضُ الفانوس السحري قامت بما يعادل البرامج الوثائقية في هذه الأيام.

بالفعل، نُشر العديد من الكتب حول الشرق الأقصى وشمال إفريقيا إلى درجة أن كثيراً من المؤلفين بدؤوا يعتذرون عن نشر أعمال إضافية. وهذا حق، لأنه كان هناك الكثير من التكرار، ومن الإغارة على أعمال الغير، وهذا أمر لا شك فيه. وكان تنوّعُ الحياة في المنطقة – ولا يزال بكثرة – يتم تجاهله. وقد تمّ تبنّي موقف عالميٍّ؛ فقد فرض الجهل والخوف من الإنسان المختلف طريقةً ركّزت على العلامات الخارجية.
هكذا كان الافتتان بالشرق، وخصوصاً بالنساء هناك، إلى درجة أنه حتى الكتب العلمية حول علم الآثار، على سبيل المثال، اضطرت للتعليق حول هذا الموضوع. وضمّن الناشرون أحياناً رسوماتٍ مثيرةً للنساء سعياً لبيع الكتاب. وعندما وصل الرحالةُ، والسياح، وعلماء الآثار، والجغرافيون، والطبيعيون، والفنانون، وآخرون، إلى شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، شاهدوا نساءً محجّباتٍ لأوّل مرة.
اليوم، معظم الناس يرون النساء المحجبات في البلدان الأوروبية، وردة الفعل الآتية، في مقالة في مجلة ماري كلير Marie Claire، في أيلول عام 1988، ربما هي أمر شائع، فهي تستغل الاعتقادات القديمة حول النساء الشرقيات، التي خلفها الرحالةُ الغربيون:
"معظم تجربة الغربيين حول النقاب تأتي من رؤية مجموعات من نساء صغيرات السن، قصيرات وسمينات، غُطِّين من رأسهن حتى أقدامهن، بما يبدو أنه كتّانٌ مصبوغٌ بالأسود الملطّخ، ويتجوّلن ببطء في المتاجر الكبيرة في المدن الكبيرة. ويبدون غير ملائمات للمكان، وغريباتٍ، يدخلن سيارات الليموزين بجهد، ويخرجن منها بجهد ومشقة، ويبدو أن هذه السيارات في لندن تقف دوماً خارج محلات مارك وسبنسر في ماربل آتش. لكن هؤلاء النسوة في بلدهن، يمكن أن يكنّ جميلات بصورة مدهشة، وغامضات ورشيقات وغريبات، مثل سهل الصحراء الجافة للجزيرة العربية نفسها".
يبدو لي أن المؤلف يتحدث عن عددٍ من الأمور المضطربة حول النساء المحجبات، وهو أنه لسن جميعُهن غريباتٍ وجميلاتٍ كما صوّرهن الخيال الغربي. وأنهن يمكن أن يكنَّ جميلاتٍ بصورة مدهشةٍ، وغامضاتٍ ورشيقات وغريبات، وفي هذه الحالة، عليهن أن يكشفن أنفسهن، وبشكل مفضَّل في بيئتهن الطبيعية حيث لا يظهرن غير ملائمات

وغريبات. وبعبارة أخرى، المؤلف معنيٌّ بالنساء فقط من حيث هنَّ أغراضٌ جنسية، وهو يعزّز الغموضَ الجذاب لأن هذا موضوعٌ جالب للبيع الكثير.

بعد أن قرأت هذه المقالة، المسماة «الجزيرة العربية خلف الحجاب» والمرفقة بصور فوتوغرافية مثيرة، مما يناسب مجلاتِ الموضة، فوجئت بتشابه ردود الفعل للكثير من السيّاح في القرن التاسع عشر، في الجزائر ومصر وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، الذين كتبوا بإسهاب عن مظهر وجنسية النساء اللاتي صادفوهن، أو حلموا بهن.

وحيث بدؤوا بأفكار عن النساء الشرقيات مستقاة من الروايات والأشعار الرومانسية، وكتب الرحلات، وقصص الكتاب المقدس، كانت الاستجابة للعديد منهم – بعد الإثارة الأولى لدى الرجوع إلى زمان ألف ليلة وليلة، أو الكتاب المقدس – نوعاً من الهجوم، الذي يظهر غالباً بسلوك غير حضاريّ للغاية، مثل دخول البيوت دون إذن، والتجسس على النساء على سطوح المنازل، أو عند استحمامهنّ في الأنهار، وهم بهذا الفعل قوّضوا ثقافاتٍ برمتها بوصفهم لها بالمتدهورة. وذات مرةٍ، دفعوا لفتاة نقوداً لكي تُخَتَن، حتى يروا ما هو هذا الشيء.

وقد شعروا بالكراهية تجاه المنازل المغلقة، والمدن، والنساء المنقّبات اللاتي أبعدنهم (أي المراقبين الغربيين) واللاتي يمكن لهن أن يَعكِسْنَ الأدوار بين المراقِب والمراقَب، لأن النساءَ اللاتي وراء النافذة ذات القضبان لسن محجوبات عن الرؤية، وكذا العينُ التي خلف النقاب يمكنها أن ترى. وكما كتب مالك علولا عن المصوِّرين الفرنسيين في الجزائر :"اؤلاء النسوة المنقّبات لسن فقط لغزاً محيراً للمصوِّر، بل هجوم صريحٌ عليه. ولا بدّ من الاعتقاد بأن النظرة الأنثوية التي تمرّ من خلال النقاب هي نظرة من نوع خاص، وهي مركّزة بواسطة الفتحة الصغيرة للعين. نظرة المرأة هي مثل عين الكاميرا، ومثل العدسة التصويرية التي تستهدف كل شيء. المصوِّر لا يخطئها، فهو يعرف هذه النظرة جيداً، إنها تشبه نظرته عندما تتوسع في الحجرة المظلمة أو في مُعيِّن مجال النظر(2). ولأن وجود امرأة منقّبة يجعل المصور يشعر بنوع من الضغط والدفع القويين، فهو يشعر بأنه هو المصوَّر. وبما أنه أصبح هدفاً للرؤية، فقد خسر

المبادرة. وهو محروم من نظرته الخاصة... وسوف يستجيب المصوِّر لهذا التحدي الهادئ والطبيعي عن طريق انتهاك مضاعف: سوف يكشف المحجَّبة، ويعطي تمثيلاً تشخيصياً لما هو محرَّم". (الحريم المستعمِر The Colonial Harem ص 14).

ينظر مالك علولا في كتابه إلى الآلاف من الرسائل البريدية التي كتبها الفرنسيون في الجزائر، والتي قيل بأنها تصوّر نساءً، وسلوكيات، وعادات محليةً. وكثيراً ما استُخدمت النوافذ ذات القضبان ليكون جلياً للناظر أن هؤلاء النساء كنَّ سجينات. إن التمثيلات الإباحية لأجساد النساء أنكرت فيهن كلَّ شيء إلا طبيعتَهن الجنسية. نجح المصوِّر في عمله، لكنه كشف المنقبة؛ وهذه الصور قد أُخذت لعارضات في الاستديوهات.

"في هذه الحالة، إن موضوع المرأة السجينة في منزلها سوف يفرض نفسَه بالطريقة الأكثر طبيعيةً... إذا لم يكن بالإمكان رؤية النسوة (أي المحجبات) فبسبب أنهن مسجونات. هذا التكافؤ الموضوع في قالب روائي تمثيلي، بين التحجب والحبس، هو ضروري لبناء سيناريو خياليّ يؤدي إلى حلّ المجتمع الواقعي، مجتمع يسبب الإحباط لصالح الخيال: وهو مجتمع الحريم". (المرجع السابق، ص 21).

وتماماً بنفس الطريقة، كتب رحّالةُ القرن التاسعَ عشر- رجالاً ونساء- بهوس عن الحريم والنقاب. كانت صورُ السجون والقيود تُستخدَم في كل مكان، ولو لم تكنَ ذات صلة بالموضوع. الجدار، وصوتُ سوار الكاحل، وباب النافذة، جميعها تحفز أفكاراً عن النساء السجينات، وردةِ الفعل الهجومية لنظام الحياة المنغلق في الشرق المختلف كثيراً عن الحياة اللطيفة والمنفتحة في الغرب.

وبما أنه لم يكن بالإمكان الدخول إلى العائلة، والتي من الواضح أن أي مسافر أجنبي كان يمكن أن يدخل إليها بسهولة في أوروبا، فإن أحكاماً أخلاقية عن تعدد الزوجات، والحريم، وفُحش النساء (الشهوة الجنسية المفرطة، والمبادئ غير الأخلاقية، والميول نحو السحاق، وما إلى ذلك)، وموقفهن الشنيع من الأمومة، وغبائهن، كل هذا تدفّق من أقلام الكتّاب. مثل هذه الآراء كانت نتيجةً للمركزية الأوروبية، والاعتقاد بتفوّق العنصر الأوروبي(3).

بالفعل، إن أوصاف الحياة في إفريقية وأمريكا اللاتينية كان يمكن أن تذكُر نفسَ الأشياء عن النساء. لكن حقيقة أن النساء في الشرق الأوسط كنَّ «في احتجاب» أثارت ردة فعل خاصةً، ولذا كان «الحريم» هو محطَّ التركيز. وعند قراءة جميع الاتهامات الباطلة عن الفحش الشنيع يجب أن يُعلَم أن النساء اللاتي بدا أنهن يحظين بالحرية الكبرى، ورآهن الرحالةُ، كنّ هن البغايا والراقصات.

معظم الأدب الغربي أشار إلى الحريم، وكأنه كان موجوداً في كل مكان في الشرق الأوسط، كما رسم في الصور عند المستشرقين، وأوصاف قصر السلطان العثماني في إسطنبول. وهذا يماثل تقديم الحياة اليومية في قصر باكنغهام، والصور الشخصية للسيدات الأرستقراطيات في العهد الفيكتوري، بوصفهن نموذجاً لحياة العائلة، والسلوكيات، والعادات الإنكليزية.

علِمَ السيّاحُ الأوروبيون قبل مغادرة وطنهم أن الحريم عالمٌ جنسيٌّ، حيث النساء الجميلات والمثيرات واللاهيات، محبوساتٌ معاً، ومتكئاتٌ على الأرائك، ويدخّنّ الغليون، وهن ينتظرن سيّدَهنَّ حتى يأتي ويختار واحدةً منهن. وإذا لم يختر منهن واحدة فهن ينغمسن معاً في نشاطات لا توصَف، أو في بعض الحالات، توصف بتفصيل كبير. في الواقع، غالبية نساء المنطقة عِشن في القرى، وكان معروفاً أن حياتَهن مختلفة تماماً، وكُتب عنها في الغالب بإطناب، لأنه كان من السهل ملاحظتها، لكن هذا لم يكن فيه أيّ احترام للنساء الحضريات الفقيرات اللاتي عملن خارج المنزل.

إما أن الكُتّابَ انغمسوا في الخيالات حول العذارى القاتمات، أمام البئر، ويذكّرن بـ «ربيكا»(4) Rebecca، أو مريم العذراء، أو أن هؤلاء النسوة اعتُبرن جاهلاتٍ ومُهانات، وكأنهن دوابّ مهمتها العمل الشاق. واستمرّت التعميمات حول النساء السجينات. اجتمعت في القرن التاسعَ عشر أدلةٌ كافيةٌ لتأسيس أنه، باستثناء قصر السلطان العثماني، وأماكن أخرى، كانت النساء المسلمات حرات في الدخول والخروج من البيت، ومارَسْنَ سلطةً كبيرة ضمنه. لكن بالرغم من هذا تمسّك العديد من الأوروبيين بثقة بفكرة أن وضْعَ النساء كان فظيعاً، وأن الحريم مكانٌ للرذيلة.

تعني كلمة «الحريم» (الآتية من كلمة حرام) إما غُرفاً في البيت، حيث يُمضي النساءُ والأطفالُ أوقاتَهم، والتي لا يدخلها الرجالُ، إلا الزوجَ وبعض الأقارب، أو تعني نساءَ البيت. لكن الطبعة الأولى لقاموس المترادفات، لـ «روجت» Roget في عام 1852 وضع كلمة «الحريم» في مدخل «عدم الطهارة» impurity إلى جانب مترادفات مثل بيت الدعارة. واستمرّ الأمر كذلك حتى طبعة إيفري مان، للقاموس، في عام 1952، والتي ضمّنت «الغرفة» كمدخل ثان. أما طبعة عام 1962 فقد أزالت كلمة «عدم الطهارة» مَدْخلاً لكلمة الحريم، واستعاضت عنها بمدخلَيْ «عامة النساء» أو «مكان الحبّ». وبصورة أدقّ، وضعت الطبعاتُ الجديدة كلمة «الحريم» تحت «عامة النساء» أو «العزلة»، مع أنه حتى وقت قريب، 1972، أبقى قاموس المترادفات اليومي لروجت (لندن: مطبعة غالي) على المدخل الأصلي «عدم الطهارة».

النساء الرحالات هن فقط اللاتي استطعن زيارةَ الحريم، وكانت ردود فعلهنّ معقَّدةً، وفي الغالب منتقدةً جدّاً. وأنا لا أفكر هنا بنساء مثل لوسي دوف غوردون Lucie Duff Gordon التي عاشت في مصر لسبع سنوات حتى موتها بسبب مرض السلّ، في عام 1869، لكنني أفكر في العدد المتزايد من السيّاح الذين أُخِذوا في رحلة منظمة إلى الحريم، في النصف الثاني من القرن التاسعَ عشر، والذي حصل بعد ذلك كان، في الغالب، زيارةً قصيرة جدّاً تميّزت بعدم فهم متبادل، وحديث رسميّ من خلال المترجم. ونادراً ما فكّر الرحالة بعمق في تأثير حضورهم على المجريات، ما يعني أنهم لم يكونوا يراقبون حياة يومية طبيعية، فهم أصبحوا جزءاً مما كان يحدث.

وسخّفَ بعضُ الرحالة ردودَ فعل النساء اللاتي زاروهن ليبيّنوا مدى جهلهن، وكونهن أشبه بالصبيان في تصرفهن، وشعر العديد منهم بأنهم مؤهّلون لإصدار أحكام واثقة. وإذا لم تكن النساء جميلاتٍ وفاحشات، كما اعتقدوا، فهن بالتأكيد غيرُ مثقّفات، وأمهاتٌ سيّئات، ويُشفَق عليهن بسبب الحياة المملّة التي يعشْنها. كانت بعض النساء مطّلعاتٍ مسبقاً على الوضع، ورفضن أن يقمن بزيارة بدافع من المبدأ. إي. إتش. ميتشل تصرّفت بهذه الطريقة، في عام 1891، وعلقت بأنه كان يمكن أن تقوم بزيارة

سريعة إذا كان في هذا مساعدة «لأخواتنا الفقيرات» للهرب من أَسْرهِن، لكن أن أذهب، وأراهنّ في سجنهن البغيض، فهذا أكثر مما ينبغي أن يتحمّله مسيحيٌّ. (مأخوذ من لين ثورنتون « المرأة في لوحة المستشرق»).

هاريت مارتينيو Harriet Martineau، المحارِبة الإنكليزية من أجل حقوق النساء، قامت بزيارة لحريمين، وعلّقت ببساطة قائلة: «لم أستطع أن أفكر في صباحين قضيتهما بمثل هذا الأمر، من دون أن أشعر بثقلٍ في قلبي أكبر مما جلبْتُه معي من مدارس الصمّ والبكم، أو مستشفيات المجانين، أو حتى السجون». (الحياة الشرقية Eastern Life المجلد الثاني، ص 147).

في الحقيقة، وحتى بداية ستينيات القرن التاسعَ عشر، كانت النساء في مصر، من الطبقتين الوسطى والعليا، يكتبن وينشرن كتباً انتشرت بين الحريم. وبحلول العَقد الأخير من القرن أُنشئت أيضاً مجلاتٌ للنساء. هذه العقود هي ما تصفه مارغوت بدران بفترة «الحركة النسوية غير المرئية» عندما كانت أصوات النساء غيرَ مسموعة في العالم الخارجي بسبب عزلة المرأة، والفصل بين الجنسين. وبالتأكيد، قليلٌ جدّاً من الرحالة الغربيين استطاعوا أن يسمعوا ما كان يجري، أو يقرؤوا الكتابات المنشورة عن النساء العربيات، في القرن التاسع عشر: الشعر، والقصص، والمقالات عن العلاقة بين الرجال والنساء في المجتمع، ومعاجم عن تراجم النساء، وما إلى ذلك. (مارغوت بدران، ومريم كوك «فتْح البوابات» Opening the Gates). انضمت النساء المصريات، من الطبقتين الوسطى والعليا، إلى المظاهرات القومية ضد البريطانيين، في عام 1919، وبعد فترة وجيزة، لم يعدن يلبسن الحجاب.

وجدت ليلى أحمد – فيما كتبته عن موقف النساء الأمريكيات، في ثمانينيات القرن العشرين، من الحريم – أن معظمهن علِمن بأن النساء المسلمات، على وجه الخصوص، مضَطهَداتٌ، على حين يعترفن بحريةِ أنهن لا يعلمن شيئاً عن الإسلام، أو مجتمعات الشرق الأوسط. تناقش ليلى طرقاً مختلفة للنظر إلى الحريم :"يمكن أن يعرَّف الحريم أنه نظامٌ يسمح باتصال جنسيٍّ للذكور، لأكثر من أنثى. ويمكن أن يعرَّف أيضاً،

وبدقة كبيرة، أنه نظام بموجبه قريباتُ الرجل من النساء (الزوجات، والأخوات، والأم، والعمات، والخالات، والبنات) يشتركن في وقتهن، وفضائهن المعيشي، والأكثر من ذلك، هو نظام يمكّن النساءَ من الاتصال المتكرر والسهل بنساء أخريات في مجتمعهن بصورة عامودية، وعن طريق الخطوط، وأفقياً." (المركزية العرقية الغربية، وتصوّرات الحريم، دراسات نسوية، 8:3، 1982).

لطالما فضّل الغربُ التعريفَ الأول، بالطبع. وعندما كان الفنانون يصفون النساء وهن في مجموعات، فإن الحمامَ التركي كان هو المكانَ النموذجيَّ. شيء يلفت النظر، كيف أن قلة من الصور عند المستشرقين، قبل نهاية القرن الأخير، أظهرت نساءً أمهات، بالمقارنة مع عدد ضخم من الصور الشخصية لنساء غربيات محاطات بأبنائهن. وهذا – جزئياً – كان بسبب أن الرسّامين استطاعوا أن يرسموا أشياء في مكان «غريب»، ولو أنهم رسموها في مكان محلّيّ لما أفلتوا من العقاب « فتاة مثيرة لا تكاد تلبس شيئاً، في مدخل باب في الجزائر، كانت أمراً غريباً، لكن نفس الفتاة في نفس الموقف، في مدخل بابٍ في باريس، كان يمكن أن تعدّ مجوناً وفُحشاً». (بيتر كي، «التجربة البورجوازية» bourgeois Experience المجلد الأول، ص 392).

لكن مثل هذه المواقف لم تعززها فقط تصوراتُ النساء الشرقيات، إنما أيضاً الأفكارُ الأوروبيةُ السائدة عن دور النساء. الإيديولوجية البورجوازية المتطورة، بُنيت على معارضة مجالين: المجال العام الذكوري للأيدي العاملة المعزولة، والمجال الخاص الأنثوي للأيدي العاملة المضحية، والمربية، وغير المعزولة. اعتمد التركيبُ برمّته على فرض أفكار الزواج الذي ليس فيه تعدد، والنساءِ بوصفهن جنسيات وسلبيات.

إن وصْفَ قاطنات الحريم بأنهن نساء عاديات، اعتنين بأطفالهن، وبالمنزل، كما فعلت النساء في أوروبا، كان يمكن أن يضعِف الأساس الكامل للحياة العائلية الغربية. وفي قرن موصوف بالتغيير الدائم، مع ثقافة من الطبقة الوسطى (كما يصفها بيتر كي) «مكوّنة من توتراتٍ ودوافع متناقضة»، كان مهمّاً الإبقاءُ على هذه المجالات المنفصلة التي كانت تحت تهديد مستمر.

كان على الناس في القرن التاسعَ عشر أن يتكيفوا مع الكثير من التغيير في حياتهم اليومية، فقد حاولوا أن يجمّدوا الأشياء في حجرات ليخففوا من حيرتهم. التصنيع، والنقل، والاضطراب والتغيير السياسيان، والتجارة الخارجية المتزايدة، والاستعمار، وفترات الازدهار الاقتصادي والركود، والصراعات بين الفلسفة والدين على القارة، وبين العلم والدين في إنكلترا، جميع هذه الأمور قامت بتحويل المجتمع وجعْل الناس، بآن واحد، متغطرسين، ولا يشعرون بالأمان حول مكانهم في العالم.

على البشرية أن تتأقلم مع شعور جديد بالوقت أحدثه دخولُ القطارات، والسفنُ البخارية الجديدة، والخدمة البريدية، بالإضافة إلى الدراسات الجغرافية ودراسات علم الآثار، في النصف الأول من القرن، وكتاب داروين «أصل الأنواع»، في 1859، فقط بعد عدة سنوات من المعرِض الذي أقيم في عام 1851 في «القصر البلّوّري»، النقطة الأبرز في القرن.

"كان أمراً يدعو للتهكّم، وهو أن مجتمعاً عدّ نفسَه الذروةَ الفريدة للحضارة كان وجب عليه أن يرعى الحفرياتِ التي حطّمت ذلك الوهم الواثق. التيار الثقافي الذي انتمى إليه الفيكتوريون كان فقط واحداً من تيارات التاريخ الكثيرة، بل ربما لم يكن الأكثر مهارةً، فضلاً عن كونه الأكثر استمراراً. وبالتأكيد، لم يعد من الممكن أن يعتقد بأن اليهودية والمسيحية شغَلا دائماً مركزَ المسرح العالمي. وكان هذا مجردَ حادثة في مسرحية معقّدة ترجع لعصور طويلة". (ريتشارد ألتِك «الناس والأفكار الفيكتورية» Victorian People and Ideas ص 99-100).

كما أن الإنتاج المحليَّ بدأ في منتصف القرن الثامنَ عشر ليفسح مجالاً لإنتاج المعامل، كذلك تطورت الإيديولوجية البورجوازية للمجالات المنفصلة. بنت العائلاتُ الغنيةُ داراتٍ (فيلات) حيث عُزِلت النساءُ، ولم يعدْن يعمَلن في الميدان العام. وفرضت الفكرة القويةٍ لـ «التحسين» أن على نساء الطبقة الوسطى أن يقلِّدْنَ نساء الطبقة العليا، وهو ألا ينخرطن في العمل المأجور إلا عندما يكون أمراً لا مفرَّ منه.

الطريقة التي أمضين فيها أيامَهن في تعلّم الأشياء التي تنجزها النساء، وفي الزيارات المتكررة بينهن، قد دُوِّنت في العديد من روايات ذاك الزمان، وهي مشهورة. والثقافة التي حصلن عليها – أياً كانت – محدودةً للغاية، وإنما قصد بها أن يكنَّ زوجات وأمهات جيدات. وكذلك القضايا الجنسية، التي سُمِح لهن أن يعرفنها، كانت لنفس الغرض.

لكن في الجزء المبكر من القرن الثامنَ عشر، لم يُنظَر إلى النساء بهذه الطريقة: حتى نهاية أربعينيات القرن الثامن عشر، كانت المرأةُ – بصورة ملائمة – تُمثَّل أنها موضع الشهوة الجنسية المتعمدة، والشهوة الجسدية... كانت النساءُ مرتبطات بالجسد والرغبة والدوافع والانفعالات غير المتحضرة والقابلة للتأثر(5). (مريم بوفي «التطور غير المتكافئ» Uneven Development ص 9-10).

من منتصف القرن الثامنَ عشر، فصاعداً، تحولت هذه الصورة عن المرأة، ببطء، إلى المثال المنزلي، (الملاك في البيت)، حيث حافظت على المنزل، وكانت ملجأً من العالم القاسي، الخارجي. جان جاك روسّو في روايته المؤثِّرة «إميل»، عام 1761، أعدّ تعليماً مناسباً لصوفي Sophie، امرأته المثالية. وكتب بأن هذا التعليم يجب أن تكون بصورة كاملة معتبراً بالمقارنة من الرجال :"ليسرّنهم، وينفعنهم، وليجعلن أنفسهن محبوباتٍ، ومشرَّفاتٍ بهم، وليعلّمْنهم عندما يكونون صغاراً، وليعتنين بهم عندما يكبرون، وليستشرنهم، وليواسينهم، وليجعلن الحياة مقبولةً وحلوة لهم".

أفكار كهذه عزّزَتها، في القرن التاسع عشر، الداروينيةُ التي أكدت أن التطور الخاصَّ للمرأة جعلها كائناً مهيَّئاً لتربية الطفل، لكنها من نواح أخرى ضعيفةٌ وضئيلة التكيّف مع النشاطات الفكرية. طبعاً، الصورة الأوّلية، التي طالبت بأنه يجب على النساء أن يكُنّ دائماً تحت سيطرة وحماية الرجال، لم تختفِ تماماً، وطبعاً، كانت الصورة الجديدة مبدأ مثالياً فقط.

وقد أُقِرَّ بأن الرغبة الجنسية موجودة في بعض النسوة، لكنهن اعتُبرن غيرَ أخلاقيات، فهن: إما من طبقة أدنى (مثلاً العاملات في المعمل اعتُبرن ذوات أخلاق دنيا، ولا يمكن القَبولُ بهن خادماتٍ محليات)؛ أو نسوة غريبات، مثل الغجريات والنسوة من

الأعراق الأخرى؛ أو مجنونات. لكن هذه المبادئ البورجوازيةَ للقيم افتُرض أنها جيدةٌ للطبقة الوسطى، ولهذا جيدة لكل شخص آخر، وخصوصاً لأنها تركت الرجال أحراراً بسبب شهواتهم الأقوى. وعندما يقارن الرحالةُ في الشرق الأوسط حياة النسوة هناك بحياة النسوة في أوروبا، هم لا يقارنون بين متشابهَين. فهم – تقريباً وبطريقة غير متغيرة – يتحدثون عن النسوة الأوروبيات من الطبقة الوسطى. وحتى هذا هو أقل من أن يكون مقارنة صحيحة.

من الواضح أن الكثير من الكتّاب لا يعلمون شيئاً عن الحياة اليومية، وعن إهانة النساء من الطبقة العاملة في أوروبا. وعندما يواجَه العديد من الكتّاب الذكور بالنساء المحجبات والسجينات، فإنهم يتوقون إلى رؤيتهن وامتلاكهن، في حين يؤكدون إلى أيّ مدىً كانت أنوثتُهن مختلفة. أما الكاتبات فكنَّ ميّالات لإعطاء أوصاف متوقدة للمساواة التي ينعُمّن بها، متجاهلاتٍ الملَلَ والإحباطَ والتعاسة التي تعاني منها العديد منهن في مجتمعهن، وهذا كان في الغالب السببَ في رحلاتهن.

وبالفعل، وجد البعضُ منهن صعوبةً حتى في فعل ذلك، ما لم يكن معهن رفيقٌ ذكرٌ. مثلاً مابيل شارمان كروفود Mabel Sharman Crawford، في كتابها «من خلال الجزائر» Through Algeria، المنشور عام 1863.

تبدي شكوى في فصل تمهيدي، عنوانه «نداءٌ للسيدات السائحات»، تقول: "يمكن أن يُعتَرف بحريةٍ أن الغرابة الرجولية أو أصالةَ الشخصية تنال الإعجاب، لكن القليل من الرجال سوف يسمحون بأن أي ابتعاد عن الحكم العادي يمكن قَبوله في المرأة، أو حتى تسويغه. يمكننا أن نمدح جدّاتنا لتجاوزهن الأعرافَ والتقاليدَ السائدة، في زمانهن، أو يمكن أن نعترف بحق السيدات الصينيّات والتركيات في الخروج بحرية وبوجوه مكشوفة، لكننا – كما نستطيع بوضوح أن نرى جهالات أسلافنا، أو جهالات تلك الأمم المعاصرة – نتمسك باحترام غير معقول بكل تقييد على حرية العمل النسوي الذي يفرضه ذاك المجتمعُ الذي نعيش فيه».

الأمر الذي تنتقده مابيل هو الإبقاء على الحكم في أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر من دون صحبة رجل معها، وتنتقد تأثيراته على التقييد الإضافي على النساء العازبات، تقول :"إذا كان اكتشافُ الأراضي الخارجية ليس النهاية الأسمى أو العملَ الأنفعَ لوجود النساء، فهو على الأقلّ أكثر تحسيناً ومتعةً من عمل الحبكة بالإبرة، أو التطريز، الذي تمضي به الكثيرُ من ربات البيوت مللَ أيامهن الفارغة".

في رأي الرجل الأوروبي للعالَم، النساءُ والسكّان الأصليون يصوَّرون ويعامَلون كالأطفال، الذين هم بحاجة إلى حماية ورعاية السلطة الذكورية/ الاستعمارية، بسبب ضعفهم وسذاجتهم وعجزهم. (جونا دي كروت Jonnah de Groot «الجنس والعِرق: بناءُ اللغة والصورة في القرن التاسعَ عشر»). وإذا كان الرجالُ الأوروبيون اعترفوا بحق النساء التركيات في الخروج مكشوفاتِ الوجه، كما قالت مابيل شارمان كروفورد، وجاهدوا في المقابل لإبقاء نسائهم ضمن حدود معينة، فهذا لأنهم – وقد بدا عليهم أنهم يسعون لتحرير النساء من رجالهن – حاولوا استخدام النساء التركيات، أو الشرقيات الأخريات، لإفساد النظام الاجتماعيّ. ونُظِرَ إلى النساء، اللاتي من السكان الأصليين، على أنهن مستودعاتٌ لقيم تقليدية أو قيم الأسلاف، واللاتي من الضروري التعاونُ معهن لتأسيس حياة عائلَية على النظام الغربي الذي كان من الواضح تفوّقه على النظم الأخرى.

لكن الرحّالات في بعض الأحيان تشتّتنَ بين تحديد عرقهن أو جنسهن. ولأن الناس المحليين عاملوهن معاملة رجال (حيث كنَّ يتحدثن عادةً مع الرجال أكثر من النساء)، فقد بدا أنهن نساء ينظرن من خلال عيون الرجال. وفي حالات أخرى، عندما قامت الرحّالات بزيارة النساء في المنزل، ووجدنهن مالّات وسجينات وجاهلات، ربما ذكّرهنّ هذا الأمرُ كثيراً بوضعهنّ المحلي. وكما سوف يُرى فيما بعد، كثيراً ما كانت الرحالات يصِفن النساءَ اللاتي قابلنهن بالأطفال، بنفس الطريقة التي وصفهن بها الرجالُ.

النسوة اللاتي بقين في بلد ما لفترة طويلة، أو عملن مبشِّرات، كنّ يتعاطفن أحياناً مع مشاكل النساء الفقيرات، لكنهن أخفقن في معرفة الأسباب الحقيقية للمشاكل التي كثيراً ما كانت تُعزَى لانعدام الماء النقيّ والمساعدة الطبّيّة، بدلاً من جهل النساء، وانعدام أخلاقهن.

وفي نفس الطريقة في أوروبا، اتجهت الطبقةُ الوسطى إلى وصف جميع النساء العاملات بأنهن أمهات، وربّات منازل سيئات، بسبب شربهن المزعوم للجنّ(6)، وانحرافهن الأخلاقي، وعدم القدرة على إدارة المال. كان المؤيدون للحركة النسوية يتبنون مواقف ذات تمركزٍ أوروبي واستعماري، شأنهم في هذا كشأن باقي الناس. فعندما بدأت النساء العربيات بالانخراط في النضال القومي، غالباً ما أسرعت النساءُ الأوروبيات في تخطئتهن.

"يا أيتها النساء، أنتن تناضلن بصورة رائعة ونبيلة من أجل الحرية. انسين حالياً كل الصراع السياسي، فعندكنّ عملٌ دائم، وأهمّ من الحكومة الذاتية لبلدكنّ. انسين كل شيء إلا القضاءَ على تعدد الزوجات، هذا العيب الشنيع الذي يلطّخ سمعة بلدكن". (تروبردج هول Trowbridge Hall «وصف مختصر لمصر» Egypt in Silhouette، ص 64).

عندما يقرأ الواحد الكمَّ الكبيرَ من التعميمات المكتوبة عن النساء في شمال إفريقية والشرق الأوسط، فإنه يشعر بالذهول بسبب قبول واستساغة ما قاله الرجالُ المحلّيون للرحالة عن النساء، وبالقيمة السطحية للأحكام، وبالأفكار المسبقة، وبالرفض في الاعتراف بالتنوع الواسع للأوضاع التي عاشتها النساءُ، باستثناء الاختلافات الواضحة بين المدينة والريف، أو الاختلافات الأكثر جلاءً للثروة.

علّقت سارة غراهام براون على هذا بما يأتي :"كما سوف يتضح، كان هناك العديد من التغييرات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وفقاً لأعمارهن، وطبقتهن، والظروف الخاصة لعائلاتهن ومجتمعاتهن. التقسيم الثنائي، المستخدَم غالباً في وصف هذه الأدوار، ربما لا يبرهن على كونه الطريقةَ الأوضح في رؤيتهن. وكما تقترح روكسان دوسين، المتخصصة بدراسة علم الإنسان، ربما كان من الأنفع اختبارُ ما تدعوه «الآفاق الاجتماعية» للمجموعات الخاصة للنساء. وقد حدّدت هذه الآفاقَ مجموعةٌ متنوعة من العناصر، أهمها الظروفُ الاقتصادية، والتقييداتُ الاجتماعية التي تفرضها أفكار الرجال لما يشكّل السلوكَ الصحيح للنساء في ذلك المجتمع". («صور النساء»، ص 86).

عندما كان يلتقي الرحّالةُ بامرأة تخالف فكرتهم عن النساء الشرقيات الخاضعات، يذكرون بأن هذا استثناءٌ يؤكّد القاعدةَ. وهذا في الغالب كان نفس الطريقة التي تعامل فيها الرجالُ مع ما دعوه «النساء المنحرفات» في أوروبا. ويظهر مثال جيّدٌ في رسائل M. Michaud و M. Poujoulat من مصر، في عام 1830 و1831.

"عند دخول منزل في القرية، سُمِع صوت فلاحة تصرخ غاضبة في زوجها. كان هذا الصوتُ المنطوي على سلطة، والذي صدر من امرأة، مفاجئاً كثيراً، لأن القرآن يقول بأنه يجب على المرأة أن تكون مطيعةً! لكن المترجم كان مطمئناً، فقد ذكر بأن هذا ليس القاعدةَ، بل الاستثناء، فالنساء المصريات عموماً خاضعاتٌ كالعبيد". («مراسلات من الشرق»، ص 83).

في مسرحية حديثة، وهي «السيدة فراشة»، يتساءل نجمُ الأوبرا، سونغ، لمَ يقوم الرجال دائماً بلعب أدوار النساء في «بيكنغ أوبرا»(7)، فقيل له :»لأن الرجل هو فقط الذي يعلم كيف من المتوقع أن تتصرف المرأة». لطالما عرف الرجال كيف ينبغي للنساء أن يتصرفن، (نساء مختلفات، وأنماط مختلفة)، لكن الرجال هم الذين يقررونها، سواء في الشرق أو الغرب.

الشيء الأكثر لفتاً للنظر – عند قراءة أوصاف الرحّالة لحياة النساء الشرقيات، في القرن الماضي – هو المستوى العالي من النفاق حول وضع النساء في الغرب. مهما كانت المظاهرُ الخارجية والطرق المختلفة لتنظيم العائلة، إلى أيٍ مدىً كان هناك اختلافات في حياة النساء في كلتا المنطقتين، والتي فسحت مجالاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية المختلفة؟ هل كانت المسيحية هي التي جعلت وضعَ النساء الأوروبيات مختلفاً كثيراً، حيث اعترفت – كما ادّعى العديد من المؤلفين – بالقيمة الحقيقية للنساء؟ قبل قراءة ما وجب على الكتّاب أن يقولوه عن النساء الشرقيات، ينبغي أولاً أن ننظر إلى وضْع النساء في أوروبا، وإلى الأفكار حول طبيعة النساء التي حملها الرحالةُ معهم.

مع الإيديولوجية البورجوازية للقرن التاسع عشر، والتي قيدت بصورة متزايدة النساءَ في المنزل، كان هناك مسعىً لتحقيق معارضةٍ منظَّمةٍ لمجال الرجال/النساء، والمجال العام/الخاص، عن طريق استثارة فطرة الأمومة لتحديد وجودها الكامل، والتي لم تجعلها فقط تربي الأولادَ، إنما أعطتها أيضاً تأثيراً أخلاقياً عن طريق طبيعتها المحبِّة والمضحِّية. كان يمكن للعديد من الرجال أن يجدوا من السهل موافقة الرسام ديلاكروا(8) Delacroix عندما كتب في مفكرته، بعد زيارته للجزائر :"إنها جميلةٌ! تماماً مثل زمن هوميروس! المرأة في غرفتها تعتني بالأطفال، تغزل الصوف أو مواد جميلة مطرّزة. هذه هي المرأة كما أفهمها". (استشهدت به آسيا جبار(9) في «نساء الجزائر في بيتهن» Femmes d.Alger dans leur appartement).

بالطبع، المحافظة على هذا التركيب، من المجالات المنفصلة (لكن المتساوية) في أنحاء المجتمع، لم تكن ممكنة، فهي تبقى دائماً أمراً مثالياً. وكذلك هي ليست مرغوبة من الناحية الاقتصادية، لأن عمل النساء كان مهمّاً في القوة العاملة، مهما كره الرجالُ هذا الأمر أو عارضوه في بعض أنواع التجارة. لكن النقاشات الطويلة حول وضع النساء يمكن أن تتجاهل هذا، طالما أن البنية الأساسية لم تهدَّد.

ومع مضي القرن، أصبحت فكرةُ المجالين تهت تهديد متزايد، واستعملت مريم بوفي في «التطور غير المتكافئ» «قضايا الحدود» للبرهنة على التحديات والتغييرات التي كانت تقع في إنكلترا. لكن، في الوقت نفسه، عاشت الكثير من نساء الطبقة الوسطى حياة مقيدةً ومعزولةً بصورة غير طبيعية. وبذل العديدُ منهن طاقةً كبيراً في مساع خيرية. وكان هذا مقبولاً لأنه حدث في المجال «المحليّ» الأوسع، وهنّ لم يستلمن نقوداً من عملهن، بل هذا يعكس طبيعتَهن المضحِّية. الأخوات الأقل حظاً أصبحن فقيرات، وأجبِرن على وظائفَ ذات أجر زهيد، مثل المربّيات، حيث لم يكن وضعُهن واضحاً. هذه واحدة من قضايا الحدود التي تستعملها مريم بوفي لتبرهن على التهديد للبنية الثنائية.

الكيفية التي صوِّر فيها المجالان هي أنهما منفصلان لكن متساويان. ونادراً ما كان يمكن فعلُ هذا بطريقة فيها كرهٌ للنساء، كما في كتابة بيير جوزيف برودون في عام 1846 :"بالنسبة لي، كلما فكرت في الأمر بكثرة كان تبريري أقلَّ حول قَدَرَ المرأة خارج العائلة والمنزل. بين الزانية أو ربة المنزل – أقول: ربة المنزل، وليس الخادمة – لا أرى مكاناً في المنتصف. ما هو الشيء المهين حول هذا البديل؟

كيف يمكن أن يكون دور المرأة (وهو القيام بعمل المنزل، وكل ما يتعلق بالاستهلاك والتوفير) أدنى منزلة من دور الرجل الذي وظيفته الخاصة أن يدير ورشة العمل، وبتعبير آخر: توجيه الإنتاج والتبادل؟" (سوزان كروك بيل وكارين أوفن «النساء، والعائلة، والحرية: وثائق»Women, the Family, and Freedom: Documents، ص 191).

لكن العديد من النساء قبلن هذا التعريف لأنه كان هناك اعتقادٌ قويٌّ، بين الطبقات الوسطى والعليا، بمهمة النساء الخاصة. وعندما كان الرحالة في شمال إفريقية والشرق الأوسط يخبرون الناسَ الذين قابلوهم عن المساواة التامة الموجودة في الأنكحة الغربية، ربما كانوا يعتقدون هذا في ذاك الوقت، أو كانوا يقومون بتعميمات معتمدة على تجربة محدودة. في الواقع، الكثير من النقد الذي وجّهوه للمجتمعات التي زاروها يمكن توجيهُه أيضاً لمجتمعهم.

النساء في إنكلترا، في القرن التاسعَ عشر، اعتُبرن مشكلةً. أوَّلاً، هنّ دائماً لم يَقْبلن مكانَهن المخصَّص لهن في المجتمع. ثانياً، كانت أعدادهن كثيرةً في مجتمع يعتمد مبدأ الزوجة الواحدة فقط، وعلى حرمة المنزل، والنساء فيه عالة على غيرهن. كان الوضع الواقعي مختلفاً عن هذا الأمر. وفي عام 1849، لفت هنري ميهيو النظرَ إلى حدوث البغاء بين الخيّاطات في لندن، مشيراً إلى الأسباب، وهي الأجور القليلة والفقر. وفي اجتماع – نُظّم في تلك السنة – لقرابة ألف عامل يعملون في الألبسة الجاهزة، مشى اللورد أشلي والسيد سدني هربرت (وهما مُصْلِحان reformers) على المنصة، وقالا لـ مهيو بأن الهجرة emigration هي الجواب على المشكلة.

ظاهراً، كان هناك عدد فائض من النساء: خمسمئة ألف امرأة في إنكلترا وويلز،

ولحسن الحظ، نفس العدد بالضبط يعدّ قليلاً جداً في المستعمرات. (طومسون في مقدمة «ميهيو غير المعروف» The Unknown Mayhew ص 25) .

أظهر الإحصاء، في عام 1851، أن خمسة وعشرين بالمئة من النساء – في عُمْر الثلاثين – في إنكلترا وويلز، لم يكنّ متزوّجات، وأن مليونين من ستة ملايين في بريطانيا يَكْفين أنفسَهن بأنفسهن. (وهذا أظهر أيضاً أن نفس النسبة من الرجال في سن الثلاثين لم يتزوجوا). وناقش كريك هذه المشكلة، في عام 1862، في مقالته «لماذا النساء كثيرات العدد». وهو يرى بأن هؤلاء النسوةَ شرٌّ، وشفاؤهن أمر شاذٌ، والحل عنده هو إرسال الخمسمئة ألف امرأة إلى المستعمرات، وهذا يمكن أن يقضي على النساء الفائضات. وفي نهاية 1913، نصح السيد ألموث رايت، وهو معارض قويّ للحركة النسوية، النساءَ الفائضات بالهجرة أو النزول إلى طبقة اجتماعية أدنى، وأن يكسبن العيش («القضية غير المهذبة ضدّ حق النساء في التصويت» The Unexpurgated Case Against Woman Suffrage ص 70). اقترح كريك أن الهجرة يمكن أن تحل أيضاً مشكلةَ البغاء التي كانت منتشرة بصورة واسعة في أوروبا. ذكر تشارلز بوث Charles Booth في دراسته عن الفقراء في لندن، في ثمانينيات القرن التاسع عشر :"كونهن مختلطات بأعضاء منتظمات لهذه المجموعة المتنوعة من النساء، هناك في كل طبقة بعض النساء اللاتي يلجأن للسعي وراء الرزق أحياناً، عندما تضطرهنّ الظروف، مثل الخياطات اللاتي يرجعن لمهنتهن في أوقات الانهماك بالعمل، والبنات من أحياء فقيرة اللاتي يحاولن العيش بما يسدّ الرمقَ، أو النساء الفقيرات، أو الزوجات المهمَلات، أو الأرامل، تحت ضغط الفقر، أو الأسوأ من الجميع، مثل اللاتي دُفِع بهن إلى هذا الاتجاه بسبب أب أو زوج سيئين" . («لندن أيام تشارلز بوث» Charles Booth's London . تحرير فريد وإلمان، ص 193–194).

في فرنسا أيضاً، فقرُ النساء بالإضافة إلى المعايير الجنسية المزدوجة للرجال والنساء، والمطالبةِ بوجوب أن يُقْدِم الرجالُ على الزواج، وهم «ذوو خبرة»، أدى إلى صناعة كبيرة للبغاء. وقد افتُرِض في النساء من الطبقة الوسطى، والنساء المهاجرات، من المستعمرات، أن يضمنَّ طهارةَ الزوجات والبنات البورجوازيات.

صوّر جورج ميرديث George Meredith في روايته «واحد من فاتحينا» One of Our Conquerors «راجا شرقياً»(10) في زيارة للندن، يمشي في الأسواق ليلاً. لاحظ أن «المجتمعات التي لا تمارس مبدأ تعدد الزوجات تقدّم مظهراً محتشماً، وخلفية شنيعة». تألفت «الخلفيةُ الشنيعة» من مستويات عديدة، من المومس المتابعة للموضة، والتي عُزِلت بعناية ولم تعرض جسدها، إلى المرأة الأفقر والأكثر إهانةً.

في النص الآتي، يصف الدكتور إيوان بلوخ Iwan Bloch، متخصص في علم الجنس، في نهاية القرن التاسع عشر، صالوناتِ الشرب والحانات في ألمانيا وفرنسا، حيث يوجد «البغاء السرّي» :"عن طريق المظهر الداخلي الذي يبدو غامضاً، والستائر الكثيفة التي تظهر غموضاً جزئياً، والغرف المنفصلة، السرية جداً، والمضاءة بفوانيس قليلةِ الألوان، مع صور جنسية على الحيطان، وعن طريق حيطانهم الإسبانية، وأرائكهم الضخمة، يحصلون على مظهر بيوتٍ صغيرة للدعارة". (الحياة الجنسية في زماننا» The Sexual Life of Our Time ص 341).

ويمكن أن يقال أيضاً بأنهم يحصلون على مظهر الحريم في الخيال الشعبي. إذن، إن الإيديولوجية البورجوازية اعتمدت على غض الطرف عن الحياة الواقعية. والمعايير الجنسية المزدوجة اعترفت بالشهوات القوية للرجال، لكنها أنكرت الشهوة الجنسية للنساء إلا بوصفهن شريكاً سلبياً في الزواج، أو متنفسًّاً للرجال عن طريق المومسات. وأشار إيوان بلوخ إلى البغاء بوصفه "شبحاً مستمراً يصاحب ما يسمى بالزواج التقليدي، شبحاً متزايداً دائماً، بصورة أكبر من الفكرة الأكثر صرامةً وحصريةً وضيقاً من الزواج المتصوَّر". (مرجع سابق، ص 202).

إذا وُضع في الاعتبار أن النسوة لم يكنّ فقط كائنات جنسيةً سلبيةً، وأنه عندما يتزوّجن يصبحن مقيّدات من كل الجهات، من جهة القانون ومواقف المجتمع، للبقاء في زواجهن، فهناك(11) العديد من الضحايا. ومنٍ بدايةِ القرن التاسعَ عشر، تطور علمُ أمراض النساء بوصفه تخصصاً طبّياً مستقلاً، معرَّفاً، في عام 1849، أنه «مبدأ طبيعة وأمراض النساء»

(أورنيلا موسكوكسي Ornella Moscucci «علم المرأة» The Science of Woman ص 7).

عالج هذا التخصص الجديدُ المرأةَ بوصفها قضية خاصة بسبب دورها التناسلي، وساعد في إضفاء شرعية لآراء مختلفة في المجتمع للرجال والنساء. وبصورة متزايدة، كان هناك عناية بـ «الضحايا» من جهة المتخصصين في أمراض النساء، والأطباء النفسانيين. كان الأطباء يعلمون أن النساء غالباً ما يظهِرن شهوةً جنسية، فيما يسمونه أوقاتاً «غير ملائمة» مثل الولادة، أو أثناء الاكتئاب. واعتُبر هذا مرضاً بحاجة إلى معالجة، لأنه إذا سمِح للأمهات، أو النساء غير المتزوجات، بأن يتصرفن بوصفهن كائنات جنسية، إذن فالزواج الذي لا يقوم على التعدد في خطر. كان في منتصف القرن نقاشٌ كبير في مهنة الطب حول استعمال الكلوروفورم(12) في الولادة، وهو واحد من الأسباب الذي تحت تأثيره تصبح النساء أحياناً متهيّجات جنسياً.

وليم تيلر سمث، الذي ساعد فيما بعد في تأسيس «جمعية التوليد»، قال: "قد أغامر في القول بأنه بالنسبة لنساء هذه البلد، الاحتمال الضعيف في حصول مشاعر من هذا النوع، المهتاجة والمتجليّة في أفعال خارجية لا يمكن ضبطها، يمكن أن يكون أكثر فظاعة حتى من مجرد التوقع باستمرار الحدّ الأقصى للألم الحسي". (استشهدت به مريم بوفي، في مرجع سابق، ص 31).

اكتئاب ما بعد الولادة، المسمى الجنون النفاسيُّ، سبّب 7 إلى 10 بالمئة من تصريحات الإذن بدخول مشفى الأمراض العقلية للنساء في القرن التاسعَ عشر، وهنا أيضاً فوجئ الأطباءُ بأن النساء يتباهين بشهوتهن الجنسية. العديد من الرجال، الأعضاء في مهنة الطب، شخَّصوا الحيضَ وسنّ اليأس على أنهما مشكلتان، لأن الشهوة الجنسية للمرأة اعتُبرت مرضاً يجب أن يشفَى. الدكتور ويليام أكتون، في منتصف القرن، قدّم آراءه حول الطبيعة الجنسية للنساء: "غالبية النساء (لحسن حظهن) لا ينزعجن كثيراً من المشاعر الجنسية من أي نوع. الشيء الذي يكون عليه الرجال عادةً تكون عليه النساءُ استثناءً فقط". (استشهد به بيتر كي في «التجربة البورجوازية»، مجلد 1، ص 153). كان واضحاً أن الاستثناءات جنونية، وفقاً لأطباء مثل الدكتور أكتون، بالرغم من أن العلاجات التي نصحوا بها قد تشير إلى أن الجنون كان في صالحهنّ. مثلاً، ويليام

تيلر سميث، كان لديه علاجٌ للشهوة الجنسية في سنّ اليأس: حُقنٌ من الماء المبرّد في المعي المستقيم، وإدخال ماء مجمد في المهبل، واستعمال العلَق في حرْف الفرج وعنق الرحم. أما الحيض فقد اعتبر مشوِّشاً للدماغ، ونصح الأطبّاء بتأخيره عن طريق إبقاء الفتيات، اللاتي في العشرينيات، في الحضانة، وأخذهن حماماتٍ باردةً، وتجنّبِ النوم على الفُرُش المحشوة بالريش، وقراءةِ الروايات(13)، وألّا يأكلنَ اللحمَ، وأن يستخدمَن السراويل الداخلية.

في عام 1851، ذكر إدوارد تيلت أن الحيض المتأخر كان «السبب الرئيسيَّ لبروز النساء الإنكليزيات في قوة البنية، وسلامة الحكم، واستقامة المبدأ الأخلاقي». (إلين شولتر،Elaine Showalter «داء النساء» The Female Malady، ص 75). عندما لا تكون المريضة في حالة خطيرة جداً، كانت تُستعمَل مجموعةٌ متنوعةٌ من المعالجات السابقة. لكن الحالة الخطيرة كانت توضع في مشفى الأمراض العقلية أيضاً.

هناك عضوٌ في جمعية التوليد في لندن، في ستينيات القرن التاسع عشر، أصبح مقتنعاً بأن ممارسة العادة السرية كانت السببَ في الجنون، ولذا مارس الختانَ ليساعد النساءَ في أن يضبطن أنفسهن. لكنه لم يكن وحيداً في القيام بهذه المعالجة، كما تظهر القصة المروعةُ الآتية. في أوهايو، عام 1894، كان هناك فتاةٌ عصبية، ذات سبع سنوات، تحت المعالجة بسبب العادة السرية، خضعت أخيراً للختان. كانت العمليةُ ناجحةً، فهي لم تعد تمارس العادة السرية لأنها كما قالت :»أنت تعلم، لم يعد هناك شيء الآن». (بيتر كي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص 304). في الولايات المتحدة وبريطانيا، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، المتخصصون بعلم أمراض النساء، لحسن الحظ، أزالوا المبايض السليمة، لمعالجة مثل هذه الحالات، بوصفها جنوناً أوّلياً، وصرعاً (أورنيلا موسكوكسي، مرجع سابق، ص 105). ومع مواقف مثل هذا الموجود، ليس من المفاجئ أن ردود الفعل للشهوانية الشرقية كانت قوية جداً، ومختلطة.

كانت صور النساء المجنونة متكررةً في الروايات الفيكتورية، وفي العقود الأخيرة من القرن، كان فقدان الشهية والهيستريا والأمراض العصبية في ازدياد. نساء مقيدات إلى السرير، ونساء «عصابيات» كنّ أيضاً شخصيات مألوفةً في الروايات والحياة اليومية. كانت علاجات الراحة – بدلاً من حياة نشيطة – هي الحل الذي ينصَح به. وفي الحقيقة، صرح بعض الأعضاء في مهنة الطب بأنه، ولأن النساء حاولن أن يهربن من أدوارهن المطلوبة، أصبحن في هيستريا. علاوةً على ذلك، كان الأطباء مقتنعين بأن عدم استقرار النظامين العصبي والتناسلي عند النساء جعلهن أكثر عرضةً للاضطراب من الرجال.

كان مقبولاً إلى درجة كبيرة أن الانحلال الأخلاقي والعناد والأنانية أمور شائعة في النساء المصابات بالهيستريا. التقويم الآتي، الذي قام به السيد جورج سافج، رأي نموذجي في القرن التاسع عشر :»الصفة المميِّزة لجميع حالات الهيستريا هي الميل للكسل وإرادة الشهوة والتورط في عادات سيئة». (استشهد به مايكل كلارك Michael Clark في «رفضُ الطرق النفسية للاضطراب العقلي في الطب النفسي البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر»).

إن تأثير علاج الراحة الإجباريَّ، والنصحَ بضبط النفس، لمرأة ترغب بـ «عمل مناسب ذي متعة وتغيير» وصفتْهما بحزنٍ شارلوت بيرغنز غيلمن Charlotte Perkins Gilman في رواية قصيرة اسمها «ورق الجدران الأصفر» The Yellow Wallpaper مبنية على تجربتها الخاصة في أمريكا مع متخصص بالأعصاب نصحها بأن تكرّس نفسها للعمل المنزلي، وألا تحاول الكتابة مجدداً.

شارلوت برونتي Charlotte Bronte، في مرحلة من حياتها، مُنِعت من الكتابة بسبب مهماتها المنزلية، ونمّت شكلاً هيستيرياً من شبه العمى. فلورانس نايتنجل Florence Nightingale عانت أيضاً فترةً من الاكتئاب، ووصفت في روايتها التي تعكس سيرتها الذاتية «كاسندرا» مجتمعاً حيث قُيِّدت الأمهاتُ والبنات في «السجن المسمى العائلة». (استشهدت بها إيلين شولتر، مرجع سابق، ص 63).

كانت العديد من النساء، في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، يعملن من أجل المال، مهما كانت الآراء الحالية حول القضية. وكان مقبولاً أن نساء الطبقة الوسطى يمكن أن يعلمن خارج المنزل. وفي الواقع، قد اعتَمد نمطُ المعيشة في الطبقتين العليا والوسطى على هذا. وفي إنكلترا، كانت الخدمةُ المحلية الموظِّفَ الأكبرَ للنساء في العصر الفيكتوري، وكانت الخدمة في إنكلترا وفرنسا أصبحت أنثويةً.
لكن إذا أُجبِرت المرأة على كسب عيشها، كان يعتبر هذا مصيبةً، وكان عليها أن تعاني كثيراً. وإذا أرادت أن تعمل مختارة، فإن المعاناة تكون أصعبَ. عندما أرسلت شارلوت برونتي بعضَ شِعرها إلى الشاعر روبرت سوذي، من أجل إبداء الرأي فيه، عام 1837، اعترف بأنها موهوبة، لكنه لم يشجّعها على الاستمرار :"الأدب لا يمكن أن يكون من شأن حياة المرأة، ولا ينبغي أن يكون كذلك... أحلام اليقظة التي تنغمسين فيها عادةً من المحتمل أن تؤدي إلى حالة ذهنية معكَّرة، وكما أن جميع الاستعمالات العادية للعالم تبدو لك غير مثيرة للاهتمام، وغير مفيدة، لن تكوني مناسِبة لها من دون أن تصبحي مناسبة لأي شيء آخر". (استشهدت به ربيكا فراسر Rebecca Fraser في « شارلوت برونتي «، ص 109–110).

عندما نشرت شارلوت روايتها «جين إير» Jane Eyre، في عام 1847، كان لها نجاحٌ فوريّ، لكن أصواتاً مخالفة بدأت تشير إلى أن البطلة لم تعرض الصفات المميزة للمثال الأنثوي. جين إير كانت متكبرة، وأظهرت مشاعر منفعلة وغاضبة، وهذه لم تكن مقبولةً في وقت كانت الهيمنةُ فيه للمبشِّرين. وفي هذه المرحلة، لم يكن معروفاً أن المؤلفَ امرأةٌ لأن الرواية نشرت تحت اسم كورر بيل Currer Bell.

بالتأكيد، إن العديد من الكتّاب تُراقَب كتبُهم بسبب الإساءة إلى الآداب العامة، حيث يصفون النساءَ والاتصال بينهن وبين الرجال. اتُّهِم فلوبير Flaubert بهذه الإساءة في فرنسا، فيما يتعلق بروايته «مدام بوفاري» Madame Bovary، وشارل بودلير Charles Baudelaire في قصائده «أزهار الشرّ» Les Fleurs du Mal. في نفس السنة، أُدخِل «قانون المطبوعات الفاحشة» Obscene Publications Act إلى بريطانيا. وفي

السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، عددٌ من روايات توماس هاردي حُرِّرت أو رُفِضت: فقد حذف المحررُ بعضَ السطور من رواية Far from the Madding Crowd. ولم تقبل أيُّ مجلة رواية Tess of the d.Urbervilles في شكلها غير المنقَّح. وهناك حادثة في The Mayor of Casterbridge أزعجت المشاعرَ الفيكتورية بوجه خاص، عندما باع رجلٌ زوجتَه. وقد اتهم النقّادُ توماس بتجاوز حدود الخيال المعقول. لكنَّ بيع الزوجة حصل فعلاً في إنكلترا في القرن التاسعَ عشر – بصورة متكررة – في أسواق الماشية، وغالباً ما طالبت العاداتُ الشعبية بأن تقاد المرأة إلى هناك بالرسن. (صموئيل بييت مينفي Samuel Pyeatt Menefee في «زوجات للبيع» Wives for Sale، وهناك وثائق عن 300 حالة مسجَّلة بين 1800 و1900).

قائمة الكتب التي أساءت إلى الأخلاق العامة في بريطانيا كانت طويلة. وقوةُ المكتبات الدوّارة في تحديد ما يقرؤه الناسُ كانت هائلة. الشيء الذي أساء إلى الأخلاق العامة، في الأعمال المذكورة، كان وصْفَ شخصيات النساء اللاتي كنَّ تهديداً لمثال الملاك في المنزل، نساء قويّات الإرادة، ومستقلات، ومتحمّسات. وكان يعبَّر بصورة متكررة عن القلق حول تأثير مثل هذه الكتب على الفتيات في سنّ البلوغ. وفي الحقيقة، كان واحدٌ من الاقتراحات، المشار إليه سابقاً، لتأخير الحيض، هو أن تتجنّب الفتياتُ قراءةَ الروايات. لكن عند نجاح النساء في نشر كتاباتهن، كنّ يكسبن نفس ما يكسبه الرجل، مع أن استعمال أسماءِ الرجال المستعارة كان ضرورياً في أربعينيات القرن التاسعَ عشر. والمبلغ المدفوع مقابل رواية يمكن أن يعادل راتباً سنوياً لمن تعمل مربية، مع أن هذه المبالغ كانت في غاية البطء، إلى درجة أن إعلاناً عن مربية حضانة من دون أجر استجابت له 300 امرأة في ستينيات القرن التاسع عشر. (جوزفين بولتر Josephine Bulter «تعليم وتوظيف النساء» The Education and Employment of Women، ص 3).

لم تتسع فرصُ التوظيف لنساء الطبقة الوسطى في بريطانيا أو فرنسا إلا في تسعينيات القرن التاسع عشر. ولأكثر القرن، العديد من النساء ربما يؤيدن هذا الوصفَ لحياتهن، في 1865 :"هنا أجلس، بصحة وقوة وعلم، وقادرة على فعل لا

شيء، على خطر التسبب في حزن شديد لأمي!... أنا هنا، قادرة ومستعدة، أتوق فقط لأن أقوم بما هو الأقصى، لكنني مقيدة بالتقاليد إلى المهزلة الأدنى من الفائدة. أنا فتاة شابة حقاً!" (شارلوت يونغ Charlotte Yonge، «فتاة العائلة الذكية» The Clever Woman of the Family، ص 3).

ربما كانت الفتياتُ الشابات متعلماتٍ، لكن تعليمهن كان مقصوراً على مواضيع مناسبة، ونظرتهن للعالم محدودة جداً. وإذا كنّ من عائلة متدينة وصارمة فإن وضعهن ربما كان أسوأ. كانت القراءة خاضعةً للمراقبة مثل الأعمال الفنية وأشكال التسلية. وكان هناك في فرنسا صراعٌ مستمر للتخلص من سيطرة رجال الدين على النساء، وأسِّست مدارسُ البنات لإنهاء هذا الأمر، في 1880، لكن مع منهاج دراسي مقيَّد يناسب السيدة البورجوازية.

مال الرحالة الفيكتوريون إلى الاعتقاد بأنه إذا كانت حياة المرأة الأوروبية المسيحية، من الطبقة الوسطى، طرفاً لسلسة، فإن حياةَ المرأة الشرقية المسلمة، المرادفة، هي الطرفُ الآخر. وإذا وُضِع في الحسبان أن حياة المسلمة لم تكن حياةً ناعمة البال، وخالية الهمّ، كما وصفوها، وأن حياة الأوروبية كانت تحت تقييدات كبيرة حتى نهاية القرن، فهما ليستا بعيدتين جدّاً كما يحلو للناس أن يؤكدوا.

النساء الفقيرات في كلا المكانين عملن بجدٍّ داخل وخارج المنزل، ولُبسُ الواحدة للحجاب لم يجعلها بالضرورة امرأةً أكثَرَ كدّحاً. لم تكن النساءُ ضحايا في مجتمع أكثر مما كنّ في مجتمع آخر. وعندما خلعت السيدة مريم مونتاج Mary Montague ثيابها، في حمام تركي – بعد ضغط من بعض النسوة لتنضم إليهن – حلّت بلوزَتها لتريهن مِشدَّها. قالت: هذا جعلهم يعتقدون أنها مسجونة في آلة لا يفتحها إلا زوجُها. كلتا جماعتي النساء رأين بعضهن بعضاً سجيناتٍ، وبالطبع، هنّ على حق.
القليل من الرحّالة إلى الشرق الأوسط، أو شمال إفريقية، وجدوا أنفسهم في مكان استطاعوا فيه أن يتصلوا بالنساء اللاتي يعشن هناك، والقليل جداً من هؤلاء الرحالة

كان لديه رغبة في معرفة الكيفية التي يتم فيها تصوير مجتمعهم من قبل أناس كانوا هم يراقبونهم. وسريعاً، بعد غزو نابليون لمصر، سجّل المؤرخ الجَبَرتيُّ(14) ردودَ فعله على الأحداث التي كدّرت بقوةٍ الانسجامَ في الحياة اليومية.

لم يتذكر الناسُ الجيوشَ الفاتحةَ بسبب الاحترام الذي أظهروه للنساء، بل على العكس، هم عادة يتركون إرثاً من الاغتصاب والبغاء. يذكر الجبرتي تأثير حضور الجيش في القاهرة :"ومنها تبرُّجُ النساء وخروجُ غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيسُ إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسراتُ الوجوه، لابساتٌ الفستانات، والمناديلَ الحرير الملونة، ويسدلن على مناكبهنّ الطرحَ الكَشميريَّ، والمزركشاتِ المصبوغة، ويركبن الخيولَ والحمير، ويسوقونها سوقاً عنيفاً مع الضحك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة. فمالت إليهم نفوسُ أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن. وكان ذلك التداخل أوّلاً مع بعض احتشام، وخشية عار ومبالغة في إخفائه. فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر، وحاربت الفرنسيسُ بولاق، وفتكوا في أهلها، وغنموا أموالها، وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات، صرن مأسوراتٍ عندهم، فزينوهن بزيّ نسائهم، وأجرَوْهنّ على طريقتهن في كامل الأحوال. فخلعَ أكثرُهن نقابَ الحياء بالكلية، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرُهن من النساء الفواجر، ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومَن والاهم، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن، ولو شتمته أو ضربته بتاسومتها(15).

فطرحن الحشمةَ والوقار والمبالاة والاعتبار، واستملن نظراءهن واختلسن عقولَهن لميل النفوس إلى الشهوات، وخصوصاً عقول القاصرات. وخطب الكثير منهم بناتِ الأعيان وتزوجوهن رغبةً في سلطانهم ونوالهم. فيظهر حالةَ العقد الإسلامَ وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدةٌ يخشى فسادَها» (16). (استشهد به تشارلز فيال Charles Vial في «شخصية المرأة في الرواية والخبر في مصر من 1914-1960» 4-5).

طبعاً، الأمر الذي أقلق الجبرتي هو أن الجنود الفرنسيين أفسدوا النساءَ المصريات، وأخرجوهن من حياتهن المعزولة، وشجعوهن على أفكار الحرية. حاول الرجال، سواء كانوا أوروبيين أم عرباً، أن يسيطروا على نسائهم. لكن النص يثبت أيضاً، كيف أن الجنود الفرنسيين كانوا يفرضون قيمَهم الخاصّةَ على المجتمع المصري، وبالتأكيد ليس رغبةً منهم في تحسين وضع النساء هناك. وهو أيضاً يضع الاتهامات الأوروبية حول الفاحشة في الإسلام، في ضوء آخر. ومن السهل بما يكفي أن تغتصب امرأةً، ثم تدعوها بالفاسقة. ومع حلول الوقت الذي ذهبت فيه لوسي دوف غوردون Lucie Duff Gordon إلى مصر، في عام 1862، لتعيش هناك، كان لدى المصريين الفرصةُ الكافية لملاحظة الإنكليز والفرنسيين. وبما أن لوسي آتية من خلفية راديكالية في إنكلترا، وقد نمّت تعاطفاً ملحوظاً مع العرب، فقد أنفقت ساعاتٍ عديدةً في الحديث مع الناس في «الأُقْصُر». ووجدت أن الشيء الأكثرَ مفاجأةً للمصريين، حول الإنكليز، هو معاملتهن للنساء، ليس لأنهم منحوهنّ الكثير جداً من الحرية، بل بسبب الطريقة التي يتحدث فيها الإنكليز عن النساء بين بعضهم، والمعاملة الفظّة، والقاسية لزوجاتهم، وللنساء عموماً. كتبت في رسالة إلى الوطن :"سوف يتفاجأ الأوروبيون جدّاً إذا سمعوا الرأي الحقيقي لعمر في تصرف الأوروبيين تجاه النساء. ذكر رجلاً إنكليزياً طلّق زوجتَه، وأعلن عن ضعفها الأخلاقيّ على الملأ. كان ينبغي أن تروه يبصق على الأرض في كراهية شديدة. هنا، إنه من الغدر والخسّة ألا تخسر المال، وأن تلقي اللوم على الطلاق". («رسائل من مصر»، ص 176).

الرجال الأوروبيون والعرب، كلهم، اعتقدوا بأن النساء كنَّ الجنسَ الأضعفَ، لكن أحكامهم كانت متباينة :"إنه من المستحيل أن يتصور المرء كيف أنه مفاجئ جداً أن يسمع مسيحيٌّ أن أحكامَ الأخلاق تطبَّق بنزاهة تامة على كلا الجنسين، وأن يسمع العربَ (الذين يعلمون أحوالنا) يتحدثون عن الإنكليز بكونهم غيورين وقاسين على نسائهم. إن أيَّ فحش هو خطأٌ وحرام، سواء على الرجال والنساء. سليم أفندي تحدث عن هذا القلق، وبدا أنه مالَ إلى تساهلٍ أكبرَ مع النساء بسبب جهلهنّ وضعفهن". (المرجع السابق، ص 135–136).

كانت لوسي دوف غوردون حريصة على التأكيد على أن تربط هذه المحادثة بالعرب، وربما لم تكن صحيحةً بالنسبة للأتراك. بل ربما لم تكن صحيحة بالنسبة لجميع العرب، لكنها جديرةٌ بأن تذكِّر بوضع «المرأة الساقطة» في المجتمع الإنكليزي.

السيد جون مالكولم John Malcolm، في كتابه «خُطَطُ فارس» (1845) Sketches of Persia، استعمل شكلاً حوارياً ليبرهن كيف رأى الرجالُ الإنكليز، وأهلُ فارسَ، الطريقةَ التي عامل الآخر فيها نساءه. بدأ الحوارَ بهجوم عنيف على حالة النساء في فارس بالمقارنة مع الأمم الحضارية لأوروبا، وحيث يعترف بأن الزوجات والبنات الشرعيات كان لهنّ حقوقٌ، سأل عن مصير أولاد العبيد والأعضاء الآخرين من الحريم. سأل الفارسي، في جوابه، ماذا حصل بالأولاد غير الشرعيين في إنكلترا، واستشهد بكتاب لميرزا أبو طالب الذي سافر إلى إنكلترا، وذكر أن «قسماً كبيراً من نسائكم وذراريكم هم في حالة أكثر انحطاطاً من أي حالة في بلدنا». قال الفارسي :»لكن ربما بالغ أبو طالب، وهذا من عادة الرحالة».

واستمر الحديث، وأظهر جون مالكولم تحسّرَه على حقيقة أن النساء الفارسيات لم يستطعن الحصول على «تلك المعرفة بالعالم، الضرورية لتمكّنهنّ من القيام بواجباتهن». تولى الفارسيُّ السيطرةَ في قوله :»لا أعلم بالضبط ما الذي تعنيه بمعرفة العالم، ولا أفهم بصورة جليةٍ المنافعَ التي تتوقعها أن يحصلن عليها من مثل هذه المعرفة. نحن نعتبر أن حبَّ وإطاعةَ أزواجهن، ومنْحَ الاهتمام المناسب لأطفالهن، وواجباتهن المنزلية، هي الوظائف الأفضل للنساء». أجاب جون مالكولم بأن هذا يجعلهن إما إماءً لمتعة أزواجهنّ، أو كادحات يقمن بعمل المنزل. وهذا صحيح تماماً، لكنه ليس وصفاً لواجبات النساء كان يمكن أن يختلف حوله الرجال الأوروبيون.

أثناء سفرها في شمال إفريقية، خرجت ماتيلدا بيتهام إدواردز Matilda Betham Edwards تمشي مع بعض الفتيات الفرنسيات اللاتي قابلتهن. طلبت منهن أمهاتهن أن تجتمع بهن بأمان في المنزل، لأنه ليس من المناسب أن يخرجن إلى الطرقات وحدهن،

وهناك العديد من الضباط في المدينة. «هنا كانت السخرية من التحرير الأوروبي للفكر! نحن نشفق على عزلة وتقييدات النساء الموريات، ونجد أن فتيات فرنسيات (23 و24 عاماً) لا يُؤْمَن عليهن وحدهن خارج حديقتهن! بالتأكيد يمكن لساخر عربي أن يصنع شيئاً من مثل هذه الحالة!» (A Winter with the Swallows ص 116). رحّالة آخر، جون رينيل مورل John Reynell Morell سمع الكثير من الكلام، الذي يقوله الفرنسيون في الجزائر ضد العرب، لكنه حذّر قرَّاءه من القبول الأعمى لمثل هذه الاتهامات. "في تلقّي مثل هذه التصريحات، وغيرها، من الكتّاب الفرنسيين حول العرب، إنه من الضروريّ ملاحظةُ الحذر الكبير، لأنه من مصلحة المنتصرين أن يقدّموا ضحاياهم في أبغض مظهر ممكن لكي يسوّغوا ظلمهم وقسوتهم". («الجزائر»، 303).

في النهاية، العالمُ الفرنسي فولني Volney، الذي انطلق في رحلته إلى مصر وسورية في نهاية القرن الثامنَ عشر، أمضى وقتاً يجهِّز نفسه أكثر من معظم الرحالة. قال: لكي تفهم طبيعةَ سكّان بلد، من الضروري أن تعيش هناك، وتتعلم لغتهم، وتمارس عاداتِهم. لكن هذا لا يزال غير كافٍ للرحالة للحصول على فهم حقيقي. لا يجب عليهم فقط أن يتعاملوا مع جميع التحيزات التي سوف يواجهونها، بل عليهم "أيضاً أن يتغلبوا على تلك التحيزات التي يحضرونها معهم. القلب نزيهٌ، والعادات قويةٌ، والحقائق ماكرةٌ، والوهمُ سهلٌ. ولهذا، يجب على المراقب أن يكون حذِراً، ولكن ليس جباناً. ويجب على القرّاء، الذين لا يستطيعون الرؤية إلا من خلال عيون الوسيط، أن يراقبوا حُكْمَ المرشِد، وحُكْمهم الخاص". (فولني «رحلة إلى مصر وسورية» Voyage en Egypte et en Syrie ، ص 399).

القليل من الرحالة كانوا قادرين على تأدية القائمة الأولى من الطلبات، وأما القائمة الثانية فهم أقلّ بكثير. إن مواجهةَ التحيّزات التي جلبوها معهم ليست واحدة من الاقتراحات المساعِدة، المعطاة لرحّالة القرن التاسعَ عشر. وهذا القياس يظهِر كيف أن معظم المؤلفين قليلاً ما حاولوا القيام بالمهمة. لكن، بوصفنا قرّاءً، يمكننا أن نأخذ بنصيحة فولني عن طريق مراقبة رأي الكتّاب، ورأينا نحن أيضاً.

مراجع المقالة

-Ahmed, Leila, <Western Ethnocentrism and Perceptions of the Harem>. Feminist Studies, 8:3 (982), pp. 5234-.
- Alloula, Malek, The Colonial Harem, translated from French, University of Min¬nesota Press, 986.
-Altick, Richard D., Victorian People and Ideas. New York: W, W. Norton, 973.
-Badran, Margot, <The Origins of Feminism in Egypt>, in A. Angertnan, G. Binnerna and A. Keuran (eds), Current Issues in Women>s History, London: Routledge, 989.
- and Cooke. Miriam (eds). Opening the Gates: A Century of Arab Feminist Writing. London: Virago, 990.
-Bell, Susan Groag and Often, Karen M., Women, the Family, and Freedom: The Debate in Documents, vol. I, Stanford University Press, 983.
-Birkctt, Dca, Spinsters Abroad, Oxford: Basil Blackwell. 989.
-Bloch, Iwan. The Sexual Life of Our Time in Its Relation to Modem Civilization, translated from German, London: William Heinemann (Medical Books), 930 (reprint).
-Brahimi, Detiise. Fetumes arabes e!soeurs mitsulmanes. Paris: Editions Tierce, 984.
-Butler, Josephine E., The Education and Employment of Women, London: Macmillan &Co., 868.
-Caplan. Pat (ed.J, The Cultural Construction of Identity. London: Tavistock, 987.
-Clark, Michael J., <The Rejection of Psychological Approaches to Menial Disorder in Late-Nineteenth-Century British Psychiatry>, in A. Scull (ed)., Madhouses, Mad-doctors and Madmen, London: Athlone, 98.
-Conceptual Clothing, catalogue for the exhibition, Birmingham: Ikon Gallery, 986.
-Crepaz, Adele, The Emancipation of Woman and its Probable Consequences, London: Swan Sonnenschein, 893.
-Djehar, Assia. Femmes d>Alger dans leitr apptirtement. Paris: Des Femmes, 980.

-Ellison, Grace, An Englishwoman in a Turkish Harem, London: Methuen, 95.
-Eraser, Rebecca, Charlotte Bronte, London: Methuen Mandarin, 989.
-Fried, Albert and Elman, Richard (eds), Charles Booth>s London, Harmondsworth: Penguin Books. 97.
-Gay. Peter, The Bourgeois Experience, vol. I: Education of (he Senses, Oxford Uni¬versity Press, 985; vol. fl: The Tender Passion, Oxford University Press, 987.
-Gilman, Charlotte Perkins, The Yellow Wallpaper, London: Virago Press, 987 (first published 892).
-Gissing, George, The Emancipated, London: The Hogarth Press, 985 (first pub¬lished 890).
-Graham-Brown, Sarah, images of Women: The Portrayal of Women in Photo¬graphy of the Middle East 860--950, London: Quartet Books, 988.
-Groot, Joanna de, «Sex» and «Race»: The Construction of Language and Image in the Nineteenth Century>, in Susan Mendus and Jane Rendall (eds). Sexuality and Subordination, London: Routledge, 989.
-Haeri, Shahla, Law of Desire: Temporary Marriage in Iran, London: I, B. Tauris, 989.
-Hewitt, Margaret, Wives and Mothers in Victorian Industry, Westport, Conn,, USA: Greenwood Press, 958.
-Himmelfarb, Gertrude. Marriage and Morals among the Victorians and Other Essays, London: I.B. Tauris, 989.
-Hwang, David Henry, M. Butterfly, Harmondsworth: Penguin Books, 989.
-Janus, Why Women Cannot Be Turned into Men, Edinburgh and London: William Blackwood and Sons, 872.
-Kabbani, Rana, Europe>s Myths of Orient: Devise and Rule, London: Quartet Books, 986.
-Lambert, Elie, Delacroix el les Pemmes d>Alger, Paris: Librairie Renouard, 937.
-Llewellyn, Briony, The Orient Observed: Images of the Middle East from the Searight Collection, London: Victoria & Albert Museum, 989.
-Magraw, Roger. France 8594-: The Bourgeois Century, London: Fontana, 988 (reprint).

-Menefee, Samuel Pyeatt. Wives for Sate: An Ethnographic Study of British Popular Divorce, Oxford: Basil Blackwell, 98.
-Moscucci, Ornella. The Science of Woman: Gynaecology and Gender in England, 800329-. Cambridge University Press, 990.
-Neff, Wanda F., Victorian Working Women, London: Frank Cass, 966 (first pub¬lished 929).
-Parkes, Bessie Rayner, Essays on Woman>s Work, London: Alexander Strahan, 865.
-Pinchbeck. Ivy, Women Workers and the Industrial Revolution, 750-I85Q, London: Frank Cass, 969 (first published 930).
-Poovey, Mary. Uneven Developments: The Ideological Work nf Gender in Mid-Victorian England, London: Virago Press, 989.
-Said, Edward W., Orientalism, Harmondsworth: Penguin Books, 985.
-Shirreff, Emily, Intellectual Education and its Influence on the Character and Hap¬piness of Women, London: Smith, Elder, 862 ed.
-Showaltcr, E., The Female Malady.> Women, Madness and English Culture, 830-980, London: Virago Press, 987.
-Spark, Muriel, Mary Shelley, London: Cardinal. 989.
-Thompson, E. P. and Yeo, Eileen (eds), The Unknown Mayhem: Selections from the Morning Chronicle 84950-, Harmondsworth: Penguin Books, 973.
-Thornton, Lynne. La Femme dans la peintitre orientalists, Paris: ACK Edition. 985.
-Vial, Charles, Le Personnage de la femme dans le rotnan el la noiwelle en Egypte de 94 ri l960, Damascus: Institut Francais de Damas, 979.
-Warner, Marina, Alone of all her Sex: The Myth and Cult of the Virgin Mary, London: Picador, 985.
-Weidcger, Paula, History>s Mistress, Harmondsworth: Penguin, 986.
-Wright, Sir Almoth E., The Unexpurgated Case against Woman Suffrage, London: Constable & Company, 93.
-Yonge, Charlotte M., The Clever Woman of ihe Family, London: Virago Press, 985 (first published 865).

الهوامش

1. تطلق هذه الكلمة في الإنكليزية على ما نسميه «الخمار»، أو «النقاب».
2. جزء من الكاميرا يظهر من خلاله المجالُ الذي سوف يصوره المصور.
3. تقول رنا قباني :»إن مثل هذه الحكايا (أي عن نساء الشرق) أصبحت أساسَ ما يكتبه الرحّالةُ، فقد أدركوا أنه من أجل تسلية مواطنيهم لا بدّ أن يصفوا لهم «حظايا الحريم». وكان وصفُ مثل هذه المشاهد متشابهاً بصورة صارخة في جميع الروايات التي كانت تتوالى ليدعم بعضُها بعضاً في هذا الوصف، إلى أن تمكنت في النهاية من ابتداع صورة متكاملة للشرق، دعامتاها (الشهوة والاستبداد). إنها الصورة التي جاءت لتلبّي نزواتِ مجموعة من الخيالات الأوروبية. وكانت هذه المشاهد الوصفية تتخلد بفعل تكرارها وإعادة نقلها مرةً بعد مرة، ولأنها كانت تتطابق تماماً مع المتطلّبات والتوقعاتِ الغربية. «أساطير أوروبا عن الشرق» ص 40–4. ترجمة د. صباح قباني، نشر دار طلاس: دمشق، ط3 993.
4. ربيكا هي زوجة إسحاق. وفي سفر التكوين (24) أن إبراهيم عليه السلام طلب من خادمه أن يبحث له عن زوجة لابنه إسحاق، وكان الخادم يدعو ربه أن يجمعه مع الفتاة المناسبة لإسحق، واستجاب الله دعاءه حيث اجتمع بربيكا جانب البئر، وكانت تستقي الماء وجرى بينهما كلام. ويذكر قاموس الكتاب المقدس (ص 98 الطبعة الإنكليزية) أن هناك قصصاً عن راشيل (سفر التكوين، 29 :9–2) وصفورة (سفر الخروج، 2:6–20) تشير إلى أن الفتيات يمكن أن يوجدن أمام البئار، وأنهن غير ممنوعات من الحديث مع الرجال الغرباء.
5. ربطت أوروبا القرون الوسطى بين النساء والشيطان، ورأت فيهنّ عدواتٍ للكنيسة والمدنيّة، وهذا برّر حملةَ مطاردةِ الساحرات، ومحاكمة النساء بتهم «الجرائم الجنسية، وأكل لحوم البشر، ومعاشرة الأرواح الشريرة». من كتاب «أساطير أوروبا عن الشرق» ص 7.
6. مُسكِرٌ قويّ.
7. بيكنغ: مدينة في الصين.
8. فرديناند ديلاكروا: رسام فرنسي، توفي 863.
9. آسيا جبار: اسم مستعار لفاطمة الزهراء، أديبة جزائرية.
10. راجا: أمير أو حاكم هندي.
11. السياق: إذا وضع في... فهناك.
12. سائل طيّار عديم اللون، ثقيل، يستعمل مخدِّراً ومبرّداً.
13. ستشير الكاتبة بعد قليل إلى هذا الموضوع.
14. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مؤرخ مصر، ومدوّن وقائعها وسير رجالها في عصره، جعله نابليون حين احتلّ مصر من كتَبَة ديوانه، له الكتاب المشهور عجائب الآثار في التراجم والأخبار، المشهور بـ «تاريخ الجبرتي». توفي 822م. الأعلام، للزركلي 304/3.
15. أي: حذائها.
16. عجائب الآثار في التراجم والأخبار 262/3–263 (حوادث سنة 25). تحقيق عبد الرحيم عبد الرحيم، دار الكتب المصرية – القاهرة 998.

العلمانية وسياسات الدولة والمسلمون في أوروبة

«تحليل الاستثناء الفرنسي»[1]

Secularism, State Policies, and Muslims in Europe:
Analyzing French

DiFAF

العلمـانية وسـياسات الدولـة والمسـلمون في أوروبة

«تحلـيل الاسـتثناء الفرنسي»[1]

Ahmet Kuru

ترجمة: صابرينا يحيى العقلة

مستخلص

انتهجت الدول الأوروبية سياسات متنوعة لتنظيم السكان المسلمين فيها، ولكنّ السياسات الفرنسية، مقارنةً بغيرها من الدول الأوروبية الغربية، كانت تقييدية بصورة استثنائية. إن السياسة الأكثر جدلاً من بين هذه السياسات هي منع فرنسا ارتداء الحجاب في المدارس.

يناقش المؤلف أحمد كورو في هذه المقالة أسباب ممارسة فرنسا سياسات تقييدية تجاه سكانها المسلمين، ويستنتج أن الصراعات الإيديولوجية بين مؤيدي العلمانية المقاومة التي تهدف إلى استبعاد الدين من الحياة العامة وحصره في المجال الخاص، ومناصري العلمانية التعددية التي تسمح بظهور الدين في الحياة العامة، هي ما يشكل هذه السياسات حالياً.

يبحث كورو في ظهور إيديولوجية العلمانية المقاومة في فرنسا من خلال تحليل موجز لظروف وصراعات تاريخية معينة. ثم يستكشف بعد ذلك الصراعات بين العلمانيين المقاومين والتعدديين، وتأثير هذه الصراعات على سياسات الدولة تجاه السكان المسلمين، والتي هي جزء من سياستها تجاه الدين بشكل عام. ومن خلال التحليلات التاريخية والمعاصرة، يستخدم المؤلف طريقة التتبع للكشف عن تأثير التاريخ على الإيديولوجية، وتأثير الإيديولوجية على السياسات.

---

*بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة سانتييغو وهي منشورة في مجلة

Comparative Politics، Volume 4، Number ، October 2008، -9.

أصبح الإسلام بصورة متزايدة شأناً داخلياً في العديد من الدول الأوروبية الغربية، حيث تنامى التعدادُ السكاني للمسلمين إلى عشرة ملايين ثم إلى خمسة عشر مليوناً. وفي السنوات الأخيرة، تناقش الجمهورُ الأوروبي بصورة مكثَّفة حول المسلمين والإسلام في عدة مناسبات، بدءاً من الهجمات الإرهابية في لندن ومدريد، إلى الجدل حول الرسوم الدنماركية. وباختصار، هناك اليوم «قضيةٌ إسلامية» في أذهان الكثير من السياسيين الأوروبيين عندما يتعلق الأمر بقضايا الهجرة، والاندماج، والأمن. انتهجت الدولُ الأوروبية سياساتٍ متنوعةً لتنظيم السكان المسلمين فيها، وإن السياسة الأكثر إثارةً للجدل من بين هذه السياسات هي منع فرنسا الحديث ارتداءَ الحجاب في المدارس العامة، وقد نوقش في فرنسا وخارجها منذ عام 1989. لكن دولاً أوروبية أخرى جعلت حجابَ الطالبات المسلمات جزءاً من حريتهن الفردية ولم يمنعْنه.

تظهِر دراسةٌ لاثنتي عشرة جريدةً رئيسيةً بريطانية وفرنسية بين عامي 1989 و1999 إلى أي مدى كانت هذه القضية مثيرةً للجدل في فرنسا مقارنةً بها في بريطانيا. ووفقاً للدراسة، عددُ المقالات حول قضية الحجاب في الجرائد الفرنسية وصل إلى 1,174 مقالةً، في حين أن الجرائد البريطانية احتوت فقط على ثماني عشرة مقالة[2]. ونتيجة لهذا النقاش، أُقِرَّ مشروع قانون في مجلس النواب الفرنسي وفي مجلس الشيوخ، ووقع عليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك ليصبح قانوناً في آذار عام 2004.

تنص المادة الأولى من القانون الجديد على أنه :»يُمنع في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ارتداءُ علامات أو ألبسة يُظهِر بها الطلابُ بصورة علنية انتماءً دينياً»[3]. لم يتبنّ أيّ بلدٍ أوروبيٍّ آخر حظراً عاماً على ارتداء الطالبات للحجاب. إن ألمانيا هي أقرب مثالٍ لفرنسا، ولكن منْعَ الحجاب في ألمانيا كان مقصوراً فقط على المعلمات وليس عل الطالبات، وفُرِض المنعُ في ست ولايات فقط من أصل ست عشرة ولاية ألمانية[4].

لم يكن منْعُ الحجاب هو السياسةَ التقييديةَ الوحيدة للدولة تجاه المسلمين في فرنسا. كانت السياسات الفرنسية تقييديةً بصورة استثنائية بالمقارنة مع سياسات الدولة في بلدان أوروبية غربية أخرى فيما يختص ببناء المساجد والتعليم الإسلامي في المدارس العامة وتمويل الدولة للمدارس الإسلامية الخاصة. وواجه المسلمون في الجزء الأكبر من فرنسا عدداً من القيود المحلية والبيروقراطية على بناء المساجد. كما لا يوجد هناك تدريسٌ عن الإسلام (أو عن الديانات الأخرى) في المدارس الحكومية، ويوجد فقط ثلاث مدارس إسلامية افتُتِحت حديثاً، وهي خاصة، وصغيرةٌ جداً[5].

منذ فترة وجيزة، قارن جو فيتزر Joe Fetzer وكريستوفر سوبر Christopher Soper بين سياساتِ ثلاثة بلدان (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) تجاه المسلمين، واستنتجا أن بريطانيا كانت هيَ الأكثر استيعاباً لاحتياجات المسلمين الدينية من بين الحالات الثلاث، وكانت فرنسا هي الأقل استيعاباً، أما ألمانيا فكانت في الوسط بينهما[6]. وقارنتُ بالمشاركة مع أحمد يوكيلين Ahmet Yükleyen بين فرنسا وألمانيا وهولندا وتوصلنا إلى نفس النتيجة، وهي أن سياسات الدولة تجاه المسلمين في فرنسا هي الأكثر تقييداً وتضييقاً من بين الحالات الثلاث[7]. ويجمع الجدول 1 بين هذين التحليلين ويقارن بين سياسات الدولة في أربع بلدان أوروبية غربية لديها أقليات مسلمة كبيرة[8].

جدول 1 : سياسات الدولة تجاه المسلمين في أربعة بلدان أوربية غربية[9]

	حرية الطالبات في وضع الحجاب	تعداد المساجد/ السكان المسلمين	تدريس الدين الإسلامي في المدارس	المدارس الإسلامية (التي تموّلها الدولة)
فرنسا	لا	4,5/1,685 مليون 1 لكل 2,670	لا	3 (0)
بريطانيا	نعم	1,6/1,493 مليون 1 لكل 1,071	نعم	140 (7)
ألمانيا	نعم	3,3/2,400 مليون 1 لكل 1,375	نعم	3 (3)
هولندا	نعم	0,95/400 مليون 1 لكل 2,375	نعم	48 (48)

لماذا تمارس فرنسا سياسات تقييدية استثنائية تجاه سكانها المسلمين؟ يمكن أن يجيب منهجان بديلان عن هذا السؤال بصورة مختلفة. الأول هو نظرية أنطوني غيل Anthony Gill ، وهي نظرية الخيار العقلي لسياسات الدولة تجاه الدين بصورة عامّة. ويقول :»إن سياسات الدولة مُصمَّمة وفقاً لحسابات الحكام لـ «تكلفة الفرصة البديلة» المبنية على أولوياتهم للحفاظ على بقائهم السياسي ولتقليل تكاليف الحكم وللنجاح في التنمية الاقتصادية»[10]. وتكمن قوة هذا النظرية في قدرتها على شرح المرونة الإستراتيجية للحكام. ومن المؤكد أن بعض السياسيين الفرنسيين قد تبنّوا إستراتيجياً سياسات تقييدية تجاه المسلمين لإرضاء دوائرهم الانتخابية، ولكن لماذا يطالب الناخبون الفرنسيون بسياسات من هذا القبيل؟ وعلاوةً على ذلك، إنه لمن الصعب من وجهة النظر الاقتصادية شرحُ قرارات الحكام الفرنسيين بتكلفة الفرصة البديلة. إن منعَ الحجاب لم يساهم في تعزيز الاقتصاد الفرنسي، بل نتج عنه – على

العكس – ضياعٌ للوقت والطاقة، بالإضافة إلى إيجاد تكاليف للحكم. وعلى الصعيد السياسي، لا يبدو الهدفُ المزعوم للسيطرة على عدد السكان المسلمين المتزايد عاملاً منطقياً أيضاً. لقد أثّر الحظر على أقل من 1.500 طالبة مسلمة، وهو عدد ضئيل. وتُظهر بيانات أخرى أن المسلمين في فرنسا بعيدون كل البعد عن التأثير في ميزان القوى في السياسة الفرنسية. ومن ناحية المشاركة الدينية، فإن المسلمين علمانيون كغيرهم من الشعب الفرنسي. إن نسبةَ حضورهم الأسبوعي في المسجد (5%) أو التزامهم الديني (10-12%) قليلةٌ كنسبة الحضورِ الأسبوعي في الكنيسة في فرنسا (10%)[11]. أما من ناحية النفوذ السياسي، فإن المسلمين هم المجموعة الأكثر عجزاً في السياسة الفرنسية، فمن بين 331 عضواً في مجلس الشيوخ، هناك حالياً عضوان فقط من أصل مسلم، ومن بين 577 عضواً في مجلس النواب، لا يوجد أي نائب مسلم[12]، لذلك فإن «تكلفة الفرصة البديلة» لا تبيّن السبب في أن تصرف فرنسا وقتها ومالها ومصداقيتها الدولية، على الأقل في نظر عدة دول مسلمة، على مثل هذه القضية غير ذات الصلة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[13].

يشير المنهجُ الثاني على نحو ملائم إلى تأثير معارضي المهاجرين والإسلاموفوبيين على سياسة الدولة الفرنسية تجاه المسلمين. لكن هذا المنهج فيه مشكلتان: الأولى هي أن معارضة الهجرة والإسلاموفوبيا، هي اتجاهات متزايدة في بلدان أوروبية غربية أخرى كبريطانيا وألمانيا وهولندا[14]. وقد تم حديثاً تقوية هذه الاتجاهات بالتفجيرات الإرهابية في بريطانيا وإسبانيا، وأيضاً بمقتل صانع أفلام في هولندا. لكنّ أيّاً من هذه البلدان لم تكن تقييديةً تجاه سكانها المسلمين كما كانت فرنسا. والثانية هي أن فرنسا كانت أيضاً، بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الغربية الأخرى، أكثر تقييداً تجاه الدّين بصورة عامّة (متضمناً المسيحية)، ولا يمكن تفسير هذه القيود بمعارضة الهجرة والإسلاموفوبيا فحظر ارتداء الطلاب للرموز الدينية، على سبيل المثال، يشمل أيضاً الصلبان المسيحية الكبيرة والطاقية اليهودية وعمائم السيخ. وكما يشير الجدول 2، فإن فرنسا هي البلد الوحيد في غربي أوروبة الذي لا يوجد فيه تعليم ديني في

المدارس العامة، وهي أيضاً حالة فريدة من نوعها في غربي أوروبة بنظامها العلماني المعلن، كما هو منصوص في الدستور :»فرنسا هي جمهورية اشتراكية وديمقراطية وعلمانية لا تتجزأ» (المادة 2). إن الحالتين الأقرب إلى فرنسا هما النمسا وهولندا، ولكن أياً منهما لا تشير إلى العلمانية في دستورها، كما أن سياساتهما العملية مختلفة عن تلك التي في فرنسا؛ فكلتاهما تحافظ على التعليم الديني في المدارس العامة. وهناك أيضاً في هولندا نظام تقسيم الأديان والإيديولوجيات «Pillarisation System» الذي يعني ضمناً اعتراف الدولة بالمجتمعات الدينية والإيديولوجية الرئيسية (البروتستانت والكاثوليك والاشتراكيين والليبراليين)[15]. وأيرلندا بلدٌ آخر ليس فيه دينٌ رسميٌّ ولا تمويل للكنيسة، ولكن أيرلندا مختلفة جداً عن فرنسا بسبب تأثير الكنيسة الكاثوليكية على الجو العام فيها. وتؤكد فاتحة الدستور الأيرلندي على :»باسم الثالوث المقدس، مصدر كل سلطة، والذي – من حيث هو مرجعنا الأخير – تؤول إليه جميع أفعال الناس والدول، نحن شعب أيرلندا، نعترف بتواضع بجميع التزاماتنا تجاه سيدنا الإلهي يسوع المسيح...». كما لا يوجد دين رسمي في أربعة بلدان أخرى (بلجيكا والسويد ولوكسمبورغ وألمانيا)، ولكن الدولة تمول الكنائس فيها. ولا يوجد أيضاً دين رسمي في ثلاثة بلدان أخرى (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال)، ولكن الدولة وقّعت اتفاقيةً خاصة – بابوية – مع الكنيسة الكاثوليكية التي تحافظ على مكانة خاصة وامتيازات عدّة للكنيسة. وأخيراً فإنه يوجد كنيسة رسمية في أربعة بلدان (الدنمارك وبريطانيا وفنلندا واليونان).

جدول 2: علاقات الدولة بالدين في خمسة عشر بلداً أوربياً غربياً عضواً في الاتحاد الأوربي[16].

	الدين الرسمي للدولة	تمويل الدولة للكنيسة	التدريس الديني في المدارس العامة
فرنسا	لا يوجد	لا	لا يوجد
النمسا	لا يوجد	لا	اختياري
هولندا	لا يوجد	لا	اختياري
أيرلندا	لا يوجد	لا	إلزامي
بلجيكا	لا يوجد	نعم	اختياري
السويد	لا يوجد	نعم	اختياري
لوكسمبورغ	لا يوجد	نعم	إلزامي
ألمانيا	لا يوجد	نعم	إلزامي
إيطاليا	البابوية (الكاثوليكية)	نعم	اختياري
إسبانيا	البابوية (الكاثوليكية)	نعم	اختياري
البرتغال	البابوية (الكاثوليكية)	نعم	اختياري
الدنمرك	اللوثرية	نعم	اختياري
بريطانيا	الأنجيليكانية	نعم	إلزامي
فنلندا	الكنيسة اللوثرية والأرثوذكسية	نعم	إلزامي
اليونان	الكنيسة الأرثوذكسية	نعم	إلزامي

إن المؤسسات العلمانية الفرنسية وسياسات الدولة تجاه الدّين عموماً، وتجاه الإسلام خصوصاً، هي نتاج لصراعات إيديولوجية[17]، وقد حدثت هذه الصراعات تاريخياً بين قوى مناوئة للإكليروس (رجال الدين المسيحي) وقوى كاثوليكية. وحالياً، تشكِّل هذه السياسات الصراعاتُ الإيديولوجية بين المدافعين عن العلمانية المقاوِمة Laïcité de combat والسائدة، وبين هؤلاء المؤيدين للعلمانية التعددية Laïcité plurielle التي تتحدى سابقتها. تهدف العلمانية المقاوِمة إلى استبعاد الدين من الحياة العامة، وحصره في المجال الخاص، في حين تسمح العلمانية التعددية بظهور الدين في الحياة العامة. وفي بلدانٍ أوربية أخرى، حيث الأيديولوجيات السائدة هي أكثر ودّية تجاه الدين من العلمانية المقاوِمة، كانت سياساتُ الدولةِ تجاه المسيحية – ومثلها الإسلام – أكثرَ استيعاباً وتفهماً.
يقدم هذا النقاش إطاراً من شأنه أن يعطي تفسيراً أفضل للسياسات الفرنسية من المنهجين المناقشين أعلاه.

أولاً، مع أن منهج الخيار العقلي يحظى بمزية (وهي اعتماده على تحليل الربح والخسارة الفردية، والقيود الهيكلية، والسلوك الإستراتيجي)، إلا أن هذا النقاش يذهب أبعد من ذلك، حيث يكشف ما يفضّله الأفراد من خلال تحليل إيديولوجياتهم، وعلمانيتهم المقاوِمة أوالتعددية. إن الأفكار ليست مجردَ تسويغاتٍ لتصرفات مقررة سلفاً أوأدواتٍ لتحقيق مصالِحَ مادية، بل هي عوامل مهمة حقاً لأنها تشكل ما يفضّله الأفراد.

ثانياً، على حين يجب أن تؤخذ معارضة الهجرة والإسلاموفوبيا على محمل الجد، تفتقد بلدان أوروبية غربية أخرى إلى إيديولوجية علمانية مقاوِمة مسيطرة. ولهذا لا يملك اليمينيون خطاباً أيديولوجياً مفيداً ولا أرضيةً إيديولوجيةً لبناء تحالف مع اليساريين لمتابعة سياسات تقييدية تجاه المسلمين. ولكن إيديولوجية العلمانية المقاوِمة في فرنسا أدّت إلى تحالفِ عدوينِ قديمين: اليمينيون المحافظون المعارضون لمبدأ الهجرة، واليساريون العلمانيون المقاومون.

سوف أبحث أولاً في ظهور إيديولوجية العلمانية المقاوِمة في فرنسا من خلال تحليل موجز لظروف وصراعات تاريخية معينة في الجمهورية الثالثة المبكرة. ومنذ ذلك الوقت، حافظت العلمانية المقاوِمة على هيمنتها في فرنسا بوصفها «طريقاً استقلالياً إيديولوجياً»[18]. وسوف استكشف بعد ذلك الصراعات بين العلمانيين المقاومين والتعدديين وتأثير هذه الصراعات على سياسات الدولة تجاه السكان المسلمين. ومن خلال التحليلات التاريخية والمعاصرة، سوف أستعمل طريقةَ التتبع للكشف عن تأثير التاريخ على الإيديولوجية، وتأثير الإيديولوجية على السياسات[19].

الظهور التاريخي للعلمانية المقاوِمة وسيطرتها

كانت الكنيسة الكاثوليكية خلال العصور الوسطى قوةً اجتماعيةً وسياسيةً مهيمنةً في غرب ووسط أوروبة، وكان لفرنسا مكانةٌ خاصةٌ في هذه الحالة بوصفها الابنة البكر للكنيسة. وبعد حركتي الإصلاح والتنوير، بدأت الكاثوليكية تفقد مكانتها المهيمنة في الحياة الفرنسية العامة. كان التنوير الفرنسي Lumières في القرن الثامن عشر، على عكس التنوير الإسكتلندي Enlightenment والتنوير الألماني Aufklärung، في صراع مباشر مع الدين، وخاصةً مع رجال الدين الكاثوليك[20]. كان السبب الرئيس لمعارضةِ نخبة الجمهوريين الفرنسيين سيطرةَ الإكليروسية هو تزاوج النظام الملكي والكاثوليكية. لذلك كان تيار معاداة الإكليروسية والنظام الجمهوري كالتوءمين في المعركة المزدوجة ضد رجال الدين والنظام الملكي.

في أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789، عشرات الآلاف من رجال الدين الذين رفضوا أن يقدموا أيمان الولاء للدولة، فرّوا من فرنسا أو سُجنوا[21]. وخلال هذه المرحلة، صادرت الدولة أراضي الكنيسة، وأعدمت حوالي 3.000 كاهناً[22]. ولكن الثورة لم تلغِ سلطة الكنيسة، ولم تنهِ الانقسام بين العلمانيين ورجال الدين. وبدلاً من ذلك، حصلت تغييراتٌ عدّة في النظام بين الملكيات والجمهوريات كثفت العداوة بين هذين الجانبين. وبما أن النظام الجمهوري لم يكن هو النظام السائد حتى أواخر القرن التاسع عشر

– باستثناء فترة الجمهورية الثانية قصيرة الأمد (1848–1852) – فقد حافظت الكاثوليكية على مكانتها المتميزة في الحياة الاجتماعية والسياسية الفرنسية، ولكنّ تحالفَ الكنيسة مع النظام الملكي تحول مع تأسيس الجمهورية الثالثة، عام 1870، إلى أمر سلبي

أعطت الجمهوريةُ الثالثة الفرصةَ للجمهوريين ليتحدّوا هيمنةَ الكاثوليكية. بدأوا باستخدام مصطلح «العلمانية laïcité » بشكل واسع للدلالة على صميم برنامجهم المعادي للإكليروس[23]. ويصوغ ليون غامبيتا Léon Gambetta هذا العداء في شعاره المشهور :»حيث الإكليروسية، فهناك العدو!»[24]. أدرك الجمهوريون خطراً في إعادة ظهور النظام الملكي والمؤسسة الكاثوليكية. ومن جهة أخرى، رأى الكاثوليك المحافظون الجمهوريةَ الثالثة ضعيفةً وبحثوا عن نظام ملكيٍّ جديد لتعزيز مكانتهم الرسمية[25].

تحوّل النزاع بين هاتين الفرقتين إلى «حَرب بين الفرنستين». كانت فرنسا الأولى وارثة قيم ثورة 1789، وكانت جمهوريةً وعلمانيةً ومعاديةً للإكليروس، وضمّت أحزاباً يسارية وبعض الجمعيات المدنية (على سبيل المثال: الماسونيين الأحرار Freemasons، والمفكرين الأحرار Freethinkers، وجمعية التعليم League of Education) وأقليات دينية (بروتستانت ويهود)، أما فرنسا الثانية فكانت مرتبطة بالنظام السابق الذي أُسِّس على التزاوج بين الكنيسة الكاثوليكية والنظام الملكي، وضمّت رجالَ الدين المسيحي، ومناصريهم المحافظين في السياسة والبيروقراطية[26].

كان التعليم هو ساحة النزاع الرئيسية بين العلمانيين والكاثوليك المحافظين لأن كلاً منهما سعى إلى تشكيل وجهات النظر العالمية للأجيال الشابّة. وكان لـ جول فيري Jules Ferry، وزير التعليم الجمهوري 1879–1885، دورٌ مهمٌّ في تأسيس تعليم «حرّ وإلزاميّ وعلمانيّ». وأقصى الجمهوريون العلمانيون آلافَ المعلمين الكهنوتيينَّ من نظام التعليم، إضافةً إلى إغلاق 15.000 مدرسة كاثوليكية[27]. وحاول الكاثوليك معارضةَ هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، نجحوا، عام 1879، بجمع 1.775.000 توقيع على عريضة ضدّ بعض القوانين العلمانية[28]، ولكنهم لم يكونوا مع ذلك فعالّين في سِياسات الحزب والبرلمان.

الفوضى السياسية للكاثوليك المحافظين وفضيحةُ دريفوس Dreyfus والانتصاراتُ الانتخابية شجعت الجمهوريين على إصدار حزمةٍ نهائية من القوانين العلمانية في بدايات القرن العشرين[29]، فاقترحوا في عام 1905 مشروعَ قرار من شأنه أن يفصل بين الدولة والكنيسة. وبالرغم من معارضة الكاثوليك المحافظين، فقد لاقت الوثيقة قبولاً بالأغلبية في البرلمان (341 مقابل 233) وفي مجلس الشيوخ (179 مقابل 103) [30]. وأدان القانونَ كلٌّ من البابا بيوس العاشر 1835) X Pius–1914) رجلُ الدين الفرنسي، والصحافةُ الكاثوليكية. وخلال فترة الجمهورية الثالثة، حافظت الكهنوتية الكاثوليكية على معارضتها للعلمانية. فعلى سبيل المثال، أعلنت الجمعيةُ الفرنسية للكاردينالات والأساقفة في آذار 1925 أن «العلمانية مهلكةٌ للصالح العام والخاص في جميع المجالات، لذلك فإن القوانين العلمانية هي ليست قوانين»[31].

ظهرت العلمانية في فرنسا نتيجة لهذا النزاع الحاد. كانت نتاجَ لعبةٍ انتهت بالتعادل بين العلمانيين المناوئين للإكليروس ورجال الدين المعادين للعلمانية. أصبحت العلمانيةُ المقاومة، التي تهدف إلى استبعاد الدين من الجو العام، الإيديولوجيةَ المهيمنة تحت هذه الظروف. إن التاريخ الفرنسي للعلاقاتِ بين الدولة والكنيسة بهذا الخصوص يختلف عنه في البلدان الثلاثة التي تمت دراستها على نحو مقارن أعلاه. وفي بريطانيا، تم احتواء مشاكل علاقات الدولة بالكنيسة بتأسيس كنيسة إنكلترا في القرن السادس عشر. ولم يحدث نزاع بين القوى الدينية والعلمانية :»لم يوجد 'نزاع بين البريطانيتين العظيمتين' مماثل لـ 'النزاع بين الفرنستين'»[32]. وفي ألمانيا، كما تبيّن خلال الصراع الثقافي Kulturkampf في أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن النزاع بين الدّين والعلمانية، بل كان بصورة رئيسية بين سلطة الدولة البروتستانتية والكاثوليكية[33]. وأخيراً، في هولندا، ضمّت نزاعاتُ الدولةِ والكنيسةِ عدّةَ أطراف بدلاً من قوتين متنازعتين فقط (دينية وعلمانية)، وقد أدّى هذا إلى نظام سياسيٍّ دينيٍّ متعدد وهو «نظام تقسيم الأديان والأيديولوجيات Pillarisation System» في أوائل القرن العشرين[34]. وباختصار، لم يكن الدّين في البلدان الثلاثة جميعها

مستهدفاً من قبل الجمهوريين العلمانيين على أنه المدافع الرئيسي عن النظام الملكي القديم. وبالتالي فإن النزاع بين القوى العلمانية والدينية كان معتدلاً نسبياً، وهيمنت إيديولوجيات أقل تطرفاً من العلمانية المقاوِمة الفرنسية.

العلمانيون المقاومون والكاثوليك المحافظون

استمر النزاع بين العلمانيين الجمهوريين والكاثوليك الملكيين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ووجدت الكنيسة الكاثوليكية فرصةً لتتحدى العلمانية خلال حكومة فيشي Vichy التي تشكلت بعد الغزو الألماني عام 1940. «وعدت فيشي، وهي دولةٌ أعلنت نفسها «كاثوليكية»، بالقضاءِ على الشيوعيةِ واليهودِ والماسونيين، وعلى المنافسين الآخرين للكاثوليكية، والاستبداد السلطوي، وباستعادة الأخلاقِ المسيحية في الحياة العامة»[35]، ولكن مع سقوط حكومة فيشي تبيّن أنّ دعمَ الكنيسةِ الكاثوليكية للحكومة كان غلطةً فادحةً أثرت سلباً على مصداقيتها. ولاحظت الكنيسة والسياسيون المحافظون أنّ استعادةَ النظام الملكي وإعادةَ إقامة الكاثوليكية لم تعد ممكنة[36].
في تشرين الثاني 1945، أعلنت الأسقفيةُ الفرنسية أنها تقبلُ العلمانيةَ على أنها فصلٌ بين الدولة والكنيسة وحريةٌ دينية، على حين ما تزال تعارضُ العلمانيةَ بوصفها إيديولوجية مناهضة للدين[37]. كما أعاد المحافظون، جنباً إلى جنب مع الكنيسة، بناءَ موقفهم من العلمانية والجمهورية. فكما فعلت الكنيسة الكاثوليكية، توقفوا عن معارضة العلمانية عموماً في حين ظلوا انتقاديين للعلمانية المقاوِمة. وعندما أصبحت العلمانية هي المبدأ الأساسي للدستور، في عام 1946، لم تعارضها الكنيسة ولا المحافظون بصورة مباشرة خلافاً لما كانوا عليه تجاهها عام 1905[38].

بقي التعليم لعقود هو خط الصدع الرئيسي بين العلمانيين المقاومين والمحافظين. فبالنسبة للفريق الأول، كان الأمر الأكثر إشكالاً في سياسة الدولة حول الدّين هو تمويلُ الدولةِ للمدارس الخاصة، والتي معظمها كاثوليكية، ولكنّ المحافظين دافعوا عن هذه السياسة. وفي عام 1984، دشّن آلان سافاري Alain Savary، وزير التعليم

في الحزب الاشتراكي الحكومي، مشروعَ التعليم الموحد عن طريق إلغاء المدارس الكاثوليكية. وقد ألغي المشروع نتيجةً للمعارضة الشعبية المتصلبة للمحافظين ومظاهرات الشوارع. وفي عام 1994، دشّن وزير التعليم المحافظ فرانسوا بايرو François Bayrou مشروعاً معاكساً يهدف إلى توسيع تمويل الدولة للمدارس الخاصة. ونتج عن مشروع بايرو أيضاً عدة مظاهرات شوارع نظمها العلمانيون المصرّون على موقفهم، وتم التخلي عن المشروع[39].

وفقاً لبيانات حديثة، ما يقارب 20% من جميع طلاب فرنسا يذهبون إلى المدارس الخاصة، 95% منهم كاثوليك[40] حالياً، وتشكل الأموال العامة تقريباً 80% من ميزانيات المدارس الكاثوليكية التي وقعت اتفاقية تتضمن متطلبات خاصة لمناهجها[41]. ويمكن شرح هذا الاستثناء الأساسي في السياسات العلمانية التأكيدية للحكومة الفرنسية من خلال سببين رئيسين، يضاف إليهما التأثير السياسي للمحافظين: أولاً، تضع الدولةُ هذه المدارس تحت سيطرتها في مقابل التمويل. ثانياً، بعض الفرنسيين من غير المحافظين يدعمون هذه المدارس بسبب جودة التعليم العالية فيها.

اختلف العلمانيون المقاوِمون، والمحافظون أيضاً، حول بعض إيماءات الدولة الفرنسية حول الكاثوليكية. وعلى سبيل المثال، انتقد الفريق الأول الجنازةَ الرسمية للرئيس السابق فرانسوا ميتران في كاتدرائية نوتردام في كانون الثاني 1996، والأمرَ التنفيذي بتنكيس الأعلام بعد موت البابا يوحنا بولس الثاني، في نيسان 2005[42]. وكان الأمر الآخر الذي وجده العلمانيون المقاوِمون مشكلاً هو مكانة اقليم الألزاس واللورين، حيث لم تكن قوانين العلمنة مطبقة. كانت الألزاس واللورين جزءاً من ألمانيا من 1871 حتى 1919 حين صدرت قوانين العلمنة في فرنسا[43]، ولهذا فإن العلاقات بين الدولة والدّين مازالت مرتكزة على تسوية عام 1801، إضافةً إلى القوانين الدستورية حول البروتستانت واليهود.

إن تعداد المسلمين المتنامي في فرنسا، في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، أعاد تشكيلَ النقاشات حول العلاقات بين الدولة والدين في فرنسا. وحتى ذلك الوقت، عورض اليساريون الذين اعتنقوا العلمانية التأكيدية من جهة اليمينيين المحافظين. وبشأن القضية الإسلامية، جدّد معظم اليساريين علمانيتهم المقاوِمة، وتحالفوا مع اليمينيين المناهضين للهجرة والمؤيدين للإسلاموفوبيا. ومن جهة أخرى، تلاقى اليمينيون واليساريون المؤيدون للتعددية الثقافية ليصوغوا علمانية تعددية جديدة تحترم التنوع الثقافي والديني المتزايد في فرنسا. وشغل النقاش بين هاتين الصيغتين للعلمانية النقاشات السياسية في فرنسا خلال العقدين الأخيرين.

العلمانيون المقاوِمون والعلمانيون التعدديون

من المفارقة، كان رائد العلمانية التعددية حصناً قديماً للعلمانية المقاوِمة وهو جمعية التعليم. وهذه الجمعية هي اتحادٌ رئيسيّ للمعلّمين، وتضم حالياً 2.000.000 عضواً. وقد أعلنت في عام 1986 أن العلمانية في فرنسا كانت بحاجة إلى تغيير. ودعت الجمعيةُ إلى علمانيةٍ تعدديةٍ جديدة ومنفتحة تتكيف مع التعددية الثقافية المتزايدة في فرنسا. وبما أن الجمعيةَ ركنٌ من نظام التعليم الفرنسي العلماني فإن دعوتها أُخذت على محمل الجد من قبل بعض الأنصار والنقاد[44]. وأحدثت جدلاً جديداً بين المدافعين عن العلمانية المقاوِمة المهيمنة والعلمانية التعددية البديلة[45].

رأى العلمانيون المقاوِمون أن العلمانية كان لديها أعداءٌ دائماً — في بعض الأحيان كانوا رجال الدين الكاثوليك، وفي أحيان أخرى المسلمين المحافظين – ولهذا يجب أن يتم الدفاع عنها بأسلوب مقاوم. إنّ العلمانيةَ المقاوِمة «قلقةٌ إزاء تعبير المواطن الفرد عن انتمائه الديني أو الطائفي في المجال العام»[46]. وكان النصير الرئيسي للعلمانية المقاوِمة هم الماسونيون. ويوجد لدى محفل الشرق الأكبر، وأقسام أخرى من الماسونية الفرنسية تقريباً 110.000 عضواً[47]. وإن جماعة المفكرين الأحرار هي

مدافعٌ آخر عن العلمانية المقاومة، وهي منظمة أكثر فلسفية (إلحادية عموماً). وكانت هاتان الجمعيتان منتقدتين كثيراً لاقتراح الجمعية حول العلمانية التعددية[48].

بالإضافة إلى هذه الجمعيات، كان هناك اثنان من المثقفين المؤثرين المروّجين للعلمانية المقاومة. أحدهما ريجيس دوبري Régis Debray المفكر والناشط الاجتماعي[49]، وثانيهما هنري بينا روي Henri Pena-Ruiz فيلسوف العلمانية. وهما يريان أن العلمانية تتطلب جواً عاماً حيادياً، خالياً من جميع الرموز والخطابات الدينية. ويدّعي العلمانيون المقاومون عموماً احتكاراً لمعنى العلمانية عن طريق رفض إمكانية وجود تفسيرات متنوعة لها. ويرفض بينا روي، على سبيل المثال، أن يُعرّف العلمانية بأوصاف :"أولئك الذين يغطون الكلمات ويريدون أن يشككوا بالفصل الصارم بين الدولة والأديان يحددون علمانيةً "حديثة" و"منفتحة" و"تعددية". وفي الحقيقة، فإن مشروعاً كهذا ليس إعادة تعريف بسيط، ولكنه تدمير حقيقي للعلمانية التي ليست منغلقة ولا منفتحة؛ وليست قاسية ولا لينة"[50]. وفي نظر بينا روي، بما أنه يوجد في فرنسا علمانية واحدة فقط؛ علمانية لا تنوع فيها، فإن مصطلح علمانية «مقاومة» و«تعددية» ليس له معنى. إلا أن مناصري العلمانية التعددية انتقدوا العلمانيةَ المقاومة حول هذه النقطة تحديداً، وهي أن العلمانية كتلةٌ واحدةٌ، لا تنوّعَ فيها، ومنغلقة ضد التغيير. لذلك حاولوا أن يطرحوا فكرةَ علمانيةٍ تعدديةٍ جديدة ومنفتحة.

يرى العلمانيون التعدديون أن العلمانية في فرنسا تحتاج إلى أن تطهر نفسها من الحنين القديم إلى مناهضة الإكليروسية. إنها تحتاج أن تنطلق من وجهة نظر محايدة. ولهذا، فالعلمانية التعددية في فرنسا هي «أكثر ديمقراطية ومرونة وانفتاحاً للتغيير»[51]. بالإضافة إلى الجمعية، يتضمن مناصرو العلمانية التعددية الكنيسةَ الكاثوليكية ورابطات التيار الإسلامي العام. وقد شاركتُ، في تشرين الثاني 2004، في مؤتمر وطني حول العلمانية في فرنسا[52]. ودُعي فؤاد علوي Fuad Alaoui، الأمين العام لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، لشرح وجهة النظر الإسلامية

حول العلمانية. وقد أشار إلى أن المسلمين يريدون علمانيةً تقبل الظهور العلني للدين عموماً والإسلام خصوصاً[53]. دعَم اتحادُ البروتستانت الفرنسيين، الذي جمع بين الجماعات الإصلاحية واللوثرية، موقفَ الجمعية أيضاً. ووقّع الاتحاد والجمعية، في عام 1990، إعلاناً مشتركاً يؤكد على ضرورة نقاش تعددي حول العلمانية، وعلى تدريس الثقافة الدينية في المدارس العامة وعلى مراجعة القوانين العلمانية لتحسين أحوال الأديان الجديدة في فرنسا (الإسلام على سبيل المثال)[54].

ومن بين المفكرين، كان أكثر مناصري العلمانية التعددية تأثيراً أستاذين من السوربون. الأول هو جان بوبيرو Jean Baubérot، المؤرخ في العلمانية الفرنسية، ويناقش أن العلمانية في فرنسا يجب أن تعامل بطريقة تجعلها منفتحة للتغيير ولتفسيرات متنوعة. يؤكد بوبيرو على أن العلمانية يجب أن تعتبر قيمةً مشتركة مرتكزة على تسوية متبادلة[55]، بخلاف دوبريه وبينا روي، وينظر بوبيرو إلى العلمانية على أنها عملية ديناميكية في التفاعل المستمر مع الظروف الاجتماعية والسياسية. ولذلك فإن العلمانية بالنسبة له هي عملية مفاوضات مستمرة.

والبروفسور الثاني هو جان بول ويليم Jean–Paul Willaime، عالم اجتماع الدين والعلمانية. وفقاً لـ ويليم، تحتاج فرنسا إلى علمنةٍ للعلمانية. وهو يعني بهذا أن إيديولوجية العلمانية المقاومة السائدة لديها الكثير من النواحي العقدية؛ لقد أصبحت تقريباً ديناً دنيوياً، ولهذا فإنها تحتاج أن تصبح "معلمنة" بإزالة عقائدها. فعلى سبيل المثال، عليها أن "تسمح بعودة معينة للأديان إلى المجال العام"[56]. إن الركن الأساسي لفهم ويليم للدولة العلمانية هو الحيادية. وهو يرى أن الدولةَ الفرنسيةَ تستطيع أن تصبح أكثر حياديةً وعلمانيةً إذا "تخلت عن سيطرتها على المجتمع المدني"، و"اعترفت بمشاركات الجماعات الدينية في الحياة العامة"[57]. ومن خلال منظور مابعد الحداثة، لا يجلب ويليم العلمانية فقط، ولكن أيضاً ما وراء السرديات الأخرى في فرنسا، كالعلوم الغامضة والمحيرة والسياسات، إلى المناقشة النقدية[58].

ينتقد الأفراد والجمعيات العلمانية التعددية الصفة الإقصائية للعلمانية المقاومة السائدة. وتركز الجدل حديثاً بين العلمانيين المقاومين والتعدديين على سياسات الدولة تجاه الأقلية المسلمة، وخصوصاً حول موضوع الحجاب. ويرى جيل كيبل Gilles Kepel أن موضوع الحجاب أدى إلى جدال يعدّ من أكبر الجدالات السياسية في فرنسا منذ قضية دريفوس[59].

الأقلية المسلمة في فرنسا

حكمت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية عدّةَ بلدانٍ إسلامية منذ بدايات القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين. وقد ازداد عدد السكان المسلمين على أرض فرنسا منذ نهاية هذه الفترة الاستعمارية. وقادت الدولةُ الفرنسية، بين عامي 1922-1926، بناءَ مسجد باريس إحياءً لذكرى الجنود المسلمين الذين قاتلوا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى. وباستثناء هذا المسجد، لم يكن هناك على وجه الخصوص أيّ دليل علني على وجود الإسلام في المساحات الحضرية الفرنسية حتى السبعينيات من القرن العشرين[60]. وقام السكان المسلمون المتزايدون ببناء مساجد جديدة، فأصبح عدد المساجد: خمسة في عام 1965، و68 في عام 1975، و274 في عام 1980، و922 في عام 1985، و1.020 في عام 1990، و1.500 في عام 1999، و1.685 في عام 2004[61]. ووصل عدد السكان المسلمين حديثاً إلى أربعة أو خمسة ملايين (7-8% من عدد السكان الفرنسيين) ونصفهم مواطنون فرنسيون[62]. وكما يؤكد أوليفييه روا Oliver Roy، يوجد المسلمون في فرنسا على امتداد طيف واسع، من الإسلاميين إلى المسلمين الملحدين. لذلك، من الضروري فصل الإسلام حيث هو دين عن مشاكل الضواحي في فرنسا (كأعمال الشغب في تشرين الثاني 2005) التي لديها الكثير من القواعد الاجتماعية والاقتصادية[63].

كما يملك المفكرون المسلمون وجهات نظر متنوعة، فقد طوّر صهيب بن شيخ Soheib Bencheikh (الذي تم ترشيحه من قبل مسجد باريس ليكون مفتياً لمرسيليا بدعم غير

رسمي من الدولة الفرنسية) منظوراً اندماجياً. وتجنّب نقد السياسات العلمانية المقاومة[64]. ويُظهر رئيس مسجد باريس دليل بوبكر Dalil Boubakeur أيضاً وجهةَ نظرٍ اندماجية، وهو أيضاً حليف وثيق للدولة الفرنسية[65]. ومن جهة أخرى، حظيت شخصيات "أكثر إسلاميةً" مثل طارق رمضان Tariq Ramadan بشعبية عند الجيل الشاب ذي الميول الإسلامية. وبالرغم من أن موطن رمضان الأصلي هو سويسرا[66]، إلا أنه كان مؤثراً في فرنسا لأنه ناطق بالفرنسية. دعم رمضان اندماج المسلمين الكامل في أوروبة بوصفهم مواطنين متساويين بدلاً من كونهم أقلية[67]، وهو انتقادي للعلمانية المقاومة، ويدافع عن العلمانية التعددية التي تشجع "مجالاً عاماً حيادياً يسمح لجميع الأديان أن توجد وتُحترم"[68].

يوجد لدى المسلمين في فرنسا منظمات متنوعة، مثل مسجد باريس، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا UOIF، والاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا (FNMF)، والفرع الأوروبي لمديرية الشؤون الدينية التركية (DÍTÍB). حاولت الدولة الفرنسية أن تنشئ منظمة شاملة لتنظم هذه الجمعيات. وفي كانون الأول 2002، أسس نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، وزير الداخلية في ذلك الوقت، المجلسَ الفرنسي للدين الإسلامي CFCM. ضمّ CFCM شخصيات مؤيدة للعلمانية (بوبكر) وشخصيات موالية للإسلامية (علوي). واعترفت الدولة الفرنسية بـ CFCM بوصفه منسقاً رئيسياً لبناء المساجد، وتدريب الأئمة، وتعيين الوعاظ الدينيين المسلمين، وتنظيم ذبح الأضاحي من أجل عيد الأضحى، وتنظيم الحج، والمصادقة على اللحم الحلال[69]. وأسس دومينيك دو فيلبان Dominique De Villepin، خلف ساركوزي، أيضاً مؤسسةً لتنسيق تمويل المساجد وتدريب الأئمة. وقد أعرب عن أسفه أن 75% من 1.200 إماماً في فرنسا ليسوا مواطنين، وأن 33% منهم لا يتحدثون الفرنسية، وكثيرٍ منهم كانت تموّلهم بلدان أجنبية[70]. إن مبادرتي ساركوزي وفيلبان ليستا انعكاساً لوجهة نظرٍ مؤيدةٍ للإسلام أو لسياسة صديقة للدين، ولكن دافعهما الأساسي كان عوضاً عن ذلك هو وضع الإسلام تحت سيطرة الدولة واستيعابه. وذكر ساركوزي صراحة أنه طمح إلى

أن يؤسس (إسلامَ فرنسا) بدلاً من (إسلام في فرنسا)[71]. إن النقاش حول CFCM والأئمة قليل الأهمية بالمقارنة مع النزاع المثيِّر حقاً للجدل الذي يجري منذ 1989، وهو الجدل حول الحجاب.

الجدل حول الحجاب

كان ليونيل جوسبان Lionel Jospin وزيراً للتعليم عندما ظهر الجدل حول الحجاب في تشرين الأول 1989. طلب جوسبان من مديري المدارس أن يقيموا حواراً مع الطالبات بدلاً من طردهن من المدارس. وقد انتقده العلمانيون المقاومون بشدة، وأيّدوا حظراً عاماً على الحجاب، وفيهم تقريباً خمسون نائباً من حزبَ جوسبان نفسه (الحزب الاشتراكي)[72]. واتبع العلمانيون المقاومون خطابين محددين في معارضتهم للحجاب. كان الخطاب الأول جمهورياً، ففي رأيهم يجب أن تكون المدرسة مؤسسةً جمهورية تحريرية ومُوحِّدة، في حين أن الحجاب يعزز الطائفية والانعزالية، وأما الخطاب الآخر فكان نسائياً، فهم صوّروا الحجاب على أنه رمز للاضطهاد الذكوري وعدم مساواة النساء بالرجال. ناقش اثنان مؤيدان للحركة النسوية، أن الحركة تتطلب منهما أن يدافعا عن العلمانية المقاومة التي «تستلزم جواً عاماً حيادياً خالياً من جميع المعتقدات الدينية». وقد دافعا عن «حظر الحجاب في أماكن التعليم والحياة العامة (مدارس ومصانع وشركات ومكاتب)»، وفي حال الضرورة «في الشارع»[73].

أفضل مثال لوجهة النظر العلمانية المقاومة هو الرسالة المفتوحة إلى جوسبان التي كتبها دوبريه وأربعة مفكرين آخرين، في تشرين الأول 1989. كانت الرسالة بياناً رسمياً ضد الحجاب حدد اتجاه وأسلوب النقاشات اللاحقة حول الموضوع. ووفقاً للرسالة، كان جوسبان مدافعاً عن «الحق في الاختلاف» وعن علمانية (تعددية) «جديدة». ويظهر كتّاب البيان موقفهم على النقيض :»كانت العلمانية دائماً مسألة صراع على السلطة. هل يجب علينا أن نتخلى عن ما يسمى «العلمانية المقاومة» في سبيل شعور

جيد في هذا الوقت حيث للأديان شهيةٌ للقتال من جديد؟ العلمانية من حيث هي مبدأ، هي معركة، وستبقى كذلك، كالتعليم العام، والجمهورية، والحرية بحد ذاتها. إن بقاءهم يفرض علينا جميعاً انضباطاً وتضحيات وقليلاً من الشجاعة. لا يوجد أحد في أي مكان يدافع عن المواطنة بخفض الأسلحة بلطف»[74].

يرى الكتّاب أن «المدرسة العلمانية والجمهورية» هي «مكانٌ للتحرر»، وستبقى كذلك. إنها مكان «الانضباط» حيث «يكون الطلاب سعداء لنسيان مجتمعهم الأصلي». يجب على الجمهورية الفرنسية أن لا تكون «فسيفساء من الأحياء المنغلقة على بعضها»، و«تدمير المدرسة سوف يؤذن بتدمير الجمهورية». يجب على المدرسة أن لا تسمح للطلاب أن يظهروا رموزاً تشير إلى انتماءات دينية، والحجاب تحديداً غير مقبول لأنه «رمز لخنوع الأنثى»[75].

لجأ جوسبان إلى مجلس الدولة متأثراً بهذه الانتقادات. وفي تشرين الثاني 1989، أصدر المجلس رأياً يركز على أهمية الحرية الدينية. «إن ارتداء الطلاب في المدارس لرموز يقصدون بها إظهار انتماءاتهم الدينية ليس متعارضاً مع مبدأ العلمانية بحد ذاته مادام يمثل ممارسةً لحرية التعبير وإظهاراً لمعتقدات دينية...». وأضاف المجلس أن الرموز الدينية ينبغي ألا تعيق عمل النشاطات التعليمية باستخدامها «عملاً من أعمال الضغط أو الاستفزاز أو التبشير أوالدعاية»[76]. وحتى إصدار القانون الجديد، في العام 2004، نظم المجلس ارتداء الحجاب في المدارس. تغاضى مديرو المدارس، خلال هذه الفترة، عن كثير من الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب، أو تمت إعادتهن إلى مدارسهن من قبل المحاكم المحلية. ووصلت تسعة وأربعون حالةً إلى المجلس من عام 1992 إلى 1999، وردّ المجلس إحدى وأربعين حالة منها بتبني موقف الطالبات. وأيّد طردَ الطالبات فقط عندما نظمت الطالبات وآباؤهن مظاهرات في الشوارع مهدّدين النظام العام[77].

دافع الماسونيون والمفكرون الأحرار علناً عن حظرٍ عام للحجاب في المدارس. وكما لاحظ باتريك كيسيل Patrick Kessel الماسوني المشهور، فإن موضوع الحجاب أعاد التأكيد على أن "العلمانية هي معركة مستمرة"[78]. لم يكن العلمانيون التعدديون الذين عارضوا الحظر مقتصرين على جوسبان والمجلس. فقد قاومت الجمعية أيضاً الحظر، ودافعت عن موقف المجلس في دراسة القضية حالةً حالة[79]. ووضّح الأمين العام جان مارك رواران Jean-Marc Roirant موقفَ الجمعية بالتأكيد على أنهم "يفضلون عدمَ ارتداء الحجاب"، ولكن الأمر راجع تماماً إلى الطالبات المسلمات "ليقررن ذلك وفقاً لضمائرهن"[80]. كان حاخام فرنسا من المعارضين للحظر أيضاً بالإضافة إلى عدة منظمات إسلامية - المجلس الفرنسي للدين الإسلامي CFCM، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا UOIF، والاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا FNFM)[7]". أعلنت هذه المنظمات أن الحجاب من التعاليم الدينية التي يجب على الشخص أن يكون حراً في ارتدائه. وأنشأ بعض المسلمين المؤيدين لسياسة الاستيعاب، من أمثال بن شيخ المجلسَ، الفرنسي للمسلمين العلمانيين CFML الذي دعم الحظر على الحجاب[81].

بالإضافة إلى كون الحجاب نقاشاً نموذجياً بين العلمانيين المقاومين والتعدديين، فقد كان للجدل حوله جانب فريد من نوعه. فحتى وقت هذا الجدل، انتقد السياسيون اليمينيون، المدعومون من قبل الكاثوليك المحافظين، العلمانيةَ المقاومة، واختلفوا مع اليساريين حول هذا الموضوع. لكن أدى الجدل حول الحجاب إلى تحالف غير مسبوق بين اليمين واليسار[82]. فقد دعم اليمينيون - بسبب معارضتهم للهجرة والإسلاموفوبيا - اقتراحَ اليساريين العلماني المقاوم لحظر الحجاب. وكان هذا التحالف واضحاً في الصحافة الفرنسية. ومع أنه كان لصحيفة اللوموند Le Monde المستقلة موقف محايد نسبياً تجاه الحجاب، فإن «تمثيله السلبي.. كان سائداً غالباً في المقالات المنشورة في جريدتي اللومانيتيه اليسارية L' Humanité واللوفيغارو اليمينية[83]« ..Le Figaro).

في أيلول 1994، أصدر وزير التعليم فرانسوا بايرو François Bayrou تعميماً يمنع ارتداء الحجاب في المدارس. كان بايرو من «الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية UDF» وهو حزب من اليمين الوسط مستوحى من فكرة الديمقراطية المسيحية (الكاثوليكية في هذه الحالة)، ولكن مجلس الدولة ألغى التعميم في تموز 1995[84]، كما عارضت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية الحظر. ويظهر ذلك أن الحظر ليس مجرد مؤامرة مسيحية معادية للإسلام[85]، ولكنه نتيجةٌ للصراع بين اتحادين متعارضين، حيث ضمّ الاتحاد المؤيد للحظر بعض السياسيين اليمينيين المؤيدين للكاثوليكية، في حين ضمّ الاتحاد المعارض للحظر الكنيسةَ الكاثوليكية. ولم يروج التسلسل الهرمي الكاثوليكي للإسلاموفوبيا بشكل مباشر في فرنسا، ولكن قادت إليها عموماً ذكريات تاريخية معينة – من معركة بلاط الشهداء Tours ضد العرب في عام 732، وحتى احتلال الجزائر في عام 1830–1962[86]. وفي استطلاع للرأي جرى عام 1999، عرّف 66% من المستجيبين عن أنفسهم بأنهم «عنصريون» نوعاً ما، ورأى 51% أنه «يوجد «كثيرٌ من العرب» في فرنسا»[87]. وفي عام 2003، وصل عدد المؤيدين لحظر الحجاب إلى 72%. ولنكون أكثر دقةً، فإن 71% من المتعاطفين يساريون، و79% من اليمينيين يدعمون الحظر[88].

لم يحدث حظر للحجاب خلال فترة رئاسة جوسبان بين 1997 و2002. ومع ذلك، فقد أشارت الانتخابات الرئاسية، عام 2002، إلى تقدم اليمين المتطرف، الداعم الرئيسي لمثل هذا الحظر. ففي الجولة الأولى من الانتخابات، حصل جان ماري لوبن Jean-Marie Le Pen، زعيم الجبهة الوطنية، وهو حزب قومي متشدد، ومعادٍ للهجرة، ومؤيد للإسلاموفوبيا، على 17% من الأصوات، في حين فاز اليميني المعتدل جاك شيراك Chirac بـ 20% فقط، واليساري جوسبان بـ 16% فقط. وبصورة واضحة، اتخذ الرئيس شيراك، بعد إعادة انتخابه، موقفاً سلبياً ضد الحجاب، وعيّن لجنة برئاسة الوزير السابق برنارد ستاسي Bernard Stasi لتقويم القضية. وتم اختيار أغلبي للعشرين عضواً في اللجنة من العلمانيين المقاوِمين، مثل دوبريه وبينا روي. وكان بوبيرو هو

العضو الوحيد الذي أيّد بصراحة العلمانيةَ التعددية. سلّمت اللجنة تقريرها النهائي في كانون الأول 2003 مقترحة قانوناً يمنع ارتداء الطلاب للرموز الدينية، وكان بوبيرو هو العضو الوحيد الذي صوّت ضده[89]. قدّمت اللجنة مقترحات أخرى، منها جعل عطلة يهودية واحدة وعطلة إسلامية واحدة رسميتين في فرنسا، حيث هناك ست من أصل إحدى عشرة عطلة ذات أصول مسيحية[90]. أهملت السلطتان التنفيذية والتشريعية الفرنسية الاقتراحات الأخرى، في حين احتضنت بلهفة اقتراحَ حظر الرموز الدينية. وألقى الرئيس شيراك – بعد تسلمه تقرير اللجنة – خطاباً للعامة منددّاً بالحجاب بوصفه علامة على التفكك الاجتماعي والمجتمعي[91]. كما شكّل رئيس المجلس الوطني جان لوي دوبريه Jean-Louis Debré لجنةً برئاسته. سلّمت اللجنة في كانون الأول 2003 تقريراً يُعرّف الحجاب على أنه مجرد رمز للضغط العائلي والاجتماعي[92]. وتجاهل التقرير أصوات المسلمين، في حين أشار إلى حنيفة شريفي Hanifa Chérifi، وسيطة الحكومة الفرنسية الرئيسية مع الطالبات المتحجبات، وكأنها خبيرة في الإسلام[93]. باختصار، عرضت لجنة دوبريه أيضاً قانوناً جديداً عن العلمانية لمنع الرموز الدينية.

لا يوافق كثيرٌ من العلماء على تقريري ستاسي ودوبريه اللذين ينطويان على تصوير أحادي للحجاب، بوصفه رمزاً للضغط الذكوري أو للأصولية الإسلامية. وأكدت فرانسواز غاسبار Françoise Gaspard وفارهاد خوسروخافار Farhad Khosrokhavar أن ارتداء الحجاب يُظهر في كثير من الحالات «رغبةً في الاندماج بدون انصهار.. رغبة من طرف هؤلاء النساء ليصبحن فرنسيات ومسلمات في وقت واحد»[94]. ويذكر جيرمي غن Jeremy Gunn معان عدّة لارتداء الحجاب، إضافةً إلى كونه ضغطاً عائلياً واجتماعياً، «كمسألة إيمان ومعتقد، أو كشعور الهوية الثقافية بالإسلام، أو إظهار للتضامن مع أخت تعرضت للمضايقات بسبب ارتدائها له، أو لإزعاج الفرنسيين، أو للاحتجاج على أب مسلم غير صالح، أو كبيان من مراهقة متمردة»[95]. ويضيف جون بوين John Bowen أن ارتداء الحجاب بالنسبة إلى بعض النساء يعني «أن تكون

جزءاً من القطيعة مع ثقافة المهاجرين، ووسيلة للتمييز بين إسلام متنور في فرنسا وبين التقاليد الإسلامية القاصرة في «البلد القديم».. وعلامة اكتشاف وتحديد الفرد لذاته»[96].

في أوائل 2004، تبنى البرلمانيون الفرنسيون اقتراحات تقريري ستاسي ودوبريه، وأقرّوا مشروع قانون تشريعي يمنع إظهار الطلاب للرموز الدينية في المدارس العامة. صوَّت كل من المجلس الوطني (494 لصالحه، و36 ضده، و31 امتناع عن التصويت) ومجلس الشيوخ (276 لصالحه، و20 ضده) بأغلبية كبيرة. كما صوّت حزب يمين الوسط الحاكم (الاتحاد من أجل حركة شعبية) UMP، وحزب يسار الوسط (الحزب الاشتراكي) PS، بكثافة لصالح مشروع القرار، على حين تفرقت أصوات الأحزاب الأقل، مثل حزب يمين الوسط (الاتحاد من أجل الديموقراطية الفرنسية) UDF، والحزب الشيوعي الفرنسي PCF[97]). ووقّع شيراك على مشروع القانون ليصبح قانوناً في 15 آذار 2004. ووفقاً لوزارة التعليم الفرنسية، ارتدت 1.465 طالبة الحجاب في العام الدراسي 2003–2004. وفي القانون الجديد، المطبّق في 2004–2005، طردت 47 طالبة مسلمة من مدارسهن لارتدائهن الحجاب، بالإضافة إلى ثلاثة طلاب سيخ لارتدائهم العمائم[98]، أما الطالبات المسلمات الأخريات فبعضهن نزعن الحجاب، وأخريات ارتدين حجاباً بحذر وحيطة، أو درسن في البيت، أو انتقلن إلى مدارس كاثوليكية خاصة، أو ذهبن إلى بلد آخر للدراسة، أو تركن الكلية[99].

استمر الجدل حول الحجاب بين العلمانيين المقاومين والتعدديين لعقد ونصف من الزمن. كان التحالف بين العلمانيين المقاومين (اليساريين عموماً) ومعارضي المهاجرين/الإسلاموفوبيين (اليمينيين عموماً) هو الذي جعل مؤيدي الحظر على الحجاب في المدارس العامة ناجحين. ويبدو أن هذا التحالف سيبقى مؤثراً في تشكيل سياسات الدولة الفرنسية تجاه المسلمين في المستقبل.

الخاتمة

إن سياسات الدولة الفرنسية تجاه المسلمين هي أكثر إقصائية من سياسات الدول الأوروبية الغربية الأخرى. والسبب الرئيس لهذا الاستثناء الفرنسي هو الإيديولوجية السائدة في فرنسا (العلمانية المقاومة) التي تهدف إلى استبعاد الدين من الحياة العامة. إن السياسات التقييدية للدولة الفرنسية تجاه المسلمين هي جزء من سياستها تجاه الدين عموماً. وقد تحدى المدافعون عن علمانية تعددية بديلة، تسمح بظهور علني للدين، البرنامجَ العلماني المقاوم. ومع أن العلمانيين التعدديين لم ينجحوا في منع الحظر على الحجاب، إلا أنهم نجحوا في مقاومته لخمسة عشر عاماً. وأشار الجدل حول الحجاب إلى ناحيتين بخصوص المسلمين في فرنسا. أولاً، ليسوا كتلة واحدة لا تنوّع فيها، فقد عارضت كثير من المنظمات الإسلامية والقادة حظر الحجاب، في حين أيّده البعض الآخر. ثانياً، المسلمون في فرنسا ضعفاء من حيث النفوذ السياسي. فقد بقوا إلى حد كبير مستهدفين بدل أن يكونوا فاعلين في الجدل بشأن الحجاب. بل حتى المدافعين الرئيسين عن حرية ارتداء الحجاب كانت جهات غير مسلمة.

نشأت العلمانية المقاومة في فرنسا من ظروف تاريخية معينة، وبخاصة وجود نظام سياسي قديم قائم على التزاوج بين السلطة الملكية والهيمنة الكاثوليكية، والذي أدى إلى علاقات متضاربة بين الجمهوريين المناهضين لسلطة القساوسة وبين الملكيين الكهنوتيين. ونقلت هذه الإيديولوجية إرثها التاريخي إلى عملية صنع السياسات الحالية. إن فرنسا ليست كياناً واحداً فقط، ولكنها صراعات إيديولوجية مستمرة في سياق عملية رسم السياسات.

إن الهدف العلماني المقاوم في إنشاء مجال عام علماني هو جزء من مشروع جمهوري فرنسي أكبر لإقامة هوية وطنية متجانسة. عملياتٌ عدّة، من العولمة إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الأديان المتنامية حديثاً، خصوصاً الإسلام، تحدّت هذا المشروع بالدعوة إلى سياسة التعددية الثقافية[100]. وقد ردّ العلمانيون المقاوِمون

على هذه التحديات بسياسات أكثر إقصائية. إن بعض الأصدقاء القدامى للعلمانيين المقاومين، مثل الجمعية، عارضوا هذه السياسات وتبنوا العلمانية التعددية. ولكن بعضَ الأعداء القدامى، مثل الجماعات السياسية اليمينية، تحالفوا مع العلمانيين المقاومين بسبب قلقهم من المهاجرين والإسلام. ونتج عن هذا التحالف أخيراً دعمٌ شعبي وسياسي لحظر ارتداء الحجاب في المدارس العامة.

إن الإيديولوجية هي عامل مهم في تشكيل أولويات الحكام والناشطين الاجتماعيين، وفي تشكيل الإستراتيجيات والتصرفات. ولذلك، فإن وجهة النظر السائدة في العلوم الاجتماعية التي تميل إلى تعليق أهمية كبيرة على السلوكيات الإستراتيجية والفعالة، وتتجاهل في نفس الوقت أفكار الأطراف الفاعلة، هي مفتوحة للتحدي. فعلى سبيل المثال، كانت الجمعية، المعارض الرئيسي للحظر على الحجاب، منظمةً علمانيةً ليس لديها اهتمام مؤسساتي في الدفاع عن حرية ارتداء الحجاب. وقد دافعت عن هذه الحرية بسبب تبنيها لإيديولوجية علمانية تعددية. إن تبني اليمين الفرنسي الفعال للخطاب العلماني المقاوم، وتحالفه الإستراتيجي مع العلمانيين المقاومين حول موضوع الحجاب، لا يقلل من شأن دور الإيديولوجية في عملية رسم السياسات العامة. وعلى العكس، هم يُظهرون أن الإيديولوجية، على الأقل بوصفها عاملاً مقيداً، ذات دور مهم في تشكيل أولويات الأطراف الفاعلة والإستراتيجيات. وبالرغم من الاستخدام الفعال للإيديولوجية العلمانية المقاومة، إلا أن ردّ فعل اليمين ضد الحجاب مازال إيديولوجياً، لأنه مبني على وجهات نظر سلبية معينة حول المهاجرين والإسلام، بدلاً من أن يبنى على بعض الاهتمامات المادية. وليس لدى معارضي المهاجرين والإسلاموفوبيين، في مناطق أخرى من أوروبة الغربية، خطاب إيديولوجي مفيد، ولا حليف إيديولوجي، بالمقارنة بالعلمانية والعلمانيين المقاومين في فرنسا. لذلك كانوا غير قادرين على فرض سياسات تقييدية جذرياً على المسلمين كمنع الطالبات من ارتداء الحجاب.

الهوامش

1- العنوان الأصلي للمقالة هو "Secularism, State Policies, and Muslims in Europe: Analyzing French Exceptionalism" وهي منشورة في مجلة Comparative Politics، Volume 4، Number ، October 2008، 9-.

2- Lina Molokotos Liederman, "Religious Diversity in Schools: The Muslim Headscarf Controversy and Beyond," Social Compass, 47 (September 2000), 37-72.

3- رقم القانون هو 228/2004، 5 آذار 2004. وهذا القانون الجديد «يطبق على كل الأديان على حد سواء، تماماً كما يطبق حظر الناس من النوم تحت الجسور على من لا مأوى لهم وعلى الأثرياء على حد سواء». انظر: T. Jeremy Gunn, "French Secularism as Utopia and Myth," Houston Law Review, 42 (Spring 2005), 92, n48.

4- Jytte Klausen, The Islamic Challenge: Politics and Religion in Western Europe (New York: Oxford University Press, 2005), p. 7.

ومن الحوادث الأخرى النادرة دعوى ضد مدرّسة متحجبة في سويسرا.

5- Jonathan Laurence and Justin Vaisse, Integrating Islam: Political and Religious Challenges in Contemporary France (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2006), p. 82.

6- Joel S. Fetzer and J. Christopher Soper, Muslims and the State in Britain, France, and Germany (New York: Cambridge University Press, 2005).

7- Ahmet Yükleyen and Ahmet T. Kuru, Avrupa'da Islam, Laiklik ve Demokrasi: Fransa, Almanya ve Hollanda (Islam, Democracy, and Secularism in Europe: France, Germany, and Holland) (Istanbul: TESEV, 2006).

8- البلدان الآخران اللذان لديهما أقليات مسلمة كبيرة هما إيطاليا (0,7-مليون) وإسبانيا (0,3-0,7 مليون). انظر: Laurence and Vaisse, p. 24.

9- Fetzer and Soper, Muslims and the State; Yükleyen and Kuru; Laurence and Vaisse; Geert Driessen and Michael S. Merry, "Islamic Schools in the Netherlands: Expansion or Marginalization?," Interchange, 37 (2006), 20–23; Alan Cowell, "Islamic Schools Test Ideal of Integration in Britain," New York Times, Oct. 5, 2006.

10- Anthony Gill, "The Political Origins of Religious Liberty: A Theoretical Outline," Interdisciplinary Journal of Research on Religion, (2005).

11- "L'islam nationalisé?," Libération, Dec. 8, 2004, pp. 4–5; Jean-Louis Debré, La laïcité à l'école: Un principe républicain á réaffirmer: Rapport de la d'information de l'Assemblée nationale (Paris: Odile Jacob, 2004), p. 67 ; Klausen, p. 40; Laurence and Vaisse, p. 76 ; The Survey of CSA/La Vie/Le Monde, "Les français et leur croyances," Mar. 2, 2003, pp. 4, 9, accessed at http://a692.g.akamai.net/f/692/2042/h/medias. lemonde.fr/medias/pdf_obj/sondage03046.pdf, July 8, 2005.

12- Klausen, p. 22.

13- "Laïcité: La décision de M. Chirac suscite des critiques à l'étranger," Le Monde, Dec. 22, 2003.

14- Jocelyne Cesari, When Islam and Democracy Meet: Muslims in Europe and in the United States (New York: Palgrave Macmillan, 2006), pp. 3-4, 29-42; "The Politics of Cultural Unification, Secularism, and the Place of Islam in the New Europe," American Ethnologist, 32 (November 2005), 509–2; John S. Fetzer and J. Christopher Soper, "The Roots of Public Attitudes toward State Accommodation of European Muslims' Religious Practices before and after September ," Journal for the Scientific Study of Religion, 42 (June 2003), 247, 255; Steven Pfaff and Anthony J. Gill, "Will a Million Muslims March? Muslim Interest Organizations and Political Integration in Europe," Comparative Political Studies, 39 (September 2006), 82–3.

15- Stephen V. Monsma and J. Christopher Soper, The Challenge of Pluralism: Church and State in Five Democracies (Lanham: Rowman & Littlefield, 997).

16- Jean-Michel Gaillard, "L'Europe sera laïque ou ne sera pas!," L'Histoire (July-August 2004), 02-8; U.S. Department of State, "International Religious Freedom Report for 2005," accessed at http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/, April , 2005; Jean Baubérot, ed., Religions et laïcité dams l'Europe des douze (Paris: Syros, 994).

17- تعمّدت استخدام مصطلح «إيديولوجية» بدلاً من «ثقافة». فالثقافة أمر عملي واعتيادي، وهذا يجعلها متناقضة وغامضة. والإيديولوجية، من جهة ثانية، هي مجموعة من الأفكار التي تتعلق عموماً بطوباوية متناغمة، فهي بالتالي سهلة التصنيف. إن الإيديولوجيات «رسمية، وواضحة، ومتناغمة نسبياً» و»تتم صياغتها من قبل النخب السياسية»، في حين أن الثقافات «غير رسمية، وغير واضحة، وغير متناغمة نسبياً»، و»يحتفظ بها الناس ضمن إطار مؤسساتي معين». انظر: Stephen E. Hanson, "From Culture to Ideology in Comparative Politics," Comparative Politics, 35 (April 2003), 356.

18- James Mahoney, The Legacies of Liberalism: Path Dependence and Political Regimes in Central America (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 200); Paul Pierson, "Not Just What, but When: Timing and Sequence in Political Processes," Studies in Comparative Political Development, 4 (Spring 2000), 72-92.

19- James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer, Comparative Historical Analysis in the Social Sciences (New York: Cambridge University Press, 2003); Ahmet T. Kuru, "Passive and Assertive Secularism: Historical Conditions, Ideological Struggles, and State Policies toward Religion," World Politics, 59 (July 2007), 568-94.

20- Jean Baubérot and Séverine Mathieu, Religion, modernité et culture au Royaume-Uni et en France: 800-94 (Paris: Editions du Seuil, 2002), pp. 46-53; Jacques Zylberberg, "Laïcité, connais pas: Allemagne, Canada, États-Unis, Royaume-Uni," Pouvoirs (November 995), 38.

21- T. Jeremy Gunn, "Religious Freedom and Laïcité: A Comparison of the United States and France," Brigham Young University Law Review, 24 (Summer 2004), 435-36.

22- Jean Baubérot, Histoire de la laïcité en France (Paris: PUF, 2004), p. 4.

23- Jean Baubérot, Laïcité 905–2005, entre passion et raison (Paris: Seuil, 2004), pp. 3–4.

24- Mona Ozouf, L'Ecole, l'Eglise et la République: 87–94 (Paris: Editions Cana, 982), p. 50.

25- Stathis N. Kalyvas, The Rise of Christian Democracy in Europe (Ithaca: Cornell University Press, 996), pp. 4–66.

26- Jean Michel Ducomte, La laïcité (Toulouse: Editions Milan, 200), p. 3.

27- Ozouf, pp. 233–34.

28- Kalyvas, p. 24.

29- Maurice Larkin, Church and State after the Dreyfus Affair: The Separation Issuein France (New York: Barnes & Noble, 973), pp. 70–79.

30- Othon Guerlac, "The Separation of Church and State in France," Political Science Quarterly, 23 (June 908), 259–96.

31- الاقتباس وارد في: Guy Bedouelle and Jean-Paul Costa, Les laücités á la française (Paris: PUF, 998), p.5.

32- Baubérot and Mathieu, p. 33.

33- Fetzer and Soper, Muslims and the State, p. 06.

34- Monsma and Soper, pp. 5–86.

35- Carolyn M. Warner, Confession of an Interest Group: The Catholic Church and Political Parties in Europe (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 69.

36- المصدر السابق، الصفحة 87، 28.

37- Bedouelle and Costa, pp. 2–3.

38- Marcel Gauchet, La religion dans la démocratie (N.p.: Foli, 998), p. 98.

39- Gustave Peiser, “Ecole publique, école privée et laïcité en France,” Cahiers d’études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (January-June 995), 98, 206; William Safran, “Religion and Laïcité in a Jacobin Republic: The Case of France,” William Safran, ed., The Secular and the Sacred: Nation, Religion and Politics (London: Frank Cass, 2003), p. 7.

40- Nicholas Beattie, «Yeast in the Dough? Catholic Schooling in France, 98-95,» in Kay Chadwick, ed., Catholicism, Politics, and Society in Twentieth-Century France (Liverpool: Liverpool University Press, 2000), p. 97.

41- Klausen, p. 44; Guy Coq, “Les Batailles de l’école,” L’Histoire (July-August 2004), 0.

42- Jean-Noël Jeanneney, “Les présidents peuvent-ils aller à la messe?,” L’Histoire (July-August 2004), 72–73; Laurence and Vaisse, p. 4.

43- Laurent Laot, La laücité, un défi mondial (Paris: Les éditions de l’atelier, 998), p. 63.

44- Alain Seksig, Patrick Kessel, and Jean-Marc Roirant, “Ni Plurielle ni de combat: La laïcité,” Hommes & Migrations (March-April 999), 64–75.

45- من مقابلات مع أكاديميين فرنسيين، باريس، تشرين أول- كانون أول 2004. انظر أيضاً:

See also Valentine Zuber, “La Commission Stasi et les paradoxes de la laïcité française,” in Jean Baubérot, ed., La Laïcité à l’épreuve: Religions et libertés dans le monde (N.p.: Universalis, 2004).

46- Jean-Paul Bury and Jean Marcou, “Laïcité/Laiklik: Introduction,” Cahiers d’études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (January-June 995), 3–4.

47- “Les francs-maçons dans la rue pour la laïcité,” La Croix, Dec. 8, 2005.

48- Jean-William Dereymez, "Les Socialistes français et la laïcité," Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (January-June 995), 253; Xavier Ternisien, "Les associations laïques commémorent la loi de 905 en ordre dispersé," Le Monde, Dec. , 2005.

49- Régis Debray, Contretemps: Eloges des idéaux perdus (Paris: Gallimard, 992).

50- Henri Pena-Ruiz, "La Laïcité, ou la différence entre le 'collectif' et le 'public'," Hommes & Migrations (March-April 999), 62. See also Henri Pena-Ruiz, Qu'est-ce que la laïcité? (N.p.: Folio, 2003), p. 27.

51- Bury and Marcou, pp. 3-4.

52- "Les entretiens d'Auxerre: De la séparation des églises et de l'Etat à l'avenir de la laïcité," Auxerre, November 0-3, 2004.

53- Fouad Alaoui, "Des conditions de l'intégration de l'islam dans le cadre épublicain," in Jean Baubérot and Michel Wieviorka, eds., Les Entretiens d'Auxerre: De la séparation des Églises et de l'État à l'avenir de la laïcité (N.p.: L'aube, 2005), pp. 7-72.

54- Pierre Bréchon, "Institution de la laïcité et déchristianisation de la société française," Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (January-June 995), 67.

55- Baubérot, Histoire de la laïcité en France; Baubérot, Laïcité 905-2005; interview with Jean Baubérot, Auxerre, November , 2004.

56- Jean-Paul Willaime, "L'Union européenne est-elle laïque?," in Baubérot and Wieviorka, eds., Les Entretiens d'Auxerre, p. 35, n24.

57- المصدر السابق، صفحة 350.

58- Jean-Paul Willaime, "L'enseignement religieux à l'école publique dans l'Est de la France: Une tradition entre déliquescence et recomposition," Social Compass,

47 (September 2000), 393.

59- Gilles Kepel, A l'Ouest d'Allah (Paris: Editions du Seuil, 994), p. .

60- Jocelyne Cesari, «Demande d>islam enbanlieue: Un défi á la citoyenneté?" Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (January-June 995), 80-8.

61- Yvan Gastaut, «L>islam français: Est-il solubledans la laïcité." L'Histoire (July-August 2004), 92 ; Fetzer and Soper, Muslims and the State, p. 87 ; "L'islam nationalisé?," Libération, Dec. 8, 2004, pp. 4-5.

62- Farhad Khosrokhavar, "La Laïcité française à l'épreuve de l'islam," in Jean Baubérot, ed., La Laïcité à l'épreuve: Religions et libertés dans le monde (N.p.: Universalis, 2004), p. 43; Haut Conseil à l'intégration, L'Islam dans la République (Paris: La Documentation Française, 200), pp. 37-38.

63- Olivier Roy, Vers un islam européen (Paris: Esprit, 999), p. 77.

64- Soheib Bencheikh, Marianne et le Prophète: L'Islam dans la France laïque (Paris: Bernard Grasset, 998).

65- Alexandre Caeiro, "Religious Authorities or Political Actors? The Muslim Leaders of the French Representative Body of Islam," in Jocelyne Cesari, ed., European Muslims and the Secular State (Burlington: Ashgate, 2006), p. 75; Laurence and Vaisse, pp. 02-3.

66 – طارق سعيد رمضان ولد في سويسرا في عام 962. هو حفيد حسن البنا (مؤسس حركة الإخوان المسلمين والمرشد الأول لها) من طرف والدته، ونجل الدكتور سعيد رمضان أحد القيادات الإسلامية في أوروبا حتى وفاته عام 995. هو دكتور وأستاذ محاضر سويسري (من أصل مصري) في علوم الإسلام بأوكسفورد، بريطانيا وجامعة فرايبورغ، سويسرا.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%B7%D8%A7%D8%B%D9%82_%D8%B%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86 (المترجمة)

67- Tariq Ramadan, “Les évolutions de la pensée musulmane contemporaine,” in Michel Wieviorka, ed., L’Avenir de l’islam en France et en Europe (Paris: Editions Balland, 2003), p. 3; Tariq Ramadan, “Les Musulmans et la mondialisation,” Pouvoirs (January 2003), 00–.

68-6 مقابلة مع طارق رمضان، انظر في:

“Parler de l’islam est-il devenu un tabou?,” Le Monde, July 27, 2006.

69- Laurence and Vaisse, p. 53.

70- “L’islam nationalisé?,” Libération, Dec. 8, 2004, pp. 4–5.

71- Nicholas Sarkozy, La République, les religions, l’espérance (Paris: Cerf, 2004), p. 00.

72- Dereymez, p. 25; Gastaut, p. 95.

73- Anne Zelensky and Anne Vigerie, “Laïcardes, puisque féministes,” Le Monde, May 30, 2003.

74- Elisabeth Badinter, Régis Debray, Alain Finkielkraut, Elisabeth de Fontenay, and Catherine Kintzler, “Profs, ne capitulons pas!,” Le Nouvel observateur, Nov. 2–8, 989.

75- المصدر السابق.

76- The French Council of State, Opinion in the Headscarf Case, November 27, 989, no. 346, 893.

77- Haut conseil à l’intégration, p. 66.

78- Seksig, Kessel, and Roirant, p. 74.

79 -المصدر السابق، صفحة 70.

80- المصدر السابق، صفحة 75.

81- Caeiro, “Religious Authorities or Political Actors,” pp. 78–80.

82- Jean Baubérot, “Conclusion,” in Baubérot and Wieviorka, eds., Les Entretiens d’Auxerre, p. 360.

83- Liederman, p. 375.

84- Bury and Marcou, p. 27.

85- Kay Chadwick, “Accueillir l’étranger: Immigration, integration and the French Catholic Church,” in Kay Chadwick, ed., Catholicism, Politics and Soicety in Twentieth-Century France (Liverpool: Liverpool University Press, 2000), pp. 92–93.

86- Alain Ruscio, «Des Sarrasins aux Beurs, une vielle méfiance,” Le Monde diplomatique, Feb. 2004, p. 0; Norma Claire Moruzzi, “A Problem with eadscarves: Contemporary Complexities of Political and Social Identity,” Political Theory, 22 (November 994), 663; Todd Shepard, The Invention of Decolonization: The Algerian War and the Remaking of France (Ithaca: Cornell University Press, 2006), esp. pp. 86–88.

87- Arista Maria Cirtautas, “France,” in Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach, ed., Comparative Politics:Interests, Identies, and Institutions in a Changing Global Order (New York: Cambridge University Press, 2000), p. 97.

88- Debré, p. 79.

89- Jean Baubérot, “Laïcité: Le grand écart,” Le Monde, Jan. 4, 2004.

90- Stasi Commission, “Rapport au président de la République,” December , 2003, accessed at http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/034000725/0000.pdf, May 6, 2006.

91- “M. Chirac prône le ‘sursaut républicain’ et interdit le voile à l’école,” Le Monde, Dec. 8, 2003.

92- Debré, p. 8.

93- لا يشير التقرير إلى وجهات النظر المؤيدة للحجاب، حتى تلك التي صدرت من غير المسلمين. في عام 2003، قامت وسائل الإعلام الفرنسية والعالمية بتغطية مكثفة لقصة لوران ليفي Laurent Levy، المحامي الفرنسي اليهودي، وهو ملحد علناً، ووالد لمراهقتين مسلمتين، ليلى وألما. شنّ ليفي معركة إعلامية وقانونية على سلطات المدرسة الثانوية العامة التي منعت بناته من الحضور إلى المدرسة بسبب حجابهن. لم يعط تقرير دوبريه ولا تقرير ستاسي أهمية لليفي. انظر: Laurent Lévy, “Mauvaise foi,” Le Monde, Oct. 7, 2003.

94- Françoise Gaspard and Farhad Khosrokhavar, “The Headscarf and the Republic,” in Roger Célestin, Eliane DalMolin, and Isabelle de Courtivron, eds., Beyond French Feminisms: Debates on Women, Politics, and Culture in France, 98–200 (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 65 (emphasis in the original).

95- Gunn, “French Secularism as Utopia and Myth,” p. 98.

96- John R. Bowen, “Does French Islam Have Borders? Dilemmas of Domestication in a Global Religious Field,” American Anthropologist, 06 (March 2004), 46–47 (emphasis in the original).

97- Klausen, p. 76.

98- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، «تطبيق قانون 5 آذار 2004 حول ارتداء الرموز الدينية الواضحة في المدارس العامة». يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط:

http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/06400077/0000.pdf, April 8, 2006.

99 Xavier Ternisien, “Des organisations musulmans évoquent 806 ‘victimes,’” Le Monde, Mar. 4, 2005.

100 Zuber, pp. 33–34; Erik Bleich, “From International Ideas to Domestic

Policies: Educational Multiculturalism in England and France," Comparative Politics, 3 (October 998), 8–00; William Safran, "Pluralism and Multiculturalism in France: Post-Jacobin Transformations," Political Science Quarterly, 8 (September 2003), 437–65.